

تذكرة المصطفى

بشير المصطفى

مؤلفه

أحمد المصطفى

أول طبعة في سنة ١٣٢٥ هـ

بدمشق

أحمد المصطفى

أول طبعة في سنة ١٣٢٥ هـ

المجلد الثالث



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
أما كنا لنجد ما كنا نبتغي
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين أجمعين
والسلام على من
آتاه الله الدين
والعاقبة الصالحة
أجمعين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تبيان الصلاة

كاتب:

حسين طباطبائي بروجردى

نشرت فى الطباعة:

گنج عرفان

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٦	تبيان الصلاة، المجلد ٣
١٦	اشارة
١٦	المقدمه
١٦	كتاب الصلاة و فيه مقاصد
١٦	المقصد الاول: في المقدمات
١٦	اشارة
١٧	المقدمة الاولى: في اعداد الفرائض و النوافل
١٧	[الكلام في عدد الفرائض]
١٧	[الكلام في النوافل]
١٧	اشارة
١٧	[في ذكر الطائفتين من الاخبار]
١٨	[في طريق الجمع بين الاخبار]
١٩	يقع الكلام في أمور:
١٩	الأمر أول [نافلة كل فريضة عمل مستقل]:
١٩	اشارة
١٩	[في ذكر كلام صاحب الجواهر]
٢٠	[في ذكر كلام المحقق الهمداني رحمه الله]
٢١	الأمر الثاني: في صلاة الغفيلة
٢١	اشارة
٢٢	الجهة الأولى [هل التنفل متحد مع صلاة الغفيلة]
٢٣	الجهة الثانية:
٢٣	اشارة

- ٢٣ [في ذكر الوجوه الثلاثة للاحتتمالات الثلاثة]
- ٢٤ الأمر الثالث: في وجوب الجلوس في صلاة الوتيرة و عدمه.
- ٢٤ اشارة
- ٢٤ [في ذكر الروايتان الدالتان على جواز القيام]
- ٢٥ الأمر الرابع: في سقوط الوتيرة في السفر و عدمه.
- ٢٥ اشارة
- ٢٥ [في ذكر الروايات الواردة في الباب]
- ٢٦ الأمر الخامس: الأخبار الواردة في سقوط النوافل في السفر
- ٢٦ المقدمه الثانية: في المواقيت
- ٢٦ [في ذكر بعض الآيات الدالة على الوقت]
- ٢٦ اشارة
- ٢٧ المطلب الاول: في ابتداء وقت الظهرين
- ٢٧ اشارة
- ٢٨ [في ذكر الروايات الواردة في ذكر اول وقت الظهرين]
- ٢٨ [في ذكر الاخبار المعارضة مع الاخبار المتقدمة]
- ٢٩ [في ان لا حاجة لحمل الاخبار على التقية]
- ٢٩ [في ذكر بعض الاخبار الدالة على كون اول الوقت افضل]
- ٣٠ [في الروايات الدالة على استحباب التعجيل]
- ٣١ المطلب الثاني: في آخر وقت الظهر
- ٣١ اشارة
- ٣١ [في ذكر قول الشيخان: الاول وقت من لا عذر له و الثاني لمن له العذر]
- ٣٢ المطلب الثالث: في اول وقت صلاة العصر
- ٣٢ اشارة
- ٣٢ [في ذكر الاخبار المربوطة باول وقت العصر]

- ٣٣ [فى ان لا يمكن طرح الطائفتين من الاخبار الدالة على الاشتراك و الاختصاص]
- ٣٤ [فى الجمع بين الاخبار فى الباب]
- ٣٤ [فى القول بالاشتراك ممّا انفردت به الامامية]
- ٣٤ [فى ان العامة قالوا بتباين الوقتين]
- ٣٦ [فى ان آخر الوقت مختص بالعصر بمقدار اداء الوظيفة]
- ٣٦ [فى ان ليس للاربع فى اخبار الاشتراك موضوعية]
- ٣٧ [أما الكلام فى معنى الاختصاص]
- ٣٧ [فى ان لم يرد لفظ الاختصاص فى آية و لا رواية]
- ٣٨ [فى ان اذا بقى من الغرب مقدار خمس ركعات وجب اتيان الظهر ثم العصر]
- ٣٨ قاعده من ادرك
- ٣٨ اشارة
- ٣٩ [فى الاخبار الواردة من طرق الامامية]
- ٤٠ [فى ما حكى عن السيد ره كما نقله الجواهر فى غير محلّه]
- ٤٠ [فى كلام المحقق الحائرى رحمه الله]
- ٤٠ اشارة
- ٤١ [فى الجواب عن اشكال المحقق الحائرى رحمه الله]
- ٤١ [فى كون القاعدة حاكمة على الادلة الاولية]
- ٤١ [الكلام فى معرفة الزوال و علامته]
- ٤٢ [المطلب الرابع: فى أول وقت المغرب]
- ٤٢ اشارة
- ٤٢ [فى الاخبار الواردة فى أول وقت المغرب]
- ٤٤ [فى ذكر الاخبار الدالة على كون المغرب ذهاب الحمرة المشرقية]
- ٤٤ [فى ما تقع المعارضة بين الاخبار]
- ٤٥ [فى ترجيح الاخبار فى الباب]

- ٤٦ [لا يكون المراد من الحمرة استتار القرص]
- ٤٦ [في ان مال المحقق البهبهاني رحمه الله الى القول باستتار القرص]
- ٤٦ اشارة
- ٤٦ [رد صاحب الجواهر كلام المحقق البهبهاني]
- ٤٧ المطلوب الخامس: في آخر وقت المغرب
- ٤٧ اشارة
- ٤٨ الطائفة الاولى: ما دلّت على ضيق وقت المغرب:
- ٤٨ الطائفة الثانية: ما دلت على امتداد وقته الى زوال الشفق:
- ٤٨ الطائفة الثالثة: ما دلّت على امتداد وقت المغرب الى ربع الليل او ثلث الليل:
- ٤٩ الطائفة الرابعة: ما دلّت على امتداد وقت صلاة المغرب الى ان يبقى من انتصاف الليل مقدار اربع ركعات.
- ٤٩ الطائفة الخامسة: ما دلّت على امتداد وقت المغرب الى ان يبقى من الفجر اربع ركعات.
- ٤٩ اشارة
- ٥٠ [في ذكر بعض الاخبار في خصوص النائم و الساهي]
- ٥١ [كلام الشيخ صريح في عدم اعراض المشهور]
- ٥٢ [الجمع بين الطائفتين الرابعة و الخامسة]
- ٥٢ اشارة
- ٥٢ الوجه الاول [حمل ما دل على امتداد الوقت الى الانتصاف على بيان آخر وقت المختار]
- ٥٢ الوجه الثاني: ان يحمل أخبار الدالّة على الانتصاف على بيان آخر وقت الفضيلة
- ٥٢ الوجه الثالث [حمل الطائفة الخامسة على التقيّة]
- ٥٢ المطلوب السادس: في بيان أول وقت العشاء
- ٥٣ اشارة
- ٥٣ [وجه اختلاف الاقوال عندنا اختلاف الاخبار]
- ٥٤ [في ذكر الاخبار الواردة في بيان أول وقت العشاء]
- ٥٥ [في ذكر الاخبار الدالّة على دخول وقت العشاء بعد سقوط الشفق]

- ٥٦ [الجمع بين الاخبار بحمل الطائفة الثانية على التقيء]
- ٥٦ المطلوب السابع: فى بيان آخر وقت صلاة العشاء
- ٥٦ [فى ذكر الاقوال العامة و الامامية]
- ٥٧ [فى ذكر الاخبار الدالة على كون آخر وقت العشاء انتصاف الليل]
- ٥٧ [فى حمل ما دلت على كون آخر وقت العشاء الى الثلث على الفضيلة]
- ٥٨ المطلوب الثامن: فى وقت صلاة الفجر أولا و آخرها
- ٥٨ اشارة
- ٥٨ [فى الاخبار الدالة على كون أول صلاة الفجر طلوع الفجر الصادق]
- ٥٩ [ما دلت على ان وقت الامساك هو طلوع الفجر الصادق]
- ٦٠ [المشهور ان آخر وقت الاجزاء طلوع الشمس]
- ٦١ المطلوب التاسع: فى وقت فضيلة العصر و العشاء
- ٦١ اشارة
- ٦١ [فى نقل كلام الجواهر و مصباح الفقيه]
- ٦٢ [فى الاخبار الدالة على خلاف عمل العامة]
- ٦٣ [فى ذكر بطلان عمل العامة]
- ٦٣ [ليس بعنوان الجمع بين الصلاتين خصوصية]
- ٦٤ المطلوب العاشر: فى أوقات النوافل
- ٦٤ اشارة
- ٦٤ الجهة الاولى: وقت نافلة الظهرين
- ٦٤ [فى ذكر الاقوال الثلاثة فى وقت نافلة الظهرين]
- ٦٤ اشارة
- ٦٤ [فى نقل كلام العلامة فى التذكرة]
- ٦٦ الجهة الثانية: فى وقت نافلة المغرب
- ٦٧ الجهة الثالثة: فى بيان وقت نافلة العشاء

- ٦٧ الجهة الرابعة: فى وقت صلاة الليل
- ٦٨ اشارة
- ٦٨ الحكم الثانى: أنه كما قرب من الفجر كان أفضل.
- ٦٩ الجهة الخامسة: فى وقت نافله الصبح
- ٦٩ اشارة
- ٦٩ [فى ان أول وقت نافله الصبح طلوع الفجر]
- ٦٩ [فى ذكر الطوائف الثلاثة من الاخبار]
- ٦٩ الطائفة الاولى: ما دلّ على اتيانها قبل طلوع الفجر الصادق.
- ٧٠ الطائفة الثانية: ما دلّت على كون وقتها بعد الفجر معينا.
- ٧٠ الطائفة الثالثة: دلّت على التخيير
- ٧١ [يستفاد من كلام الاصحاب جواز تقديم نافله الصبح قبل الفجر]
- ٧٢ الجهة السادسة: فى آخر وقتها
- ٧٣ الجهة السابعة: فى التطوع وقت الفريضة
- ٧٣ اشارة
- ٧٣ [فى ما دلّ على جواز التطوع وقت الفريضة]
- ٧٤ [فى ما دلّ على المنع من التطوع وقت الفريضة]
- ٧٥ المقدمة الثالثة: فى القبلة
- ٧٥ اشارة
- ٧٥ [الكعبة قبله للمسلمين بما لا اشكال فيه]
- ٧٦ [فى الكلام فى كون نفس الكعبة قبله او الجهة]
- ٧٦ اشارة
- ٧٧ [فى ذكر بعض الفروع مربوطه بما نحن فيه: الفرع الاول و الثانى]
- ٧٨ الفرع الثالث:
- ٧٨ اشارة

- ٧٨ [فى كون تمام اجزاء الوجه مستقبلا محال]
- ٨٠ [الظاهر من القائلين بالجهة كون القبلة أضييق ممّا قلنا]
- ٨١ [فى جواب صاحب الجواهر عن الشيخ]
- ٨٢ [فى ان المراد من الجهة سمت كما قال فى المعتبر]
- ٨٢ [يشكل الالتزام بكون عين الكعبة قبلة للبعيد]
- ٨٣ [فى ان ليس الملاك كون الجهة بنفسها كافية بل لملازمتها مع الاستقبال]
- ٨٤ [ما دلّ على ان ما بين المشرق و المغرب قبلة لا يكون امر تعديدا]
- ٨٥ [لا اشكال فى ان التوجه بتمام الوجه الى عين الكعبة غير مأمور به للبعيد]
- ٨٥ [فى ان يؤيد كون القبلة الجهة جعل ثلاث علامات لاهل العراق]
- ٨٦ [ثلاثة علامات لساكن صقع واحد دليل على كون القبلة اوسع من عين الكعبة]
- ٨٧ [فى ذكر بعض الروايات حتى يظهر الحال]
- ٨٧ اشارة
- ٨٨ [فى ذكر الرواية الثالثة و الرابعة]
- ٨٩ [فى ان المراد من الآية هو وجوب التوجه بشطر الكعبة بالوجه]
- ٩٠ [لو لم يتمكّن من تحصيل العلم بالقبلة فما يكون تكليف المكلف]
- ٩٠ اشارة
- ٩٠ [فى ذكر روايات الواردة فى المقام على طوائف ثلاثة]
- ٩٠ اشارة
- ٩٠ الطائفة الأولى:
- ٩١ [فى ذكر الطائفة الثانية و الثالثة]
- ٩١ [ظاهر كل هذه الطوائف معارض مع الاخر]
- ٩٤ [الصلاة الى اربع جوانب يؤيد ان القبلة الجهة]
- ٩٤ [مع التمكن من الصلاة الى الجهة لا يجب عليه الصلاة الى اربع جوانب]
- ٩٥ [مع امكان تحصيل الظن يجوز الصلاة الى اربع جوانب]

- ٩٦ [من لا يتمكن من الصلاة الى اربع جوانب لضيق الوقت يكفى الصلاة الى جانب واحد]
- ٩٦ [قد يقال بان الواجب صلاة واحدة مع سعة الوقت الى جانبيين او ازيد]
- ٩٦ اشارة
- ٩٨ [فى ذكر بعض الفروع مربوطة بما نحن فيه]
- ٩٨ اشارة
- ٩٨ [الكلام فى الفرع الاول]
- ٩٨ [الكلام فى الفرع الثانى]
- ١٠٢ الفرع الثالث:
- ١٠٤ الفرع الرابع:
- ١٠٥ الفرع الخامس:
- ١٠٨ الفرع السادس:
- ١٠٩ الفرع السابع:
- ١٠٩ الفرع الثامن:
- ١١٠ الفرع التاسع:
- ١٤٠ المقدمه الرابعه: فى الستر و الساتر
- ١٤٠ اشارة
- ١٤١ المورد الاول: يقع فى الستر
- ١٤١ اشارة
- ١٤١ [يقع الكلام فى مفاد آيه الشريفه من سورة النور الايه]
- ١٤٢ [فى وجوب ستر العوره على الرجال]
- ١٤٢ [الكلام فى الستر الواجب على النساء]
- ١٤٣ [الكلام فى الروايات الواردة فى الباب]
- ١٤٤ [الكلام فى تشبيه النساء بالعوره]
- ١٤٥ [فى ذكر الروايات الواردة بطرقنا]

- ١٤٦ [فى ذكر الرواية التى نقلها فى مجمع البيان]
- ١٤٨ [يجب الستر على المرأة كما قلنا فى حاشيتنا على العروة و فى الوجه و الكفين بطريق الاحتياط]
- ١٤٩ [الكلام فى جواز النظر و عدمه]
- ١٤٩ [الستر الواجب على الرجال و النساء فيما اذا كان عالما بوجود الناظر مسلم]
- ١٤٩ [فى ذكر موارد اختلاف الستر الشرطى و الستر التكليفى فى الصلاة]
- ١٥٠ [فى ذكر الروايات فى الستر الواجب على النساء فى الصلاة]
- ١٥٠ [فى الروايات الواردة فى الستر الشرطى لصلاة المرأة]
- ١٥١ [التكلم فى مفاد الروايات]
- ١٥٤ [الكلام فى بعض الخصوصيات: الخصوصية الاولى]
- ١٥٤ [الخصوصية الثانية:]
- ١٥٤ [اشارة]
- ١٥٥ [قد يقال بانّ الوجه هو الوجه العرفى و قد يقال بانّ الوجه الوجه الوضوئى]
- ١٥٦ [الخصوصية الثالثة:]
- ١٥٦ [اشارة]
- ١٥٧ [الحقّ عدم شرطية ستر الكفين للمرأة فى الصلاة]
- ١٥٧ [الخصوصية الرابعة:]
- ١٥٨ [الخصوصية الخامسة:]
- ١٥٨ [اشارة]
- ١٥٩ [و لا يخفى عليك فساد هذا التوهم:]
- ١٦٠ [فى الخصوصية السادسة و السابعة]
- ١٦١ [فى الخصوصية الثامنة و التاسعة]
- ١٦١ [اشارة]
- ١٦١ [حول الرواية الثالثة الواردة فى الصلاة العارى]
- ١٦٣ [الكلام فى فهم المراد من الروايات يقع فى امور]

- ١٦٣ اشارة
- ١٦٣ الأمر الأول:
- ١٦٤ الأمر الثاني:
- ١٦٤ اشارة
- ١٦٥ [الكلام فى الاشكالين الواردين على الجمع بين الروايات]
- ١٦٥ [و اما ما قيل فى الجواب فكلام غير تام]
- ١٦٦ [اما الكلام فى اشكال آخر]
- ١٦٦ [فى ما نقل بالتفصيل فى المسألة]
- ١٦٧ [الكلام فى المقام الثانى]
- ١٧٠ الخصوصية العاشرة:
- ١٧١ الخصوصية الحادية عشر:
- ١٧٢ الخصوصية الثانية عشر:
- ١٧٢ اشارة
- ١٧٢ الفرع الأول:
- ١٧٣ الفرع الثانى:
- ١٧٣ اشارة
- ١٧٣ الصورة الأولى:
- ١٧٣ الصورة الثانية:
- ١٧٥ الفرع الثالث:
- ١٧٥ اشارة
- ١٧٦ [ما يكون دليلا لكون شرطية الستر مختصة ببعض الاحوال امور ثلاثة]
- ١٧٧ [الكلام فى حديث لا تعاد]
- ١٧٧ اشارة
- ١٧٨ [لا يشمل حديث لا تعاد لصورة العمدة]

١٧٩ ----- [ذكر صور ترك المكلف الستر جهلا/ الصورة الاولى و الثانية]

١٨٠ ----- [الصورة الثالثة: في صورة نسيان الستر]

١٨١ ----- [في صورة انكشاف عدم الستر بعد الصلاة فصلاته صحيحة]

١٨٣ ----- تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

تبيان الصلاة، المجلد ٣

إشارة

نام كتاب: تبيان الصلاة

موضوع: فقه استدلالی

نویسنده: بروجردی، آقا حسین طباطبائی

تاریخ وفات مؤلف: ١٣٨٠ هـ ق

زبان: عربی

قطع: وزیری

تعداد جلد: ٨

ناشر: گنج عرفان للطباعة و النشر

تاریخ نشر: ١٤٢٦ هـ ق

نوبت چاپ: اول

مکان چاپ: قم- ایران

شابک: -٥١- ٩٣٣٦٢- ٩٦٤

مقرر: گلپایگانی، علی صافی

تاریخ وفات مقرر: ١٤٣٠ هـ ق

المقدمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٤

اللَّهُمَّ كُنْ لَوْلِيَّكَ الْحَجَّةُ بن الحسن صلواتك عليه و على آباءه في هذه الساعة و في كلِّ ساعة و لئلا و حافظا و قائدا و ناصرا و دليلا و عينا حتى تسكنه ارضك طوعا و تمتعه فيها طويلا

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٥

كتاب الصلاة و فيه مقاصد

المقصد الأول: في المقدمات

إشارة

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و الصَّلَاةُ و السلام على محمد و آله أجمعين و لا سيما على بقية الله في الارضين و اللعنة الدائمة على اعدائهم من الآن الى قيام يوم الدين

كتاب الصلاة وفيه مقاصد المقصد الاول: في المقدمات و هي ست:

المقدمة الاولى: في اعداد الفرائض و النوافل

[الكلام في عدد الفرائض]

يظهر للمراجع في كتب الفقهيّة اختلاف في عدد الفرائض و نوافلها حيث عدّ بعضهم عدد الفرائض ستّة و بعضهم سبعة و بعضهم تسعة لكن ما أطبق عليه النص و الفتوى بل لا خلاف فيه بين العامة و الخاصة كون عدد فرائض اليوميّة سبع عشرة ركعة. للظهر أربع ركعات و للعصر أربع ركعات و للمغرب ثلاث ركعات و للعشاء أربع ركعات و للصبح ركعتان. تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٨

[الكلام في النوافل]

إشارة

و كذا لا خلاف في كون نافله الصبح ركعتين قبل اداء فريضة الصبح و لا خلاف أيضا في كون نافله الليل احدى عشر ركعة و ان وقع الخلاف في الوصل بين ركعتي الشفع و ركعة الوتر حيث ذهب العامة الى الوصل حتّى قال ابو حنيفة بوجوب الوصل و الامامية بعدم الوصل. و اما سائر النوافل فقد وقع الخلاف فيه بين المسلمين و المشهور بين الشيعة أنّ عددها أربع و ثلاثون ركعة ثمان ركعات قبل الظهر و ثمان ركعات قبل العصر و أربع ركعات بعد المغرب و ركعتان عن جلوس بعد العشاء و ركعتان للفجر و يصير مجموع عدد فرائض اليوميّة و نوافل الليليّة و النهاريّة احدى و خمسون ركعة. و دليلهم في ذلك الروايات:

[في ذكر الطائفتين من الاخبار]

منها ما رواه فضل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام (قال الفريضة و النافلة احدى و خمسون ركعة منها ركعتان بعد العتمة تعدّان بركعة و هو قائم الفريضة سبع عشرة و النافلة أربع و ثلاثون ركعة). «١»
و منها ما رواه أحمد بن ابي نصر عن الرضا عليه السلام (قال قلت لابي الحسن أن أصحابنا يختلفون في صلاة التطوع بعضهم يصلّي أربعاً و أربعين و بعضهم يصلّي خمسين فأخبرني بالذي تعمل به أنت كيف هو حتّى أعمل بمثله فقال: أصلي واحدة و خمسين ركعة ثم أمسك و عقد بيده الزوال ثمانية و أربعاً بعد الظهر و أربعاً قبل العصر و ركعتين بعد المغرب و ركعتين قبل العشاء الآخرة و ركعتين بعد العشاء عن قعود تعدّان بركعة من قيام و ثمان صلاة الليل و الوتر ثلاثاً و ركعتي الفجر و الفرائض سبع

(١) - الرواية ٣ من الباب ١٣ من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٩

عشرة فذلك احدى و خمسون). «١»

و منها ما رواه اسماعيل بن سعد الأحوص (قال: قلت للرضا عليه السلام كم من ركعة قال إحدى و خمسون ركعة). «٢»
و منها ما رواه فضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون (قال:
و الصلاة الفريضة: الظهر أربع ركعات و العصر أربع ركعات و المغرب ثلاث ركعات و العشاء الآخرة أربع ركعات و الغداة ركعتان
هذه سبع عشرة ركعة و السنة أربع و ثلاثون ركعة ثمان ركعات قبل فريضة الظهر و ثمان ركعات قبل فريضة العصر و أربع ركعات
بعد المغرب و ركعتان من جلوس بعد العتمة تعدّ ان بركعة و ثمان ركعات في السّحر و الشّفع و الوتر ثلاث ركعات تسلم بعد
الركعتين و ركعتا الفجر) «٣».

و في قبال هذه الأخبار بعض الأخبار الاخر الدال على خلافها:

منها ما دلّ على كون النوافل أربعاً و أربعين و هما روايتا زرارة عن ابي جعفر و عن ابي عبد الله عليهما السلام (حيث قال قلت لأبي
جعفر عليه السلام أتى رجل تاجر أختلف و أتجر فكيف لى بالزوال و المحافظة على صلاة الزوال و كم نصلى قال تصلى ثمانى
ركعات إذا زالت الشمس و ركعتين بعد الظهر و ركعتين قبل العصر فهذه اثنا عشرة ركعة و تصلى بعد المغرب ركعتين و بعد ما
ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر

(١) - الرواية ٧ من الباب ١٣ من ابواب الفرائض و نوافلها من الوسائل.

(٢) - الرواية ١١ من الباب ١٣ من ابواب الفرائض و نوافلها من الوسائل.

(٣) - الرواية ٤ من الباب ١٣ من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٠

و منها ركعتا الفجر و ذلك سبع و عشرون ركعة سوى الفريضة). «١»

(حيث قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما جرت به السنة فى الصّلاة فقال ثمان ركعات الزّوال و ركعتان بعد الظهر و ركعتان قبل
العصر و ركعتان بعد المغرب و ثلاث عشرة ركعة من آخر الليل منها الوتر و ركعتا الفجر). «٢»
و ما دلّ على كون النوافل ستا و أربعين ركعة و هو رواية ابي بصير (قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التطوع بالليل و النهار فقال
الذى يستحبّ ان لا يقصر عنه ثمان ركعات عند زوال الشمس و بعد الظّهر ركعتان و قبل العصر ركعتان و بعد المغرب ركعتان و قبل
العتمة و من (فى) السّحر ثمان ركعات و الوتر ثلاث ركعات مفصوله ركعتان قبل صلاة الفجر و أحبّ صلاة الليل آخر الليل). «٣»

[فى طريق الجمع بين الاخبار]

و يمكن الجمع بينها بحملها على مراتب الفضل بأنّ فعل أربع ركعات لنافلة العصر مجز و يثاب عليه و لكن فعل ثمان ركعات أفضل و
لكن لا يمكن ذلك فى نافلة العشاء لعدم ذكر نوع آخر لأنّ الأخبار.
أو يقال بان بعد كون صدور رواية البنظى فى زمن الرضا عليه السلام.
فى جواب السائل عن كون الأصحاب يختلفون فى صلاة التطوع و مقصوده السؤال عن فعل الإمام عليه السلام لرفع الاختلاف و جوابه
بانى أصلى واحدة و خمسين ركعة يرفع التعارض بينها بذكر فعله النافلة كذلك فلا مورد لروايات التى زمن صدورها قبل زمانه عليه
السلام.

(١) الرواية ١ من الباب ١٤ من ابواب الفرائض و نوافلها من الوسائل.

(٢)- الرواية ٣ من الباب ١٤ من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها من الوسائل.

(٣)- الرواية ٢ من الباب ١٤ من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١١

ثم إنه يقع التعارض بين الأخبار المتقدمه و خبر رواه الحميرى فى قرب الاسناد عن الحسن بن ظريف عن الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عن على عليه السلام (إنه كان يقول إذا زالت الشمس عن كبد السماء فمن صلى تلك الساعة أربع ركعات فقد وافق صلاة الأوابين و ذلك بعد نصف النهار). «١»

فهذه الرواية مع كونها محمولة على التقيّة لموافقته لمذهب أبي حنيفة كما أنّ فقه الزيدية موافق لفقه الحنيفة ضعيفه السند بحسين بن علوان لكونه من الزيدية فلا يمكن الاعتماد عليها.

ثم إنه كما عرفت ان المستفاد من الروايات كون نافله العشاء ركعتان بعد العشاء عن جلوس تعدد ان ركعة من قيام. وهذه عند الامامية كذلك لهذه الروايات و ليس عند العامة كذلك بل قال بعضهم بعدم تشريعها و قال بعضهم بأنها ركعتان عن قيام و قال أبو حنيفة بكونها ثمان ركعات أربع منها قبل فعل العشاء و أربع بعد فعلها.

يقع الكلام فى أمور:

الأمر أول [نافله كل فريضة عمل مستقل]:

إشارة

أن المستفاد من أخبار الباب كون نافله كل فريضة عملاً مستقلاً و لا ربط لها بنافله فريضة اخرى بمعنى إنه يجوز فعل نافله فريضة و ترك نافله فريضة اخرى.

و كذا يستفاد منها ان النافله إذا كانت أزيد من صلاة واحدة مثل نافله الظهر

(١)- الرواية ٤ الباب ٢٨ من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٢

و المغرب و العشاء كلّها عمل واحد و معنون بعنوان نافله الظهر أو العصر أو المغرب و ان كان بعد كل ركعتين تسليم لكن الأمر المستحبى متعلق بكلّها و لا- يترتب الاثر المطلوب ألاً بفعل ثمان ركعات كما فى نافله الظهر و العصر أو أربع ركعات كما فى نافله المغرب

[فى ذكر كلام صاحب الجواهر]

خلافاً لصاحب الجواهر حيث قال بجواز اتيان بعضها فى كل النوافل و أقام عليه أربعة وجوه:

الوجه الأول: الاصل

الوجه الثانى: تحقق الفصل المقتضى للتعدد

الوجه الثالث: عدم وجوب إكمال النافله بالشروع فيها

الوجه الرابع: ان النوافل شرعت لتكميل الفرائض فيكون لكل بعض قسط منه فيصح الإتيان به وحده.

و كل الوجوه قابلة للاشكال أما الاصل فلا اصل يتصور في المسألة الا استصحاب عدم الاشتراط الموجود قبل التشريع و الاستصحاب وان كان عرش الاصول لكنه فرش الأدلة و مع وجود الأخبار في المسألة الدالة بظاها على كون نافله كل صلاة مركبة مأمور بها فلا مجال لجريان الأصل مع أنه ليس للمستصحب حالة سابقة معلومه و استصحاب العدم الازلي بناء على جريانه لا- يحرز بها كون الموضوع المتعلق به الطلب هو لا بشرط بقية النوافل.

مضافا الى ان المستفاد من الأدلة هو الارتباط بين اجزاء نوافل كل فريضة و الارتباط مغاير مع الاشتراط لأن مع الارتباط كون متعلق الأمر الاستجابي تمام الأجزاء لكن مع كون الأمر واحدا له أبعاض متعددة حسب تعدد أبعاض متعلقه و هذا ليس معنى اشتراط الأجزاء بعضها ببعض.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٣

و أما تحقق الفصل فلا يوجب التعدد بما هو نافله و بما هو معنون بعنوان النافله و إن كان كل صلاة بالتسليم غير صلاة اخرى و لكن الأمر متعلق بعنوان النافله لا بعنوان الصلاة.

و أما عدم وجوب الاكمال بالشروع و جواز فعل بعضها لا يدل على صدق عنوان المأمور به على ذلك البعض و هو عنوان النافله و كون الناقص مصداقا لعنوان المأمور به.

و أما كون تشريع النوافل لتكميل الفرائض لا يوجب كون كل جزء له قسط من الدخالة في التكميل مستقلا بل عنوان النافله شرعت لتكميل الفرائض و صدق العنوان متوقف على فعل تمام اجزائها.

[في ذكر كلام المحقق الهمداني رحمه الله]

قال المحقق الهمداني قدس سره في مصباح الفقيه «١» إنه لا ينبغي الاستشكال في جواز الاقتصار في نافله المغرب على ركعتين و في نافله العصر على أربع ركعات لدلالة بعض الأخبار المتقدمة عليه «٢» بل الظاهر جواز الايتان بركعتين من نافله العصر في غير واحد من الأخبار الآمرة بأربع ركعات بين الظهرين من التفصيل بالأمر بركعتين بعد الظهر و ركعتين قبل العصر فان ظاها بشهادة السياق ان كل واحد من العناوين المذكورة في تلك الروايات نافله مستقلة و للمكلف الايتان بكل منها بقصد امتثال الأمر المتعلق بذلك العنوان من غير التفات الى ما عداها من التكليف.

و بهذا ظهر أنه يجوز الايتان بست ركعات أيضا من نافله العصر لقوله عليه السلام في

(١)- مصباح الفقيه، ص ٣٤، ج ٩.

(٢)- الرواية ١ و ٢ و ٣ من الباب ١٤ من ابواب أعداد الفرائض من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٤

موثقة سليمان بن خالد صلاة النافله ثمان ركعات حين تزول الشمس (قبل الظهر) و ست ركعات بعد الظهر و ركعتان قبل العصر. «١» فان ظاها كون ست ركعات في حد ذاتها نافله مستقلة و في خبر عيسى بن عبد الله القمي عن ابي عبد الله عليه السلام إذا كانت من هاهنا من العصر فصل ست ركعات. «٢»

و يظهر من بعض الأخبار جواز الاقتصار في نافله الزوال أيضا على أربع ركعات كخبر الحسين بن علوان المروى عن قرب الاسناد عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام (أنه كان يقول إذا زالت الشمس عن كبد السماء فمن صلى تلك الساعة أربع ركعات فقد وافق صلاة الأوابين و ذلك بعد نصف النهار). «٣»

ثم قال و هل يجوز التخطي عما يستفاد من النصوص بالايتان بركعتين من نافله الزوال أو ست ركعات أو ركعتين من نافله الليل أو

أربعاً أو ستاً عازماً من أول الأمر وجهان، ثم نقل كلام صاحب الجواهر قدس سره و ردّه (ثم قال فالأظهر عدم الفرق بين النوافل و جواز الاقتصار على البعض في الجميع و ان كان الأحوط في غير الموارد التي استفدنا جوازها بالخصوص من النصوص المعتمدة عدم قصد الخصوصية الموطّفة ألا على سبيل الاحتياط الى آخر كلامه). (٤) و يردّ عليه بأننا قلنا بأن هذه الروايات الدالة على كون نافلة المغرب ركعتين

(١)- الرواية ١٦ من الباب ١٣ من ابواب أعداد الفرائض من الوسائل.

(٢)- الرواية ٨ من باب ١٤ من ابواب أعداد الفرائض من الوسائل.

(٣)- الرواية ٤ من باب ٢٨ من ابواب أعداد الفرائض من الوسائل.

(٤)- مصباح الفقيه، ج ٩، ص ٤٠.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٥

أو كون نافلة العصر أربعاً أو ركعتين، أو نافلة الزوال أربعاً، تكون مورد الأعراض عند العلماء بعد كلام الرضا عليه السلام في رواية محمد بن ابي نصر السائل عن اختلاف الأصحاب في عدد التطوع، و استخباره عن عمل الذي يعمله المعصوم عليه السلام و قوله عليه السلام أنا أصلي واحدة و خمسين، و كيفية فعل النوافل و ذكر عدد كل نوافل النهارية و الليلية. و لو فرض العمل بهذه الأخبار لا بدّ من العمل بها في موارد و لا يجوز التعدي الى غيرها، لأننا قلنا بضعف سند رواية حسين بن علوان المروي في قرب الاسناد الدالة على كون نافلة الظهر أربع ركعات، لأنه من الزيدية، مع أنها محمولة على التقية لموافقها لمذهب أبي حنيفة، و مع ذلك لا يمكن استفادة ذلك الحكم من أخبار نافلة العصر، لأن التفريق بين النوافل في مقام العمل لا ينافي كون المطلوب و المأمور به تمام ثمان ركعات، لأنه كان من سيرتهم التفريق بين فريضة الظهر و العصر و الايتان بفعل صلاة الظهر في وقت فضيلتها، و كذا صلاة العصر في وقت فضيلتها، و لذا قد يأتون بنافلة العصر بعضها بعد صلاة الظهر، و بعضها قبل صلاة العصر، فلا منافاة بين جواز التفريق و فعل النافلة في وقتين، و كون مجموعها مطلوباً واحداً من حيث المجموع و لها أمر واحد استحبابي، فعلى هذا لا منافاة بين الأخبار المعمول بها و الأخبار التي دلت على التفريق في الفعل الدالة على كون نافلة العصر ثمان ركعات مثل رواية سليمان بن خالد «١» المتقدمة الدالة على فعل ست ركعات بعد الظهر و ركعتين قبل فريضة العصر، و رواية رجاء بن أبي الضحّاك الدالة على ان الرضا عليه السلام

(١)- الرواية ١٦ من الباب ١٣ من ابواب أعداد الفرائض من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٦

صلى ستاً من نافلة الظهر ثم أذن ثم صلى ركعتين و كذا نافلة الظهر. «١»

الأمر الثاني: في صلاة الغفيلة

إشارة

و تنقيح المقال فيها يتوقف على ذكر الأخبار الواردة فيها و تحقيق ما تقضيه قواعد الجمع بينها فلهذا نذكر الاخبار أولاً:
منها ما روى الشيخ عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال («من صلى بين العشاءين ركعتين يقرأ في الاولى الحمد و ذا النون إذ ذهب مغاضباً- إلى قوله:- و كذلك نجي المؤمنين» و في الثانية الحمد و قوله «و عنده مفاتيح الغيب» الآية فإذا فرغ من القراءة رفع يديه و قال اللهم أني أسألك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلي على محمد و آل محمد و أن تفعل بي كذا و

كذا و يقول اللهم أنت ولي نعمتي و القادر على طلبتي و تعلم حاجتي فأسألك بحق محمّد و آله لما قضيتها لي و سأل الله حاجته أعطاه الله ما سأل. «٢»
 و منها ما رواه السيّد الزاهد رضى الدّين ابن طاوس رضى الله عنه فى كتاب فلاح السائل باسناده عن هشام بن سالم نحوه و زاد، (فان النبى صلّى الله عليه و آله قال لا تتركوا ركعتي الغفيلة و هما ما بين العشاءين). «٣»
 و منها ما رواه الصّدوق مرسلًا قال (قال رسول الله و فى كتاب العلل مسندا فى الموثق عن سماعة عن جعفر بن محمّد عن أبيه عليهما السلام قال قال رسول الله صلّى الله عليه و آله تنفّلوا

(١) - الرواية ٢٤ من الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض من الوسائل.

(٢) - الرواية ٢ من الباب ٢٠ من ابواب بقیة الصلاة المندوبة.

(٣) - فلاح السائل ص ٢٤٨ مستدرک الوسائل ج ٦ ص ٣٠٣ ابواب بقیة الصلوات المندوبة الباب ١٥، حدیث ٣.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٧

فى ساعة الغافلة و لو بركعتين خفيفتين فأنهما تورثان دار الكرامة «١» قال و فى خبر آخر دار السلام و هى الجنة و ساعة الغافلة ما بين المغرب و العشاء. «٢»

منها ما رواه الشّیخ فى المصباح عن الصادق عن أبيه عن آبائه عن رسول الله صلّى الله عليه و آله (أنه قال أوصيكم بركعتين بين العشاءين يقرأ فى الاولى الحمد و إذا زلزلت الأرض ثلاث عشرة مرّة و فى الثانية الحمد مرّة و قل هو الله أحد خمس عشرة مرّة فان فعل ذلك فى كلّ شهر كان من المؤمنین فان فعل ذلك فى كلّ سنة كان من المحسنين فان فعل ذلك فى كلّ جمعة مرّة كان من المخلصين فان فعل ذلك كلّ ليلة زاحمى فى الجنة و لم يحص ثوابه الا الله تعالى). «٣»

و منها ما رواه الصّدوق فى الفقيه عن الباقر عليه السلام (أن إبليس بيث جنوده جنود الليل من حين تغيب الشّمس الى مغيب الشفق و بيث جنود النهار من حين يطلع الفجر الى طلوع الشّمس و ذكر ان النبى صلّى الله عليه و آله كان يقول أكثروا ذكر الله عزّ و جلّ فى هاتين الساعتين و تعوّذوا بالله عزّ و جلّ من شرّ ابليس و جنوده و عوّذوا صغاركم فى هاتين الساعتين فإنهما ساعتا غفلة). «٤»
 و بعد ذكر الأخبار لا بدّ من البحث فى جهتين:

الجهة الأولى [هل التنفل متحد مع صلاة الغفيلة]

: هل التنفل المأمور به فى ساعة الغافلة المستفاد من رواية التى رواها الصّدوق مرسلًا و مسندا عن النبى صلّى الله عليه و آله متحد مع صلاة الغفيلة التى يستفاد

(١) - الرواية ١ من الباب ٢٠ من ابواب بقیة الصلوات المندوبة من الوسائل.

(٢) - الرواية ١ من الباب ٢٠ من ابواب بقیة الصلوات المندوبة من الوسائل.

(٣) - الرواية ١ من الباب ١٧ من ابواب بقیة الصلوات المندوبة من الوسائل.

(٤) مصباح الفقيه، ج ١، ص ٣١٨.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٨

استحبابها من رواية هشام بن سالم و كذا مع صلاة الوصية التى يستفاد استحبابها من رواية التى رواها الشّیخ فى المصباح عن الصادق عليه السلام أو لا.

الجهة الثانية:

إشارة

هل تكون صلاة الغفيلة و الوصية متحدثين مع نافله المغرب بحيث لو صلها المصلى يكون فعلهما بمنزلة نافله المغرب و يكون مسقطا عنها أو لا.

أما الكلام فى الجهة الأولى فلا ريب فى كون الإتيان بصلاة الغفيلة و الوصية امتثالا أمره صلى الله عليه و آله بقوله (تنفلوا فى ساعة الغافلة) لأنه لا يستفاد من هذا الأمر ألا مطلوبية إيجاد طبيعة التنفل فى ساعة الغافلة و هى ما بين المغرب و العشاء فالأمر فيها أمر بطبيعة التنفل و هى تحصل فى ضمن أى فرد فما يصدق عليه النافلة يكون محصيا للغرض و مسقطا للأمر و ان كان بحسب المفهوم يغير عنوان المأخوذ فى هذه الروايات مع العنوان المأخوذ فى تلك الروايات لكن فى مقام الامتثال يتداخل كلا العنوانين فباعتبار مقام الأمر و الطلب متغايران لكن بحسب مقام الامتثال يتداخلان و يتصادقان على أمر واحد لأن المقصود اشتغال هذا الزمان بذكر الله تعالى و ترك الكلام بما لا يعينه و عدم اجتماع الناس على ذكر الغيبة و الكذب و الأمور الباطلة و لذا أمرهم بالتنفل و الذكر و هو كما يحصل بأربع ركعات يقرأ فيها الحمد و سوره قصيرة كذلك يحصل بصلاة الغفيلة و الوصية لكن لا بد من قصدهما فلو قصد الغفيلة و الوصية حصل كلا العنوانين و التنفل لأنهما من الأمور القصديه و لو لم يقصدهما يتحقق الامتثال بالنسبة الى الأمر المتعلق بالتنفل فقط.

[فى ذكر الوجوه الثلاثة للاحتتمالات الثلاثة]

إشارة

أما الكلام فى الجهة الثانية فالمحتمل فيه على سبيل منع الخلو ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: كون المراد من نافله المغرب هو صلاة الغفيلة و صلاة الوصية و كونهما متحدثين مع نافله المغرب ذاتا و عنوانا فهما مصداقان لها قهرا و ذكرهما فى

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٩

روايتى المصباح من باب كونهما بيانا لكيفية فعل نافله المغرب.

الوجه الثانى: كونهما متغايرين مع نافله المغرب عنوانا و ذاتا فلا يصدق عنوان نافله المغرب عليهما عكس الوجه الأول.

الوجه الثالث: امكان تصادقهما مع النافلة بحسب الخارج فى مقام الامتثال و ان كان بينهما و بين النافلة تغييرا بحسب المفهوم و الذات. فما يمكن ان يقال فى بيان وجه الأول هو أنه حيث كان المسلمون بنائهم على أداء نافله المغرب بين صلاة المغرب و العشاء فقول الصادق عليه فى روايتى المصباح يكون بيانا لكيفية أداء النافلة و كون الأثر المطلوب يترتب على النافلة إذا فعلها المصلى بهذه الكيفية المعهودة بحيث لو صلى بأربع ركعات بغير هذه الكيفية لا يشرع له فعل صلاة الغفيلة و الوصية لعدم تعلق أمر بهما مستقلا بعنوان خصوص الغفيلة و الوصية بل الأمر بهما بعنوان نافله المغرب.

و ما يمكن ان يكون وجها لاحتمال الثانى هو أنه بعد استقرار سيرة المسلمين على فعل نافله المغرب بين الصلاتين بأربع ركعات فقول الصادق عليه السلام فى رواية المصباح باستحباب أربع ركعات بين العشاءين لا يفهم العرف بكون ذلك بيانا لنافله المغرب.

بل يفهمون باستحباب أربع ركعات اخر بعنوان الغفيلة و الوصية بحيث لو صلها المصلى لا يأت بنافله المغرب و لو صلها منضمتين الى نافله المغرب فقد أنى بنافله المغرب و الغفيلة و الوصية.

و ما يمكن ذكره وجها لاحتمال الثالث هو ان نافله المغرب بعنوانها تعلق بها أمر استحبابى مستقل غير مشروطة بكيفية مخصوصة و لا بشرط بها و صلاة الغفيلة

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٠

و الوصية أيضا تعلق بكل واحد منهما أمر مستحب مستقل بكيفية مستقلة غير مشروطتين بكونهما قبل نافلة المغرب أو بعدها فلا اشكال حينئذ بإتيان صلاة الغفيلة و الوصية بعنوان نافلة المغرب أيضا و يتحقق الامتثال بالنسبة الى أمر النافلة و الغفيلة و الوصية لكن بالنسبة إلى أمر صلاة الغفيلة و الوصية يكون أمرهما استقلاليا و بالنسبة الى أمر النافلة حيث تكون مركبة مأمور بها يكون أمر كل منهما ضميتا حيث تعلق أمر واحد بنافلة المغرب المركبة من صلاتين مرتبطتين و كل صلاة متعلق بالأمر الضمني.

فعلى هذا بناء على الوجه الأول ليس في البين ألما أمر واحد مستحب و على الوجه الثاني يكون أمر ان مستحبين متباينين لا يمكن تداخلهما و على الوجه الثالث كذلك أمران مستحبان يمكن تداخلهما.

[الكلام في صلاة الغفيلة و الوصية]

نعم في مثل صلاة الغفيلة و الوصية اشكال من حيث كونهما من العناوين القصديّة التي لا يكفى الإتيان بهما من دون قصدهما أو لا تكون كذلك مثلا لو صلّى

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٢

أربع ركعات بكيفية صلاة الغفيلة و صلاة الوصية و قصد بها نافلة المغرب هل تداخل العناوين و تقع مصداقا لتمامها أو لا تقع مصداقا إلا لما قصد فيه وجهان و احتمالان.

الأمر الثالث: في وجوب الجلوس في صلاة الوتيرة و عدمه.

إشارة

وجه وجوب الجلوس فيها هو إجماع الفقهاء على ثبوت الجلوس في هذه الصلاة المسماة بالوتيرة إلى زمان الشهيد الأول (قدّس) بل المذكور في كتبهم ان نافلة العشاء ركعتان من جلوس تعدّ ان بركة من قيام مع كون بنائهم ذكر الفتوى بعين الفاظ أخبار الصادرة من المعصومين عليهم السّلام كما ترى هذا التعبير في رواية ابي نصر البزنطي «١» (و ركعتين بعد العشاء من قعود تعدّان بركة من قيام) و في رواية فضيل ابن يسار (الفريضة و النافلة احدي و خمسون ركعة منها ركعتان بعد العتمة جالسا تعدّ بركة مكان الوتر). «٢» و كذا في رواية اعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام (و ركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة تعدّان بركة). «٣» و رواية ابي عبد الله القزويني (قال قلت لابي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السّلام لأيّ علة تصلّى الركعتان بعد العشاء الآخرة من قعود فقال لأنّ الله فرض سبع عشرة ركعة فاضاف إليها رسول الله صلّى الله عليه و آله مثلها فصارت إحدى و خمسين ركعة فتعدّ

(١) - الرواية ٢ من الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض من الوسائل.

(٢) - الرواية ٢ من الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض من الوسائل.

(٣) - الرواية ٢٥ من الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٣

انّ هاتان الركعتان من جلوس بركة «١» و غير ذلك من الروايات واردة.

[في ذكر الروايتان الدالتان على جواز القيام]

و في قبال هذه الروايات الدالة على لزوم الجلوس و الاجماع و التسالم الى زمان الشهيد قدّس سرّه روايتان ظاهرتان في جواز القيام بل

في كونه افضل من القعود.

الأولى: رواية الحارث بن المغيرة النصرى عن الصادق عليه السّلام (قال سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول صلاة النهار ستّ عشرة ركعة ثمان إذا زالت الشّمس و ثمان بعد الظهر و أربع ركعات بعد المغرب يا حارث لا تدعهنّ في سفر و لا حضر و ركعتان بعد العشاء الآخرة كان أبى يصلّيها و هو قاعد و أنا أصليهما و أنا قائم و كان رسول الله يقول ثلاث عشرة ركعة من الليل). «٢»

الثانية: رواية سليمان بن خالد عد ابى عبد الله عليه السّلام (قال صلاة النافلة ثمان ركعات حين تزول الشّمس قبل الظهر و ستّ ركعات بعد الظهر و ركعتان قبل العصر و أربع ركعات بعد المغرب و ركعتان بعد العشاء الآخرة يقرأ فيها مائة آية قائما أو قاعدا و القيام أفضل و لا تعدّهما من الخمسين). «٣»

لكن بعد ورود الأخبار الكثيرة الدالة على الجلوس و كون ركعتين من هذه الصلاة تعدّ ان بركة من قيام و قد ذكرها القدماء في كتبهم و أفتوا بمضمونها بل لفظ فتاواهم عين الفاظ الأخبار الصادرة من المعصومين عليهم السّلام و كان بنائهم على الافتاء في هذه الكتب بعين الفاظ الأخبار مثل النهاية و المقنعة و عدم العمل بهذين الروايتين مع أنهما بمرأى منهم يكشف ذلك عن إعراضهم عنهما و عدم العمل بهما من الأصحاب

(١)- الرواية ٦ من الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض من الوسائل.

(٢)- الرواية ٩ من الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض من الوسائل.

(٣)- الرواية ١٦ من الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٤

قبل الشهيد الأوّل و لا يمكن الجمع بين الأخبار المتقدمة و هذين الخبرين بالتخير بعد عدم عمل القدماء و المشايخ العظام الذين أطلعوا على أقوال المعصومين و وصلت الأحكام إليهم يدا بيد.

فلا بدّ من حملهما على التقيّة لأنّ القول بأنّ نافلة العشاء الآخر، يأتي بها جالسا لم يفت به أحد من العامة.

مع ان القول باتيان الركعتين عن قيام ينافى مع الأخبار الكثيرة الدالة على ان مجموع الفرائض و النوافل إحدى و خمسون ركعة و قد ذكرنا تسالم الأصحاب على ذلك أيضا بعد كلام الرضا عليه السّلام في رواية البنزطى (فقال اصلى واحدة و خمسين ركعة). «١»

الأمر الرابع: في سقوط الوتيرة في السفر و عدمه.

إشارة

لا يخفى عليك ان سقوط نافلة الظهرين في السفر و عدم سقوط نافلة المغرب و الصبح من المسلّمات و لا خلاف و لا اشكال فيه. انما الخلاف في نافلة العشاء اعنى الوتيرة بأنّه هل تسقط في السفر كما هو المشهور عندنا أو لا تسقط كما قال بذلك الشّيخ منشأ الخلاف اختلاف الأخبار الواردة في هذا المقام

[في ذكر الروايات الواردة في الباب]

أمّا ما دلّ على السقوط روايات كثيرة:

منها رواية حذيفة بن منصور عن ابى جعفر و ابى عبد الله عليهما السّلام (أنهما قالوا الصّلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعد هما شىء). «٢»

(١)- الرواية ٧ من الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض من الوسائل.

(٢)- الرواية ١ من الباب ١٦ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٥

و منها رواية ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام (قال الصلاة فى السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعد هما شىء الا المغرب فأَنَّ بعدها أربع ركعات لا تدعهنَّ فى سفر ولا حضر و ليس عليك قضاء صلاة النهار و صلَّ صلاة الليل و اقضه). «١»

و منها رواية عبد الله بن سنان عن ابى عبد الله عليه السلام (قال الصلاة فى السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعد هما شىء ألا المغرب ثلاث). «٢»

و منها رواية ابى يحيى الحنَّاط (قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة النافلة بالنهار فى السفر فقال يا نبىِّ لو صلحت النافلة فى السفر تمَّت الفريضة) «٣» و عموم التعليل فى الجواب يدلُّ على سقوط نافلة العشاء.

أمَّا ما دلَّ على عدم سقوط الوتيرة فروايتان الاولى ما رواها فضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (فى حديث) قال و أنَّ ما صارت العتمة مقصورة و ليس تترك ركعاتها (ركعتيها) لأنَّ الركعتين ليستا من الخمسين و أنَّ ما هى زيادة فى الخمسين تطوعاً لیتَّم بها بدل كل ركعة من الفريضة ركعتان من التطوع «٤».

فهذه الرواية أخص من الروايات المتقدمة فالقاعدة تخصيصها بها و لكن حيث كان فى طريق رواية فضل بن شاذان عبد الواحد بن محمد عبدوس النيسابورى و على بن محمد بن قتيبة و لم يثبت توثيقهما لا يمكن التخصيص مع أن فى المسألة الاجماع على السقوط.

(١)- الرواية ٧ من الباب ١٣ من أبواب اعداد الفرائض من الوسائل.

(٢)- الرواية ٣ من الباب ١٦ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٣)- الرواية ٤ من الباب ٢١ من أبواب اعداد الفرائض من الوسائل.

(٤)- الرواية ٣ من الباب ٢٩ من أبواب اعداد الفرائض من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٦

الأمر الخامس: الأخبار الواردة فى سقوط النوافل فى السفر

تشمل لأربع ركعات المزيدة فى يوم الجمعة على نافلتها لأنها من النوافل و ان كان محلها فى خصوص يوم الجمعة فما دلَّ على سقوط التطوع فى السفر يشملها فلا وجه للترديد فى سقوطها بعد اطلاق أخبار السقوط و حملها على خصوص الرواتب لأنها من الرواتب فى يوم الجمعة.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٧

المقدمة الثانية: فى المواقيت

[فى ذكر بعض الآيات الدالة على الوقت]

إشارة

أعلم إنَّه لا- ريب فى أن الفرائض اليومية واجبات موقته لا- يجوز تقديمها على أوقاتها و لا- تأخيرها عنها بلا خلاف بل عليه اجماع

علماء الإسلام و من ضروريات الدين و الفقه كون الوقت شرطاً لها و يدلّ على ذلك الآيات الشريفة:
 منها قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل و قرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً. «١»
 و منها قوله تعالى و من الليل فتهدج به نافلة لك عسى أن ينعثك ربك مقاماً محموداً «٢».

و المراد من الدلوك هو الزوال و هو ميل الشمس عن وسط السماء و انتقالها عن دائرة نصف النهار و المراد من الغسق انتصاف الليل
 و قد بين في هذه الآية أوقات الصلوات الخمس الواجبة أربع منها يستفاد من صدرها و واحدة منها من

(١) - سورة الاسراء، الآية ٧٨.

(٢) - سورة الاسراء، الآية ٧٩.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٨

ذيلها و هي صلاة الصبح لأن المراد من قوله تعالى و قرآن الفجر هو صلاة الصبح كما دلّ على ذلك خبر زرارة الآتي.

و منها قوله تعالى أقم الصلاة طرفي النهار و زلفاً من الليل إن الحسنة يذهب السيئات «١».

و المراد من طرفي النهار أمياً صلاة الصبح و العصر و أمياً صلاة الصبح و المغرب فعلى الأول يكون المراد من قوله زلفاً المغرب و
 العشاء و على الثاني يكون المراد منه خصوص العشاء و لا يكون المراد من قوله زلفاً من الليل صلاة الليل المعهودة لأن الخطاب و ان
 كان الى النبي صلى الله عليه و آله لكن المراد بعث كل الناس على إتيان الفرائض و الواجبات و صلاة الليل لا تكون واجبة حتى لزم
 على الناس أقامتها فلا يشملها الآية الشريفة كما توهمه بعض.

و منها قوله تعالى فإذا قضيتُم الصلاة فاذكروا الله فيماً و قعوداً و على جنوبكم فإذا أطمأنتم فاقموا الصلاة إن الصلاة كانت على
 المؤمنين كتاباً موقوتاً «٢».

بناء على المعروف بين المفسرين من أن الموقوت هو ما جعل الله له الوقت لا المفروض و الأمور به الى غير ذلك من الآيات و لا
 يخفى أن أوقات الفرائض موسعة بمعنى ان متعلق الأمر في الفرائض الأمر الكلي المقيد وقوعها في وقت واسع مثلاً في الظهرين و جب
 على المكلف اتيان ثمان ركعات من الزوال الى الغروب أو المغرب و هو مخير في إيجاد الكلي في ضمن أي فرد منها شاء لأن كل
 فرد من أفراد الكلي

(١) - سورة الهود، الآية ١١٤.

(٢) - سورة النساء، الآية ١٠٣.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٩

مصدقه و محضه و التخير عقلي لا شرعي فلا اشكال في جواز كون الواجب موسعاً.

فإذا عرفت اعتبار الوقت في الفرائض لا بد من ذكر وقت كل فريضة مبدئه و منتهاه فنذكر تمام احكامها في ضمن مطالب:

المطلب الأول: في ابتداء وقت الظهرين

إشارة

يستفاد من قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل «١».

كما قلنا أوقات الصلوات الأربع الظهرين و العشاءين كما بين ذلك في الأخبار:

[في ذكر الروايات الواردة في ذكر أول وقت الظهر]

منها ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (قال سألت أبا جعفر عليه السلام عما فرض الله عزّ وجلّ من الصّلاة فقال خمس صلوات في الليل والنهار فقلت هل سمّاهنّ الله وبيّنهنّ في كتابه قال نعم قال الله تعالى لنبيّه صلى الله عليه وآله أقم الصّلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل و دلوكها زوالها وفيما ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل و أربع صلوات سمّاهنّ الله و بيّنهنّ و وقتهنّ و غسق الليل هو انتصافه). «٢»

و منها صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (قال إذا زالت الشمس دخل وقتان الظهر والعصر فإذا غابت الشمس دخل وقتان المغرب والعشاء الآخرة). «٣»

(١) سورة الاسراء، الآية ٧٨.

(٢) - الرواية ١ من الباب ٢ من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها من الوسائل.

(٣) - الرواية ١ من الباب ٤ من ابواب المواقيت و نوافلها من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٠

و منها رواية عبيد ابن زرارة (قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر و العصر فقال إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر جميعا إلّا أنّ هذه قبل هذه ثمّ أنت في وقت منهما جميعا حتّى تغيب الشمس). «١»
و منها صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (قال صلّى رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس الظهر و العصر حين زالت الشمس في جماعة من غير علّة). «٢»

و منها رواية داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام (قال إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتّى يمضى مقدار ما يصلّى المصلّى أربع ركعات فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر و العصر حتّى يبقى من الشمس مقدار ما يصلّى المصلّى أربع ركعات فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر و بقي وقت العصر حتّى تغيب الشمس). «٣»
و منها ما رواه منصور بن يونس عن العبد الصالح عليه السلام (قال سمعته يقول إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين). «٤»
إلى غير ذلك من الأخبار المذكورة في هذا الباب يعنى الباب الرابع من ابواب المواقيت من الوسائل بلغت حدّ التواتر و استقرت سيرة المسلمين من زمن النبي و الائمة عليهم السلام على ذلك إلى يومنا.

[في ذكر الاخبار المعارضة مع الاخبار المتقدمة]

و في قبال الآيات و الأخبار المذكورة بعض الأخبار دلّ على أنّ وقت صلاة

(١) - الرواية ٥ من الباب ٤ من ابواب المواقيت و نوافلها من الوسائل.

(٢) - الرواية ٦ من الباب ٤ من ابواب المواقيت و نوافلها من الوسائل.

(٣) - الرواية ٧ من الباب ٤ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٤) - الرواية ١٠ من الباب ٤ من ابواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣١

الظهر لا يدخل إلّا بعد صيرورة الفيء قدما و وقت صلاة العصر لا يدخل إلّا بعد صيرورة الفيء قدمين أو وقت الظهر صيرورة الفيء

قدمين أو ذراعاً و وقت العصر صيرورة الفىء أربعة أقدام أو ذراعين.

منها ما رواه زرارة بن أعين و بكير بن أعين و محمد بن مسلم و بريد بن معاوية العجلي عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السّلام (أنهما قالاً وقت الظهر بعد الزوال قدما و وقت العصر بعد ذلك قدما). «١»

و منها ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السّلام (قال سألته عن وقت الظهر فقال ذراع من زوال الشّمس و وقت العصر ذراعان عليه السّلام من وقت الظهر فذاك أربعة أقدام من زوال الشّمس). «٢»

و منها ما رواه المحاربي عن ابى عبد الله عليه السّلام (قال سألت أبا عبد الله اناس و أنا حاضر (إلى أن قال) فقال بعض القوم أنا نصلى الأولى إذا كانت على قدمين و العصر على أربعة أقدام فقال أبو عبد الله النصف من ذلك أحبّ إلى). «٣»

و لا يخفى عليك ان هذه الأخبار لا تنافى مع ما تقدم من الأخبار من كون أوّل الزوال أوّل وقت الظهر و العصر لأنها لا تدلّ على أن وقت الظهر لا يدخل الّا بعد تحقّق القدم و القدمين أو الذراع و أوّل وقت العصر بعد قدمين أو ذراع أو أربعة أقدام أو ذراعين فيحمل هذه الأخبار على أنّ التأخير لأجل اتیان النافلة و اختلافها فى المقدار من جهة اختلاف المصلين فى إتيانها من حيث الخفة و البطء

(١)- الرواية ١-٢ من الباب ٨ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ٣ من الباب ٨ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ٢٢ من الباب ٨ من ابواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٢

و الشاهد على ذلك الحمل روايات:

منها صحيحة الحارث بن المغيرة و عمر بن حنظلة و منصور حازم جميعاً (قالوا كُنّا نقيس الشّمس بالمدينة بالذراع فقال أبو عبد الله عليه السّلام ألا أتيتكم بأبين من هذا إذا زالت الشّمس فقد دخل وقت الظهر ألا أن بين يديها سبحة و ذلك إليك أن شئت طوّلت و أن شئت قصّرت). «١»

و منها صحيحة زرارة عن ابى جعفر عليه السّلام (قال أ تدرى لم جعل جعل الذّراع و الذّراعان قلت لم جعل ذلك قال لمكان النافلة لك ان تتنّفّل من زوال الشّمس إلى أن تبلغ ذراعاً فإذا بلغت ذراعاً بدأت بالفريضة و تركت النافلة). «٢»

و أوضح منها ما رواه أحمد بن يحيى (قال كتب بعض أصحابنا إلى ابى الحسن عليه السّلام روى عن آبائك القدم و القدمين و الأربع و القامة و القامتين و ظلّ مثلك و الذراع و الذراعين فكتب عليه السّلام لا القدم و لا القدمين إذا زالت الشّمس فقد دخل وقت الصلاتين و بين يديها سبحة و هى ثمان ركعات فان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت ثم صلّ الظهر فإذا فرغت كان بين الظهر و العصر سبحة و هى ثمان ركعات ان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت ثم صلّ العصر). «٣»

[فى ان لا حاجة لحمل الاخبار على التقيّة]

و لا حاجة لحمل هذه الأخبار على التقيّة بعد كون زوال الشّمس أوّل وقت الظهر مجمعا عليه عند المسلمين و لم يكن فتوى العامّة غير ذلك.

[فى ذكر بعض الاخبار الدالة على كون أوّل الوقت افضل]

ثمّ إنّه وردت روايات دالة على استحباب الصّلاة فى أوّل وقتها مثل (أفضل

(١) - الرواية ١ من الباب ٥ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٢) - الرواية ٢٠ من الباب ٨ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٣) - الرواية ١٣ من الباب ٥ من ابواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٣

الوقت أوله) «١» أو (أوله رضوان الله و آخره عفو الله) «٢» أو (و الصلاة في أول الوقت أفضل) «٣» (و غير ذلك المذكور في الباب ٣ من ابواب المواقيت من الوسائل).

أن ما الكلام وقع في أنه هل ينافى اطلاق هذه الأخبار الأخبار الدالة على أن وقت الظهر هو بعد صيرورة الفء قدما أو قدمين أو ذرعا أو ذراعين أو لا.

الظاهر عدم التنافي و بقاء هذه الأخبار على إطلاقها لأن المراد من ذلك الأخبار ليس بيان استحباب تأخير صلاة الظهر من أول وقتها بل المراد بيان وقت يشترك فيه الفريضة و النافلة و جواز مزاحمة النافلة للفريضة و لم يكن في مقام بيان استحباب تأخير الظهر مطلقا سواء كان قاصدا للنافلة أو لم يكن قاصدا لها أو لم يشترع في حقها النافلة من جهة كون المصلى مسافرا بل المقصود بيان امكان النافلة و مزاحمتها للفريضة و ليس في مقام بيان استحباب تأخير الظهر حتى يقيد بها إطلاق هذه الأخبار.

ثم أنه حكى عن بعض القول بكون التأخير إلى أن يصير الفء ذرعا أفضل سواء أراد اتيان النافلة أو لا و الظاهر أن نظرهم إلى أن الجمع بين الأخبار الدالة على دخول وقت الظهر بالزوال و الأخبار الدالة على دخوله بعد ذراع أو قدم يقتضى حمل الطائفة الثانية على كون التأخير أفضل و يمكن تأيد هذا الجمع بأخبار.

منها الأخبار الدالة على أن النبي صلى الله عليه و آله كان يصلى الظهر بعد زراع و العصر

(١) - الرواية ٨ من الباب ٣ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٢) - الرواية ١٦ من الباب ٣ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٣) - الرواية ١٨ من الباب ٣ من ابواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٤

بعد ذراعين. «١»

و منها ما رواها عبيد بن زرار (قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل وقت الظهر قال ذراع بعد الزوال قال قلت في الشتاء و الصيف سواء قال نعم). «٢»

و منها ما رواها محمد بن فرج (قال كتبت أسأله عن أوقات الصلاة فأجاب إذا زالت الشمس فصل سبحتك و أحب ان يكون فراغك من الفريضة و الشمس على قدمين). «٣»

[في الروايات الدالة على استحباب التعجيل]

لكن في قبال هذه الأخبار الأخبار الدالة على استحباب التعجيل و كون أول الوقت و هو زوال الشمس أفضل تقدم بعضها و نذكر بعضها أيضا.

منها ما رواها زرار (قال قلت لأبي جعفر عليه السلام أصلحك الله وقت كل صلاة أول الوقت أفضل أو وسطه أو آخره قال أوله ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال ان الله عز و جل يحب من الخير ما يعجل). «٤»

و منها ما رواها ابى بصير (قال ذكر أبو عبد الله عليه السلام أول الوقت و فضله فقلت كيف أصنع بالثمانى ركعات قال خفف ما

استطعت). «٥»

و لا يمكن حملها على كون المراد من أول الوقت أول الذراع أو أول الذراعين لآباء أكثر الأخبار عن هذا الحمل مع أن المشهور عند الشيعة استحباب التعجيل

(١)- الروايات ١٠-٢٤-٢٨ من الباب ٨ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ٢٥ من الباب ٨ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ٣١ من الباب ٨ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ١٢ من الباب ٣ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٥)- الرواية ٩ من الباب ٣ من ابواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٥

و عدم استحباب التأخير.

المطلب الثاني: في آخر وقت الظهر

إشارة

قد عرفت اتفاق المسلمين على أن وقت الظهر يدخل بمجرد الزوال و أنّ أول وقت الظهر هو بعد الزوال عند الامامية و جمهور العامة لكن آخر وقت الظهر صار مورد الخلاف بين العامة و الخاصة، فعند العامة أربعة أقوال على ما ذكره صاحب تذكرة الفقهاء رحمه الله في مجلد ٢ ص ٣٠٢ في مسألة ٢٦ و عند الخاصة تبلغ إلى عشرة أقوال عن ما قاله صاحب مفتاح الكرامة في مجلد ٢ ص ١٨ و المشهور بينهم امتداد وقت الظهر إلى ان يبقى إلى الغروب اختياراً من الوقت مقدار أربع ركعات كما قال العلامة الهمداني رحمه الله في مصباح الفقيه مجلد ٩ ص ١٠٠ و نسبة العلامة رحمه الله في تذكرة الفقهاء في مسألة ٢٨ ص ٣٠٦ من المجلد ٢ إلى أكثر علمائنا و هو الظاهر من الأخبار و الأخبار الظاهرة في غيره تحمل على بيان مراتب الفضل فكل صلاة يأتي بها قريباً من الزوال فهي أفضل من غيرها (قال العلامة رحمه الله في التذكرة لكل وقتان أول و آخر). «١»

هذا الكلام قد اشتهر في كلماتهم كما ورد في الأخبار «٢» لكن اختلفوا في المراد منها قال المرتضى و ابن جنيد فالأول وقت الفضيلة و الآخر وقت الأجزاء لقول الباقر عليه السلام أحبّ الوقت إلى الله عزّ و جلّ أوله حين يدخل وقت الصلاة فصلّ

(١)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٠، مسألة ٢٣.

(٢)- الرواية ٤ من الباب ٣ من ابواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٦

الفريضة فإن لم تفعل فإنك في وقت منها حتى تغيب الشمس «١» و غيره من الأخبار،

[في ذكر قول الشيخان: الاول وقت من لا عذر له و الثاني لمن له العذر]

و قال الشيخان الأول وقت من لا عذر له و الثاني لمن له العذر لقول الصادق عليه السلام في رواية عبد الله بن سنان (قال لكل صلاة وقتان و أول الوقت أفضله و ليس لأحد ان يجعل آخر الوقتين وقتاً ألاً في عذر من غير علة). «٢»

و هذا الخبر محمول على الفضيلة لدلالة قوله عليه السلام (أول الوقت أفضله) و أفعال التفضيل يقتضى التشريك فى الجواز فلا يستفاد من الخبر إلا- كراهة التأخير بمعنى الجواز و أقل ثوابا و استحباب التقديم مؤكدا بحيث لا ينبغى تركه من غير عذر و يستفاد هذا المضمون من بعض الأخبار مثل قول الصادق عليه السلام أن فضل الوقت الأول على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا. «٣»
و مثل قول الرضا عليه السلام و الصلاة فى أول الوقت أفضل. «٤»

و مثل قول الصادق عليه السلام أوله رضوان الله و آخره عفو الله و العفو لا يكون إلا عن ذنب «٥» ثم إنه لا يمكن ان يكون مراد من قال بعدم جواز التأخير إلى آخر الوقت الحرمه الوضعيه بمعنى خروج وقت صلاة الظهر و صيرورته قضاء لبعدها هذا الاحتمال و لا يمكن استفادة ذلك من الأخبار فلا بد أن يكون المراد الحرمه التكليفية و ترتب العصيان على التأخير من دون عقاب فيرجع هذا القول إلى ابن جنيد

- (١)- الرواية ٥ من الباب ٣ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٢)- الرواية ١٣ من الباب ٣ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٣)- الرواية ١٥ من الباب ٣ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٤)- الرواية ١٨ من الباب ٣ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٥)- الرواية ١٦ من الباب ٣ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٧
و المرتضى و هو الأقوى.

المطلب الثالث: فى أول وقت صلاة العصر

إشارة

قال العلامة رحمه الله فى التذكرة أول وقت العصر عند الفراغ من فريضة الظهر و التحقيق أنه إذا زالت الشمس اختص الوقت بالظهر إلى ان يمضى مقدار أربع ركعات فى الحضر و ركعتين فى السفر و هو قدر أدائها ثم يشترك الوقتان إلى ان يبقى للغروب مقدار العصر أمّا أربع ركعات أو ركعتان فيختص بها ذهب إليه أكثر علمائنا (إلى ان قال) و قال بعض علمائنا إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين ألا أن الظهر قبل العصر و به قال ربيعة لقول العبد الصالح عليه السلام إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين. «١»
أعلم ان هذه المسألة المعروفة المبحوثة بين الأصحاب بالأوقات المشتركة و المختصة و تظهر الثمرة بين القولين فى ما إذا صلى العصر فى وقت الظهر نسيانا فعلى القول المشهور بين الأصحاب يجب عليه إعادة الصلاة لوقوعها فى غير وقتها لاختصاص أول الوقت بالظهر و لكن بناء على مبنى الصدوق و غيره القائلين بالاشتراك الصحة و عدم لزوم الاعادة لأنها وقعت فى وقتها و الترتيب بين الصلاتين شرط فى حال الذكر و الأقوى قول المشهور و منشأ القولين اختلاف الأخبار الواردة فى المواقيت فقسم منها دال على الاشتراك.

[فى ذكر الاخبار المربوطة بأول وقت العصر]

منها رواية زرارة عن ابى جعفر عليه السلام (قال إذا زالت الشمس دخل الوقتان

(١) - تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٦، مسألة ٢٨.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٨

الظهر و العصر فإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب و العشاء الآخرة). «١»

منها ما رواها عبيد بن زرارة (قال أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر و العصر فقال إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر جميعا ألا أن هذه قبل هذه أنت في وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس). «٢»

و منها ما رواه عبيد بن زرارة أيضا عن ابي عبد الله عليه السلام (الى أن قال) منها صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس الى غروب الشمس ألا أن هذه قبل هذه). «٣»

و منها رواية ثالثة لعبيد بن زرارة رواها عن ابي عبد الله عليه السلام (قال إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين ألا أن هذه قبل هذه). «٤»

و منها ما رواها الصباح بن سبابة عن ابي عبد الله عليه السلام (قال إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين). «٥»

و غير ذلك من الاخبار الكثير الواردة الدالة على الاشتراك، و قسم منها دال على الاختصاص:

أحدها: ما رواه داود بن ابي زياد و هو داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام (قال إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضى بمقدار

(١) - الرواية ١ من الباب ٤ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٢) - الرواية ٥ من الباب ٤ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٣) - الرواية ٤ من الباب ١٠ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٤) - الرواية ٢١ من الباب ٤ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٥) - الرواية ٨ من الباب ٤ من ابواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٩

ما يصلّى المصلّى أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر و العصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلّى المصلّى أربع ركعات فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر و بقي وقت العصر حتى تعيب الشمس). «١»

ثانيهما ما رواه الحلبي في حديث (قال سألته عن رجل نسي الأولى و العصر جميعا ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس فقال أن كان في وقت لا يخاف فوت إحداهما فليصلّ الظهر ثم يصلّ العصر و ان هو خاف ان تقوته فليبدأ بالعصر و لا يؤخرها فتقوته فيكون قد فاتاه جميعا و لكن يصلّى العصر في ما قد بقي من وقتها ثم ليصلّى الأولى بعد ذلك على أثرها). «٢»

[في ان لا يمكن طرح الطائفتين من الاخبار الدالة على الاشتراك و الاختصاص]

ثم أعلم أنه لا يمكن طرح كلا الطائفتين من الأخبار الدالة على الاشتراك و الاختصاص اما ما دلّت على الاشتراك لا مجال للإشكال فيها من حيث السند لكثرتها أولاً، و مع هذه الكثرة لا يمكن الطعن في سندها و انكار صدورها مع ان المشهور القائلين بالاختصاص لم يطرحوا هذه الأخبار، بل حملوها على الاختصاص كما نرى من عبارة السيد رحمه الله في الناصريات حيث قال (و الذي نذهب إليه أنه إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر بلا-خلاف ثم يختص أصحابنا بأنهم يقولون إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر ألا أن الظهر قبل العصر و تحقيق هذا الموضوع أنه إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر بمقدار ما يؤدي أربع ركعات فإذا خرج هذا المقدار من الوقت اشترك الوقتان) حيث علمت أول روايات الاشتراك بقرينة أخبار الاختصاص و التأويل فرع القبول.

(١)- الرواية ٧ من الباب ٤ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ١٨ من الباب ٤ من ابواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٤٠

ولا- يمكن أيضا طرح الخبرين الدالين على الاختصاص لأن رواية فرقد و ان كانت مرسله بابهام الواسطة ألا ان ذلك منجر بعمل الأصحاب بها، و لا تضر ذلك بحجيتها مع عمل أكثر الأصحاب بها

[في الجمع بين الاخبار في الباب]

فبعد كون كلا الطائفتين حجتين لا بد من الجمع الدلالي بينهما و جعل إحداهما قرينة على الاخرى، و بعد كون رواية داود بن فرقد أظهر في الدلالة على الاختصاص من دلالة أخبار الاشتراك على الاشتراك، بل يمكن ان يقال ليس لها ظهور منعقد بل ظهورها بدوى يرتفع بسبب رواية فرقد لأن قوله عليه السلام (إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر ألا أن هذه قبل هذه) دال على دخول وقت مجموع الصلاتين لا دخول وقت كل واحد منهما، و لو سلم أن لها الظهور فرواية داود بن فرقد بمنزلة الاستثناء.

فنتيجة الطائفتين أنه إذا زالت الشمس و مضى مقدار وقت أربع ركعات الذي هو وقت يختص بالظهر يشترك الصلاتين في الوقت، و لا يمكن ان يجعل روايات الاشتراك قرينة على عدم الاختصاص ببيان أن التعبير بأنه (ألا أن هذه قبل هذه) لأجل اعتبار الترتيب فما يكون ظاهرا في رواية داود بن فرقد في كون أول الوقت، مختصا بالظهر لأجل هذه العبارة يحمل على أن العصر مرتب على الظهر، فأول الوقت بالظهر لأجل كون العصر مرتبا عليه لا لأجل كون أول الوقت مختصا بالظهر، لأنه لا يناسب مع ذيل الرواية، لأنه لو كان لبيان الترتيب لكان اللازم في مورد لم يأت المكلف بالصلاتين و قد بقي مقدار أربع ركعات ان يأتى بالظهر لأن الظهر مقدم و العصر مرتب عليه، فلو صلى العصر لم يكن مرتبا على الظهر فدلالة الذيل على سقوط التكليف بالنسبة إلى الظهر دليل على كون الوقت مختصا بالعصر كما أن أول الوقت مختص بالظهر.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٤١

[في القول بالاشتراك مما انفردت به الامامية]

ثم أعلم ان القول بالاشتراك من أول الوقت أو بعد مضى مقدار أربع ركعات مما انفردت به الامامية،

[في ان العامة قالوا بتباين الوقتين]

و ألما عند العامة كان من المنكرات، و وقت كل صلاة عندهم مابين مع صلاة أخرى، مثلا وقت الظهر عند بعضهم يكون من أول الزوال إلى ان يصير الظل مثلا، ثم يخرج وقت الظهر و يصير قضاء و يدخل وقت العصر، و عند بعضهم من أول الزوال الى ان يصير مثلين ثم يدخل وقت العصر ألا إنه حكى عن ربيعة «١» القول بدخول الوقتين بالزوال، لكن هذا القول عندهم شاذ لا يعاب به.

و بالجملة فالسيرة المستمرة بين العامة الى زماننا هذا هو التفريق بين الصلاتين بمعنى أنهم يصلون الظهر أول الزوال ثم يتفرقون إلى مشاغلهم و منازلهم إلى ان يصير ظل الشاخص مثله أو مثليه على اختلاف نظرهم، ثم يجمعون لآتيان صلاة العصر و لا يجمعون بينهما و كان الجمع عندهم منكرًا مع ورود روايات من طرقهم دالة على أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم جمع بين الصلاتين مثل رواية انس بن مالك في جواب ابي أمامه قال صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم دخلنا على أنس و هو يصلي العصر فقلنا يا أبا عمرة ما هذه الصلاة قال العصر و هذه صلاة رسول الله صلى الله عليه و آله التي كنا نصلي معه. «٢»

و مثل رواية ابن عباس (قال ألا أخبركم بصلاة رسول الله صَلَّى الله عليه و آله في السفر كان إذا زالت الشمس و هو في منزله جمع بين الظهر و العصر في الزوال و إذا سافر قبل

(١)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٨.

(٢)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٧ نقلا من صحيح البخارى، ج ١، ص ١٤٤-١٤٥.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٤٢

الزوال آخر الظهر حتى يجمع بينها و بين العصر في وقت العصر). «١»

و مثل ما روى أيضا من ان النبي صَلَّى الله عليه و آله جمع بين الصلاتين في الحضر و السفر من غير عذر. «٢»

فعلى هذا يكون ورود أخبار الاشتراك لبيان الحكم الواقعي و ان الحق في خلافهم و يجوز الاتيان بصلاة العصر بعد صلاة الظهر بلا فصل كما عليه الجمهور، و ليس المراد من الاشتراك الاشتراك في كل جزء من الوقت حتى يلزم التنافي بينها و بين أخبار الاختصاص، مع أن الترتيب بين الصلاتين كان أمرا واضحا عند المسلمين، حتى ان العامة الذين قالوا بتباين الوقتين ذهبوا في موارد الجمع إلى اعتبار الترتيب و وقوع العصر عقب الظهر، فلا- يكون قول المعصوم في هذه الأخبار إذا زالت الشمس دخل الوقتان دالا على عدم اعتبار الترتيب، بل يكون ردا على العامة القائلين بوجوب التأخير، و يكون معنى الروايات أنه لا يجب بعد اتیان صلاة الظهر انتظار مضي مدة حتى يصير الظل مثل الشاخص أو مثليه بل يجوز الجمع بين الصلاتين مطلقا لدخول وقت العصر بعد اتیان الظهر بلا فصل، لأن المتبادر من هذا الكلام ان كلا العملين عمل واحد يدخل أول وقته بالزوال كما لو قيل إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر يتبادر منه ان أول الشروع فيها هو الزوال و لا- يتبادر منه أن بالزوال دخل وقت الركعة الآخرة و المراد من هذه العبارة أن وقت كلا الصلاتين يدخل بالزوال رداً على ما قال بأن بالزوال يدخل وقت الظهر و بعد مضي مقدار معين يدخل وقت العصر.

(١)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٧ نقلا من سنن البيهقي، ج ٣، ص ١٦٣.

(٢)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٧ نقلا من صحيح مسلم و سنن الترمذی و سنن النسائي.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٤٣

لا يقال هذا توجيه و جيه في مثل إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين و لا يتجه في مثل إذا زالت الشمس دخل الوقتان لانا نقول ليس المراد من دخول الوقتين دخول زمانين فإنه محال بل المراد و المقصود تعدد العمل فعلى هذا لا فرق بين التعبيرين في أفهام جواز الشروع في الصلاتين متعاقبا رداً على العامة القائلين بوجوب تأخير العصر كما هو المتداول عندهم.

و ان قلت بأن ظاهر أخبار الاشتراك دخول وقت العصر بالزوال.

قلنا نرفع إليه عن هذا الظهور بملاحظة رواية داود بن فرقد الصريحة في الاختصاص لا سيما بملاحظة ذيلها.

فان قيل ان الاختصاص لا يلائم مع عدم كون الوقت المختص للظهر له حد معين بل يختلف بحسب حالات المكلفين من جهة السفر و الحضر و المرض و الصحة.

قلنا لم يدل دليل على عدم قبول الوقت للنقصان و الزيادة و لو كان الحد شرطاً فلا بد من تعيين الحد في مقدار القدم و القدمين و المثل و المثليين مع اختلافها بحث الفصول و الأيام من حيث الطول و القصر مع أنها جعلت حداً بلا مشخص، و مع ما قلنا في توجيه الأخبار الدالة على الاشتراك مع رواية داود بن فرقد لا نحتاج إلى توجيه ذكره المحقق الهمداني رحمه الله في مصباح «١» الفقيه و حمل الوقت بالنسبة إلى العصر على الشأني و بالنسبة إلى صلاة الظهر على الفعلي و جعل قوله عليه السلام (ألا أن هذه قبل هذه) قرينة عليه، لأن ما ذكرنا هو المتبادر من الكلام في مقابل العامة الملتزمون بتأخر صلاة العصر و عدم الجمع بين العصر و الظهر، و كون

وقتهما متباينين و كيف كان فلا وجه لتوهم عدم امكان رفع اليد عن الروايات الكثيرة الدالة على الاشتراك

(١)- مصباح الفقيه، ص ١٠٣.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٤٤

لأجل رواية مرسله و هي رواية داود بن فرقد، لأن الرواية الواحدة كافيها لتقييد الروايات الكثيرة مع كون ضعف سندها من جهة الإرسال منجرا بعمل الأصحاب بها مع أنه يمكن ان تكون بأيديهم روايات لم تصل إلينا لأن الكتب الأربعة لم تكن جامعها لجميع الأخبار الموجودة في الجوامع الأولية الدائرة بين الأصحاب و لذا ترى روايات في بعضها و لم تكن في بعض آخر و بالجملة تبين اختصاص أول الوقت بالظهر.

[في ان آخر الوقت مختص بالعصر بمقدار اداء الوظيفة]

و أما اختصاص آخر الوقت بصلاة العصر فيدل عليه أيضا رواية داود بن فرقد و رواية الحلبي المتقدمتان و كذا صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال إذا طهرت الحائض قبل العصر صلت الظهر و العصر معا و ان طهرت في آخر الوقت العصر صلت العصر «١» و يمكن استفادة اختصاص أول الوقت بالظهر من هذه الصحيحة بعدم القول بالفصل. ثم إنه بعد ما أثبتنا كون أول الوقت مختصا بالظهر و آخره بالعصر يقع الكلام في مقدار الاختصاص بأنه اي مقدار من الوقت من أوله مختصا بالظهر و أي مقدار منه مختصا بالعصر، فهل يكون مقدار أربع ركعات من أوله مختصا بالظهر، سواء كان حاضرا أو مسافرا أو خائفا، فلو كان مسافرا و صل ركعتين يجب عليه الصبر يمضى مقدار ركعتين أخيرين، فيمضى مقدار أربع ركعات ثم يشرع في صلاة العصر، أو المراد منها اتيان الظهر و ان الاعتبار بمقدار اتيان صلاة الظهر بحسب وظيفة الفعلية للمكلف سواء كان أربع ركعات أو ركعتين أو ركعة واحدة كما إذا شرع في الظهر قبل الزوال و قد دخل الوقت في الركعة الثانية و كان مسافرا فإنه يجوز له الشروع في

(١)- الرواية ٦ من الباب ٤٩ من ابواب الحيض من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٤٥

صلاة العصر بعد الركعة الواقعة في الوقت.

الظاهر هو الثاني، و لفظ أربع ركعات الواردة في رواية داود بن فرقد مورد الغالب، و المراد بها هو الإتيان بالظهر، و كان لفظ أربع ركعات كناية عن اتيان الظهر بأي نحو كان، مع أنه قد ورد في رواية زرارة عن ابي جعفر ما يدل على ذلك (قال قلت لابي جعفر عليه السلام بين الظهر و العصر حدّ معروف فقال لا) «١» يعني بعد الظهر وقت العصر سواء كان الظهر أربع ركعات أو اثنتين أو ركعة واحدة كما ذكرنا.

[في ان ليس للأربع في اخبار الاشتراك موضوعية]

و بالجملة و لو كانت رواية داود بن فرقد أظهر من حيث الدلالة على الاختصاص و كون الأربع لها موضوعية، لكن روايات الاشتراك و رواية زرارة من حيث الدلالة على جواز الإتيان بالعصر بعد اتيان صلاة الظهر أقوى ظهورا منها من كون الأربع لها موضوعية و ان كان المصلّى مسافرا، فمن حيث الدلالة على الاختصاص رواية فرقد أظهر و من حيث جواز الإتيان بصلاة العصر بعد صلاة الظهر و بعد الفراغ من الظهر و ان كان مسافرا روايات الاشتراك و رواية زرارة أظهر، من كون الأربع لها موضوعية فلا بدّ من حملها على الغالب من كون صلاة الظهر يأتي بها أربع ركعات.

فمما ذكرنا يظهر صحة ما قاله المحقق رحمه الله من صحة صلاة من شرع في الظهر قبل دخول وقتها بزعم دخول الوقت، ثم انكشف عدم الدخول الا لحظة من صلاة الظهر و وقت المختص بالظهر هذه اللحظة فيجوز له الشروع في صلاة العصر بعد صلاة الظهر فوراً و بلا فاصلة لدخول وقتها بعد الفراغ من صلاة الظهر.

(١)- الرواية ٤ من الباب ٤ من ابواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٤٦

أما الكلام في معنى الاختصاص

المراد من الاختصاص و كون الوقت مختصاً بصلاة الظهر هو عدم دخول وقت الشريكة أى العصر ما لم يمض المقدار المعين و هو مقدار أربع ركعات للحاضر و ركعتين للمسافر و للخائف و المضطر بحسب حالهما و لا يصح إتيان العصر في ذلك الوقت، و نسبة صلاة العصر في ذلك الوقت كنسبة صلاة الظهر إلى ما قبل الزوال و لم يذكر لفظ الاختصاص في آية و لا روايته، و مدرك هذه المسألة روايته داود بن فرقد، و لا يستفاد منها الا ما قلنا من عدم صحة صلاة الثانية في وقت صلاة الاولى، لأنها وقعت في غير وقتها، و اما إتيان سائر الصلوات الواجبة و المستحبة غير صلاة المرتبة على تلك الصلاة فلا مانع له، و لو كان الصلاة صلاة العصر الفاتئة من اليوم السابق لعدم ترتب ذلك الصلاة على الصلاة الظهر من هذه اليوم خلافاً لصاحب الجواهر رحمه الله من القول بعدم صحة قضاء صلاة العصر من اليوم السابق في ذلك اليوم.

فرع بعد ما قلنا باختصاص العصر بمقدار إتيانها من آخر الوقت فلو ظن المصلّي ضيق الوقت فصلّى العصر ثم انكشف أنه باق بمقدار أربع ركعات ففيه أربعة وجوه:

أحدها وجوب إعادة العصر لانه وقع في غير وقته لأن الوقت للظهر و كان مختصاً به فإتيان صلاة العصر في هذا الوقت إتيانها في غير وقتها لأن للظهر وقتين أحدهما مقدار إتيانها من أول الزوال ثانيهما مقدار إتيانها قبل الوقت الذي كان مختصاً بالعصر و متصلاً بالعصر فوقت في هذا الفرض صلاة العصر في وقت المختص بصلاة الظهر فتكون باطلة.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٤٧

ثانيها وجوب إتيان صلاة الظهر أداء لأن دليل الدال على ان آخر الوقت مختص بصلاة العصر منصرف إلى صورة عدم إتيان صلاة العصر و اما بعد إتيانها فلا يشمل هذا المورد (فلا يستفاد منه الاختصاص و بعد عدم كون الوقت مختصاً بالعصر و لم يأت بالظهر و جب عليه إتيان الظهر لعدم إتيانه و بقاء وقته.

ثالثها وجوب الإتيان بالظهر قضاء لأن وقت الظهر خرج بدليل الدال على اختصاص آخر الوقت بالعصر و عدم قبول انصرافه الى صورة عدم الإتيان بالعصر بل مطلقاً آخر الوقت مختصاً بالعصر فيجوز الإتيان بالظهر قضاء بل يجب فوراً ان قلنا بالمضايقة في قضاء الفوات. رابعها عدم وجوب إعادة العصر لإتيانها، و عدم جواز الإتيان بالظهر في ذلك الوقت لا أداء و لا قضاء، لأن معنى الاختصاص عدم صحة الشريكة في هذا الوقت أداء و قضاء، و اختاره صاحب الجواهر رحمه الله (لأن معنى الاختصاص عدم صحة الشريكة فيه قضاء اذ هي لا تكون فيه الا كذلك ضرورة خروج وقتها فمن ترك العصر في وقت اختصاصه و اراد صلاة الظهر فيه قضاء لم يصح له). «١»

[في ان لم يرد لفظ الاختصاص في آية و لا رواية]

و فيه أنه لم يرد لفظ الاختصاص في آية و لا رواية حتى يفسر بما ذكره كما قلنا سابقاً، بل مرادهم من هذا اللفظ ما يستفاد من رواية داود بن فرقد من عدم دخول وقت العصر إلا بعد مضي مقدار أداء الظهر من أول الوقت و خروج وقت الظهر إذا بقي من الغروب

مقدار أربع ركعات، ولازم ذلك أنه إذا وقعت صلاة الظهر قبل الغروب وقعت قضاء وليس معنى الاختصاص بطلان صلاة القضاء من الظهر في

(١) - الجواهر، ج ٧، ص ٩٣.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٤٨

ذلك الوقت المختص بالعصر، كما ذكره صاحب الجواهر، فمع بطلان الانصراف فالمختار وجه الثالث من جواز اتيان الظهر قضاء أو وجوبه و تعينه بناء على المضايقة، و ان كان الأحوط الاتيان بالظهر بقصد ما في الذمة من غير نية الأداء و القضاء و لا يمكن المساعدة على الوجه الأول لعدم دليل على ان للظهر وقتين.

[في ان اذا بقي من الغروب مقدار خمس ركعات وجب اتيان الظهر ثم العصر]

فإذا بقي من الغروب مقدار خمس ركعات وجب الإتيان بالظهر ثم بالعصر فان وقت الظهر باق بمقدار ركعة فيشملها عموم (قوله عليه السلام من أدرك ركعة من فقد أدركها).

و من عبّر مثل صاحب الجواهر بلفظ الاختصاص و فسّره بعد صحة الشريكة و قال بالصحة في هذه المورد التزم بان المراد بعدم صحة الشريكة في وقت الاخرى عدم صحتها إذا وقعت بتمامها في الوقت المختص بالآخرى و امّا إذا وقع بعضها فلا- يكون منافيا للاختصاص و هذا الحكم جار في العشاءين فان من أدرك مقدار خمس ركعات من نصف الأول من الليل يجب عليه تقديم المغرب و ان كانت الركعتان منها وقعتا في خارج الوقت لأن معنى الاختصاص خروج الوقت بالنسبة الى المغرب بتمامه لا عدم صحة المغرب اذا وقع بعضه في الوقت المختص بالعشاء.

قاعده من ادرك

اشارة

و حيث أن مدرك الحكم في هذه المسألة قاعدة من ادرك، فالحرى أن نذكر مدركها من الاخبار مع قطع النظر عن الشهرة المحققة عليها، حيث قال المحقق الهمداني رحمه الله فمتى أدرك من الوقت مقدار اداء ركعة جامعة لشرائط الصحة بحسب

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٤٩

ما هو مكلف به في ذلك الوقت من الطهارة المائية او الترابية (لزمه ادائها) بلا خلاف فيه على الظاهر بل في المدارك هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب و عن المنتهى قال لا خلاف فيه بين أهل العلم. (١)

فنقول وردت الروايات من العامة و الخاصة على أن مدرك ركعة من في وقتها مدرك تمام الوقت و وقعت صلواته بعبارات مختلفة. أما من طرق العامة روى البخارى في صحيحه، ج ١، ص ١٥١ و المسلم في صحيحه ج ١ - ٤٣٣ / ٦٠٧ و السنائي في سننه ج ١، ص ٢٧٤ و احمد في مسنده ج ٢، ص ٢٧١ عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال (من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة). و هذه الرواية عامة شاملة لجميع الصلاة الخمس و لكن المحتمل ان تكون مرتبطة بصلوة الجماعة و ن من ادرك ركعة من الجماعة فقد أدرك الصلاة و لا تكون مرتبطة بادراك الوقت.

و روى البخارى أيضا في صحيحه ج ١، ص ١٥١ عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم (من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر).

و روى البخارى أيضا في صحيحه، ج ١، ص ١٦٣ و ابو داود في سننه، ج ١ ص ١١٢، و ٤١٢ و ابن ماجه في سننه ج ١، ص ٢٢٩ عن

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ (من أدرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح و من أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر).
و هذه الروايات الاربع غير شاملة لتمام الصلاة الخمس.

(١)- مصباح الفقيه، ج ٩، ص ٣٥٠-٣٥١.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٥٠

[في الاخبار الواردة من طرق الامامية]

و أما الاخبار الواردة من طرق الإمامية:

الاول: رواه عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام (في حديث) (قال فأن صَلَّى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليتم و قد جازت صلاته). «١»

الثاني: ما رواه أصبغ بن نباتة قال (قال أمير المؤمنين عليه السلام (من أدرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداة تامّة). «٢»

الثالث: ما رواه عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال ... (فان صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فيتم الصلاة و قد جازت صلاته و أن طلعت الشمس قبل ان يصلى ركعة فليقطع الصلاة و لا يصلى حتى تطلع الشمس و يذهب شعاعها). «٣»

الرابع: مرسله الشهيد في الذكري (قال روى عن النبي عليه السلام أنه قال (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة). «٤»
الخامس: مرسله المحقق في المعبر حيث روى مرسلًا في المعبر قوله عليه السلام (من أدرك ركعة من الوقت كمن أدرك الوقت). «٥»

و لا يخفى عليك أن مع اشتهار هذه الاخبار و العمل بها و الفتوى على طبقها لا يبقى مجال للاشكال في سندها بإرسال او ضعف السند.

(١)- الرواية ١ من الباب ٣٠ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ٢ من الباب ٣٠ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ٣ من الباب ٣٠ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ٤ من الباب ٣٠ من ابواب المواقيت من الوسائل.

(٥)- المعبر، ج ٢، ص ٤٧.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٥١

فبعد كون المرسلتين العاميتين تشملان لجميع الصلوات الخمس يمكن التمسك بهما.

و اما من حيث الدلالة فقد يقال بأنها غير ناظرة الى حيثية الأدائية او القضائية بل غاية ما يستفاد منها كون الصلاة صحيحة في هذه الصورة أى صورة أدرك ركعة منها في الوقت و عدم لزوم أعادتها.

فانه يقال أن ظاهر الرواية ان من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك ما يتوقع من الوقت و هو كون تمام صلاته في الوقت فتكون اداء كمن أدرك جميع الوقت فقوله في رواية عمار جازت صلاته دال على هذا لأن جواز هذه الصلاة التي وقعت ركعة منها في الوقت

كجواز الصلاة التي وقع تمامها في الوقت.

كما أنه قد يقال لا تشمل الروايات العائد و من تساهل حتى ضاق الوقت بل تشمل الغافل، و من انكشف له بعد الصلاة او في أثنائها أنه لم يبق من الوقت ألما مقدار أداء ركعة، لكن المستفاد من الرواية بيان وظيفة من لم يصل حتى ضاق الوقت و لم يبق ألا مقدار ركعة من الصلاة، سواء كان عامدا او غافلا او ناسيا او معتقدا لدرك تمام الصلاة في الوقت، و لا دلالة له على خصوص الغافل او المعتقد لا إدراك الوقت، فعلى هذا وقعت الصلاة أداء بتمامها، و كون إدراك ركعة من الوقت مثل ادراك جميع الوقت في كون الصلاة وقعت أداء لا قضاء بتمامها و لا ملفقة من الأداء و القضاء بمعنى كون الركعة الواقعة في الوقت أداء و غيرها وقعت قضاء.

[في ما حكى عن السيد ره كما نقله الجواهر في غير محلّه]

فما حكى عن السيد رحمه الله من كون هذه الصلاة وقعت قضاء بتمامها كما في الجواهر ج ٧، ص ٢٤٨ او من بعض آخر من كونها ملفقة من الادائية و القضائية كما أشار إليه في المبسوط، ج ١، ص ٧٢ في غير محلّه.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٥٢

فقد ظهر لك أنه يظهر من الأخبار شمول الحكم لجميع الصلوات و أن كان موردها صلاة العصر و الغداة، و يساعد على ذلك فهم العرف لالغاء الخصوصية من موردها، و عدم فرق بين الصلوات الخمس و عدم خصوصية لصلاة العصر و الغداة لهذا الحكم، و كذا فهم العلماء من العامة و الخاصة إطلاق الحكم لكلها و عدم الاختصاص بالعصر و الغداة، ثم بعد ما قلنا من صحة قاعدة من ادرك و شمولها لجميع الصلوات الخمس، فاذا بقي من الوقت الى الغروب مقدار خمس ركعات للحاضر، او ثلاث ركعات للمسافر- يجب على المكلف الإتيان بالصلواتين الظهر و العصر، و كذا اذا بقي الى انتصاف الليل مقدار خمس ركعات للحاضر او أربع ركعات للمسافر- يجب عليه أيضا الجمع بين المغرب و العشاء، و هذا الحكم كما ادعاه في الخلاف ج ١، ص ٢٧٢، مسئله ١٤ مّا لا خلاف فيه بين الاصحاب لكن يظهر من المحقق الحائري رحمه الله في كتاب صلاته ص ١٦-١٨ الاشكال في هذا الحكم بالنسبة الى الظهر و المغرب من جهة أن الاختصاص الذي استفدناه من رواية داود بن فرقد معناه عدم صحة وقوع الشريكة في وقت المختص بصلوة اخرى لا أداء و لا قضاء و لا كلا و لا بعضا، فعلى هذا لا وجه لإتيان صلاة الظهر الا في ما اذا بقي مقدار ثمان ركعات الى الغروب، و كذا لا وجه لإتيان صلاة المغرب ألّا اذا بقي الى انتصاف الليل مقدار سبع ركعات لأن لا تقع صلاة الظهر و المغرب في وقت المختص بالعصر و العشاء، و اما في صلاة الغداة او صلاة العصر و الغداة فيحيث وردت الروايات بصحتها نقول به.

[في كلام المحقق الحائري رحمه الله]

إشارة

و اما مرسله المحقق و ان كانت عامة شاملة لجميع الصلوات، لكنّها لم تثبت و يحتمل ان تكون مأخوذة من الروايات بالغاء الخصوصية عن موردين، لكن التعدي

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٥٣

عن مورد الروايات و الغاء الخصوصية يحتاج الى العلم بعدم مدخلية الخصوصية في الحكم في المورد كما في المفهوم الموافقة المبسوط عنها في الاصول، لأن الخصوصية المأخوذة في الحكم قد يعلم عدم دخالتها في الحكم فيتعدى عن مورده الى غير المورد بالمفهوم الموافقة و اما مع عدم العلم بذلك لا يمكن تسرية الحكم عن خصوص مورد.

و في ما نحن فيه لا يمكن هذه الدعوى بالنسبة الى الظهر و المغرب لأنّ الصبح و العصر و العشاء لا تزامم مع وقوع بعضها خارج الوقت أحدا من الواجبات لعدم وجود واجب بعدمها و أما الظهر و المغرب فمع مزاحمتها للعصر و العشاء لا يمكن الغاء الخصوصية

بالنسبة إليهما بعد عدم ذكرهما في الروايات.

مع أن أدلته وجوب اتیان الصلاة في وقتها ووجوب تعجيل أدائها في وقتها وعدم جواز فوت وقتها يعارض مع قاعده من ادرك و لا مرجح لتقديمها عليها اداء الظهر تماما يوجب وقوع بعض العصر في خارج وقتها و مع عدم ذكر الظهر و المغرب في اخبار قاعده من ادرك كيف يقدم دليلها على أدلته وجوب اتیان العمل في وقته.

[في الجواب عن اشكال المحقق الحائري رحمه الله]

و الجواب عن اشكاله رحمه الله كما قلنا سابقا في جواب صاحب الجواهر رحمه الله لم يرد في آية و لا رواية كلمة الاختصاص حتى يفسر بعدم صحة الشريكة في وقت المختص بالآخر و متمسك بإطلاقه بل ما يدل عليه رواية داود بن فرقد بأن مقدار أربع ركعات من أول الوقت مختص بالظهر و مقدار أربع ركعات من آخر الوقت مختص بالعصر و لا دلالة فيها على عدم صحة الشريكة في وقت المختص بالآخر و لو بعضا.

[في كون القاعدة حاكمه على الأدلة الاولية]

و ما دلت عليه الروايات و أدلته الاولية وجوب الإتيان بالصلاة في وقتها اداء بتمام أجزائها لكن بعد ورود قاعدة من ادرك و صيرورتها عند المشهور مورد القبول

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٥٤

و صار ضعفها و ارسالها منجرا بعملهم بها تكون هذه القاعدة حاكمه على الأدلة الاولية و مفسره لها بأن تحقق عنوان الأدائية لا يكون متقوما بكون جميع أجزائها واقعة في الوقت بل يحصل العنوان و لو بدرك الوقت مقدار ركعة و مع هذه القاعدة يأتیان صلاة العصر و لو بركعة منها في وقتها المختص بها يحصل امتثال الامر بايجاد الصلاة اداء و ليس في البين ما دل على وجوب التعجيل و المبادرة حتى نقول بتعارض قاعده من ادرك مع الدليل الدال على التعجيل بالنسبة الى صلاة العصر و لو كان في البين دليل لكان الكاشف عنه الاجماع و الإطلاق مع كون الاجماع دليلا ليا يقتصر على المتيقن مع أنه منصرف عن هذه الصورة.

و لو سلمنا وجوب التعجيل و عدم كون القاعدة حاكمه على الأدلة الاولية لكن مقتضى أدلته شرطية الترتيب و كون اتیان الظهر أولا من شرائط الوجودية لصلاة العصر لا بد من تقديم الظهر ليتحقق الشرط و مع امكان اداء الظهر كذلك لا بد من تقديمها لإيجاد شرط وجود صلاة العصر كما دلت على ذلك رواية الحلبي المتقدمة الواردة فيمن نسي الظهر و العصر ثم تذكر عند غروب الشمس حيث قال عليه السلام لأن كان في وقت لا يخاف قوت إحداهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر و أن هو خاف ان تفوته فليبدأ بالعصر و لا يؤخرها فتفوته فتكون قد فاتاه جميعا» (١) فإن بركة قاعده من أدرك يصدق على الشخص الناسي لصلاة الظهر و العصر أنه لا يخاف فوت أحدهما بل يدرك كلا الصلاة من اداء فوجب عليه إتيانها بتقديم الظهر على العصر و أن كان بعض الظهر وقع في وقت العصر و بعض العصر وقع في خارج وقته لأن ذلك بمقتضى الجمع بين الأدلة كما عرفت.

(١) - الرواية ١٨ من الباب ٤ من أبواب المواقيت الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٥٥

الكلام في معرفة الزوال و علامته

قد عرفت ان وقت الظهر يدخل بزوال الشمس انما الكلام في علامته قال صاحب الجواهر (١) «و يعلم الزوال الذي قد أنبسط الصلاة

به المعبر عنه في الكتاب العزيز بدلوك الشمس بأمور أشهرها فتوى و رواية زيادة الظل الحاصل للشاخص بعد نقصانه او حدوثه بعد انعدامه كما في مكة و صنعاء و المدينة في بعض الأزمنة و هذه العلامة اي زيادة الظل بعد نقصانه قد وردت في النصوص كما في مرفوعة سماعه «٢» و خبر على ابن حمزة «٣» و مرسل الفقيه «٤» و اما حدوثه بعد انعدامه فهي في بعض أيام السنة فيها. قال صاحب الجواهر و هذه العلامة (اي زيادة الظل بعد نقصانه) مع أنها لا خلاف فيها بين الأصحاب و دلت عليها النصوص السابقة و يشهد بها الاعتبار تامه النفع يتساوى فيها العامى و العالم اذ ليس هي الا وضع مقياس في الأرض بأى طور. «٥» أما العلامة الثانية و هي ميل الشمس الى جانب الحاجب الأيمن لمن أستقبل القبلة قال صاحب الجواهر هي لمن كان من اهل العراق فقد ذكرها غيره من الاصحاب بل في جامع المقاصد نسبتها إليهم لكن مع التقيد بما سمعت بل في المدارك

(١)- جواهر الكلام، ج ٧، ص ٩٩.

(٢)- الرواية ١ من الباب ١١ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ٢ من الباب ١١ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ٤ من الباب ١١ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٥)- جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٠٢.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٥٦

و غيرها تقيده أيضا بمن كان قبلته نقطة الجنوب منهم كاطرافه الغربية دون اوساطه و أطرافه الشرقية. «١» و أما البلاد التي قبلتها منحرفة عن نقطة الجنوب الى طرف المغرب فتعرف القبلة بهذه العلامة بعد مضي زمان كثير. أعلم ان المعبر هو العلم بالزوال بأى طريق حصل و العلامتان المذكورتان ليس لهما الموضوعية بل لو ثبت بعلامة اخرى غيرهما يكفي لإتيان الصلاة و لو لم تصر زيادة الظل محسوسة كما قال بعض من وجوب التأخير حتى تصير زيادة الظل محسوسة.

المطلب الرابع: في أول وقت المغرب

إشارة

قال العلامة في التذكرة «٢» أول وقت المغرب غروب الشمس بإجماع العلماء و اختلف علمائنا في علامته فالمشهور و عليه العمل اذا ذهب الشفق المشرقي و قال بعضهم سقوط القرص و عليه الجمهور كافة و منشأ اختلاف الأصحاب في الغروب من كونه استتار القرص عن النظر او ذهاب الحمرة المشرقية اختلاف الاخبار فطائفة منها دالة على كون الغروب يتحقق باستتار القرص.

[في الاخبار الواردة في أول وقت المغرب]

منها ما رواه زرارة قال (قال ابو جعفر عليه السلام وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيت بعد ذلك و قد صليت أعدت الصلاة). «٣»

(١)- جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٠٤.

(٢)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٠.

(٣)- الرواية ١٧ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٥٧

و منها ما رواه جابر عن ابي جعفر عليه السّلام قال (قال رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم اذا غاب القرص أفطر الصائم و دخل وقت الصّلاة). «١»

و منها ما رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السّلام (قال وقت المغرب من حين تغيب الشّمس الى ان تشتبك النّجوم). «٢»

و منها ما رواه داود بن أبي يزيد قال (قال الصادق جعفر بن محمد عليه السّلام اذا غابت الشّمس فقد دخل وقت المغرب). «٣»

و منها رواية اسماعيل بن الفضل الهاشمي عن ابي عبد الله عليه السّلام (قال كان رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم يصلّي المغرب حين يغيب الشّمس حيث تغيب حاجبها). «٤»

و منها حديث ٣٠ و ١٩ و ٢٢ و ٢٣ و ١٦ من الباب المذكور.

و طائفة منها دالة على تحقق المغرب بذهاب الحمرة من المشرق:

منها ما رواه علي بن احمد بن أشيم عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السّلام (قال سمعته يقول وقت المغرب اذا ذهب الحمرة من المشرق و تدري كيف ذلك قلت لا قال لأنّ المشرق مطلّ على المغرب هكذا- و رفع يمينه فوق يساره- فاذا غابت هاهنا ذهب الحمرة من هاهنا). «٥»

و منها مرسله ابن ابي عمير عمّن ذكره عن أبي عبد الله عليه السّلام (قال وقت سقوط

(١)- الرواية ٢٠ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ٢٦ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ٢١ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ٣٧ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٥)- الرواية ٣ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٥٨

القرص و وجوب الافطار من الصيام ان تقوم بحذاء القبلة و تتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق فاذا جازت قمة الرأس الى ناحية المغرب فقد وجب الافطار و سقط القرص). «١»

و منها ما رواه الصدوق رحمه الله باسناده عن بكر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السّلام (سأله سائل عن وقت المغرب فقال ان الله يقول في كتابه لإبراهيم فلما جنّ عليه الليل رأى كوكباً قال هَذَا رَبِّي «٢» فهذا أول الوقت و آخر ذلك غيبوبة الشفق و أول وقت العشاء الآخرة ذهاب الحمرة و آخر وقتها الى غسق الليل يعني نصف الليل). «٣»

و منها ما رواه شهاب عبد ربّه قال (قال ابو عبد الله عليه السّلام يا شهاب اني أحبّ اذا صلّيت المغرب أن أرى في السماء كوكباً). «٤»

و منها ما رواه شريح عن ابي عبد الله عليه السّلام (قال سألته عن وقت المغرب فقال إذا تغيّرت الحمرة في الافق و ذهب الصفرة و قبل ان تشتبك النجوم). «٥»

و منها ما رواه العمّار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السّلام (قال أنّ ما أمرت أبا الخطاب ان يصلّي المغرب حين زالت الحمرة من مطلع الشّمس فجعل هو الحمرة

(١)- الرواية ٤ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- سورة الانعام، الآية ٧.

(٣)- الرواية ٦ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ٩ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٥)- الرواية ١٢ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٥٩

التي من قبل المغرب و كان يصلى حين يغيب الشفق). «١»

و منها ما رواه عبد الله بن وضاح (قال كتبت الى العبد الصالح عليه السلام يتوارى القرص و يقبل الليل ثم يزد الليل ارتفاعا و تستتر عنا الشمس و ترتفع فوق الجبل حمرة و يؤذن عندنا المؤذنون فأصلى حينئذ و أفطر أن كنت صائما او أنتظر يذهب الحمرة التي فوق الجبل فكتب إلي أرى لك ان تنتظر حتى تذهب الحمرة و تأخذ بالحائطة لدينك). «٢»

و منها رواية يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال (قال لي مسوا بالمغرب قليلا فان الشمس تغيب من عندكم قبل أن تغيب من عندنا). «٣»

[في ذكر الاخبار الدالة على كون المغرب ذهاب الحمرة المشرقية]

ثم أعلم أنه في رواية محمد بن شريح لم يقيد الحمرة بالمشرقية او ما يدل على كون المراد منها الحمرة المشرقية من مطلع الشمس و غيره فيمكن ان يكون المراد الحمرة المغربية و على ذلك يكون المراد بيان آخر فضيلة وقت المغرب، و أن قلنا بقرينة الاخبار كون المراد الحمرة المشرقية و الذيل دال على بيان آخر وقت فضيلة المغرب، فعلى هذا الرواية متعرضة لبيان كلا الوقتين أول الفضيلة و آخرها و المراد من تغييرها هو تغييرها الى السواد كما قال و ذهبت الصفرة.

و منها ما رواه بريد بن معاوية عن أبي جعفر (قال اذا غاب الحمرة من هذا الجانب- يعني من المشرق- فقد غابت الشمس من شرق الأرض و غربها). «٤»

(١)- الرواية ١٠ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ١٤ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ١٣ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ١ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٦٠

و مثل هذه الرواية ٧ و رواية ١١ من هذا الباب و الظاهر كلها رواية واحدة قد نقلها صاحب الوسائل بعنوان رواية ١ و ٧ و ١١ و لم يذكر في الرواية المغرب و الصلاة و الصوم لكن الظاهر منها أنه عليه السلام بصدد بيان محقق المغرب الذي يترتب عليه في الشرع احكام من دخول وقت الصلاة و جواز إفطار الصوم عند الغروب و غيرهما من الاحكام كما ان الظاهر من الرواية كون المراد بمشرق الارض و مغربها تمام الأراضي المتساوية السطح لارض المصلى بحيث لا يرى الشمس احد من سكان هذا الأراضي لا صرف غروبها عن نظر ذلك المصلى فقط- و نقل صاحب الوسائل في كتاب الحج في باب الإفاضة من عرفات بعض الاخبار الذي دل على مذهب الإمامية من كون محقق الغروب ذهاب الحمرة المشرقية.

[في ما تقع المعارضة بين الاخبار]

ثم أنه كما ترى أن هذه الاخبار تعارض مع الاخبار المذكورة الدالة على ان الغروب بتحقيق باستتار القرص فإن أمكن الجمع بينهما فهو و الا لا بد من أعمال قاعده التعارض من الترجيح او التساقط.

و ليكن على ذكر ك ان التعارض بينهما في صورة كون المراد من غروب الشمس و استتارها عن نظر المصلّي و لو لوقوع مانع و حاجب مثل الجبل او كون المراد منه استتارها عن افق مكان المصلّي بحيث لا يراها احد من سكان هذا المكان و لو لم يكن في البين مانع من الجبل و غيره.

كما أنّه لو كان المراد من الغروب استتار الشمس عن افق جميع الاراضي المتساوية لارض المصلّي من حيث الافق. او كون المراد استتارها عن افق الحقيقي المنصف لكرة الارض لا- يكون بين الطائفتين تعارض و تكون الطائفة الثانية حاكمه على الطائفة الاولى و شارحة لها
تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٦١
بأن المراد من غيبوبة الشمس أحد هذه المعاني فلا يكون بينهما تعارض اصلا كما قلنا بان الظاهر من رواية بريد بن معاوية ذلك المعنى اعني غيبوبة الشمس من جميع الاراضي المتساوية السطح لمكان المصلّي.

[في ترجيح الاخبار في الباب]

فان لم تقبل ما قلنا قلت و لا طريق للجمع بينهما فلا بدّ من ترجيح الأخبار الدالّة على كون المراد الحمرة المشرقية لأنّ من المرجحات مخالفة العامة و لا ريب في ان تمام فرق المسلمين مخالف مع الامامية في هذا فتوى و عملا كما تراهم الآن يصلّون بمجرد استتار القرص و يفطرون صومهم فمع فتوى المشهور من الامامية على طبق هذه الاخبار و ان المراد من الغروب و غيبوبة الشمس هو ذهاب الحمرة في مقابلهم يكشف كون فتوهم و عملهم بهذه الاخبار لا جل كون فتوى ائمتهم عليهم السلام على ذلك و نقل هذه الاخبار عنهم عليهم السلام على كون المراد من غيبوبة الشمس استتارها صحت تقيّة و من المعلوم أن بنائهم على مراعاة التقيّة في مثل هذا التي كانت عند تمام فرق المسلمين من الضروريّات و كان اعتقادهم ان عمل النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم على هذا أيضا.
ثمّ أن الظاهر من مرسله ابن ابي عمير حركة الحمرة من المشرق الى المغرب تدريجا بعد تجاوزه عن قمة الرأس لكن الحس و الوجدان بخلاف ذلك لأنّ المحسوس بالعيان رفع الحمرة من المشرق تدريجا و أسود الافق و اذا تمّ الرفع يصير لونها ضعيفا الى ان لا ترى العين من الحمرة أثرا فعند ذلك توجد حمرة ضعيفة في جانب المغرب فوق الافق تنخفض بالتدريج مع الاشداد الى أن غابت عن النظر بتمامها.

فأن أمكن حملها على ما ذكرنا من حدوث الحمرة في جهة المغرب و زوال الحمرة التي في جهة المشرق بعد تجاوزه عن قمة الرأس فالمستفاد منها ما دلّت عليه
تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٦٢
ساير الروايات.

كما أنّ المراد من غيبوبة الشمس زوالها من جهة المشرق بالكلية بحيث نظر الشخص الى تلك الجهة و لم ير الحمرة التي كانت موجودة فيها.

ثمّ أنّه قد يجمع بين الطائفتين من الاخبار المتقدمة بوجهين آخرين الأول ما قاله العلامة الحائري رحمه الله في كتاب صلاته ص ١٤ من حمل أخبار الدالّة على اعتبار ذهاب الحمرة على الفضيلة و الاستحباب و لكن لا يمكن قبوله لانه تصرف في ظاهر هذه الاخبار من غير ان يدلّ عليه دليل.

و الجمع الثاني هو ان المراد بذهاب الحمرة هو ذهابها من الأفق و أن لم يصل الى قمة الرأس فضلا عن التجاوز عنها و الذهاب بهذا الحد مقارن لاستتار القرص.

و الجواب عنه ان المراد بزوال الحمرة و ذهابها هو ذهابها و زوالها بالكلية بحيث لا ير الشخص الحمرة اصلا في جهة المشرق كما

دلت عليه مرسله ابن ابي عمير.

[لا يكون المراد من الحمرة استتار القرص]

مع أنه لو كان المراد من الحمرة استتار القرص كما قاله سائر الفرق من المسلمين لا وجه للتعبير بغير استتار القرص وإلقاء الشبهة بين المسلمين في التعبير عن استتار القرص بشيء آخر غير ما نفهم من الأخبار الدالة على كون علامة دخول وقت المغرب استتار القرص مع كون عملهم على عدم الاختلاف وإيجاد الاتحاد مهما أمكن.

ان قلت لو كان عمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه على طبق ما يقوله الشيعة من كون محقق المغرب ذهاب الحمرة المشرقية فكيف لا يفهم المسلمون ذلك الى زمان صدور الأخبار من المعصوم عليه السلام.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٦٣

قلت لا- منافاة بين كون عمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك كما يقوله الامامية ومع ذلك يخفى على المسلمين عمله صلى الله عليه وآله وسلم لعدم توجه المسلمين وعدم اهتمامهم بضبط نحوه افعاله و خصوصياتها وكانوا مثل السمك في الماء لا يعلم ان حياته بالماء وبعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم علموا ما فات منهم من البركات و حدث الاختلاف في الاحكام بعد هذه المصيبة العظمى و توجهوا بانهم لم يستفيدوا منه كما هو حقه فعلى ما ذكرنا لا وجه للجمع بين الأخبار الا بما قلنا و لو لم يقبل و تصل التوبة الى الترجيح فالترجيح مع الطائفة الثانية لمخالفتها مع العامة و مع كون عمل المشهور على طبقها.

[في ان مال المحقق البهباني رحمه الله الى القول باستتار القرص]

إشارة

قد مال المحقق الوحيد البهباني رحمه الله الى القول باستتار القرص على ما نقله صاحب الجواهر رحمه الله عنه لبعض الاخبار المتقدمة مع وجه آخر و هو أنه لو اعتبرت الحمرة المشرقية من حيث دلالتها على زوال القرص في الغروب لاعتبرت المغربية بالنسبة الى الطلوع المعلوم خلافه «١» و مراده رحمه الله أن ذهاب الحمرة لو كان دليلا على الغروب بالنسبة الى وقت المغرب لكان وجود الحمرة المغربية في الصباح دليلا على طلوع الشمس لأن بذهابها زالت الشمس بقولكم فبوجودها طلعت الشمس فعلى هذا لو أخر صلاة الصبح الى وقت ظهور الحمرة المغربية صارت قضاء لكون ظهور الحمرة دالا على طلوع الشمس مثل ذهابها الدال على زوال الشمس.

[رد صاحب الجواهر كلام المحقق البهباني]

وقد ردّه صاحب الجواهر بأربعة وجوه فمن أراد فاليراجع.

و يمكن القول بالفرق بين المقامين بأن المناط في صلاة المغرب بدخول الليل و التعبير بالغروب من أجل ما عليه المسلمون و صلاة المغرب من الصلاة الليلية

(١)- جواهر الكلام، ص ١١٨، ج ٧.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٦٤

فلا بد من وقوعها في الليل و الليل لا يتحقق الا بغيوبه الشمس مع زوال الحمرة المشرقية.

بخلاف صلاة الصبح فإنها من الصلوات اليومية و الاعتبار فيها بطلوع الشمس و لا يضرّ ظهور الحمرة المغربية في جهة المغرب كما

يظهر ذلك من رواية بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام (قال سأله سائل عن وقت المغرب فقال أن الله تعالى يقول في كتابه لابراهيم فلما جنَّ عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي «١») فهذا أول الوقت و آخر ذلك غيبوبة الشفق). «٢»
(و كذا يظهر من قوله تعالى أتموا الصيام إلى الليل «٣») لأن حكم صلاة المغرب و الافطار من حيث الوقت واحد و قد علقهما الله تعالى بدخول الليل و علامة دخوله ذهاب الحمرة المشرقية من قمة الرأس لا نفس الاستتار.
فعلى ما قلنا و قاله المشهور من ان وقت صلاة المغرب زوال الحمرة المشرقية يمتد وقت صلاة العصر الى الزوال لعدم الفصل بين آخر وقت العصر و أول وقت المغرب لأن آخر صلاة العصر الغروب و أول وقت صلاة المغرب الغروب و بعد وضوح الغروب فى كلام الشارع بذهاب الحمرة المشرقية فيكون المراد منه ذلك مطلقا و فى كل مورد يكون الغروب مبدأ لشيء او منتهاه.
كما ظهر بذلك وقت صلاة العشاء حيث يكون وقتها بعد مقدار ثلاث ركعات بعنوان صلاة المغرب لأن الاستفادة من الاخبار كون دخول وقت كلا الصلاتين

(١) - سورة الانعام، الآية ٧٦.

(٢) - الرواية ٦ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣) - سورة البقرة، الآية ١٧٨.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٦٥

بغروب الشمس ألا أن هذه قبل هذه و من جملة هذه الاخبار رواية عبيد بن زرارة عن ابى عبد الله عليه السلام (اذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين الى نصف الليل ألا أن هذه قبل هذه). «١»

المطلب الخامس: فى آخر وقت المغرب

إشارة

قال العلامة رحمه الله فى تذكرة الفقهاء مسئله ٣١ و آخره للفضيلة الى ذهاب الشفق و للاجزاء الى ان يبقى لانتصاف الليل قدر العشاء لأن عبد الله بن عباس قال الحائض تطهر قبل طلوع الفجر فتصلّى المغرب و العشاء و لو لم يكن الوقت ممتداً لما وجب لان عذرها قد عمّ الوقت.

و من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام ان الله أفترض اربع صلوات صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس الى غروبها ألا أن هذه قبل هذه و اثنان وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل ألا أن هذه قبل هذه و لأن وقت العشاء يمتد الى الانتصاف فتكون المغرب مساوقة لها لأنهما صلوتا جمع فيشترك وقتاهما كالظهر و العصر و قال الشيخ و المرتضى و ابن أبى عقيل آخره للمختار الى ذهاب الشفق و للمضطر الى الانتصاف بقدر العشاء و فى قول آخر للشيخ آخره ثلث الليل و فى روايه الى ربع الليل و به قال ابن الجنيد و هو قول المرتضى و للمضطر الى ان يبقى لطلوع الفجر قدر العشاء.
و قال الثورى و ابو حنيفه و أحمد و اسحاق و داود و ابو ثور و ابن المنذر

(١) - الرواية ٢٤ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٦٦

و الزهرى آخره غيبوبة الشفق المغربى و حكاها ابو ثور عن الشافعى لأن النبى صلى الله عليه و آله و سلم قال (وقت المغرب ما لم

يسقط ثور الشفق و ثور الشفق هو انتشار الشفق و قال الشافعي في الجديد و القديم أن لها وقتا واحدا و هو قول مالك و هو يدخل بسقوط جميع القرص و قال مالك يمتد وقتها الى طلوع الفجر و به قال عطاء و طاوس كما يقول في الظهر و العصر). «١»
و اما اختلاف علمائنا في هذه المسألة لأجل اختلاف الروايات واردة فهي على طوائف:

الطائفة الأولى: ما دلت على ضيق وقت المغرب:

فمنها رواية زيد الشحام (قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب فقال ان جبرئيل أتى النبي صلى الله عليه و آله و سلم لكل صلاة بوقتين غير صلاة المغرب فان وقتها واحدة و أن وقتها وجوبها). «٢»
و منها رواية أديم بن الحرّ (قال سمعت أبا عبد الله عليه يقول أن جبرئيل أمر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بالصلوات كلها فجعل لكل صلاة وقتين ألا المغرب فإنه جعل لها وقتا واحدا. «٣»
فهذان الخبرين يدلان على الضيق اما حيث لم يكن في علمائنا القائل بالضيق فلا بد من حملهما على شدة كراهة التأخير و مع دلالة الأخبار الآتية على التوسعة فلا يمكن الآخذ بهذين الخبرين.

(١)- تذكرة الفقهاء، ح ٢، ص ٣١١-٣١٢.

(٢)- الرواية ١ من الباب ١٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ١١ من الباب ١٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٦٧

الطائفة الثانية: ما دلت على امتداد وقته الى زوال الشفق:

منها ما رواه حريز عن زرارة و الفضيل قالوا- (قال ابو جعفر عليه السلام ان لكل وقتين غير المغرب فان وقتها واحد و وقتها وجوبها و وقت فوتها سقوط الشفق). «١»
و منها رواية اسماعيل بن مهران (قال كتبت الى الرضا عليه السلام (الى ان قال) فكتب كذلك الوقت غير أن وقت المغرب ضيق و آخر وقتها ذهاب الحمره و مصيرها الى البياض في افق المغرب). «٢»
و منها ما رواه اسماعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام (قال سألته عن وقت المغرب قال ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق). «٣»
و منها ما رواه عن بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام (الى أن قال) (و آخر ذلك غيبوبة الشفق).
لكن لا بد من حمل هذه الاخبار على كونها بصدد بيان الوقت الأول للمغرب بقربنة الاخبار الآتية الدالة على امتداد وقت صلاة المغرب الى ربع الليل او نصفها او الى الفجر و حمل ذلك الأخبار على بيان وقت الثاني للمغرب.
و المراد من الوقت الأول وقت الفضيلة و من الوقت الثاني وقت الأجزاء.

الطائفة الثالثة: ما دلت على امتداد وقت المغرب الى ربع الليل او ثلث الليل:

منها ما رواه عمر بن يزيد عن عمن قال (قال ابو عبد الله عليه السلام وقت المغرب في

(١)- الرواية ٢ من الباب ١٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ٣ من الباب ١٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ١٤ من الباب ١٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٦٨

السفر الى ثلث الليل). «١»

و منها ما رواه عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام (قال وقت المغرب في السفر الى ربيع الليل). «٢»

و منها ما رواه عمر بن يزيد (قال ابو عبد الله عليه السلام وقت المغرب في السفر الى ربيع الليل). «٣»

ذكره في الوسائل مكررا و لا بد من حمل هذه الطائفة أيضا على بيان مراتب الفضيلة بقرينة الأخبار الآتية الدالة على امتداد وقت صلاة المغرب الى الانتصاف او الى الفجر.

الطائفة الرابعة: ما دلت على امتداد وقت صلاة المغرب الى ان يبقى من انتصاف الليل مقدار اربع ركعات.

منها رواية داود بن الفرقد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام (الى ان قال) (فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلّى المصلّي اربع ركعات و اذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب و بقي وقت العشاء الى انتصاف الليل). «٤»

و منها ما رواه عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام (قال اذا غربت الشمس

(١)- الرواية ١ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ٢ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ٥ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ٤ من الباب ١٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٦٩

فقد دخل وقت الصّلاتين الى نصف الليل). «١»

و منها مرسله الكليني و روى أيضا الى نصف الليل. «٢»

الطائفة الخامسة: ما دلت على امتداد وقت المغرب الى ان يبقى من الفجر اربع ركعات.

إشارة

فبعضها دال على امتداد الوقت الى الفجر مطلقا.

مثل رواية عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام (قال لا تقوت الصّلاة من أراد الصّلاة لا تقوت صلاة النهار حتى تغيب الشمس و لا صلاة الليل حتى يطلع الفجر و لا صلاة الفجر حتى تطلع الشمس). «٣»

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، تبيان الصلاة، ٨ جلد، گنج عرفان للطباعة و النشر، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق

تبيان الصلاة؛ ج ٣، ص: ٦٩

و بعضها وارده في خصوص الحائض

مثل رواية ابي الصباح الكنانى عن ابي عبد الله عليه السلام (قال اذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء وان طهرت قبل ان تغيب الشمس صلت الظهر والعصر). «٤»

و رواية عمر بن حنظلة عن الشيخ عليه السلام (قال اذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء وان طهرت قبل ان تغيب الشمس صلت الظهر والعصر). «٥»

(١)- الرواية ٢٤ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ١٣ من الباب ١٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ٩ من الباب ١٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ٧ من الباب ٤٩ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٥)- الرواية ١٢ من الباب ٤٩ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٧٠

و رواية داود الزجاجي عن ابي جعفر عليه السلام (قال اذا كانت المرأة حائضا فطهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر وان طهرت من آخر الليل صلت المغرب والعشاء الآخرة). «١»

و رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (قال اذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر وان طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء). «٢»

[فى ذكر بعض الاخبار فى خصوص النائم و الساهى]

و بعضها واردة فى خصوص النائم و الساهى.

مثل رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام (قال إن نام رجل و لم يصل صلاة المغرب و العشاء او نسي فأن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليتهما فليصلهما و أن خشى أن تقوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة و أن أستيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصل الفجر ثم المغرب العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس فأن خاف ان تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليصل المغرب و يدع العشاء الآخرة حتى تطلع الشمس و يذهب شعاعها ثم ليصلها). «٣»

و رواية ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام (قال أن نام رجل او نسي ان يصلّى المغرب و العشاء الآخرة فأن أستيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليتهما فليصلهما و أن خاف ان توفته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة و أن أستيقظ بعد الفجر فليصل

(١)- الرواية ١١ من الباب ٤٩ من أبواب الحيض من الوسائل.

(٢)- الرواية ١٠ من الباب ٤٩ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ٣ من الباب ٦٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٧١

الصبح ثم المغرب ثم العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس). «١»

و كذا روى عبد الله بن سنان مثله. «٢»

و يستفاد من هذه الطائفة امتداد وقت المغرب الى طلوع الفجر و تخالف مع الطائفة الرابعة الدالة على امتداد وقتها الى انتصاف الليل و لا يمكن رفع اليد عن الطائفة الخامسة من جهة السند لأن فيها الرواية الصحيحة و لا يمكن حملها على التقيّة لأنه كما عرفت من العامة

لم يقل أحد بامتداد الوقت الى طلوع الفجر إلا مالك فلا وجه لحمل هذه الطائفة على صدورها تقيّة لأن أكثرهم مخالف مع المالك في هذا الحكم فلم يكن الحكم بينهم مشهورا يقال ان الرشد في خلافهم.

[كلام الشيخ صريح في عدم اعراض المشهور]

كما أنه لا يمكن دعوى الاعراض بأن المشهور أعرضوا عن هذه الاخبار الدالّة على الامتداد الى طلوع الفجر فيسقط عن الحجية لأن الشيخ نقل في المبسوط و الخلاف من الامامية القول بامتداد وقت المغرب الى طلوع الفجر. «٣»
و أختار هذا القول صاحب المدارك بالنسبة الى المضطرّ قال في المدارك و المعتمد امتداد وقت الفضيلة الى ذهاب الشفق و الاجزاء للمختار الى ان يبقى للانتصاف قدر العشاء للمضطر الى ان يبقى ذلك من الليل و هو اختيار المصنف رحمه الله في المعتمد. «٤»
و قال أيضا في المدارك و حكي في المبسوط عن بعض علمائنا قولاً بامتداد

(١)- الرواية ٤ من الباب ٦٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ٤ من الباب ٦٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- المبسوط، ج ١، ص ٧٤-٧٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٤١، مسألة ٦.

(٤)- المدارك، ج ٣، ص ٥٤.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٧٢

وقت المغرب و العشاء الى طلوع الفجر. «١» و هذا المقدار كاف في عدم ثبوت الأعراض مضافا الى ان الشيخ قال في موضع من الخلاف اذا ادرك بمقدار يصل فيه خمس ركعات قبل المغرب لزمته الصلاتان بلا خلاف و أن أدرك أقل من ذلك لم يلزمه عندنا و كذلك القول في المغرب و العشاء الآخرة قبل طلوع الفجر «٢» و هذا صريح في عدم أعراض المشهور.

ثم أنه قد يقال بتوهم التعارض بين هذا الكلام الظاهر في كون امتداد وقتها الى الفجر اجماعيا عند الخاصّة و العامّة، مع الكلام السابق من كون امتداد وقتها منسوب من بين العامّة الى المالك، و مقتضاه عدم كون الامتداد إجماعيا، لكن يدفع هذا التوهم بأن العامة مع قولهم بكون الوقتين متباينين في الظهر و العصر و المغرب و العشاء لكن المسلم عندهم جواز الجمع بين الصلاتين في بعض الموارد مثل السفر و ضيق الوقت و المطر مثلا، كما قال الامامية مطلقا، لكن الوجه في جواز الجمع عندهم غير الوجه عند الامامية لأن الوجه عند الامامية بقاء وقت صلاة الاولى مع دخول وقت الثانية، فاذا صلى بعد الزوال صلاة الظهر ثم بلا فصل العصر فقد وقع كليهما في الوقت، لأن وقت العصر دخل بمجرد الفراغ من الظهر، و كذلك لو صلى في آخر الوقت كليهما لأن الظهر وقع في وقته لبقاء الوقت بمقدار اربع ركعات بالمغرب، فعلى هذا لا يختص جواز الجمع بين الصلاتين بمورد خاص من العذر و المطر و العلّة و السفر، بل يجوز في كل مورد كما عرفت الروايات الدالّة على اشتراك الظهرين في الوقت و كذا العشاءين، ألا أن هذه قبل هذه.

(١)- المدارك، ج ٣، ص ٥٤.

(٢)- الخلاف، ج ١، ص ٢٧٢، مسألة ١٤.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٧٣

و أمّا وجه الجمع عند العامّة ليس من جهة بقاء وقت الأوّل و دخول وقت الثاني، بل من باب وقوع إحدى الصلاتين في الوقت المختص بالآخرى، و كان إحداها صارت ضيقا لوقوع الاخرى في وقتها، و ذلك يحتاج الى دليل خاص كما ورد في السفر و المطر و العلّة و الضيق، فعلى هذا ظهر كون مورد الذي ادّعى الشيخ رحمه الله عدم الخلاف فيه هو مورد الاتفاق بين الخاصّة و العامّة و ان

كان الوجه عند العامة، الضيق و عند الامامية بقاء وقت كليهما فظهر عدم أعراض المشهور عن أخبار بقاء وقت المغرب و العشاء الى الفجر و لو فى خصوص مواردنا.

و بعد كون رواية عبيد بن زرارة لا يمكن الاعتماد عليها لضعف سندها.

فهل يؤخذ بأخبار الواردة فى خصوص النائم و الساهى و الحائض فيكون الوقت. فى حقهم أوسع و يمتد الى طلوع الفجر او يتعدى الى كل ذى عذر بإلقاء خصوصية مواردنا او يتعدى حتى الى العامد و يقال باستفادة الاطلاق منها و أن كان بالنسبة العامد يقال بعصيانه بالتأخير عن نصف الليل و ان كانت صلاته مجز لكنه عاص بالتأخير لاجل الأخبار الدالة على حرمة التأخير عن انتصاف الليل ووجه.

و لا يخفى ان الظاهر من الأخبار الواردة فى خصوص الحائض هو وجوب إتيان الصلاة عليها لبقاء وقتها و امتدادها الى الفجر.

[الجمع بين الطائفتين الرابعة و الخامسة]

إشارة

فبعد عدم ثبوت الاعراض و استفاده العموم من الطائفة الخامسة لا بد من الجمع بين الطائفة الرابعة و الخامسة بأحد وجوه الثلاثة:

الوجه الاول [حمل ما دل على امتداد الوقت الى الانتصاف على بيان آخر وقت المختار]

: ان يحمل أخبار الدالة على امتداد الوقت الى الانتصاف على بيان آخر وقت المختار و الأخبار الدالة على امتداد الوقت الى الفجر على بيان آخر
تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٧٤
وقت المضطر.

الوجه الثانى: ان يحمل أخبار الدالة على الانتصاف على بيان آخر وقت الفضيلة

و أخبار الدالة على الفجر على بيان آخر وقت الاجزاء.
و الجمع بهذين الوجهين دال على شىء واحد و هو بيان ذكر الوقتين لكل صلاة أما بالاختيار و الاضطرار كما قال به الشيخ رحمه الله و من تبعه و أما بالفضيلة و الاجزاء كما قال غيرهم و هذا هو الاقوى.

الوجه الثالث [حمل الطائفة الخامسة على التيقه]

: ان يحمل اخبار الدالة على امتداد الوقت الى الفجر على التيقه لموافقته مع العامة، اما مطلقا كما قال به المالك، و اما فى موارد جواز الجمع كما قال به غيره، فلا بد من طرحها و الأخذ باخبار الانتصاف لأن هذه الاخبار فى مقام بيان الحكم الواقعى، و هذا الوجه هو المستفاد من فتاوى الاصحاب قدس الله أسرارهم فى كتبهم المعده لذكر فتاواهم و ان كان الجمع بينهما باحد الوجهين المتقدمين مقدما لأنهما من الجمع الدلالى و هو مقدم على الجمع بهذا النحو فبناء على عدم ثبوت الاعراض كما قلنا فطرح الاخبار مشكل و الأحوط عدم قصد الأداء و القضاء بالنسبة الى الحائض و النائم و الساهى بعد انتصاف الليل و الإتيان بقصدتها فى الذمه.

المطلب السادس: فى بيان أول وقت العشاء

إشارة

قال العلامة رحمه الله في تذكرة الفقهاء مسألة ٣٢ أول وقت العشاء عند الفراغ من فريضة المغرب لكن الأفضل تأخيرها الى سقوط الشفق و هو اختيار المرتضى في الجمل و ابن الجنيد لما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي عليه السلام جمع بين المغرب و العشاء من غير خوف و لا سفر و في رواية أخرى من غير خوف و لا مطر

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٧٥

و من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام اذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين الى نصف الليل ألا أن هذه قبل هذه. و عن الصادق عليه السلام صلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم المغرب و العشاء قبل الشفق من غير علة في جماعه. و للشيخ قول آخر أول وقتها سقوط الشفق و هو قول آخر للمرتضى و قول الجمهور كافة لأن جبرئيل أمر النبي صلى الله عليه و آله و سلم أن يصلى العشاء حين غاب الشفق و في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل و هو محمول على الاستحباب. «١»

مسألة ٣٣ و اختلفوا في الشفق فذهب أصحابنا الى أنه الحمرة لا البياض و به قال ابن عمرو و ابن عباس و عطاء و مجاهد و سعيد بن جبير و الزهري و مالك و الشافعي و الثوري و ابن أبي ليلى و أحمد و إسحاق و أبو ثور و داود و ابو يوسف و محمد لقول النبي صلى الله عليه و آله و سلم الشفق الحمرة فاذا غاب الشفق و جيت الصلاة و قال ابو حنيفة و زفر و الاوزاعي و المزني أنه البياض لأن أبا مسعود الانصاري قال رأيت النبي صلى الله عليه و آله و سلم يصلى هذه الصلاة حين يسود الأفق و لا حجة فيه لانه اذا غابت الحمرة اسود الافق لأن البياض ينزل و يخفى على أنه يجوز تأخيرها الى ذلك.

و حكى عن أحمد ان الشفق البياض في الحضر لأن في الحضر قد تنزل الحمرة فتوارى الجدران فاذا غاب البياض علم الدخول. «٢»

اذا عرفت ما قلنا علمت أن أول وقت العشاء عند اصحابنا رضوان الله تعالى

(١)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٢، مسألة ٣٢.

(٢)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٣-٣١٤، مسألة ٣٣.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٧٦

عليهم مختلف فيه فبعضهم مثل الشيخ في قول و كذا المرتضى في قول ان أول وقت العشاء غيبوبة الشفق. و القول المشهور بينهم ان أول وقت العشاء غيبوبة الشمس و مضى مقدار صلاة المغرب لانه الصادق عليه السلام قال اذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين الا ان هذه قبل هذه.

و اما عند العامة فهو سقوط الشفق و غيبوبتها بمعنى البياض و دليلهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه و آله و سلم. و ليكن على ذكرك ان استمرار عمل النبي صلى الله عليه و آله و سلم على تأخير اتيان العشاء لا يدل على عدم دخول وقتها قبل زوال الشفق بل كان عمله صلى الله عليه و آله و سلم لمراعاة فضيلة وقت العشاء و درك فضيلة الجماعة كما دل على ذلك ما رواه ابن عباس من أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم جمع بين الصلاتين من غير خوف و لا علمه و هذا الخبر عند العامة مردود لأنه على خلاف مسلكهم.

[وجه اختلاف الاقوال عندنا اختلاف الاخبار]

و امّا وجه الاختلاف في أول وقت العشاء عندنا هو اختلاف الاخبار الواردة فبعضها دل على جواز اتيان العشاء قبل سقوط الشفق و بزوال يدخل وقت المغرب و العشاء الا ان هذه قيل هذه.

[في ذكر الاخبار الواردة في بيان اول وقت العشاء]

الرواية الاولى: ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (قال اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر و العصر و اذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب و العشاء الآخرة). «١»

(١)- الرواية ١ من الباب ٤ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٧٧

الرواية الثانية: مرسله الصدوق قال (قال الصادق عليه السلام اذا غابت الشمس فقد حل الافطار و وجبت الصلاة و اذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة). «١»

الرواية الثالثة: مرسله داود بن فرقد عن ابي عبد الله عليه السلام (قال اذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضي مقدارها يصلي المصلي ثلاث ركعات فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلي المصلي اربع ركعات و اذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب و بقي وقت العشاء الى انتصاف الليل). «٢»

الرواية الرابعة: ما رواه عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام (قال اذا غربت دخل وقت الصلاتين ألا ان هذه قبل هذه). «٣»

الرواية الخامسة: ما رواه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام (قال صلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بالناس المغرب و العشاء الآخرة قبل الشفق من غير علة في جماعه و أن ما فعل ذلك ليتسع الوقت على أمته). «٤»

الرواية السادسة: ما رواه اسماعيل بن مهران (قال كتبت الى الرضا عليه السلام ذكر أصحابنا أنه اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر و اذا غربت دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة ألا ان هذه قبل هذه في السفر و الحضر و ان وقت المغرب الى

(١)- الرواية ١٩ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ٤ من الباب ١٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ١١ من الباب ١٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ٢ من الباب ٢٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٧٨

ربع الليل فكتب كذلك الوقت غير أن وقت المغرب ضيق). «١»

الرواية السابعة: ما رواه زرارة (قال سألت ابا جعفر و ابا عبد الله عليهما السلام عن الرجل يصلي العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق فقالا لا بأس). «٢»

الرواية الثامنة: ما رواه إسحاق بن عمار (قال سألت ابا عبد الله يجمع بين المغرب و العشاء في الحضر قبل أن يغيب الشفق من غير علة قال لا بأس). «٣»

الرواية التاسعة: ما رواه عبيد الله و عمران ابني علي الحلبيين (قالا كنا نختصم في الطريق في الصلاة صلاة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق و كان منا من يضيق بذلك صدره فدخلنا على ابي عبد الله فسألناه عن الصلاة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق فقال لا بأس بذلك قلنا و أي شيء الشفق فقال الحمرة). «٤»

الرواية العاشرة: ما رواه إسحاق البطيخي (قال رأيت ابا عبد الله عليه السلام صلى العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق ثم ارتحل). «٥»

الرواية الحادية عشرة: ما رواه الحلبي عن ابي عبد الله في حديث (قال لا بأس بأن تعجل العشاء الآخرة في السفر قبل ان يغيب الشفق).

الرواية الثانية عشرة: ما رواه ابو عبيده (قال سمعت أبا جعفر يقول كان

- (١)- الرواية ١٤ من الباب ١٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٢)- الرواية ٥ من الباب ٢٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٣)- الرواية ٨ من الباب ٢٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٤)- الرواية ٦ من الباب ٢٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٥)- الرواية ٧ من الباب ٢٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٦)- الرواية ٤ من الباب ٢٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٧٩

رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم إذا كانت ليلة مظلمة وريح ومطر صَلَّى المغرب ثم مكث قدر ما يتنفل الناس ثم أقام مؤذنه ثم صَلَّى العشاء الآخرة ثم انصرفوا). «١»

الرواية الثالثة عشرة: ما رواه عبيد بن زرارَةَ عن أبي عبد الله عليه السلام (في قوله تعالى أقيم الصلاة لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ قَالَ ان الله أفترض أربع صلوات وقتها زوال الشمس الى انتصاف الليل منها صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس الى غروب الشمس أَلَا أن هذه قبل هذه ومنها صلاتان أول وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل أَلَا أن هذه قبل هذه). «٢»

الرواية الرابعة عشرة: ما رواه جميل بن دراج (قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في الرجل يصلي المغرب بعد ما يسقط الشفق فقال لعله لا بأس قلت فالرجل يصلي العشاء الآخرة قبل أن يسقط الشفق قال لعله لا بأس). «٣»
فيستفاد من هذه الاخبار جواز اتيان صلاة العشاء قبل سقوط الشفق وبعد اداء صلاة المغرب اما مطلقا او في السفر او لعل.

[في ذكر الاخبار الدالة على دخول وقت العشاء بعد سقوط الشفق]

وفي قبال هذه الاخبار أخبار آخر الدالة على عدم دخول وقت العشاء الآخرة قبل ذهاب الشفق و أول وقتها بعد سقوط الشفق أعنى الحمرة.

منها ما رواه عمران بن علي الحلبي (قال سألت أبا عبد الله عليه السلام متى تجب العتمة قال اذا غاب الشفق و الشفق الحمرة فقال عبيد الله أصلحك الله أنه يبقى بعد

- (١)- الرواية ٣ من الباب ٢٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٢)- الرواية ٤ من الباب ١٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٣)- الرواية ١٣ من الباب ١٩ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٨٠

ذهاب الحمرة ضوء شديد معترض فقال ابو عبد الله عليه السلام ان الشفق إنما هو الحمرة و ليس الضوء من الشفق). «١»
و منها ما رواه بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام (قال سألته عن وقت المغرب فقال اذا غاب القرص ثم سألته عن وقت العشاء الآخرة فقال اذا غاب الشفق قال و آية الشفق الحمرة ثم قال بيده هكذا). «٢»

و منها ما ورد في حديث بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام (قال و أول وقت العشاء ذهاب الحمرة و آخر وقتها الى غسق الليل يعني نصف الليل). «٣»

[الجمع بين الاخبار بحمل الطائفة الثانية على التقيّة]

فلا بدّ في مقام الجمع بين الطائفتين بحمل الطائفة الثانية على التقيّة لاتفاق العامة على عدم دخول وقت العشاء قبل ذهاب الشفق و عدم جواز إتيانها و كثرة روايات الطائفة الاولى مع كون الشهرة المحققة من زمان العلامة رحمه الله على طبقها بل القائل بهذا القول قبل زمان العلامة كثير و بهذا يظهر الاشكال في ما قاله الشيخ رحمه الله في الخلاف «٤» من أن بعد الشفق اتيان صلاة العشاء متيقن جوازها و اما قبل الشفق مشكوك وجه الاشكال ظهور أخبار الطائفة الاولى في دخول وقت العشاء بمجرد إتيان المغرب و مع كونها مخالفة للعامة لا يمكن رفع اليد عنها فلا بدّ من العمل على طبقها للشهرة و لكونها في خلاف العامة و كلاهما من المرجحات.

- (١)- الرواية ١ من الباب ٢٣ من أبواب المواقيت من الوسائل.
 (٢)- الرواية ٣ من الباب ٢٣ من أبواب المواقيت من الوسائل.
 (٣)- الرواية ٦ من الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.
 (٤)- الخلاف، ج ١، ص ٢٦٢، مسألة ٧.
 تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٨١

المطلب السابع: في بيان آخر وقت صلاة العشاء**[في ذكر الاقوال العامة و الامامية]**

قال العلامة رحمه الله في التذكرة الرابعة ان وقت العشاء يمتد الى نصف الليل و هو مذهب الاكثر و قال المفيد في المقنعة و الشيخ في جملة من كتبه آخره ثلث الليل و قال في المبسوط آخره ثلث الليل للمختار و نصف الليل للمضطر و حكى عن بعض علمائنا امتداد الوقت للمضطر الى طلوع الفجر و المعتمد امتداد وقت الاجزاء للمختار الى الانتصاف و للمضطر الى طلوع الفجر «١» نقل الشيخ في الخلاف «٢» اقوال أربعة عن العامة:

القول الاول: امتداد وقت العشاء الى ربع الليل.

القول الثاني: امتداد وقت العشاء للمختار الى نصف الليل و للمضطر الى طلوع الفجر.

القول الثالث: امتداد وقت العشاء الى طلوع الفجر مطلقا.

القول الرابع: امتداد وقت العشاء الى الثلث للمختار و الى الفجر للمضطر.

و اما عند الامامية رضوان الله تعالى عليهم أيضا أربعة:

الاول: كون آخر وقت العشاء الفجر.

و الثاني: نصف الليل.

و الثالث: ربعها.

و الرابع: ثلثها.

و القول المعروف بينهم هو الثاني و القول الأول شاذ عندهم و الاخبار الدالة

(١)- تذكرة الفقهاء، ج ٣، ص ٥٩ و ٦٠.

(٢) - الخلاف، ج ١، ص ٢٦٥، مسألة ٨.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٨٢

عليه يحمل على التقيّة لأنّ القول بامتداد وقت العشاء الى الفجر كان معروفاً عند العامّة و هذه الاخبار مخالفة لما عليه المشهور من الامامية فلا يجوز العمل على طبقها.

[في ذكر الاخبار الدالة على كون آخر وقت العشاء انتصاف الليل]

و اما الاخبار الدالة على كون آخر وقت العشاء انتصاف الليل فنذكرها.

منها ما رواها زرارة (قال سألت أبا جعفر عليه السّلام عمّا فرض الله عزّ و جل من الصّلاة فقال خمس صلوات في الليل و النهار فقلت هل سمّاهنّ الله و بينهنّ في كتابه قال نعم قال الله تعالى لبيّه صلّى الله عليه و آله و سلّم أقيم الصّلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل و دلوكها زوالها و فيما بين دلوك الشمس الى غسق الليل أربع صلوات سمّاهنّ الله و بينهنّ وقتهنّ و غسق الليل هو انتصافه ثمّ قال تبارك و تعالى قرآن الفجر كان مشهوداً فهذه الخامسة). «١»

و منها مرسله الصدوق قال (قال الصادق عليه السّلام اذا غابت الشمس فقد حلّ الافطار و وجبت الصّلاة و اذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة الى انتصاف الليل). «٢»

و منها ما رواها داود بن فرقد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السّلام (قال اذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتّى يمضى مقدار ما يصلّى المصلّى ثلاث ركعات فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة حتّى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلّى المصلّى اربع ركعات و اذا بقى مقدار ذلك فقد خرج

(١) - الرواية ١ من الباب ٢ من أبواب اعداد الفرائض من الوسائل.

(٢) - الرواية ٢ من الباب ١٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٨٣

وقت المغرب و بقى وقت العشاء الى انتصاف الليل). «١»

و منها ما رواها معلّى بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السّلام (قال آخر وقت العتمة نصف الليل). «٢»

[في حمل ما دلّت على كون آخر وقت العشاء الى الثلث على الفضيلة]

و اما ما يدلّ على امتداد وقت العشاء الى الثلث فروايتان:

الرواية الاولى: ما رواها معاوية ابن وهب عن ابي عبد الله عليه السّلام (قال أتى جبرئيل رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم بمواقيت الصلاة فأتاه حين زالت الشمس فأمره فصلّى الظهر ثمّ أتاه حين زاد الظلّ قامه فأمره فصلّى العصر ثمّ أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلّى المغرب ثمّ أتاه حين سقط الشفق فأمره فصلّى العشاء ثمّ أتاه حين طلع الفجر فأمره فصلّى الصبح ثمّ أتاه من الغد الى ان قال ثمّ أتاه حين ذهب ثلث الليل فأمره فصلّى العشاء ثمّ أتاه حين نور الصبح فأمره فصلّى الصبح ثمّ قال ما بينهما وقت). «٣»

الرواية الثانية: ما رواها ذريح عن ابي عبد الله عليه السّلام (قال أتى جبرئيل رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم فأعلمه مواقيت الصّلاة الى أن قال و صلّى العتمة حين ذهب ثلث الليل ثمّ قال ما بين هذين الوقتين وقت). «٤»

فالجمع بينهما و الروايات الدالة على أن آخر وقت العشاء انتصاف الليل بحمل هاتين الروايتين على وقت الفضيلة و حمل الروايات الدالة على كون آخر وقت

- (١) - الرواية ٤ من الباب ١٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.
 (٢) - الرواية ٨ من الباب ١٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.
 (٣) - الرواية ٥ من الباب ١٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.
 (٤) - الرواية ٨ من الباب ١٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.
 تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٨٤
 العشاء نصف الليل على الأجزاء.

المطلب الثامن: في وقت صلاة الفجر أولاً و آخرها

إشارة

قال العلامة عليه السلام في تذكرة الفقهاء أول وقت الغداة طلوع الفجر الثاني وهو البياض المعترض في أفق السماء ويسمى الصبح الصادق لانه صدقك عن الصبح وسمى صباحاً لأنه جمع بين حمرة و بياض و لا عبرة بالاول الكاذب الخارج مستدقاً صاعداً كذب السرحان و يسمى الخيط الأسود و هو قول العلماء كافة. «١»
 قال أيضاً و آخر وقتها للفضيلة حين يسفر الصبح و للأجزاء الى طلوع الشمس و به قال ابو حنيفة و قال الشيخ وقت المختار الى ان يسفر الصبح و للمضطر الى طلوع الشمس و به قال الشافعي و أحمد. «٢»
 قال صاحب المدارك أجمع العلماء كافة على ان أول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني المستطير في الافق اي المنتشر الذي لا يزال في زيادة و يسمى الصادق لأنه يصدق من رواه عن الصبح و يسمى الأول الكاذب و ذنب السرحان لخروجه مستدقاً مستطيلاً كذب السرحان. «٣»
 و اختلف الاصحاب في آخره فذهب المفيد رحمه الله في المقنعة و الشيخ في جملة من كتبه و المرتضى و ابو الصلاح و ابن البراج و ابن زهره و ابن إدريس الى طلوع الشمس.

- (١) - تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٦، مسألة ٣٥ و ٣٦.
 (٢) - تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٦، مسألة ٣٥ و ٣٦.
 (٣) - مدارك الاحكام، ج ٣، ص ٦١.
 تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٨٥

قال الشيخ في الخلاف وقت المختار الى ان يسفر الصبح و وقت المضطر الى طلوع الشمس و قال ابن أبي عقيل آخره للمختار طلوع الحمرة المشرقية و للمضطر طلوع الشمس و المعتمد الأول. «١»

[في الاخبار الدالة على كون أول صلاة الفجر طلوع الفجر الصادق]

و قد عرفت ممّا ذكرنا من عبارات تذكرة الفقهاء و مدارك الاحكام اتفاق المسلمين على أن أول وقت صلاة الفجر طلوع الفجر الثاني أعني الصادق و مضافاً الى دعوى الاجماع تدلّ عليه الروايات الكثيرة:
 منها ما رواها على بن عطية عن أبي عبد الله عليه السلام (أنه قال الصبح (الفجر) هو الذي اذا رأيته كان معترضاً كأنه بياض نهر

سوراء). «٢»

و منها ما رواها ليث المرادى (قال سألت أبا عبد الله عليه السّلام فقلت متى يحرم الطعام و الشراب على الصائم و تحلّ الصّلاة الصّلاة الفجر فقال اذا أعترض الفجر فكان كالقبطية البيضاء فثمّ يحرم الطعام على الصائم و تحلّ الصّلاة صلاة الفجر قلت أ فلسنا فى وقت الى ان يطلع شعاع الشّمس قال هيهاات أين يذهب بك تلك صلاة الصّيبان). «٣»

و منها ما رواه هشام بن الهذيل عن أبى الحسن الماضى عليه السّلام (قال سألته عن وقت صلاة الفجر فقال حين يعترض الفجر فتراه مثل نهر سوراء). «٤»

و منها مكاتبة ابى الحسن بن الحسين الى أبى جعفر الثانى عليه السّلام (معى جعلت

(١) - مدارك الاحكام، ج ٣، ص ٦٢.

(٢) - الرواية ٢ من الباب ٢٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣) - الرواية ١ من الباب ٢٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤) - الرواية ٦ من الباب ٢٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٨٦

فداك قد أختلف موالوك (مواليك) فى صلاة الفجر فمنهم من يصلّى اذا طلع الفجر المستطيل فى السماء و منهم من يصلّى اذا أعترض فى أسفل الافق و استبان و لست أعرف أفضل الوقتين فأصلّى فيه فان رأيت أن تعلمنى أفضل الوقتين و تحدّه لى و كيف أصنع مع القمر و الفجر لا يتبين (تبين) معه حتّى يحمرّ و يصبح و كيف أصنع مع الغيم و ما حدّد ذلك فى السفر و الحضر فعلت إن شاء الله فكتب عليه السّلام بخطه و قرأته الفجر رحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض و ليس هو الأبيض صعدا فلا تصل فى سفر و لا حضر حتّى يتبينه فان الله تبارك و تعالى لم يجعل خلقه فى شبهة من هذا فقال: و كلوا و اشربوا حتّى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر فالخيط الأبيض هو المعترض الذى بجرم به الأكل و الشرب فى الصوم و كذلك هو الذى يوجب به الصّلاة). «١»

و منها ما رواها زرارة عن أبى جعفر عليه السّلام (قال كان رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم يصلّى ركعتى الصبح و هى الفجر اذا أعترض الفجر و أضاء حسنا). «٢»

[ما دلّت على ان وقت الامساك هو طلوع الفجر الصادق]

و تدلّ هذا الأخبار على أن وقت صلاة الصبح يدخل بطلوع الفجر الثانى المسمى بالفجر الصادق و أن أول وقت الإمساك للصوم هو ذلك الوقت لأنّ بمقتضى الآية الشريفة أْتَمُّوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ.

و هذه الاخبار يستفاد أن وقت الامساك طول النهار و أول النهار هو طلوع الفجر الثانى لقوله عليه السّلام فى جواب السائل عن وقت يحرم الطعام على الصائم و تحل

(١) - الرواية ٤ من الباب ٢٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢) - الرواية ٥ من الباب ٢٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٨٧

الصّلاة صلاة الفجر (اذا أعترض الفجر) و كذا فى المكاتبة (فالخيط الأبيض هو المعترض الذى يحرم به الأكل و الشرب فى الصوم

كذلك هو الذي يوجب به الصلاة).

والمستفاد من هذه الاخبار كون الفجر الصادق متصل بالأفق و يكون أفقياً و يشتدّ ضوئه تدريجاً لأنه عليه السلام قال في وصفه (هو الخيط الأبيض المعترض و ليس هو الأبيض صعداً) «١» و قال أيضاً (يعترض الفجر فتراه مثل نهر سوره) «٢» او قال (كأنه بياض نهر سوره). «٣»

[المشهور ان آخر وقت الاجزاء طلوع الشمس]

أمّا آخر وقت صلاة الصبح فلا خلاف في كونه طلوع الشمس و ان وقع الخلاف في كون طلوع الشمس آخر وقت الاجزاء او آخر وقت المضطر و الاول أقوى و هو كون طلوع الفجر وقت الفضيلة و طلوع الشمس وقت الاجزاء و أن الافتراق بين الوقتين بذلك لا من باب المختار و المضطر كما قال به الشيخ من كون آخر وقت المضطر طلوع الحمرة المشرقية و هو أسفار الصبح. و يدلّ على ما قلنا مضافاً الى الاجماع اخبار:

منها ما رواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (قال وقت الفجر حين ينشق الفجر الى أن يتجلل الصبح السماء و لا ينبغي تأخير ذلك عمداً و لكنه وقت لمن شغل او نسي او نام). «٤»

- (١) - الرواية ٢ من الباب ١٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٢) - الرواية ٦ من الباب ٢٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٣) - الرواية ٢ من الباب ٢٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٤) - الرواية ١ من الباب ٢٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٨٨

و لفظ ينبغي ظاهر في تأكيد الاستحباب و دلالتها على كون الوقتين بالاجزاء و الفضيلة ظاهرة. و منها عبد الله ابن يعنى عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام (قال لكل صلاة وقتان و أول الوقتين أفضلهما و وقت صلاة الفجر حين ينشق الفجر الى ان يتجلل الصبح السماء. و لا ينبغي تأخير ذلك عمداً و لكنه وقت من شغل او نسي او نهى او نام). «١»
منها رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (قال وقت صلاة الغداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس). «٢»
و منها رواية عبد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام (قال لا تفوت صلاة الفجر حتى تطلع الشمس). «٣»
و اما جعل آخر وقت الاجزاء طلوع الشمس كما عن المشهور فلم يدلّ دليل عليه لكن بعد كون هذا مشهوراً بين الأصحاب فكشف من كون حكمهم هذا مستندا الى نص معتبر عندهم و لم يصل إلينا كما نقول في تمام الفتاوى المشهورة اذا لم نصل الى نص دال عليه هكذا.

و يستفاد من هذه الاخبار أيضاً ان الاتيان بصلاة الفجر في الغسل أفضل من تأخيرها بعد الإضاءة.

- (١) - الرواية ٥ من الباب ٢٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٢) - الرواية ٦ من الباب ٢٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٣) - الرواية ٨ من الباب ٢٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٨٩

المطلب التاسع: في وقت فضيلة العصر والعشاء

إشارة

قال العلامة رحمه الله في التذكرة آخر وقت العصر للفضيلة اذا صار ظل كل شيء مثليه و للاجزاء الى الغروب عند أكثر علمائنا. «١»
 وقال أيضا أول وقت العشاء عند الفراغ من فريضة المغرب لكن الأفضل تأخيرها الى سقوط الشفق. «٢»
 قد عرفت بأن لصلاة الغدة و الظهر و المغرب وقتين وقت الفضيلة و الاجزاء و أن أول وقتها وقت الفضيلة و أن إتيانها في أول وقتها أفضل من تأخيرها.
 و أما العصر و العشاء فعند العامة وقتها مباينا مع الظهر و المغرب فأول زوال الشمس وقت المختص بالظهر يعني لم يدخل وقت العصر إلا بعد مضي مقدار المثل و كذا وقت العشاء لم يدخل أول الغروب الا بعد زوال الشفق.
 و أما عندنا فوقت الظهر يدخل بزوال الشمس بعد مضي مقدار اداء صلاة الظهر و وقت العشاء يدخل بغروب الشمس بمقدار اداء صلاة المغرب فعلى هذا ما نقول هل نقول بأن الافضل الاتيان بهما في أول وقتها مثل صلاة الظهر و الصبح و المغرب و أن التأخير الى آخر وقتها وقت الاجزاء.
 او ان الافضل تأخير العصر الى المثل و العشاء الى زوال الشفق او التفصيل بين العصر فإتيانها في أول الوقت افضل و بين العشاء فتأخيرها الى زوال الشفق أفضل.

(١)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٨، مسئلة ٢٩.

(٢)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٢، مسئلة ٣٢.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٩٠

و الدليل على الأول العمومات الدالة على أن أول الوقت افضل. «١»

و الدليل على الثاني ما ورد من ان النبي صلى الله عليه و آله و سلم يفرق بين المغرب و العشاء و بين الظهر و العصر «٢» و كان ذلك لاراك الفضيلة لعدم وجه لنفس التفريق بما هو.

و لا شك في كون عمل الرسول صلى الله عليه و آله و سلم كان مستمرا على التفريق بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء و ان كان قد يجمع «٣» بينهما مع العلة من مطر او ريح او بلا علمه لكن كان ذلك في جنب التفريق كان نادرا و لا وجه للتفريق مع كونه مشقة على الناس و عليه صلى الله عليه و آله و سلم ألا كون التأخير أفضل فكيف يجمع بين فعله صلى الله عليه و آله و سلم مع الروايات الدالة على ان أول الوقت أفضل مطلقا مع أن وقت العصر يدخل بزوال الشمس و وقت العشاء يدخل بغروب الشمس.

[في نقل كلام الجواهر و مصباح الفقيه]

و قال صاحب الجواهر «٤» فلا يبعد استحباب التفريق زمانا بينهما و أن اختلف فتارة يكون الى المثل و تارة يكون الى الذريعين و ربما كان أزيد او أنقص.

و اختار المحقق الهمداني في مصباح الفقيه التفصيل بين العصر و العشاء في الحكم حيث قال و ألما العشاء الآخرة أيضا مطلقا فان الافضل تأخيرها حتى يسقط الشفق الاحمر- و قال أيضا أن القول باستحباب التفريق بين الظهرين و تأخير العصر الى ان يمضي أربعة أقدام او المثل هو الأقوى و ان كان تقديمها من أول الوقت بعد اداء الظهر و نافلتها من باب المسارعة الى المغفرة و تعجيل الخير أيضا حسنا

- (١)- الرواية ٩ و ١١ و ١٨ من الباب ٣ من أبواب المواقيت من الوسائل.
 (٢)- الرواية ٣ و ٥ و ٨ من الباب ١٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.
 (٣)- الرواية ١ و ٢ و ٣ من الباب ٣٢ و الرواية ٦ و ٧ من الباب ٣١ من أبواب المواقيت من الوسائل.
 (٤)- جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣١٠.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٩١

بل أحسن. (١)

و لكن يشكل عليه ان هذا الوجه يجرى بعينه فى العشاء أيضا فلا وجه للتفصيل بينها و بين العصر مع أن الامر بالاستباق و المسارعة ليس أمرا مولويا استحبابيا ناشئا عن ملاك الاستحباب بل الأمر إرشادى.

[فى الاخبار الدالة على خلاف عمل العامة]

مع أن ما ينبغى ان يقال ان استمرار فعل النبى على ما قيل من تأخيره صلاة العصر الى أن يصير ظل الشاخص مثله لم يثبت بل الذى ثبت بالروايات الكثيرة أن عمله صلى الله عليه و آله و سلم كان على الاتيان بالعصر بعد الذراعين فيظهر عدم صحته ما يقول به العامة فى مقام العمل من كون وقت العصر يشرع بعد بلوغ ظل الشاخص الى مثله و كون النبى صلى الله عليه و آله و سلم ملتزما بذلك فنذكر بعض هذه الروايات ليتضح ما قلنا.

منها ما رواه الصدوق باسناده عن الفضيل بن يسار و زرارة بن اعين و بكير بن اعين و محمد بن مسلم و بريد بن معاوية عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام (أنهما قالوا وقت الظهر بعد الزوال قدما). (٢)

و منها ما رواه زرارة عن أبى جعفر عليه السلام (قال سألته عن وقت الظهر فقال ذراع من زوال الشمس و وقت العصر ذراع من وقت الظهر فذلك أربعة أقدام من زوال الشمس ثم قال ان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان قائم و كان اذا مضى منه ذراع صلى الظهر و اذا مضى منه ذراعان صلى العصر ثم قال. تدرى لم جعل الذراع و الذراعان قلت لم جعل ذلك قال لمكان النافلة لك أن تنفل من زوال الشمس الى ان يمضى ذراع فاذا بلغ فيئك ذراعا من الزوال بدأت بالفريضة و تركت النافلة و اذا بلغ

(١)- مصباح الفقيه، ص ٨٢.

(٢)- الرواية ١ من الباب ٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٩٢

فيئك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافلة). (١)

و منها ما رواه صفوان الجمال (قال صليت خلفت أبى عبد الله عليه السلام عند الزوال فقلت بأبى أنت و أمى وقت العصر فقال ريثما تستقبل إيلك فقلت اذا كنت فى غير سفر فقال على أقل من قدم ثلثى قدم وقت العصر). (٢)

و منها ما رواه اسماعيل الجعفي عن ابى جعفر عليه السلام (قال كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم اذا كان فيئى الجدار ذراعا صلى الظهر و اذا كان ذراعين صلى العصر قال قلت ان الجدار يختلف بعضها قصير و بعضها طويل فقال كان جدار مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يومئذ قائم). (٣)

و منها ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (فى حديث قال كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قبل ان يظلل قائم و كان اذا كان الفىء ذراعا و هو قدر مريض كنت صلى الظهر فاذا كان ضعف ذلك صلى العصر). (٤)

و منها ما رواه علي بن حنظلة قال (قال لي ابو عبد الله عليه السلام القائمة والقامتان الذراع والذراعان في كتاب علي عليه السلام). «٥»
يمكن ان يكون المراد أن القائمة فسرت في كتابه عليه السلام بالذراع او ان في كتابه عليه السلام ذكر بدل القائمة الذراع.

- (١)- الرواية ٣ من الباب ٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.
(٢)- الرواية ٨ من الباب ٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.
(٣)- الرواية ١٠ من الباب ٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.
(٤)- الرواية ٧ من الباب ٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.
(٥)- الرواية ١٤ من الباب ٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.
تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٩٣

[في ذكر بطلان عمل العامة]

فيستفاد من هذه الاخبار و غيرها بطلان عمل العامة من تأخير صلاة العصر الى ان يصير فيء الشاخص مثله و أن عمل النبي صلى الله عليه و آله و سلم لم يكن على ذلك لعدم انطباق عملهم على أقوال من أمر النبي صلى الله عليه و آله و سلم بالتمسك بقولهم و هم عدل القرآن.

و اما صلاة العشاء فلا يمكن كشف استحباب تأخيرها الى زوال الشفق من استمرار فعل النبي صلى الله عليه و آله و سلم على ذلك على فرض ثبوته اذ يمكن كون وجهه امورا آخر و صرف تسالم العامة على كون تأخيره أفضل قولاً و فعلاً لا يدل على استحبابه كما عرفت في وقت العصر من كون تسالمهم على كون وقته عند فيء الشاخص الى المثل لا- أصل له لأن بنائهم في ذلك على امور لا يمكن الركون إليه مثل التمسك بقول ابي هريرة و غيره الذي رواه عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم خمسة آلاف حديث مع عدم كونه واجداً لصلاحيه أخذ الحديث و قلته صحبته مع النبي صلى الله عليه و آله و سلم.

نعم يمكن استفادة أفضلية تأخير العشاء الى زوال الشفق من الروايات «١» الواردة عن الاهل البيت عليهم السلام.
فعلى هذا يكون للعشاء وقتاً أجزاء و هو بعد مضي مقدار ثلاث ركعات من أول غروب الشمس و مقدار اربع ركعات بقين من انتصاف الليل و وقت فضيله و هو عند زوال الشفق.

و لكن للعصر وقتان وقت الفضيلة أول وقتها و هو بعد مضي مقدار اربع ركعات من أول الزوال لصلاة الظهر و وقت الاجزاء و هو ما بقي من غروب الشمس مقدار أربع ركعات و أما الى أربعة زراع فهو لمكان النافله.

- (١)- الروايات ٥ و ٣ و ١ من الباب ١٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.
تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٩٤

[ليس بعنوان الجمع بين الصلاتين خصوصية]

و لا- يخفى عليك ان تعبير بعض المتأخرين عن ذلك المسألة بأنه هل الجمع بين الصلاتين المشتركين في الوقت أفضل او التفريق بينهما لا وجه له لأن عنوان الجمع و التفريق ليس لهما حكم و خصوصية بل هما من العناوين المنطبقة على الفعل قهراً لان من يقول بان أول الوقت أفضل و أول وقت العصر بعد مضي مقدار اربع ركعات من زوال الشمس بعنوان صلاة الظهر ينطبق على فعله عنوان الجمع بين الصلاتين و ان كان غرضه درك فضيلة كلا- الوقتين لاجل وقوع كل صلاة في وقت فضيلته و اما عند من قال بأن وقت

فضيلة العصر بعد ذراعين و أراد درك كلا الفضيلتين و صل الظهر في أول زوال الشمس و آخر العصر الى بعد ذراعين كان غرضه ادراك الفضيلتين و ان كان ينطبق عليه التفريق فعلى هذا لا يكون لصرف الجمع و التفريق و عنوانهما مزية و خصوصية يكون. نعم قد يكون نفس عنوان الجمع موضوعا لحكم مثل سقوط الاذان حيث هو حكم على الجمع بين الصلاتين و يبحث فيه بان النافلة بين الصلاتين لا يضر بعنوان الجمع و يصدق الجمع مع اتیان النافلة و الفصل بين الصلاتين بالنافلة لا يكون مضرا بعنوان الجمع او لا يأتي حكمها بعدا إن شاء الله.

المطلب العاشر: في أوقات النوافل

إشارة

و نبحت فيها في ضمن جهات:

الجهة الاولى: وقت نافلة الظهرين.

[في ذكر الاقوال الثلاثة في وقت نافلة الظهرين]

إشارة

فيها ثلاثة أقوال:

القول الأول: امتداد وقتها بامتداد وقت فريضة هذه النافلة نافلة لها فكما

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٩٥

ان صلاة الظهر يمتد وقتها الى ان يبقى مقدار اربع ركعات قبل الغروب كذلك يمتد وقتها نافلتها الى هذا الوقت و لا تصير قضاء و ما يمكن ان يكون دليلا على هذا القول اطلاقات أدلة النوافل بعد عدم ظهور لما دل على الذراع او ذراعين او المثل و المثليين في كونه وقتا للنافلة.

القول الثاني: امتداد وقت نافلة الظهر الى المثل و نافلة العصر الى المثليين و ما يمكن ان يكون دليلا لهذا القول أيضا اطلاقات أدلة النوافل بعد كون جعل المثل و المثليين آخر وقت الفريضة بالنسبة الى المختار.

القول الثالث: امتداد وقت النافلة الى الذراع في نافلة الظهر و الى الذراعين في نافلة العصر او الى القدمين في نافلة الظهر و الى أربعة أقدام في نافلة العصر على اختلاف التعابير.

[في نقل كلام العلامة في التذكرة]

و ما يمكن ان يكون دليلا لهذا القول كلام العلامة رحمه الله في التذكرة قال العلامة في تذكرة الفقهاء مسألة ٣٧ وقت نافلة الظهر من الزوال الى أن يصير ظل كل شيء مثله و نافلة العصر حتى يصير الظل مثليه.

قاله الشيخ في الخلاف «١» و الجمل «٢» و المبسوط «٣» و في النهاية «٤» نافلة الظهر حتى تبلغ زيادة الظل قدمين و العصر أربعة أقدام لقول الصيادق عليه السلام كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قائم فإذا مضى من فيئه ذراع صلى الظهر و اذا مضى

مضى

(١)- الخلاف، ج ١، ص ٢٥٧، المسألة ٤.

(٢)- الجمل و العقود، ص ١٧٤.

(٣)- المبسوط، ج ١، ص ٦٧.

(٤)- النهاية، ص ٦٠.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٩٦

ذراعان صَلَّى العصر ثم قال أ تدري لم جعل الذراع و الذراعان لمكان الفريضة لك أن تنتقل من زوال الشمس الى أن يمضى ذراع فاذا بلغ فيؤك ذراعاً بدأت بالفريضة و تركت النافلة و اذا بلغ فيؤك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافلة و هو يدل على بلوغ المثل و المثلين لأن التقدير أن الحائط ذراع فحينئذ ما روى من القامة و القامتين جار هذا المجرى لقول الصادق عليه السلام في كتاب على عليه السلام القامة ذراع.

و قال الشافعي في أحد الوجهين وقت نافلة الظهر ما لم تصل الفرض و في الآخر ما لم يخرج وقت الفرض.

و قال أحمد كل سنة قبل الصلاة فوقتها من دخول وقتها الى فعل الصلاة و كل سنة بعدها فوقتها من فعل الصلاة الى خروج وقتها. «١» و يستفاد من كلامه رحمه الله أن وقت نافلة الظهرين يدخل مع دخول وقت فريضتهما و هو زوال الشمس فزوال الشمس أول وقت الفريضة و النافلة، و أن ما الاختلاف في آخر وقت النافلة هل يمتد وقتها بامتداد وقت الفريضة او امتدادها الى الذراع في نافلة الظهر و ذراعين في نافلة العصر او امتدادها الى المثل في نافلة الظهر و المثلين في نافلة العصر، و عرفت من كلام العلامة اختيار قول الثاني يعنى الذراع في نافلة الظهر و الذراعين في نافلة العصر لقول الصادق عليه السلام فإذا مضى من فيئه ذرع صَلَّى الظهر و اذا مضى ذراعان صَلَّى العصر ثم قال أ تدري لم جعل الذراع و الذراعان لمكان الفريضة و في بعض الروايات (لمكان النافلة) «٢» و المراد من جملة لمكان الفريضة ان كان هو أنه قبل الذراع و الذراعين وقت المختص بالنافلة فدلّت

(١)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٦ و ٣١٧.

(٢)- الرواية ٣ و ٤ من الباب ٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٩٧

الرواية على كون وقت النافلة مابيننا مع وقت الفريضة و هذا المعنى مخالف للاجماع لأنه يجوز الاتيان بالفريضة من أول الزوال اجماعاً.

بل المراد منها أن نافلة الظهر الى الذراع تراحم فريضة الظهر و اذا بلغ الفىء الى الذراع فلا تراحم النافلة الفريضة بل الافضل تأخير النافلة عن الفريضة لا أنه يخرج وقت النافلة و تصير نافلة الظهر قضاء و كذا بالنسبة الى نافلة العصر فانها الى ان يصير الفىء الى الذراعين تراحم صلاة العصر و بعد وصول الفىء الى الذراعين فلا تراحم نافلة العصر فريضة العصر لا أنه يخرج وقتها و يمكن استفادة ذلك من قوله عليه السلام في صحیحته زراراً المتقدمه حيث قال عليه السلام بدأت بالفريضة و تركت النافلة حيث تدل على جواز الاتيان بالنافلة بعد الفريضة اذا بلغ الفىء الى الذراع او الى الذراعين فيستفاد من الروايات جواز مزاحمة النافلة الفريضة الى الذراع او الى الذراعين و يكون ادراك ثواب النافلة افضل من ادراك كون الفريضة في أول الوقت و بعد بلوغ الفىء الى الذراع او ذراعين ينعكس الأمر يعنى درك أول وقت فضيلة الوقت افضل من درك النافلة لا ان تصير النافلة قضاء.

ثم اعلم ان وقت النافلة كما قلنا أول الزوال و قد حكى عن بعض جواز اتيانها قبل الوقت و تمسكوا لذلك بروايات:

منها رواية محمد بن مسلم (قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يشتغل عن الزوال أ يعجل من أول النهار قال: نعم اذا علم أنه يشتغل فيعجلها في صدر النهار كلها). «١»

(١) - الرواية ١ من الباب ٣٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٩٨

منها رواية عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: صلاة التطوع بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت). «١»

و منها رواية محمد بن عذافر قال (قال ابو عبد الله عليه السلام صلاة التطوع بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت فقدّم منها ما شئت و آخر منها ما شئت). «٢»

و منها رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهم السلام (قال نوافلكم صدقاتكم فقدّموها أنى شئتم). «٣»

و لا- يمكن الركون الى هذه الأخبار لجواز التعجيل في النافلة لضعف سندها و عدم الصراحة في جواز تعجيل النافلة و لكن رواية محمد بن مسلم و اسماعيل بن جابر و اردتان في صورة علم الرجل باشتغاله عن النافلة يمكن العمل بهما و الفتوى على طبقها و لكن بعد اعراض المشهور عنهما صارتا بمنزلة العدم.

فالقول الأوّل و هو كون وقت النافلة مثل الفريضة من حيث الاول و الاخر يكون متبعا عدم ظهور ما دلّ على الذراع و الذراعين في التوقيت.

الجهة الثانية: في وقت نافلة المغرب

قال العلامة رحمه الله في التذكرة، مسألة ٣٨ وقت نافلة المغرب بعدها الى ان تذهب الحمرة المغربية و به قال الشافعي و وجهه لأنه وقت يستحب فيه تأخير العشاء فينبغي اشتغاله بالنافلة و لقول الصادق عليه السلام كان النبي صلى الله عليه و آله و سلم يصلّي ثلاثا المغرب و

(١) - الرواية ٣ من الباب ٣٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢) - الرواية ٨ من الباب ٣٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣) - الرواية ٩ من الباب ٣٧ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٩٩

اربعا بعدها «١» و المشهور بين الاصحاب شهره عظيمه بل حكي الاجماع عليه كون وقتها يمتد الى ذهاب الحمرة المغربية كما في الجواهر «٢» حيث قال و يمتد وقتها من بعد المغرب في المشهور و بين المتأخرين كما في الدروس الى ذهاب الحمرة المغربية بمقدار اداء الفريضة المسماة بالشفق بل في البيان و الذخيرة دعوى الشهرة عليه من غير تقييد بل في المدارك هذا مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفا بل في المعتبر نسبتها الى علمائنا بل كما عن المنتهى الاجماع عليه لأنه المعهود من فعلها عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم و غيره و مما ورد فيه من التّصوص. «٣»

قد عرفت من كلام الجواهر ان ما يمكن ان يستدلّ به لكلام المشهور ثلاثة:

الاول: استمرار فعل النبي و الائمة على الاتيان بنافلة المغرب قبل الشفق.

و الثاني: المنساق من النصوص الواردة في الباب ذلك.

و الثالث: دلالة غير واحد من الأخبار بضيق وقت فريضة المغرب فضلا عن نوافلته و يمكن الاشكال فيها.

و اما الاشكال في الاول فان فعل النبي حيث لا لسان له لا يدلّ ألا على كون ما قبل الشفق يصح فيه الاتيان بنافلة المغرب و لا يدلّ على خروج وقت النافلة بذهاب الحمرة المغربية و يمكن كون الاتيان قبل زوال الشفق لكون ذلك الزمان وقت الاجزاء او وقت

الفضيلة واما كون المنساق من الروايات ذلك فنمنع ذلك لأنه لا يستفاد منها إلا التحريص و الحث على فعلها لا توقيتها الى الشفق.

(١)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٧ و ٣١٨.

(٢)- جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٨٦.

(٣)- الرواية ٦ و ١٥ و ١٦ من الباب ١٣ من أبواب اعداد الفرائض من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٠٠

و اما ما دل على عدم جواز النافلة في وقت الفريضة لما روى جماعة منهم ابن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام اذا دخلت الفريضة فلا تطوع «١» و يرد عليه أولا- ان وقت العشاء يدخل من أول غروب الشمس و ثانيا أن وقت ذهاب الحمرة المغربية ليس وقتا مختصا بالعشاء و لكن مقتضى ما ذكرتم لا يجوز مزاحمة العشاء في ذلك الوقت باتيان النافلة لا خروج وقتها. فملخص الكلام لم نجد ما يثبت توقيت نافلة المغرب الى الشفق.

فأخذ بمقتضى الاطلاقات الواردة في نافلة المغرب فنقول بجواز تأخير الى ما بعد الشفق و اتيانها الى مقدار ما بقى الى انتصاف الليل مقدار اربع ركعات للعشاء.

الجهة الثالثة: في بيان وقت نافلة العشاء

و قال أيضا في التذكرة في ذيل مسألة ٣٨ و أمّا وقت الوتيرة فيمتدّ بامتداد وقت العشاء لأنها نافلة تتبعها فيمتدّ وقتها بامتداد وقت متبوعها و للشافعي و جهان أحدهما امتداد وقت نافلة العشاء الى طلوع الفرج لأنه وقت العشاء عنده و الثاني الى ان يصلّى الصبح. «٢» و يعرف من كلام العلّامة رحمه الله أن وقتها يمتدّ بامتداد وقت فريضتها كما يظهر ذلك من كلمات الاصحاب قدس الله أسرارهم مثل المعتمر «٣» و المبسوط «٤»

(١)- الرواية ٣ من الباب ٣٥ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٨.

(٣)- المعتمر، ج ٢، ص ٥٤.

(٤)- المبسوط، ج ١، ص ٧٤.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٠١

و النهاية «١» بل ادعى المحقق في المعتمر «٢» تحقّق الاجماع عليه بل يمكن استفادته امتداد وقتها بامتداد وقت فريضتها بالإطلاقات الواردة مع عدم معارض لها و توقيت لها من حيث الوقت ثم هنا مسألتان:

المسألة الاولى: لو أخر فريضة العشاء و أتى بها في آخر وقتها من النصف او الفجر فهل يجوز له اتيانها بعد أداء فريضتها بعنوان الأداء او تصير قضاء الظاهر أن امتداد وقت العشاء الى النصف او الفجر مع نافلتها لأنها من تمتتها فلا يستفاد التأخير من الأدلة بل تصير قضاء. المسألة الثانية: يظهر من الجواهر «٣» و غيره «٤» أن البعدية المعتمدة في نافلة العشاء البعدية العرفية و يعتبر فيها عدم الفصل الطويل فلو أخر الوتيرة الى آخر وقتها مع اتيان الفريضة في أول وقتها لم يشرع له الاتيان بها و لكن لا يمكن استفادته ذلك من الأدلة على كون الوتيرة بعد العشاء لأن المنساق منها ان البعدية في مقابل القبليّة مثل نافلة الظهرين و يكون المراد منها كون نافلة العشاء بعد صلاتها لا قبلها.

الجهة الرابعة: في وقت صلاة الليل

إشارة

قال العلامة رحمه الله و وقت صلاة الليل بعد انتصافه و كلما قرب من الفجر كان أفضل و عليه علمائنا. «٥»

- (١)- النهاية، ص ٦٠.
 (٢)- المعتبر، ج ٢، ص ٥٣.
 (٣)- جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٩١.
 (٤)- مصباح الفقيه، كتاب الصلاة، ص ٤٧.
 (٥)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٨، مسألة ٣٩.
 تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٠٢
 يدل كلامه الشريف على الحكمين:
 الحكم الأول: كون أول وقت صلاة الليل بعد انتصافه.

الحكم الثاني: أنه كما قرب من الفجر كان أفضل.

أمّا حكمه الأول فلا اشكال فيه و عليه الفتوى من الاصحاب لما قال عليه علمائنا و يدلّ عليه بعض النصوص «١» و ان كان فيه مثل مرسله الصدوق ألا ان ضعفها منجر بعمل الاصحاب بها و مطابقتها فتواهم لها و لم يسمع الى الخلاف الذي ذكره صاحب الجواهر «٢» من بعض المتأخرين مع كون عمل أهل البيت عليهم السلام على ذلك و يحمل كما ذكره رحمه الله على الأفضل. و أمّا حكمه الثاني و هو أنه كلما قرب من الفجر كان أفضل قال صاحب الجواهر بلا خلاف معتدّ به بل في المعتبر و عن الناصرية و الخلاف و المنتهى و ظاهر التذكرة الاجماع عليه. «٣»
 أنّما الكلام في الدليل اللفظي عليه و فلا بدّ من ذكر الاخبار المربوط ثمّ ننظر هل يمكن استفادة ذلك منها او لا:
 الرواية الاولى: ما رواه معاوية بن زهير (قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل ساعات الوتر فقال الفجر أول ذلك). «٤»
 الرواية الثانية: ما رواه أبان بن تغلب (قال قلت لابي عبد الله عليه السلام أي ساعة

(١)- الرواية ٢ و ٣ و ٤ من الباب ٤٣ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٩٢ و ١٩٣.

(٣)- جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٩٦؛ الخلاف، ج ١، ص ٥٣٣؛ المعتبر، ج ٢، ص ٥٤.

(٤)- الرواية ١ من الباب ٥٤ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٠٣

كان رسول الله يوتر فقال على مثل مغيب الشمس الى صلاة المغرب). «١»

الرواية الثالثة: ما رواه مرزوم عن ابي عبد الله عليه السلام (قال قلت له متى أصلي صلاة الليل قال صلّها في آخر الليل). «٢»

الرواية الرابعة: ما رواه اسماعيل بن سعد الأشعري (قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام من ساعات الوتر قال أحبّها إلى الفجر و سألته عن أفضل ساعات الليل قال الثلث الباقي). «٣»

الرواية الخامسة: ما رواه الشهيد في الذكري عن ابن أبي قرّة عن زرارة (أن رجلا سأل أمير المؤمنين عليه السلام عن الوتر أول الليل

فلم يحبه فلما كان الصبحين خرج أمير المؤمنين عليه السلام الى المسجد فنادى أين السائل عن الوتر (ثلاث مرّات) نعم ساعات الوتر هذه ثم قام فأوتر). «٤»
و يستفاد منها كلام المشهور بل و المجمع عليه من كون كلّما قرب من الفجر كان أفضل.

الجهة الخامسة: في وقت نافلة الصبح

إشارة

قال العلامة رحمه الله ركعتا الفجر لعلمائنا قولان أحدهما أنّهما يدخلان بطلوع الفجر الأول قاله المرتضى لقول الصادق عليه السلام صلّهما بعد ما يطلع الفجر و الثاني بعد صلاة

- (١)- الرواية ٢ من الباب ٥٤ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٢)- الرواية ٣ من الباب ٥٤ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٣)- الرواية ٤ من الباب ٥٤ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٤)- الرواية ٥ من الباب ٥٤ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٠٤

الليل و أن لم يكن قد طلع الفجر اختاره الشيخان لقول الباقر عليه السلام و قد سئل الركعتان قبل الغداة أين موضعهما فقال قبل طلوع الفجر و عنه عليه السلام أنّهما من صلاة الليل و الاقوى جواز فعلهما بعد صلاة الليل و استحباب تأخيرهما الى طلوع الفجر الأوّل جمعا بين الأدلّة. «١»

[في ان أول وقت نافلة الصبح طلوع الفجر]

فكما عرفت من كلام العلامة رحمه الله أنّ أول وقت نافلة الصبح طلوع الفجر الكاذب في قول و قد قامت الشهرة على ذلك و القول الثاني ان أول وقتها بعد صلاة الليل و هو اختيار الشيخين و نسب هذا القول في الحدائق الى المشهور «٢» لما ورد في بعض الاخبار من كونها من صلاة الليل فلا بدّ من ذكر الاخبار الواردة في الباب و هو على ثلاث طوائف:

[في ذكر الطوائف الثلاثة من الاخبار]

الطائفة الاولى: ما تدلّ على اتيانها قبل طلوع الفجر الصادق.

منها ما رواه ابن ابي نصر البنظري (قال سألت الرضا عليه السلام عن ركعتي الفجر فقال أحشوا بهما صلاة الليل). «٣»
و منها ما رواه ابو بصير (قال قلت لابي عبد الله عليه السلام متى أصلي ركعتي الفجر فقال لي بعد طلوع الفجر قلت له أنّ أبا جعفر عليه السلام أمرني أن أصليهما قبل طلوع الفجر فقال يا أبا محمد أنّ الشيعة أتوا أبي مسترشدين فأفتاهم بمّر الحقّ و أتوني شكّاكا فأفتيهم بالتقية). «٤».

(١)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٩.

(٢)- الحدائق الناظرة، ج ٦، ص ٢٤٠.

(٣)- الرواية ١ من الباب ٥٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ٢ من الباب ٥٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٠٥

ومنها رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السّلام (قال سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر او بعد الفجر فقال قبل الفجر أنّهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل أ تريد أن تقايس لو كان عليك من شهر رمضان أ كنت تطوّع اذا دخل عليك وقت الفريضة فأبدأ بالفريضة). «١»

ومنها ما رواه ابو بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام (قال قلت ركعتا الفجر من صلاة الليل هي قال: نعم). «٢»

ومنها ما رواه محمد بن مسلم (قال سألت أبا جعفر عليه السّلام عن أوّل وقت ركعتي الفجر فقال سدس الليل الباقي). «٣»

ومنها ما رواه محمد بن أبي نصر (قال قلت لأبي الحسن عليه السّلام و ركعتي الفجر أصليهما قبل الفجر او بعد الفجر فقال قال أبو جعفر عليه السّلام أحش بهما صلاة الليل و صلّهما قبل الفجر). «٤»

ومنها ما رواه زرارة (قال قلت لأبي جعفر عليه السّلام الركعتان اللتان قبل الغداة أين موضعهما فقال قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة). «٥»

الطائفة الثانية: ما دلّت على كون وقتها بعد الفجر معينا.

الأول: ما رواه ابن الحجاج قال (قال ابو عبد الله عليه السّلام صلّهما بعد ما

(١)- الرواية ٣ من الباب ٥٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ٤ من الباب ٥٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ٥ من الباب ٥٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ٦ من الباب ٥٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٥)- الرواية ٧ من الباب ٥٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٠٦

يطلع الفجر). «١»

الثاني: ما رواه يعقوب بن سالم البراز قال (قال ابو عبد الله عليه السّلام صلّهما بعد الفجر و اقرأ فيهما في الاولى (قل يا أيها الكافرون) وفي الثانية (قل هو الله أحد)). «٢»

الثالث: ما رواه اسحاق بن عمّار عن أخبره عنه عليه السّلام (قال صلّ الركعتين ما بينك وبين أن يكون الضوء حذاء رأسك فان كان بعد ذلك فابدأ بالفجر). «٣»

دلّت الأوّل والثانية على كون وقتها بعد الفجر و في دلالة الثالثة على ذلك منع لأن المراد من كون الضوء بحذاء رأسك هو الفجر الكاذب لأنّ الفجر الكاذب يطلع على شكل العمودى.

الطائفة الثالثة: دلّت على التخيير

بين الاتيان بها قبل الفجر او معه او بعده.

منها ما رواه ابن ابى يعفور (قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن ركعتي الفجر متى أصليهما فقال: قبل الفجر و معه و بعده). «٤»

و منها رواية اسحاق بن عمّار (قال سألت أبا عبد الله عليه السلام قال قبل الفجر و معه و بعده). «٥»
و منها ما رواه محمد بن مسلم (قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ركعتي الفجر

- (١)- الرواية ٥ من الباب ٥١ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٢)- الرواية ٦ من الباب ٥١ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٣)- الرواية ٧ من الباب ٥١ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٤)- الرواية ١ من الباب ٥٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٥)- الرواية ٢ من الباب ٥٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٠٧

قال صلّهما قبل الفجر و مع الفجر و بعد الفجر). «١»

و منها ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (قال صلّهما مع الفجر و قبله و بعده). «٢»
و تكون هذه الطائفة شاهدة الجمع بين الطائفتين المتقدمتين لكون هذه الطائفة نصّاً في مدلولها و هو التأخير و الطائفة الاولى ظاهرة في التقديم و الطائفة الثانية أيضاً ظاهرة في التأخير و بنصّها ترفع اليد عن ظاهرهما، مع أنّه يمكن أن يقال بأنّ الامر في الطائفة الاولى لا يدلّ على الوجوب لكونه وارداً في مقام توهم الحضر، لأنّ بناء العامة على إتيانها بعد الفجر كما كان بناء النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم على ذلك، فربّما يتوهم منها لزوم التأخير فتكون أخبار هذه الطائفة وردت على دفع هذا التوهم، فلا تدلّ الآ على الجواز كما أنّه لا يبعد حمل الاخبار الواردة في الطائفة الثانية الدالّة على وجوب التأخير صدرت لاجل التقيّة لآئه كما قلنا كان بناء العامة على التأخير كما دلّ على ذلك ما رواه ابو بصير. «٣»

و القول في وجه الجمع بين الطائفتين بأنّ المراد من الفجر في الطائفة الثانية هو الفجر الكاذب و المراد من الفجر في الطائفة الاولى هو الفجر الصادق فيجمع بينهما لان بعد الفجر الكاذب و قبل الفجر الصادق كلاهما سواء و هو من الليل و يستمر وقت صلاة الليل الى الفجر الصادق لا يمكن المساعدة عليه لأنّ المتبادر من الفجر من الطائفتين هو الفجر الصادق فعلى هذا يكون المصلّي مخيراً في إتيان ركعتي الفجر

- (١)- الرواية ٣ من الباب ٥٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٢)- الرواية ٤ من الباب ٥٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.
- (٣)- الرواية ٢ من الباب ٥٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٠٨

قبل الفجر او بعده او معه و لكن يشكل الامر في المراد من قبل الفجر و تحديده فذهب جماعة مثل الشيخ في المبسوط و المحقق في الشرائع الى أن قبل الفجر أوّل طلوع الفجر الكاذب «١».

[يستفاد من كلام الاصحاب جواز تقديم نافلة الصبح قبل الفجر]

قال بعض آخر قبل الفجر و هو أوّل وقت نافلة الصبح بعد الفراغ من صلاة الليل مثل النّهاية «٢» و يكون مستندهم الاخبار الدالّة على الاحشاء بهما في الصّلاة الليل «٣» و لا يخفى ان المشهور على القول الاوّل و ذكروها هذا القول في كتبهم «٤»- «٥» المعدّ نقل الفتاوى المتلقّاة من أهل البيت عليهم السّلام و نقل هذا القول في هذه الكتب يدلّ على وجود نصّ عليه و لكن لم يصل إلينا و في

صورة التعارض نأخذ به لأنه موافق لفتوى المشهور.

ثم أنه قد عرفت من اختيار بعض بكون أول وقتها بعد الفراغ من صلاة الليل أنه يجوز تقدمها على الفجر والاحشاء بهما في صلاة الليل أما الكلام والاشكال في أن تقديمها مختص بهذه الصورة يعنى بصورة ضمهما مع صلاة الليل او يجوز تقديمهما حتى في صورة انفرادهما عن صلاة الليل وجهاً من حيث أنهما مستحبا وصلاة مستقلا وعنوانا في مقابل عنوان صلاة الليل يجوز تقديمهما على الفجر ومن أن القدر المتيقن من جواز التقديم صورة ضمهما مع صلاة الليل فلا

(١)- المبسوط، ج ١، ص ٧٦؛ الشرائع، ج ١، ص ٦٣.

(٢)- النهاية، ص ٦١؛ السرائر، ج ١، ص ٢٠٣.

(٣)- الرواية ٨ من الباب ٥٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ١٦ من الباب ٥٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٥)- مثل المبسوط والمعتبر والمراسم وشرائع الاسلام.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٠٩

يشرع اتيانها مستقلا قبل الفجر الذي أول وقتها.

الجهة السادسة: في آخر وقتها

قال العلامة رحمه الله و آخر وقتها طلوع الحمرة فيقدم على الفريضة الى أن تطلع الحمرة و أن ظهرت الحمرة و لم يصلها بدأ بالفرض و قضاها بعد الغداة «١» فالمشهور امتداد وقتها الى ان تطلع الحمرة المشرقية و لكن لم يدل دليل على ذلك غير ما رواه على بن يقطين كما ذكر في التذكرة قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يصلّى الغداة حتى يسفر و تظهر الحمرة و لم يركع ركعتي الفجر أ يركعهما او يؤخرهما قال يؤخرهما «٢» و دلالتها على امتداد وقتها الى طلوع الحمرة محل نظر لكن يستفاد منها عدم مزاحمتها لفريضة الصبح فيصلّى الفريضة أولا.

فلو قلنا بامتداد وقتها الى الحمرة فمقتضى هذه الرواية صيرورتها قضاء بعد طلوع الحمرة او أن المراد من الامتداد الى الحمرة جواز مزاحمتها للفريضة الى ذلك الوقت و لا يجوز اتيانها بعد ذلك الوقت من دون ان تصير قضاء وجهاً.

قال في الشرائع و يجوز ان يصلها قبل ذلك و الافضل اعادتها بعد «٣» و الظاهر ان نظره الشريف الى رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام حيث قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول أنى لاصلى صلاة الليل و أفرغ من صلاتي و اصلى الركعتين فأنام

(١)- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٩ و ٣٢٠.

(٢)- الرواية ١ من الباب ٥١ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الشرائع، ج ١، ص ٦٣.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١١٠

ما شاء الله قبل أن يطلع الفجر فاستيقظت عند الفجر أعدتهما «١» و كذا رواية حماد بن عثمان قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام ربما صلّيتها و على ليل فان قمت (في بعض النسخ نمت) و لم يطلع الفجر أعدتهما «٢» لو كان المراد من الركعتين هو نافلة الصبح في الرواية الاولى و كذا المراد من ضميرهما في الرواية الثانية و لا يمكن إثبات ذلك مضافا الى أن المتبادر من الفجر في الروايتين هو الفجر الثاني اعنى الفجر الصادق مع أن الكلام في استحباب أعادتهما بعد الفجر الاول فلا يمكن جعلهما دليلا على هذا الحكم

فتأمل.

الرواية الثانية: نافله الصبح لكن المتبادر من الفجر في الروايتين هو الفجر الثاني يعنى الفجر الصادق و الحال أن المدعى هو استحباب اعدتهما بعد الفجر الكاذب و الدليل لا يناسب مع المدعى مع أن الدليل و هو الرواية الاولى مقيدة بالنوم و كذا الرواية الثانية على نسخة فكما قال الجواهر ألا أنه كان عليه تقييده كالمحكى عن ابن فهد فى المحرر بما اذا نام بعد دسّيهما فى صلاة الليل و نحوه ممّا اشتملا عليه لا الاطلاق. «٣»

الجهة السابعة: فى التطوع وقت الفريضة

إشارة

و أعلم أنه قد اختلف فى اتيان النوافل المبتدأة و كذا قضاء النوافل المرتبة فى وقت الصّلاة الفريضة التى تكون هذا الزمان وقتها قال صاحب الجواهر بعد كلام

(١)- الرواية ٩ من الباب ٥١ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ٨ من الباب ٥١ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٣٥.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١١١

الشرائع (و تصلّى النوافل ما لم يدخل وقت الفريضة و كذا قضاؤها) بلا خلاف و لا اشكال لإطلاق الأدلّة و عمومها أما اذا دخل فالاقوى فى النفر جوازه أيضا وفاقا للشهيد و المحقق الثاني و الكاشانى و الخراسانى و ظاهر القاضى فيما حكى عنه و المدارك «١» و هو الاقوى و ذهب كثير من القدماء على المنع مثل الشيخ و المفيد. «٢»

[فى ما دلّ على جواز التطوع وقت الفريضة]

و منشأ الخلاف اختلاف الاخبار فلنذكر الاخبار أولا حتّى يظهر الحال فيها فبعضها يدلّ على الجواز.

منها رواية اسحاق بن عمّار (قال قلت لأصلى فى وقت فريضة نافله قال نعم فى أول الوقت اذا كنت مع أمام تقتدى به فاذا كنت و درك فابدأ بالمكتوبة). «٣»

و منها رواية سماعة (قال سألته (سألت أبا عبد الله) عن الرّجل يأتى المسجد و قد صلّى أ يتدئ بالمكتوبة او يتطوع فقال ان كان فى وقت حسن لا بأس بالتطوع قبل الفريضة فان كان خاف الفوت من أجل ما مضى من الوقت فليبدأ بالفريضة و هو حق الله ثم لتطوع ما شاء ألا هو (الامر) موسّع أن يصلّى الانسان فى أول دخول وقت الفريضة النوافل ألا أن يخاف فوت الفريضة و الفضل اذا صلّى الانسان وحده أن يبدأ بالفريضة إذا دخل وقتها ليكون فضل أول الوقت للفريضة و ليس بمحذور عليه ان يصلّى النوافل من أول الوقت الى قريب من آخر الوقت). «٤»

و هذه الرواية صريحة فى جواز التطوع فى صورة ما لم يخف المصلّى

(١)- جواهر الكلام، ج ٧، ص ٢٤١.

(٢)- المبسوط، ج ١، ص ١٢٦؛ النهاية ص ٦٢؛ المقنعة، ص ٢١٢.

(٣)- الرواية ٢ من الباب ٣٥ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ١ من الباب ٣٥ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١١٢

فوت الفريضة.

و منها ما رواه محمد بن مسلم (قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا دخل وقت الفريضة أتفعل او أبدأ بالفريضة قال ان الفضل ان تبدأ بالفريضة و إنما أخرت الظهر ذراعاً من عند الزوال من أجل صلاة الاوابين). «١»

فإن الظاهر منها جواز التنفل في وقت الفريضة.

و منها ما رواه عمر بن يزيد أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرواية التي يروون أنه لا يتطوع في وقت فريضة ما حدّ هذا الوقت (قال اذا أخذ المقيم في الإقامة فقال له أنه الناس يختلفون في الإقامة فقال المقيم الذي يصلّي معه). «٢»

و منها رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (قال سألت عن رجل نام عن الغداة حتى طلعت الشمس فقال يصلّي ركعتين ثم يصلّي الغداة). «٣»

[في ما دل على المنع من التطوع وقت الفريضة]

و ما دل على المنع أيضاً روايات:

منها رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (قال: قال لي رجل من أهل المدينة يا أبا جعفر ما لي لا أراك تتطوع بين الاذان و الاقامة كما يضع الناس فقلت أنا اذا. ردنا ان تتطوع كان تطوعنا في غير وقت فريضة فاذا دخلت الفريضة فلا تطوع). «٤»

(١)- الرواية ٢ و ٣ من الباب ٣٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ٩ من الباب ٣٥ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ٢ من الباب ٦١ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٤)- الرواية ٣ من الباب ٣٥ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١١٣

و منها رواية زياد أبي عتاب عن أبي عبد الله عليه السلام (قال سمعته يقول اذا حضرت المكتوبة فابدأ بها فلا يضرك ان تترك ما قبلها من النافلة).

و منها رواية بخية (قال: قلت لابي جعفر عليه السلام تدركني الصلوة و يدخل وقتها فابدأ بالنافلة قال فقال ابو جعفر عليه السلام لا و لكن أبدأ بأ المكتوبة و أفض النافلة). «١»

و منها رواية أديم بن الحرّ (قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا يتنفل الرجل اذا دخل وقت فريضة قال و قال اذا دخل وقت فريضة فابدأ بها). «٢»

و منها رواية أبي بكر عن جعفر بن محمد عليه السلام (قال اذا دخل وقت صلاة فريضة فلا تطوع). «٣»

و غير ذلك من الروايات الدالة على المنع مثل رواية ٨ و ١٠ و ١١ و من هذا الباب بعد التأمل في الروايات المجوزة و المانعة مع كون سيرة المستمرة من الرسول الاعظم و الائمة عليهم السلام و جميع المؤمنين على اتیان النوافل المرتبة الموقته مثل نافلة الظهرين و المغرب و الغداة في أول وقتها و هو أول زوال الشمس و أول غروبه و أول طلوع الفجر، و مع كون هذه الاوقات اوقات فرائضها و ورد أخبار في أن أول الوقت أفضل و كونه رضوان الله لا يدخل في أذهانهم بعد ما سمعوا الاخبار المانعة عدم الجواز من النوافل بل يفهمون منها ان أول اوقات الفضيلة للفريضة و كون اتيانها في هذا الوقت أفضل فعلى هذا لا يكون المراد من النهي في أخبار المانعة

ألا الارشاد الى أن الافضل الابتداء بالفريضة لفراغ الذمة ممّا هو أهمّ من النافلة و درك

(١)- الرواية ٤ من الباب ٣٥ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢)- الرواية ٦ من الباب ٣٥ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣)- الرواية ٧ من الباب ٣٥ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١١٤

فضل المبادرة الى الفضية.

لا النهي التكليفي و الوضعي او الارشاد الى وجود المنقصة في النافلة او كونها أقلّ ثوابا من فعلها في غير وقت الفريضة.

و مع ذلك لا ينبغي الشك في عدم جوازها اذا ضاق الوقت بحيث لو أتى بها خرج وقت الفريضة.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١١٥

المقدمة الثالثة: في القبلة

إشارة

اعلم ان القبلة و التوجه إليها في بعض الامور ممّا تكون معتبرة في الإسلام بل و ساير الأديان، غاية الأمر كانت القبلة عند اليهود البيت المقدس و كذلك عند النصارى، نعم يظهر من بعض كتبهم كون القبلة عند النصارى مشرق الشمس و عند المجوس بيوت النيران و في الإسلام تكون الكعبة المعظمة.

و كون الكعبة قبله في دين الإسلام يكون من المسلمات بل من الضروريات في الجملة و ان كان اختلاف فيها في بعض خصوصياتها الذي نتعرض له إن شاء الله تعالى، فكونها الكعبة المعظمة اجمالاً ممّا لا كلام فيه.

و أعلم أنه بعد ما بعث محمد صلى الله عليه و آله و سلم بالرسالة، فكانت قبله المسلمين مدّة البيت المقدس و يحولون عند الصّلاة و وجههم نحوه، فإنه صلى الله عليه و آله و سلم متى كانت في المكة المعظمة- اعني: ثلاثة عشر سنة- و بعد ما هاجر إلى المدينة المنورة مدّة سبعة عشر شهراً أو تسعة عشر شهراً يصلى و كان توجهه إلى البيت المقدس، ثم بعد ما غير اليهود النبي صلى الله عليه و آله و سلم و المسلمين بذلك- كما يظهر من بعض الأخبار، أو لأجل بعض مصالح

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١١٦

اخر مثل أنه لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه، كما يظهر من الآية «١» الشريفة- أمره الله بأن يحول وجهه إلى الكعبة، فقال الله تعالى قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٢».

و المراد بقوله (فلنوليّنك) المشتق من ولي، هو فلنجعلنك تلى سمتها كما يظهر ذلك من الكشاف أيضاً، و يقال بمن يتوجه نحو احد: بأنّه ولّاه، و يكون المراد من الشطر في قوله تعالى (شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) هو الجانب، فيكون المراد إنا نوليّنك قبله ترضيها فولّ وجهك إلى جانب المسجد الحرام.

[الكعبة قبله للمسلمين بما لا اشكال فيه]

و بالجملة يكون الكعبة قبله للمسلمين و اعتبارها في ما يعتبر فيه التوجه إلى القبلة- كالصّلاة و الذبح- من الضروريات في الجملة ممّا لا أشكال فيه، كما يظهر من الكتاب الكريم و بعض الروايات.

ثم أنه يقع الكلام في جهات:

الجهة الأولى: في أن القبلة هل هو عين الكعبة لمن تمكن من التوجه نحوها بلا مشقة، كالمصلى في بيوت مكة، وجهتها لغيره كالبعيد كما نسب إلى بعض من الفقهاء، أو أن الكعبة قبله لمن كان في المسجد الحرام، والمسجد قبله لمن كان في الحرم، والحرم قبله لمن خرج عن الحرم، كما يظهر من ظاهر عبارة المحقق رحمه الله في الشرائع وبعض آخر من الفقهاء، فلا بدّ أولاً من التعرّض لأخبار الباب ثم، التعرّض لما هو حقّ في المقام.

(١) - سورة البقرة، الآية ١٤٣.

(٢) - سورة البقرة الآية ١٤٤.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١١٧

فنقول: إنّه يظهر من ظاهر بعض الروايات «١» كون القبلة هي الكعبة، وتوجد روايات في غير هذا الباب أيضاً تدلّ على كون القبلة هي الكعبة في حدّ ذاتها، وفي قبال تلك الأخبار يوجد بعض الروايات الدالة على كون الكعبة قبله لمن في المسجد، والمسجد قبله لمن كان في الحرم، والحرم قبله لمن كان خارجاً من الحرم. «٢»

ورواية منها تدلّ على كون البيت قبله لمن في المسجد والمسجد قبله لمن في مكة، ومكة قبله لمن في الحرم، والحرم قبله الدنيا وهي الرواية ٤ من هذا الباب، وهذه الروايات الأربعة وإن كانت بظاهرها معارضة مع الطائفة الأولى من الروايات، ولكن بعد ضعف سندها واشتمال بعضها بما لا يلتزم به القائل بهذا القول، لأن ظاهرها هو كون المسجد قبله لمن في الحرم، وإطلاقها يقتضي كون المسجد قبله لمن في الحرم ولو كان متمكناً من التوجه إلى نفس الكعبة، وهذا ما لا يلتزم به حتى القائل بكون المسجد قبله لمن في الحرم «٣» فلا يمكن العمل بها، فتبقى الطائفة الأولى الدالة على كون الكعبة قبله، غاية الأمر يكون فيها كلام آخر، وهو أن القبلة نفس الكعبة أو الجهة، ويأتي الكلام في ذلك إن شاء الله.

[في الكلام في كون نفس الكعبة قبله أو الجهة]

إشارة

واعلم ان الشيخ قد التزم بالقول الثاني لا من باب الجمع الدلالي أو السندی بين الطائفتين من الروايات، بل لاستحالة الالتزام باستقبال عين الكعبة، لانه لا بد

(١) - وهي ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ من الباب ٢ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢) - الروايات ١ و ٢ و ٣ من الباب ٣ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٣) - أقول: وكذلك الرواية الرابعة منها مشتملة على ما لا يلتزم به القائل بهذا القول وهو ان مكة قبله لمن في الحرم لا المسجد، لانها دالة بظاهرها على ان الكعبة قبله لمن في المسجد والمسجد قبله لمن في مكة ومكة قبله لمن في الحرم، والحرم قبله لمن في خارج الحرم.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١١٨

في الاستقبال والتوجه الى الشيء المحاذاة الحقيقية بحيث لو رسم خط من المستقبل (بالكسر) يصل إلى المستقبل (بالفتح) فإذا فرض

صفّ طويل يكون أطول من كل جانب من الكعبة بمراتب، فلو رسم خط من ناحية المصلين في الصف لم يصل الى الكعبة، فهذا شاهد على عدم كون عين الكعبة قبله لكلّ مكلف.

والتقص به بانه لو فرض صفّ يكون طوله أزيد من طول الحرم- اعنى: أربعة فراسخ- فكيف تقول بصحة صلاتهم و كونهم متوجهين إلى الحرم الذي تقول بكونه قبله لمن يكون خارج الحرم، و الحال أنه لو فرض أنه يرسم خط من كل نقطة من هذا الصف، لم يصل كل خط من الخطوط الى الحرم، فما تقول أنت في هذا الفرض، نقول في الصف الطويل بالنسبة الى عين الكعبة في غير محله.

لأنه للشيخ أن يقول: بان ما فرضت من صف أطول من الكعبة كان له الخارجيّة من صدر الأوّل الى الآن، لأنّ نوع الصفوف في الجماعة أطول من طول الكعبة، لأنّ العرض و طول الكعبة لم يكن كثيرا، و ربما يبلغ عشرين ذراعا أو اقل من ذلك، فخارجيّة هذا النحو من الصفوف من الصدر الأوّل الى الآن، و عدم انكار في الشرع منه دليل على انهم كانوا مستقبلين لما هو القبلة، و هذا لا يقبل ألّا مع كون المسجد قبله لمن في الحرم، و الحرم قبله لمن في خارجه و لا- يمكن جمعه مع كون العين قبله مطلقا، و هذا بخلاف الصفّ الذي فرضته من كونه أطول من طول الحرم، لعدم خارجيّة الصلاة في الصفّ بهذا النحو لا في الصدر الأوّل و لا بعد ذلك الى الآن، فلا مانع من الالتزام بعدم توجه مثل هذا الصف الى الحرم، فلا يرد هذا التقص.

و يأتي عند التعرض لكون القبلة هي الكعبة أو الجهة بيان من كون الصف الطويل محاذيا حقيقة للكعبة، لأنّ الارض دوريا، و به

يجاب عن الشيخ إذا عرف

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١١٩

ذلك، فاعلم أن هنا بعض الفروع تتعرض لها:

[في ذكر بعض الفروع مربوطة بما نحن فيه: الفرع الاول و الثاني]

الفرع الأول: هل يكون حجر اسماعيل على نبينا و آله و عليه السلام داخلا في الكعبة بحيث أنه لو التزمنا بكون القبلة هو نفس الكعبة فكما يكفي التوجه إلى الكعبة في الصلاة كذلك يكفي التوجه إلى الحجر، و لو لم يكن توجه المصلي إلى نفس الكعبة اصلا، و بعبارة اخرى يكون الحجر داخلا في ما هو القبلة للمصلي كما يدخلونه في الكعبة حين الطواف، فيطوفون حول البيت و الحجر، أو لا يكون الحجر داخلا فإذا توجه احد إلى الحجر و لم يكن متوجها إلى نفس الكعبة اصلا- مثلا يكون في المسجد يقف في حيال الحجر، و لا- يكون وجهه و مقاديم بدنه متوجها إلا إلى الحجر لا الكعبة- فلم يكن متوجها إلى القبلة، الحق الثاني، لأنّ المتبادر من الكعبة هو نفس البيت و ليس الحجر جزء البيت، لأنّ ظاهر الادلة هو كون القبلة هو الكعبة، و ليس الحجر بحسب ما يتبادر من الكعبة جزئه، فلا يكفي توجه المصلي نحوه في الصلاة، بل لا بدّ من توجهه إلى نفس البيت.

الفرع الثاني: ما يستفاد من ظاهر الآية هو وجوب التوجه نحو الكعبة لقوله تعالى قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ قَوْلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ فهل يكون المراد من الوجه، الذي يجب استقباله، هو خصوص الوجه في قبال ساير مقاديم البدن و لازمه كفاية توجه الوجه و ان لم يكن مقاديم بدنه متوجها إلى الكعبة اصلا- مثل ما إذا أدبر وجهه إلى يمينه أو شماله- أو الوجه مع مقاديم البدن، أو الوجه مع خصوص ما يكون حيال الوجه من مقاديم البدن.

وجه كون الواجب هو خصوص الوجه هو الجمود بظاهر الآية، لأنّ ظاهر الآية و هو قوله تعالى قَوْلٌ وَجْهَكَ أَوْ قَوْلُوا وُجُوهَكُمْ و المراد من

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٢٠

الوجه معلوم.

وجه كون الواجب هو الوجه مع تمام مقادير البدن هو أن الأمر بتولّي الوجه شطره يكون كناية عن مقادير البدن، لا خصوص الوجه، ولذا لا يكفي بالوجه فقط إذا لم يكن ساير مقادير البدن مستقبلا إلى القبلة، كما فرض في المثال المتقدم. وجه كفاية الوجه مع ما يحاذى الوجه من مقادير البدن هو أن الظاهر من الدليل هو توجه الوجه، غاية الأمر ظاهر توجه الوجه بوضعه الطبيعي لا- يمكن إلا- مع توجه ما يحاذى الوجه من مقادير البدن، فبالملازمة نفهم من قوله تعالى فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ ان الواجب توجه الوجه مع مقدار من مقادير البدن يكون ملازما مع توجه الوجه.

إن قلت: إن ظاهر الدليل هو توجه الوجه، فلا دخالة لأزيد من ذلك حتى ما يحاذى الوجه من مقادير البدن.

نقول: بأنه مع أن العرف يفهم أن المراد من استقبال الكعبة والتوجه نحوه هو توجه الوجه ببدنه بمقدار اللازم للتوجه بالوجه، وأن ظاهر الدليل هو التوجه بالوجه، والمنساق منه هو كون الوجه موضوعا للحكم بوضعه الطبيعي، وكونه بوضعه الطبيعي مساوق وملازم مع مقدار من مقادير البدن المحاذى للوجه، فقول الثالث أقوى، فعلى هذا تظهر الثمرة في ما كان المصلّى مستقبلا بوجهه و ما يحاذيه من مقادير بدنه إلى الكعبة، ولكن يكون الزائد على ذلك من مقادير بدنه مثلا جانبه الأيمن أو الأيسر غير مستقبل للكعبة، مثل ما إذا وقف في أحد أطراف الأربعة من البيت بحيث كان جانب يمينه أو يساره خارجا عن محاذات البيت، ولكن يكون وجهه مع ما يحاذى من مقادير بدنه مستقبلا للقبلة، فيكفي هذا المقدار من الاستقبال

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٢١

والتوجه، فما يظهر من العلامة عليهما السلام من اعتبار التوجه بتمام مقادير البدن لم نفهم وجهه.

الفرع الثالث:

إشارة

بعد ما عرفت من كفاية استقبال الوجه و مقدار من مقادير البدن الملازم للوجه، فهل يجب التوجه بتمام الوجه، أو يكفي التوجه ببعض الوجه؟ و على تقدير كفاية التوجه ببعض الوجه، فهل يكفي بالتوجه بأى موضع كان من أجزاء الوجه، أو يكفي بموضع خاص من الوجه؟

فنقول مقدمة: بأن وجه الإنسان يكون بحسب الخلقة غير مستوية، ويكون تقريبا بشكل الدائرة- يعنى: لا يكون كل جزء منه متساويا في سطحه- فسطح الوجه يكون بشكل الدورى، فإذا تنظر إلى الوجه و الجبين من أذن إلى أذن آخر، تراه كنصف الدائرة بحيث إنه لو رسم خط من طرف من الجبين إلى طرف الآخر يكون خطا دوريا لا خطا مستقيما.

فعلى هذا لو فرض جعل نقطة وسط الوجه و الجبين مركزا، و رسم منه خط مستقيم إلى مقابله، و رسم خط من جانب أيمن الجبين مثلا و خط آخر من جانب يساره بطور المستقيم إلى مقابله، فترى أن هذه الخطوط يخرج من نقاط مختلفة، و يلتقط مع نقاط مختلفة لا فى نقطة واحدة، بل كلما يستطيل كل من هذه الخطوط الثلاثة يزيد فى تباعد كل منها من الآخر، لأنه بعد كون المبدأ فى نقاط و تخرج من خط دورى و يرسم كل منها مستقيما، فكلما يزيد فى طول خط يزيد فى بعد كل منها من الآخر (كما ترى فى الحاشية).

[فى كون تمام اجزاء الوجه مستقبلا محال]

فإذا كان الأمر كذلك و عرفت هذه المقدمة فيشكل الأمر فى هذا الفرع، لأنه إن قيل بوجوب توجه كل الوجه بحيث يكون كل جزء جزء من الوجه مستقبلا

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٢٢

للقلبة، فهو غير معقول بهذا النحو، لأنه مع ما قلنا ظهر لك عدم امكان توجه الوجه إلى الكعبة بحيث يكون أبعاض الوجه متوجها إليه بحيث لو رسم من كل جزء من الوجه خط مستقيم يلاقى مع الكعبة، لما قلنا من ان الخطوط لا يكون فيها التوازي حتى ينتهي إلى نقطة واحدة، فهذا شاهد على عدم اعتبار التوجه بتمام الوجه بهذا النحو.

و إن قيل بتوجه بعض الوجه - أعنى: بكفاية الاستقبال ببعض الوجه - فهل نقول بكفاية كل جزء جزء من الوجه، فيكفى التوجه مثلا بالجزء الواقع في وسط الوجه، و كذلك بالجزء الواقع في يمين الوجه أو في يسار الوجه.

و الحال أنه على ما قلنا لو توجه بنقطة وسط الوجه، لم يتوجه إلى القبلة طرف يمين الوجه، و كذا يسار الوجه، و هكذا مع التوجه بكل طرف إلى القبلة لازمه عدم التوجه إلى الطرف الآخر.

أو نقول: بلزوم التوجه بوسط الوجه و أن لم يتوجه طرف اليمين و يسار الوجه إلى القبلة، لأن هذا هو الاستقبال بالوجه.

أو نقول: بأن الاستقبال إلى الشيء و جعل الوجه حياله يكون امرا عرفيا و ما تصرف فيه الشارع، فإذا توجه الشخص نحو شيء بحيث يكون مقادير وجهه نحوه يقال بأن وسط الوجه متوجها إليه، فالوجه و إن كان كرويا تقريبا و لكن لا معنى للأمر بالتوجه بالوجه مع كون وضعه هكذا إلا- بهذا النحو، فعلى هذا لا بأس بكون يمين الوجه أو يسار الوجه غير مواجه و مستقبل إلى القبلة، لأنه لا معنى لجعل شيء كروي حيال شيء إلا بان يكون نقطة منه مواجها بهذا الشيء و ان كان بعض نقاطه غير مواجه إليه، فيكفى البعض، و البعض هو وسط الوجه، لأنه لو توجه يمين الوجه

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٢٣

أو يسار الوجه فقط إلى القبلة مع عدم استقبال وسط الوجه فلا يعد استقبالاً للوجه إلى الكعبة عرفاً فما نقول في المقام.

إذا عرفت ما بينا لك يقع الكلام في أنه هل القبلة هو الكعبة أو جهتها؟

اعلم أنه قد بينا سابقاً بأنه اختلفت كلمات الفقهاء رضوان الله عليهم في ما هو القبلة، فيظهر من بعضهم كونها هو نفس الكعبة، و يظهر من بعضهم كون الكعبة قبله لمن في المسجد، و المسجد قبله لمن في الحرم، و الحرم قبله لمن في خارج الحرم، و بعضهم قالوا: بكون القبلة هو نفس الكعبة للقريب المتمكن من التوجه إليها، و جهة الكعبة للبعيد الغير المتمكن من الاستقبال إلى نفس الكعبة، و قد عرفت حال بعض الروايات الواردة الدالة على كون القبلة نفس الكعبة، و حال ما دل على كون الكعبة قبله لمن في المسجد، و المسجد قبله لمن في الحرم، و الحرم قبله لمن في خارجه، و أنه في مقام التعارض يؤخذ بالطائفة الأولى لما قلنا من ضعف سند الطائفة الثانية الدالة على القول الثاني، و هي روايات إحداهما رواية «١» من الباب [٣] كان في سندها حفص و قد ضبط صاحب الوسائل رحمه الله و كذا صاحب الجواهر رحمه الله جعفر.

أما الكلام في أن القبلة هي نفس الكعبة أو جهتها، فنقول: إن ما يظهر من المحقق «٢» في بعض كلماته هو كون المراد من الجهة السميت، فجهة الكعبة أي سمت الكعبة، فإن كنا في مقام بيان ما هو المراد من الجهة أو السميت، فلا بد من أن يقال: بعد ما كان من الاعتبارات اعتبار جهات الستة - الفوق و التحت و اليمين و اليسار و الشمال و الجنوب - و بعد إلغاء الفوق و التحت تبقى جهات أربعة، فكل من هذه

(١)- الرواية ١ من الباب ٣ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢)- المعتمد، ج ٢، ص ٦٥.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٢٤

الأربعة جهة، فالشيء إما في جهة اليمين، أو اليسار أو الشمال أو الجنوب، فقهرها يكون معنى استقبال جهة شيء هو أن الشخص إن

كان بين المشرق و المغرب، فتوجهه إما بجهة الشمال أو بجهة الجنوب و بالعكس إذا كان بين الشمال و الجنوب، فيتوجه إما إلى المشرق أو إلى المغرب، فقهاً يكون المراد بالجهة إمّا بين المشرق و المغرب، و إمّا ما بين الجنوب و الشمال، فإذا كان كذلك، فيكون المراد بالتوجه و استقبال جهة الكعبة التوجه إلى الجهة التي تكون الكعبة فيها، فإن كانت الكعبة في جهة الجنوب فلا بدّ من التوجه إلى الجنوب، يعنى: إذا فرض دائرة و رسم خطان يتقاطع كل منهما الآخر بحيث تصير الدائرة ذو قوائم أربعة، فإذا كانت القبلة في جنوب المصلّي يجب استقباله إلى ناحية الجنوب، و إذا كانت في جهة الشمال يجب استقباله إلى جهة الشمال و هكذا.

[الظاهر من القائلين بالجهة كون القبلة أضيق ممّا قلنا]

و هذا و إن كان الظاهر من الجهة، و لازمه ما قلنا من كفاية التوجه إلى احد جهات الأربعة التي تكون القبلة في هذه الجهة، و لكن ما يظهر من نوع كلمات «١» القائلين بكون القبلة الجهة، كونها أضيق من ذلك، فإن المستفاد من كلام بعضهم هو كون المراد بالجهة كل جانب يحتمل المكلف الكعبة في هذه الجهة، لا ما بين المشرق و المغرب، أو الجنوب و الشمال. فإن كان المراد من جهة الكعبة هذا فلازمه اختلاف القبلة باعتبار المصلّين، لأنّ الأشخاص مختلفه من حيث الاحتمال، فربما يحتمل احد كون الكعبة في جهة تكون دائرته و سيعه، و الحال أن الآخر لا يحتمل إلا كونها في دائرة أضيق من ذلك، فعلى هذا يكون اللازم من هذا القول عدم كون الجهة أمراً كانت لها واقعية مضبوطة لاختلافها باختلاف نحوه احتمال المكلفين من اطلاعهم بوضع الجهات، و الجغرافيا،

(١) - نهاية الاحكام، ج ١، ص ٣٩٢؛ تذكره الفقهاء، ج ٣، ص ٧؛ الذكرى ج ٣، ص ١٦٠.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٢٥

و الاسطرلاب و غير ذلك، و عدم اطلاعهم بهذه الامور.

فإذا نقول: إن كان مرادهم من الجهة هذا، فلا يناسب كون ذلك ما هو موضع حكم الواقعي في القبلة بعد كون موضوع حكم الواقعي أمراً غير مضبوط مختلفاً بحسب حال المكلفين من حيث سعة احتمالهم أو ضيقه في ما هو الجهة، مضافاً إلى أن ما هو القبلة يكون أمراً له واقعية في حدّ ذاته مع قطع النظر عن المكلفين، نعم يمكن أن يكون حكماً ظاهرياً بمعنى إرجاع كلام القائل بالجهة على هذا إلى حكم ظاهري، و هو أنّه بعد عدم امکان الوصول إلى ما هو موضوع حكم الواقعي أعنى: القبلة الحقيقية، ففي مقام الظاهر يكتفى بما يحتمل المكلف كون القبلة فيه.

و بعبارة اخرى لا بدّ من الاكتفاء في مقام الظاهر من التوجه و الاستقبال إلى الجهة التي يحتمل كون القبلة أعنى: الكعبة في هذه الجهة و الجانب، فعلى هذا لا نفهم من كلام القائلين بالجهة ما يمكن أن نجعله موضوع حكم الواقعي في القبلة.

إذا عرفت ما يمكن ان يقال في وجه كلام القائل بالجهة و ما هو لازم كلامهم، اعلم أن ما يظهر من صاحب الجواهر «١» و الاجلّ من المحققين من المتأخرين هو كون القبلة للقريب و البعيد عين الكعبة بدعوى ظهور الآيه، و كذا بعض الروايات الدالة على كون القبلة عين الكعبة، و حيث إن ما كان الاشكال في كون الكعبة هو القبلة هو ما استشكله الشيخ «٢» من أنّه لو التزمنا بكون القبلة عين الكعبة فما تقولون في الصف الطويل الذي يخرج من حيال الكعبة بحيث إذا رسم خط من ناحية المصلّين لم يتلقت إلى الكعبة، و الضابط في المحاذاة الحقيقية هو هذا أعنى: إذا رسم خط

(١) - جواهر، ج ٧، ص ٣٣١ - ٣٣٢.

(٢) - المبسوط، ج ١، ص ٧٧.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٢٦

مستقيم من المستقبل (بالكسر) يصل إلى المستقبل (بالفتح) وإلا ليست المحاذاة حقيقة ففي الصف الطويل الخارج عن حد الكعبة لاستطالته لا يمكن الالتزام بكونه مستقبل القبلة، فهذا شاهد على عدم كون الكعبة قبله، لانه لو كانت عينها القبلة كان اللازم بطلان صلاة المصلين في الصف الطويل و هذا مما لا يلتزمون به.

[في جواب صاحب الجواهر عن الشيخ]

قال صاحب الجواهر رحمه الله في جوابه: بان ما قلت صحيح، لكن هذا في المحاذاة الحقيقية، و لا- يعتبر ذلك في الاستقبال و المحاذاة العرفية، لأنّ العرف لا يعتبرون في كون شيء مستقبلا لشيء آخر ما اعتبر في المحاذاة الحقيقية، بل إن كان اشخاص في مقابل شيء و لو لم يكن الاستقبال بحيث يصل الخط الخارج من صف المستقبلين إلى هذا الشيء يعدّ استقبالا بصرف كونهم في مقابله، و هذا يختلف باختلاف القرب و البعد من المستقبل (بالفتح) فربما يكون المستقبل (بالكسر) قريبا من المستقبل (بالفتح) بحيث يكون متصلا به، ففي هذا المورد إن كان على يمينه أو يساره لا يعدّ حتى عند العرف مستقبلا بوجهه إليه، و كلما يبعد من المستقبل (بالفتح) يزيد دائرة الاستقبال، فربما يكون الصف الواقع بفاصله عشرين ذراعا في قبال شيء عند العرف مستقبلا له و أن لم تكن المحاذاة حقيقية، و هكذا فربما يكون البعد اكثر يصل الأمر بمقام يكون الصف الطويل الذي يكون مثلا أربعة فراسخ مستقبلا لشيء صغير عند العرف و إن لم يكن الاستقبال حقيقيا لعدم وصول الخط الخارج من افراد الصف إلى هذا الشيء، و لهذا صار من المشاهير بان الشيء كلما ازداد بعدا ازدادت جهة محاذاته سعة كما ترى في الشمس و القمر و النجوم، فإنّ كل واحد يمكن جعلها مستقبلا لوجهه مع عدم كون المحاذاة حقيقية، و بهذا يندفع اشكال الشيخ رحمه الله الصف الطويل الذي فرضه و جعله سببا لامتناع الالتزام بكون القبلة عين الكعبة و ان لم

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٢٧

يكن محاذيا بالمحاذاة الحقيقية للكعبة، و لكن الاستقبال إلى الكعبة مثل ساير موارد الاستقبالات يكون عرفيا و ما تصرف فيه الشارع بالخصوص، و عرفت بان ما قال رحمه الله لا يعتبر في المحاذاة العرفية، فعلى هذا يندفع الاشكال، هذا حاصل ما قاله صاحب الجواهر رحمه الله و بعض من تأخر عنه.

و اعلم ان الأمر و ان كان كما قال من عدم ورود الاشكال في الصف الطويل و صدق المحاذاة عليهم مع الكعبة، لكن ليس وجهه ما ذكره صاحب الجواهر رحمه الله من كون المحاذاة أمرا عرفيا و لا يعتبر المحاذاة الحقيقية، بل وجهه هو أنّه مع كون المعتبر المحاذاة الحقيقية و لكن مع ذلك يكون الصف الطويل مستقبلا للقبلة، لأنّ الصف الطويل و إن كان طوله أزيد من فراسخ و لو يرى مستقيما بحيث لا يكون انحناء فيه أصلا، و لكن بعد كون الأرض كرويا، ففي كل نقطة من الأرض يفرض هذا الخط المستطيل مع فرض توجيههم إلى نقطة خاصة و هي عين الكعبة، فلا محالة ينتهي كل خط رسم من كل نقطة من هذا الصف إلى النقطة الواقعة فيها الكعبة، لأنه مع استواء الصف و استقامته بحسب ما يرى بالحسّ، و لكن حيث يكون الصف واقعا على شيء كروي و هو الأرض، فلا محالة يكون الصف أيضا كرويا و إن كان لا يرى بالحسّ لسعة الدائرة.

فعلى هذا من الواضح أن بعد كون اهل الصف متوجهين إلى الكعبة و هي المركز بالنسبة إليهم، فمن أي موضع من هذا الصف المستدير بحسب الواقع رسم خط، مع توجه كل نقطة إلى المركز و هو الكعبة، فيصل كل هذه الخطوط إلى الكعبة، فالمحاذاة على هذا تكون حقيقية، فالسّر في ذلك هو هذا لا ما وجهه صاحب الجواهر رحمه الله و بعض من تأخر عنه. فهذا البيان و إن كان يظهر لك بأنّه يفرض في

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٢٨

الصف الطويل المحاذة الحقيقية، و لكن مع ذلك يقع الكلام في ما هو القبلة، لانه بعد عدم تامة وجه الذى ذكره صاحب الجواهر رحمه الله لكون القبلة عين الكعبة، فما ينبغى أن يقال فى المقام؟

[فى ان المراد من الجهة السميت كما قال فى المعتبر]

فهل نقول بكفاية الجهة كما يظهر من بعض الفقهاء رضوان الله عليهم و قد مرّ بعض الكلام فيها، و نقول توضيحا للمطلب: بأنّ القائلين بالجهة عباراتهم مختلفة فمن المحقق رحمه الله يظهر كما فى المعتبر «١» بأنّ المراد من الجهة هو السميت الذى فيه الكعبة، و يظهر من حاصل مراد بعضهم أن المراد بالسميت، الجانب الذى يظنّ كون الكعبة فى هذا الجانب، و يظهر من بعضهم مثل ما يظهر من كشف اللثام أن السميت الذى يحتمل كل جزء منه اشتماله عليها، و يقطع بعدم خروجها عن جميع اجزائه. و ما قلنا سابقا من أنّ لازم هذا عدم كون واقعية محفوظة للقبلة مع قطع النظر عن علم المكلف و احتمالها أولا و اختلاف القبلة بحسب نحوه حصول العلم وسعة دائرته التى يحتمل كون الكعبة فى هذه الدائرة بحسب اختلاف المكلفين ثانيا، يمكن أن يدفع بأن المراد من السميت الذى يحتمل، إن كان هو السميت الذى من شأنه كون الكعبة فى هذا السميت فلها واقعية محفوظة، و هى الجانب الذى يكون فيه شأنية كون القبلة فيه، و لا- يختلف باختلاف المكلفين، لانه بعد كون الشأنية مرادا، فشأنية كون القبلة فى جانب لا- يختلف باختلافهم، لأنه لا- بد من جعل السميت بمقدار يكون له شأنية كون الكعبة فى أحد أبعاد هذا المقدار، فالمكلفون و إن كانوا مختلفين بحسب القطع و الاحتمال الفعلى و لكن غير مختلفين من حيث الشأنية.

(١)- المعتبر، ج ٢، ص ٦٥.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٢٩

و يظهر من فاضل المقداد و المحقق الثانى فى شرح الألفية فى مقام تعيين السميت كلام غريب، فأنه قال أولهما على ما فى الجواهر: «١» جهة الكعبة التى هى القبلة للنائى خط مستقيم يخرج من المشرق إلى المغرب الاعتدالين، و يمرّ بسطح الكعبة، فالمصلّى حينئذ يفرض نظره خطأ يخرج إلى ذلك الخط، فإن وقع عليه على زاوية قائمة، فذاك هو الاستقبال، و إن كان على حادة و منفرجة، فهو إلى ما بين المشرق و المغرب.

و قال ثانيهما: إنها ما يسامت الكعبة عن جانبيها بحيث لو خرج خط مستقيم من موقف المستقبل تلقاء وجهه، وقع على خط جهة الكعبة بالاستقامة، بحيث يحدث عن جنبيه زاويتان قائمتان، فلو كان الخط الخارج من موقف المصلّى واقعا على خط الجهة لا باستقامة، بحيث يكون إحدى الزاويتين حادة و الاخرى منفرجة، فليس مستقبلا لجهة الكعبة.

[يشكل الالتزام بكون عين الكعبة قبله للبعيد]

بروجردى، آقا حسين طباطبايى، تبيان الصلاة، ٨ جلد، گنج عرفان للطباعة و النشر، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق

تبيان الصلاة؛ ج ٣، ص: ١٢٩

و وجه غرابته هو أنّ لازم هذا القول عدم كفاية التوجه بعين الكعبة فى بعض الموارد، لأنه لو وقع المصلّى على نقطة لو رسم خط من موقفه إلى الخط الواقع بين المشرق و المغرب يتشكل زاوية حادة و منفرجة لا زاوية قائمة، لما توجه إلى القبلة، و لما صحت صلاته و إن تلاقى هذا الخط مع عين الكعبة، و هذا ممّا لا يمكن الالتزام به.

هذا بعض الكلام في الجهة و ما يظهر من كلمات القائلين بها.

و كان قول آخر هو كون عين الكعبة قبله القريب و البعيد، و قول آخر ما اختاره الشيخ رحمه الله من كون الكعبة قبله لمن في المسجد، و المسجد لمن في الحرم، و الحرم لمن في خارجه، و قد عرفت عدم تمامية قول الثالث كما قدمنا وجهه، و يبقى القول

(١)- الجواهر، ج ٧، ص ٣٣٦.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٣٠

بكون عين الكعبة قبله مطلقا، أو القول بكون الكعبة قبله للقريب و المتمكن من التوجه إليها، و جهتها قبله للبعيد.

و لا يخفى ان الالتزام بكون عين الكعبة قبله للبعيد مما يشكل الالتزام به، لأنه مع قطع النظر عن عدم وجه وجهه لصحة هذا القول، يوجب ذلك مشقة شديدة و العسر و الحرج الذي نظمته بعدم ارضاء الشارع به، و عدم أمره بالمكلفين مع هذا الحرج، لانه لو كان الأمر هكذا يلزم على كل مكلف تحصيل نقطة الواقعة فيها الكعبة كي يتوجه نحوها، و هذا موقوف على تحصيل الهيئته و الاضطراب، و من الواضح عدم امكان ذلك لنوع المكلفين، و نرى أنه ليس البناء من الصدر الأول إلى الآن على ذلك بل يحولون وجوههم إلى جهتها كما ترى في أول الأمر أنه بمجرد تحويل القبلة إلى الكعبة جاء رجل و قال لبنى عبد الاشهل في المسجد: بأنه حول القبلة إلى الكعبة فحولوا وجوههم نحوه و شطره بدون تفحص عن عين الكعبة.

و لا تقل: إنهم يعلمون في أي جهة وقعت الكعبة، لأنه ليس الأمر كذلك، فهذا شاهد على عدم كون الواجب التوجه نحو عين الكعبة. فعلى هذا نقول: ما يأتي بالنظر في هذا المقام هو ما اختاره المحقق رحمه الله بأن القبلة الجهة، و المراد بالجهة سمت الذي فيه الكعبة، و نزيد بصيرة لك كون الأمر كذلك بأن يقال: إنه قد تعرضنا لفرع سابقا، و هو أن الوجه الذي يجب التوجه به إلى القبلة هل هو تمام الوجه أو يكفي بعضه، و على تقدير كفاية البعض هل يكون الكافي وسط الوجه بعد فرض كفاية البعض، أو يكفي أحد طرفي الوجه، و قلنا بان وضع الوجه و الجبين كما ترى يكون دوريا، و ليس سطح الوجه سطحا مستويا، بل يكون من بين الاذنين بشكل نصف الدائرة تقريبا، بل يكون بين الصدغين أيضا محدبا و دوريا لا

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٣١

مستويا بحيث إذا خرج من كل جزء من أجزاء الوجه خط مستقيم يتشكل خطوطا مثلثة، و كلما يبعد كل خط من مركزه يزيد في البعد عن الآخر تقريبا بقدر ربع الدائرة إذا طوّل كل من الخطين، فكلما يستطيل كل من الخطين يزيد في بعدهما إلى ان يكون البعد بينهما بفراخ كثيرة.

[في ان ليس الملايكون الجهة بنفسها كافية بل لملازمتها مع الاستقبال]

فعلى هذا نقول: بان الوجه في كفاية الجهة للبعيد هو أنه بعد كون المراد بالجهة هو السمت، ففي السمت الذي وقعت الكعبة المكرمة إذا فرض توجه الشخص نحو هذا السمت، فيكون بتوجهه إلى هذا السمت الذي فرض ربع الدائرة تقريبا متوجه بوجهه إلى الكعبة لأن الخطوط الخارجة من كل نقطة من وجهه يتلاقى أحدها عين الكعبة، لأنه بالبيان المتقدم عرفت بأنه لو فرض مقادير الوجه هو المقدار الذي يكون بين الحاجبين فالفاصلة بين الخط الخارج من كل من طرفي الوجه إذا وصل إلى محيط الدائرة تكون تقريبا بقدر ربع الدائرة، فالكعبة واقعة في هذا الربع من الدائرة، مثلا إذا كان الشخص واقفا في نقطة الشمال و توجه بوجهه نحو نقطة الجنوب الواقعة في سمتها الكعبة فالخطوط الخارجة من وجهه إذا وصل بنقطة الجنوب، يتلاقى مع ربع من الدائرة الواقعة في وسطها نقطة الجنوب تقريبا، فالمستقبل (بالكسر) أستقبل بوجهه عين الكعبة، لكن لا بتمام وجهه بل بنقطة من وجهه.

فالقول بكفاية الجهة يكون لأجل هذا، لا من باب كفاية المحاذاة و الاستقبال العرفي و لو لم تكن المحاذاة بينهما حقيقية، و كفاية

صرف كون البعيد محاذيا للجهة و لو لم يكن مستقبلا بجزء من وجهه لعين الكعبة، بل منشأ كفاية الجهة للبعد هو كون المستقبل (بالكسر) على ما قلنا مواجهها بوجهه لعين الكعبة لكن لا بتمام وجهه، بل بجزء من وجهه، و منشأ كفاية جزء الوجه في الاستقبال للبعد هو ظاهر قوله تعالى

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٣٢

فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ و لا يمكن اعتبار أزيد من ذلك للبعد لموجيئه العسر و الحرج، مضافا إلى ما يظهر من قصة بنى عبد الأشهل و تحويل وجوههم إلى الكعبة بمجرد سماعهم تحويل القبلة من البيت المقدس إلى الكعبة، و الحال أنهم لا يعرفون عين الكعبة. فبهذا البيان يظهر لك كفاية الجهة، و ان وجه كفايتها هو ان التوجه بالجهة، كما قلنا ملازم مع الاستقبال بالوجه و لو بجزء منه، لا كون الجهة كافية بنفسها و لو لم تكن ملازما لاستقبال العين لعدم دليل على كفاية هذه المعنى من الجهة. و يؤيد ما قلنا رواية زرارة عن ابى جعفر عليه السلام (قال: لا صلاة إلا إلى القبلة، قال: قلت: اين حد القبلة؟ قال: ما بين المشرق و المغرب قبله كله). «١»

ما رواها معاوية بن عمار (أنه سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ، فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا و شمالا فقال له: قد مضت صلاته و ما بين المشرق و المغرب قبله). «٢»

[ما دل على ان ما بين المشرق و المغرب قبله لا يكون امر تعديا]

و يستفاد من الرويتين كون ما بين المشرق و المغرب قبله بحسب الظاهر، فيحتمل ان يكون المراد بما بين المشرق و المغرب ما يتفاهم منه العرف من أن ما بينهما أى: ما بين المحل الذى تطلع الشمس و تغرب كما يرى فى كل يوم، و يحتمل أن يكون المراد ممّا بينهما المحل الذى يكون بين المشرق و المغرب، و هذا المحل ليس إلا المحل الذى يكون وسط الموضع الذى تطلع الشمس و تغرب و بعد كون المحل الذى تطلع الشمس و تغرب، مختلفا بحسب الفصول فإن فى أوائل الصيف إذا حوسب ما

(١)- الرواية ٢ من الباب ١٠ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢)- الرواية ١ من الباب ١٠ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٣٣

بينهما يكون تقريبا بقدر نصف الدائرة، و هكذا تضيق الدائرة الفاصلة بينهما باعتبار تغيير محل الطلوع و غروب الشمس حتى يكون فى أوائل الخريف الفصل بينهما تقريبا بقدر ربع الدائرة، فما بين الفصلين طلعت الشمس و غربت باعتبار تغيير الفصول، ففى ما بين نصف الدائرة إلى ربع الدائرة يكون تقريبا محل طلوع و غروبها، فلا يصح أن يقال بهذا المقدار ان هذا ما بين المشرق و المغرب، لأن كل موضع من هذا المقدار كان موضع المشرق و المغرب باعتبار طلوع الشمس فيه، و غروبها فيه لا- ما بينهما، فما بينهما هو كل موضع لا تطلع بعده فيه الشمس و لا غربت فيه حتى يصح أن يقال: ان هذا الموضع ما بينهما، و الاحتمال الثانى أقوى بحسب ما قلنا من الدقة اللطيفة.

فعلى هذا الاحتمال يكون ما بين المشرق و المغرب أيضا تقريبا بقدر ربع الدائرة كما قلنا بأن الفصل بين طرفى الوجه أعنى: الربع المقدم من الوجه يكون كذلك فعلى هذا الاحتمال ما ورد فى الرويتين من كون ما بين المشرق و المغرب قبله هو ربما يكون من أجل كون ما بين المشرق و المغرب فى حدّ الجهة الواقعة فيها الكعبة، و لهذا جعله قبله، لا أن يكون حكما تعديا صرفا، فهذا الحكم على هذا مؤيد لما قلنا من أن المراد من الجهة هى الربع الدائرة تقريبا الواقع فى نقطة منه القبلة لا محالة.

و لكن يأتى منا كلام بعد ذلك يضعف الأخذ باحتمال الثانى فى الرويتين، فافهم.

و يمكن ان يؤيد المطلب أيضا بما ورد في حق الغير المتمكن من تحصيل القبلة بالصَّلاة إلى أربع جوانب، مثل الرواية ٥ من الباب ٨ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٣٤

وجه التأييد أن المتحير إذا صلى إلى أربع جهات، فصلاته وقعت متوجها إلى جهة الكعبة، لأنَّ الكعبة واقعة في أحد من أربع جوانب إذا فرض كون كل جانب ربع الدائرة كما قلنا، فعلاً وجه الحكم بالصَّلاة إلى أربع جوانب في هذه الصورة، كان من باب أنه إذا فعل كذلك، فقد توجه إلى الجهة التي تكون الكعبة فيها حتماً، لكونها في احد من أربع جوانب يكون كل جانب ربع الدائرة، فعلى هذا يمكن أن تصير هذه الرواية مؤيدة لما قلنا.

[لا اشكال في ان التوجه بتمام الوجه الى عين الكعبة غير مأمور به للبعيد]

و على كل حال لا اشكال في أن التوجه بتمام الوجه إلى عين الكعبة غير مأمور به للبعيد: أما أولاً فلان ظاهر الآية و هو قوله تعالى قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أو قوله قَوْلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ هو التولى بالوجه إلى شطر الكعبة، و الشطر عبارة اخرى عن الجانب و سمت و بالفارسية (سو) و التوجه بالسمت إلى الشيء ليس الا- عبارة عن التوجه إلى الطرف الذي يكون هذا الشيء واقعا فيه، لا التوجه بعين الشيء.

و ثانيا قصة خبر تحويل القبلة إلى اهل مسجد القباء أعنى: بنى عبد الاشهل أيضا على ما فى الرواية، شاهد على ذلك، لأنه بمجرد وصول الخبر بهم بتحويل القبلة من البيت المقدس إلى الكعبة حولوا وجوههم نحو الكعبة، و من الواضح أنهم فهموا من ذلك وجوب التوجه إلى جانب الكعبة لا إلى العين، لأنه لم يكن لهم طريق إلى تعيين عين الكعبة بالاصطراب أو الهيئة و غير ذلك، فهم توجهوا إلى جانبها و لم يصرفهم مورد طعن اصلا.

و ثالثا يكفى لنا السيرة من الصدر الأول إلى الآن من توجههم إلى جهة

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٣٥

الكعبة و عملهم بذلك، و لو كان البناء من الصدر الأول على التوجه بالوجه إلى عين الكعبة لكان ذلك مشهودا، و لكان اللازم على كل مكلف من تحصيل بعض الطرق المعد لتحصيل عين الكعبة من الهيئة و غيرهما.

و رابعا يكون التكليف بالتوجه إلى عين الكعبة موجبا لمشقة عظيمة و حرج شديد، و هذا مما لا يمكن الالتزام بذلك. فعلى هذا نقول: بأن الحق هو كون القبلة للبعيد الغير المتمكن من التوجه بعين الكعبة هو الجهة و المراد بالجهة هو المقدار الذي تكون الكعبة واقعة في أحد نقطة من نقاط هذا المقدار، و هذا المقدار يكون تقريبا بقدر ربع الدائرة و ما بينا من وضع الوجه و كونه كرويا، و ما أسلفنا من البيان كان لطيفة فى مقام تشريح المطلب، و وقوع نقطة من نقاط ربع المقدم من الوجه متوجها إلى عين الكعبة، و كان بيانا لسر كفاية الجهة، لأنَّ وجه كفايتها ليس إلّا من باب كون الكعبة واقعة فى الجهة، و إلّا لو كانت خارجا عن حدود الجهة، فكيف يمكن القول بكفاية الجهة، لأنَّ وجه كفاية الجهة ليس إلا من باب كونها جهة الكعبة و شطرها.

[فى ان يؤيد كون القبلة الجهة جعل ثلاث علامات لاهل العراق]

و يؤيد ما قلنا من كفاية الجهة أيضا ما ذكره المحقق رحمه الله «١» من جعل علامات ثلاثة لأهل العراق (حيث قال: و أهل العراق و من والاهم يجعلون الفجر على المنكب الايسر، و المغرب على الأيمن، و الجدى محاذى خلف المنكب الأيمن و عين الشمس عند زوالها على الحاجب الأيمن) لأنه لو كانت القبلة للبعيد عين الكعبة، و كان البناء على هذه الدقة، لما يناسب جعل هذه العلامات لأهل العراق مع الاختلاف بين هذه العلامات.

(١) - الشرائع، ج ١، ص ٦٦؛ جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٥٩.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٣٦

[ثلاثة علامات لساكن صقع واحد دليل على كون القبلة اوسع من عين الكعبة]

لأن مقتضى الأولى استقبال نقطة الجنوب، ومقتضى الثانية الانحراف عن نقطة الجنوب إلى طرف المغرب بمقدار معتد، به ومقتضى الثالثة الانحراف من نقطة الجنوب إلى جانب المشرق، فكون هذه العلامات علامة لساكن صقع مخصوص دليل على كون القبلة للبعيد أوسع من ذلك، وهو يناسب مع الجهة مع أن في نفس احدي من العلامات الثلاثة أيضا اختلاف إلى الآن بين الفقهاء في المراد منها وهي الجدى.

ولأن ظاهر ما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام، (قال: سألت عن القبلة، فقال: ضع الجدى فى قفاك و صلّ) «١» هو جعل المصلّى الجدى فى قفاه، و حيث ان الراوى يكون محمد بن مسلم و هو سئل عن القبلة، فالظاهر كون الجدى علامة لمن كان مثله، و هم أهل العراق و من والاهم، و المراد بالقفا يحتمل أن يكون ظهر الرأس أعنى الربع الواقع خلف الرأس و هو مؤخر العنق كما فى اللّغة، و يحتمل أن يكون المراد منه تمام الخلف مقابل قدام البدن، باعتبار أنه إذا اطلق القفا يفهم منه ذلك عند العرف. فخلافاً فى الرواية فى ما هو المراد من القفا و خلاف آخر فى أن العلامة جعلت لآى موضع من الأرض، فلو فرض كون الحكم لاهل العراق باعتبار كون السائل - كما قلنا و هو محمد بن مسلم - عراقياً و لكن ليس حال تمام العراق بوزان واحد، و ليسوا كلهم فى نقطة واحدة بالنسبة إلى الكعبة، لاختلاف بلاد العراق من حيث جهات الأربعة. و رواية اخرى و هى ما رواها محمد بن على بن الحسين (قال:

قال رجل للصادق عليه السلام: إني أكون فى السفر و لا اهتدى إلى القبلة بالليل، فقال:

(١) - الرواية ١ من الباب ٥ من ابواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٣٧

أ تعرف الكوكب الذى يقال له: جدى؟ قلت: نعم. قال: أجعله على يمينك، و إذا كنت فى طريق الحج فاجعله بين كتفيك). «١» و فى هذه الرواية أيضا مواقع من الكلام، و الخلاف أولاً بأن جعل هذه العلامة علامة لكل احد فى كل موضع كان، فهذا ممّا لا يمكن، لأنه لا يمكن أن يكون شىء واحد بوضع واحد علامة لكل جهة من جهات الأربعة بحيث يجعل الجدى كلهم على وضع خاص، حتى يكونوا متوجهين إلى القبلة، فلا بدّ من كونها علامة لجهة خاصة، فيقع الكلام فى ان هذه الجهة أى جهة من الجهات، و لا يمكن الحكم بكونها علامة لاهل العراق مثل رواية محمد بن مسلم، لأن روايتها باعتبار السائل كانت قابلة له، و هذه الرواية لم يعين السائل فيها، بل قال: قال رجل للصادق عليه السلام، و لا نعلم بان هذا الرجل كان عراقياً او غير عراقى، فعلى كل حال هذا أحد مواقع النظر حتى نختار بعدا ما هو الحق فيها.

و ثانياً أن رواية الاولى تدلّ على جعل الجدى فى القفا، و هذه الرواية تدلّ على ان فى السفر الذى لم يكن فى طريق الحج، لا بدّ من جعل الجدى على يمينه، و فى طريق الحج بين كتفيه، فيبين الروايتين مخالفة بحسب الظاهر.

و ثالثاً كلام آخر فى ما هو المراد من الكتف، و أنه هل هو المفصل الواقع بين عظم العضد و المنكب أو غير ذلك، ففرضنا أن نفس هذه العلامة يكون نحو علامته مورد الخلاف، فأّن كان الأمر غير موسّع لكان اللازم الدقة فى جعل العلامة لا الاتساع بمقدار لا يناسب إلا مع كون القبلة الجهة.

(١) - الرواية ٢ من الباب ٥ من ابواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٣٨

ثم إن ما قلنا في طي كلماتنا من كون رواية زرارة و معاوية بن عمار المذكورين في الباب «١» مؤيدين المطلب، بناء على كون المراد ممّا بين المشرق و المغرب ما قلنا من أن ما بينهما ليس إلا الموضع الذي لا تطلع بحسب اختلاف الفصول فيه الشمس و لا غربت فيه، و هو آخر موضع الذي تطلع الشمس فيها، و تغرب فيها فما بينهما مع عدم الطلوع و الغروب للشمس بعد ذلك ما بين المشرق و المغرب، و هو تقريبا ليس إلا ربع الدائرة إذا فرض رسم دائرة تلاقى نقطة الجنوب و الشمال و المشرق و المغرب، يمكن أن يقال بأن بين روايات آخر قرينه على الاحتمال الآخر الذي ذكرناه، لا هذا الاحتمال، و هو كون المراد ممّا بين المشرق و المغرب ما بين ما تطلع الشمس و تغرب في كل يوم بحسب ما يترأى عند العرف، فلنذكر هذه الروايات حتى يتبين لك الحال إن شاء الله تعالى:

[في ذكر بعض الروايات حتى يظهر الحال]

إشارة

الرواية الأولى: ما رواها معاوية بن عمار (أنه سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصلاة، ثم ينظر بعد ما فرغ، فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالا، فقال له: قد مضت صلاته و ما بين المشرق و المغرب قبله). «٢»
و ظاهرها في حد ذاته هو كون ما بين المشرق و المغرب قبله، و يحتمل أن يكون المراد ممّا بينهما هو ما بين محلّ طلوع الشمس و غروبها في كل يوم، فما بين المحل الذي يرى الشخص ان الشمس طلعت منها و غربت هو القبلة.
و يحتمل أن يكون المراد ما قلنا من أن المراد المحل الذي واقع بين آخر نقطة تطلع الشمس منها، و آخر نقطة تغرب منها الشمس و لم تطلع بعدها الشمس، فهذا

(١) - الباب ١٠ من ابواب القبلة من الوسائل.

(٢) - الرواية ١ من الباب ١٠ من ابواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٣٩

الموضع ما بينهما، و هو مقدار ربع الدائرة تقريبا من طرفي نقطة الجنوب، أو من طرفي نقطة الشمال بحيث تكون نقطة الجنوب أو الشمال بين هذا الربع من الدائرة، و هل لها إطلاق بحيث يقال: بكون ما بين المشرق و المغرب قبله مطلقا بدون التقييد بالاضطرار أو بصورة الجهل أم لا، يأتي الكلام في ذلك.

الرواية الثانية: ما رواها زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (قال: لا صلاة إلا إلى القبلة. قال: قلت: أين حدّ القبلة؟ قال: ما بين المشرق و المغرب قبله كله). «١»

و هذه الرواية أقوى ظهورا من الأولى في كون ما بين المشرق و المغرب قبله، لأنه يكون عليه السلام في مقام بيان الحدّ، فهل لها إطلاق أم لا؟

يحتمل أن يكون لها إلما إطلاق لأنه بعد ما كان عليه السلام في مقام الحد (فقال: ما بين المشرق و المغرب قبله) فلو كان هذا قبله لخصوص من كان جاهلا بالقبلة فصلّي، بأن كون صلاته إلى غير القبلة، فكان اللازم عليه البيان.

و لكن يحتمل أن يقال: بأن الرواية الثانية و كذا الأولى تكون في مقام بيان الحد الذي لا يمكن الخروج عن هذا الحد في القبلة أصلا، و اعتبار ذلك مطلقا و هذا لا ينافي مع اعتبار أضييق من هذا الحد للأشخاص مخصوصة، و هم القادرون و العالمون بجهة

الكعبة أو عينها، فالروايتان على هذا ليستا إلا في مقام كون ما بين المشرق و المغرب قبلة في الجملة، فلا إطلاق لهما تشملا ل كل من المكلفين، و هذا الاحتمال و إن كان ضعيفا بالنسبة إلى الاحتمال الأول إذا كنا و هاتين الروايتين فقط، و لكن يأتي بعد ذلك بعض روايات آخر شاهد على الاحتمال الثاني.

(١) - الرواية ٢ من الباب ١٠ من ابواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٤٠

[في ذكر الرواية الثالثة والرابعة]

الرواية الثالثة: ما رواها عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل صلى على غير القبلة، فيعلم و هو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته قال: إن كان متوجّها في ما بين المشرق و المغرب فليحول وجهه إلى القبلة ساعة يعلم و ان كان متوجّها إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحول وجهه إلى القبلة ثم يفتح الصلاة.) «١»

الرواية الرابعة: ما رواها حسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليه السلام: (أنه كان يقول: من صلى على غير القبلة، و هو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا إعادة عليه إذا كان في ما بين المشرق و المغرب.) «٢»

و يستفاد من هاتين الروايتين كون قبلة مجعولة أضيق دائرة ممّا بين المشرق و المغرب و المأمور به التوجه إليها أولا، و في الفرض تخيل الشخص توجه إليها و الحال أنه غير متوجه إليها، فعلم بعد ذلك، فقال: إن كان ما بين المشرق و المغرب فلا يضرب انحرافه عن القبلة الأصلية، لأن الظاهر منهما خصوصا الأخيرة هو أنه صلى على غير القبلة، و هو يرى أنه على القبلة، فمن المعلوم أن هذه القبلة غير ما بين المشرق و المغرب.

فعلى هذا بعد ضم هاتين الروايتين إلى الأولى و الثانية نفهم عدم إطلاق لهما أيضا، و عدم كون ما بين المشرق و المغرب قبلة مطلقا حتى للمتمكن و العالم بالقبلة الأصلية التي دائرتها أضيق ممّا بين المشرق و المغرب.

و من هنا يظهر أنّ ما احتملنا في الرواية الأولى و الثانية - من كون المراد ممّا بين المشرق و المغرب، هو بين آخر نقطتين التي تطلع الشمس فيها و تغرب عنها،

(١) - الرواية ٤ من الباب ١٠ من ابواب القبلة من الوسائل.

(٢) - الرواية ٥ من الباب ١٠ من ابواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٤١

مائلا بطرف نقطة الجنوب من طرف المشرق و المغرب، و هو تقريبا ربع الدائرة من الدور إذا فرض تقسيم الكرة بأربعة، فربع الدائرة الواقعة في طرف نقطة الجنوب أو الشمال هو ما بين المشرق و المغرب - لا يساعد مع الروايتين الاخيرتين، مع ما التزمنا من كون القبلة الجهة للبعيد، لأنه بعد ما استفاد من الروايتين بأن غير ما بين المشرق و المغرب قبلة اخرى يجب التوجه بها أولا، و لهذا لو لم يتوجه بها جهلا اكتفى الشارع بالتوجه إلى ما بين المشرق و المغرب فلما التزمنا بأن المراد من قوله (ما بين المشرق و المغرب قبلة) ما قلنا من الاحتمال المذكور في الفوق، و هو ربع الدورة تقريبا، فلا بدّ من أن نلتزم بان القبلة الأصلية المأمور بها أولا تكون أضيق من ربع الدورة، فمع التزامنا بالجهة للبعيد، فلازم ذلك التزامنا بأن الجهة أضيق من ربع الدورة، و الحال أنه كما قلنا يكون حدّ الجهة تقريبا ربع الدورة.

فمن هنا نقول: بان ما احتملنا في المراد ممّا بين المشرق و المغرب ليس احتمال يمكن الأخذ به، فلا بدّ من الاخذ بالاحتمال الأول، و

هو كون المراد من قوله (ما بين المشرق و المغرب قبله) هو ما بين ما تطلع الشمس في كل يوم و تغرب الشمس، فكل المواضع التي ما بين المشرق و المغرب قبله، سواء كان اليوم يوم الصيف أو الخريف، فيكون تقريبا نصف الدائرة ما بين المشرق و المغرب، فإن اخذنا بالروايات المذكورة الدالة على كون ما بين المشرق و المغرب قبله، فلا بدّ من الالتزام بكون ما بين نصف الدائرة قبله، فهذا المقدار أوسع من القبلة المأمور بها أولا و هو الجهة، لأنها ربع الدورة تقريبا فافهم.

و بالجملة بعد اللتيا و اللتى ما اخترنا في المقام هو كون الجهة قبله للبعيد من باب كون التوجّه بالوجه إلى شطر الشىء و جانبه هذا و قلنا في مقام المراد من الجهة

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٤٢

بما حاصله يرجع إلى انك لو فرضت المستقبل (بالكسر) اعنى: المكلف بالتوجه بالقبلة كمرکز دائرة و قطبها، و فرضت دائرة حول هذا القطب و المركز، فهذه الدائرة يتم على أربعة جهات جهة المشرق، و جهة المغرب، و جهة الجنوب، و جهة الشمال، فهذه الدائرة إذا قسمت على أربعة جهات فكل ربع من هذه الدائرة يحسب جزء لجهة من الجهات الأربعة، فربعها يعدّ جهة المشرق، و ربعها جهة المغرب، و ربعها جهة الجنوب، و ربعها جهة الشمال، فكلما أستقبل الشخص الواقع في مركز الدائرة في أحد من الجهات الأربعة بوجهه فهو مستقبل قهرا ربع هذه الدائرة، لأن شطر كل نقطة من هذه الجهات الأربعة ليس إلا الربع من هذه الدائرة الواقعة هذه الجهة في هذا الربع منها.

ثم بعد ما بينا لك من كون وضع الوجه و الرأس أيضا كرويا بحيث إنّه لا يكون الوجه و الجبهة مستويا، بل يكون دوريا، و لهذا يكون الرأس أيضا قابلا للتقسيم بأربعة أجزاء، و يكون كل جزء بقدر ربع الدائرة، فربع من هذه الدائرة المفروضة هو سمت القدام من الرأس الواقع فيه الوجه، فإذا فرض أن الرأس يكون له طرف القدام و طرف الدبر، و طرف اليمين، و طرف الشمال مثل الكرة المفروضة لها المشرق و المغرب و الجنوب و الشمال، فربع من هذه الدورة أعنى: الرأس يكون جزء القدام من الرأس الواقع فيه الوجه، و ربع طرف الخلف مقابل الوجه، و ربع منه طرف اليمين، و ربع منه طرف الشمال، فمن يستقبل لشيء تارة يكون من الأشياء التي ليست لها قدام و لا خلف و لا يمين و لا شمال كالشجر مثلا، و تارة يكون من الأشياء التي لها هذه الجهات مثل الإنسان، فإن له قدام و خلف و يمين و شمال، فإذا أمر بمثل الإنسان بالاستقبال بقدامه بشىء فلا بدّ من استقباله بربع المقدم من رأسه أعنى: بوجهه، لأنّ

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٤٣

هذا الربع جزء القدام لأنه لا يعدّ جزء اليمين و لا الشمال و لا الخلف.

[في ان المراد من الآية هو وجوب التوجه بشطر الكعبة بالوجه]

إذا عرفت ذلك نقول: ان الظاهر من الآية وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ هو وجوب التوجه بشطر الكعبة بالوجه و معنى الاستقبال بالوجه، ليس إلا جعل الوجه في جانب الكعبة و شطرها و سمتها، و حيث إن الوجه كما عرفت يكون كرويا بحيث إذا خرج خطان من طرفي الوجه أعنى: الربع المقدم من الوجه يتشكل مثلث إذا استطيل هذان الخطان و يصلان بالكرة يقعان على طرفي ربع الدائرة المتوجه إليها، فيكون الوجه في قبال ربع الدائرة قهرا، فإذا فرض كون الكعبة في الربع الدائرة الربع الذي فيه نقطة الجنوب مثلا، أو نقطة اخرى، فإذا استقبال بوجهه إلى هذه الجهة وقع وجهه محاذيا لجانب الكعبة و سمتها بحيث لو خرج خطوط من كل نقطة من وجهه يصل أحد منها إلى الكعبة لا محالة.

فهذا هو السر في كفاية الجهة، فالجهة كافية باعتبار كون المحاذي بالوجه للجهة محاذيا للعين أيضا غاية الأمر لا بتمام وجهه، بل ببعض وجهه، و هذا المقدار من التوجه كاف للبعيد مع ما قلنا من أن التوجه بتمام الوجه إلى نفس نقطة خاصة مع كون وضع الوجه

كرويا غير معقول، لأن الخطوط الخارجة من الشيء الكروي لا يمكن أن يتلاقى كلها إلى هذه النقطة الخاصة و ان كان يمكن ذلك للقريب لقربه بها، و لو يمكن دعوى عدم امكان التوجه بتمام أيضا له إذا كان الشخص مثلا في الخطوط الخارجة من الوجه لا يتلاقى كلها الكعبة، نعم القريب المتمكن من الاستقبال بعينها يجب عليه ذلك، لأن جانبها و شطرها هو هذا بخلاف البعيد فعلى ما قلنا يظهر لك حدّ السمّت، و هو ربع الدورة تقريبا، و وجه كفاية الجهة هو كون الكعبة فيها، فما قلنا من الجهة هو القبلة للبعيد لما قدّمنا وجهه من أول كلامنا

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٤٤

إلى هنا فظهر لك بحمد الله كفاية الجهة و حدّها و سرّ كفايتها، و الحمد له أولا و آخرا هذا تمام الكلام فى ما هو القبلة.

[لو لم يتمكّن من تحصيل العلم بالقبلة فما يكون تكليف المكلف]

إشارة

الجهة الثانية: وقع الكلام بعد ذلك فى أمر آخر، و هو أنه لو تمكّن المكلف من تحصيل القبلة بالعلم، أو ببعض العلامات المفيدة للعلم أيضا (لأنه يجعل الجدى فى موضع خاص أيضا يحصل القطع بجهة الكعبة و شطرها) فهو، و إن لم يتمكّن من تحصيل العلم بالقبلة فما يكون تكليف المكلف فى هذه الصورة؟

[فى ذكر روايات الواردة فى المقام على طوائف ثلاثة]

إشارة

اعلم أنّ روايات الواردة فى المقام على طوائف ثلاثة:

الطائفة الأولى:

ما رواها زرارة (قال: قال أبو جعفر عليه السلام: يجرى التحرى أبدا إذا لم يعلم أين وجه القبلة.) «١»
و ظاهرها تدلّ على كفاية المظنة إذا لم يعلم أين وجه القبلة، لأنّ المراد بالتحرى هو الظن، و هنا كلام آخر و هو أنه هل يكتفى بالظن فى حال عدم العلم ما لم ينكشف الخلاف، فلو كشف الخلاف لم يجز ما فعل على طبق ظنه، أو يجرى ما فعل مطلقا، و لو كشف الخلاف لظاهر قوله (يجزى التحرى أبدا).
ما رواها سماعة (قال: سألت عن الصّلاة بالليل و النهار إذا لم ير الشمس و لا القمر و لا النجوم. قال: اجتهد رأيك و تعمد القبلة جهدك.) «٢»

و روى عن سماعة ببعض طرق آخر باختلاف يسير فى متن الحديث (و ليست الرواية مضمرة و إن ترى أنه نقل عن سماعة) قال: سألته و لم يذكر ممّن سأله، سماعة

(١) - الرواية ١ من الباب ٦ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢) - الرواية ٢ من الباب ٦ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٤٥

يروى عن أبى عبد الله عليه السلام، و له كتاب فذكر فى أول كتابه سألت عن أبى عبد الله عليه السلام ثم قال فى صدر كل رواية و

سألته و سألته و هكذا إلى آخر كتابه، ثم بعدا نقل عن كتابه كل رواية مجز عن الآخر فصار التقطيع سببا لتوهم كون الرواية مضمرة، فالرواية مسندة و منتهى سندها إلى أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام).
و هذه الرواية تدلّ على كفاية الظن و العمل بالاجتهاد في القبلة مع عدم التمكن من تحصيل القبلة بالعلم أو بالعلامات.

[في ذكر الطائفة الثانية و الثالثة]

الطائفة الثانية: ما رواها زرارة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (ثم إنّه قال: يجزى المتحير أبدا أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة). «١»

ما رواها زرارة (قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قبلة المتحير، فقال: يصلّي حيث يشاء) «٢».
و الظاهر من الروايتين هو جواز توجه المصلّي إلى أى جهة شاء إذا كان متحيرا في القبلة و لم يعلم بوجهها.
الطائفة الثالثة: ما رواها محمد بن علي بن الحسين عليهم السلام قال: روى فيمن لا يهتدى إلى القبلة في مفازة أنّه يصلّي إلى أربعة جوانب) «٣».

ما رواها محمد بن يعقوب (قال: و روى أيضا أنّه يصلّي إلى أربع جوانب) «٤».

(١)- الرواية ٢ من الباب ٨ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢)- اقول: و يحتمل كونهما رواية واحدة لأنّ الأولى رواها زرارة و محمد بن مسلم فيمكن ان نقلها تارة زرارة بنفسه. / الرواية ٣ من الباب ٨ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٣)- الرواية ١ من الباب ٨ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٤)- الرواية ٤ من الباب ٨ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٤٦

و هاتان الروايتان نقلهما الصدوق رحمه الله و الكليني رحمه الله مرسله، و يمكن وصول رواية إليهما و لهذا نقلا كذلك، و يمكن أن تكون هذه الرواية التي نقلها روايته تكون هذه الرواية نذكرها الآن، و هي ما رواها خراش (بالراء أو بالدال على اختلاف الضبط) عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: قلت: جعلت فداك إن هؤلاء المخالفين علينا يقولون: إذا اطبقت علينا أو اظلمت فلم نعرف السماء كئنا و أنتم سواء في الاجتهاد، فقال: ليس كما يقولون إذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه) «١».

فهذه الرواية تدلّ على أن السائل قال: إن المخالفين يقولون بنا بأنكم تعملون بالاجتهاد مثلنا في مورد القبلة، فقال ابو عبد الله عليه السلام: ليس كما يقولون، إذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه.

[ظاهر كل هذه الطوائف معارض مع الآخر]

إذا عرفت ان في المقام طوائف ثلاثة من الروايات، فنقول: ظاهر كل طائفة من هذه الطوائف معارض مع الأخرى، فإن مقتضى الطائفة الأولى هو وجوب العمل بالظن مع فقد ما يوجب تحصيل العلم، و لو كان العلم حاصلًا من جعل علامة لان ذلك يوجب العلم بالجهة، فعلى هذا تدلّ هذه الطائفة على العمل بالظن الحاصل بالاجتهاد عن جهة الكعبة، لأنّ ظاهر التحري كما نرى في موارد استعماله هو تحصيل الظن.

و مقتضى الطائفة الثانية هو ان المتحير في القبلة يصلّي حيث يشاء، و إطلاقه يشمل ما إذا كان المتحير في القبلة الواقعية ظانا بالظن الغير المعتمد على كون القبلة في جهة من الجهات الأربعة، فبينهما التعارض و كذلك مع الطائفة الثالثة، لأنّ مقتضى

(١) - الرواية ٥ من الباب ٨ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٤٧

الطائفة الثالثة هو الصلوة إلى أربع جوانب على من لم يتمكن من أن يعرف القبلة، سواء كان ظاناً بجهة على أن القبلة فيها أولاً، و معارضة مع الطائفة الثانية لأنها دلّت على الصلوة بأى جهة شاء، وهذه الطائفة تدلّ على الصلوة على أربع جوانب، فبينهما تعارض أيضاً.

إذا فهمت ذلك نقول: بأنه يمكن رفع التعارض بين الطائفة الأولى و بين الثانية أولاً فبان لفظ المتحير الوارد فى الطائفة الثانية (يجزى المتحير أبداً أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة) لا- يشمل الظان لأن الظان لم يكن متحيراً، فيمكن دعوى عدم شمول المتحير للظان أصلاً، فلا إطلاق له يشمل الظان.

و ثانياً أنه بعد عدم إمكان تحصيل العلم إذا أمكن الظن، فهو مقدم و يكون بناء العقلاء على الاخذ به، و لهذا قالوا فى الانسداد بأنه بعد عدم إمكان الاحتياط أو عدم وجوبه يتنزل بالظن، فلا وجه لمن يكون ظاناً بالقبلة و امكان موافقة الظنّية بأن يرفع اليد عنها و يكتبى بالموافقة الاحتمالية و يصلّى حيث يشاء. «١»

و ثالثاً على فرض شمول المتحير للظان أيضاً، و عدم الالتزام بما قلنا ثانياً فنقول: بأن النسبة بين الطائفة الأولى و الثانية تكون العموم و الخصوص المطلق، لأنّ الطائفة الأولى أخص من الثانية، لكون موردها خصوص الظان، و الثانية أعم لأنها تشمل الظان و غير الظان، مثل من يكون شاكاً فى جهة القبلة، فعلى هذا لا بدّ من تقديم الخاص على العام، لكون ذلك جمعاً عرفياً، فيجمع بينهما بتقييد الطائفة الثانية أو تخصيصها بالاولى، فنتيجة الجمع بينهما هو أنه مع امكان الاجتهاد و تحصيل

(١) - أقول: و لكن ليس هذا إلا دعوى الانسداد فى المورد و لزوم الاخذ بالظن المطلق، و كيف يمكن الالتزام به لمن لم يلتزم به فى غير المورد. (المقرر).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٤٨

الظن يجب تحصيله و العمل به، و مع عدمه يصلّى حيث يشاء، فبهذا يجمع بين الطائفة الأولى و الثانية. و اما تعارض الطائفتين مع الطائفة الثالثة، فنقول: أما التعارض بين الأولى و الثالثة فكما قلنا كان من باب أن مقتضى الطائفة الأولى هو الاخذ بالظن و الصلوة على الجهة التى يظنّ كون القبلة فيها، و مقتضى الثالثة هو وجوب الصلوة إلى أربع جوانب لمن لم يعرف القبلة و لو كان ظاناً، حتى أن فى رواية خراش فرض أنه لا يجوز الاجتهاد، و لا بدّ من الصلوة بأربع جوانب. فنقول فى مقام رفع التعارض بينهما: بان الكلام تارة يقع فى الطائفة الأولى مع ما روى الكليني رحمه الله و الصدوق رحمه الله من الطائفة الثالثة: بأنه يصلّى إلى أربع جوانب.

و تارة يقع الكلام فى التعارض بين الطائفة الأولى و بين رواية خراش من الطائفة الثالثة.

أما الكلام فى الأول فنقول: تارة نقول: بأنهما مرسلتان لأنّ الكليني رحمه الله و كذا الصدوق رحمه الله قالوا (و روى) و لم يبيناً ممّن روى، فعلى هذا بصرف نقلها مرسلّة ليس لنا الحكم بحجيتهما، و ما قال صاحب الجواهر رحمه الله: بأن الصدوق رحمه الله - على ما قال فى أول كتابه- لا ينقل إلا رواية تكون حجّة عنده أيضاً لا يفيد لنا، إذ ربما تكون الرواية حجّة عنده، و لكن لو وصل بايدينا لم نر فيها مقتضى الحجية، فمع إرسالهما لا يمكن التعويل عليهما، إذ ربما لو وصل بايدينا سندها ما كان السند معتبراً عندنا.

و تارة نقول- كما هو الحق- بأنهما و ان كانتا مرسلتين، و لكنّ المشهور، عمل بهما فيجبر ضعف سند المرسلتين بعمل المشهور فعلى هذا تكون المرسلتين حجّة، فإذا كان كذلك نقول: أما مرسلّة الكليني رحمه الله فهو كما يظهر من نقله وارد فى المتحير، لأنه

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٤٩

بعد ما روى عن زرارة بسنده قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قبلة المتحير فقال يصلى حيث يشاء) فبعد ذلك قال الكليني رحمه الله: و روى أيضا أنه يصلى إلى أربع جوانب) و من الواضح أنه يقول (و روى أيضا أنه) يعنى المتحير يصلى إلى أربع جوانب، فنقول فى مقام الجمع بينها و بين الطائفة الأولى الدالة على العمل بالاجتهاد و الظن، ما قلنا فى مقام الجمع بين الطائفة الأولى و الثانية من أولا و ثانيا و ثالثا.

و أما مرسله الصدوق رحمه الله فنقول- مع امكان دعوى انصرافها عن الصورة يتمكن الشخص من تحصيل الظن، لأن المفروض فيها كما يظهر من متن المرسله (محمد بن على بن الحسين قال: روى فيمن لا يهتدى إلى القبلة فى مفازة أنه يصلى إلى أربعة جوانب) الصورة التي لا- يتمكن الشخص من الاجتهاد لأنه فى مفازة، و الغالب عدم امكانه فى ذلك الموضع من تحصيل ظن اجتهادى على جهة الكعبة، فهذا صورة التمكّن من الظن خارج عن فرض المرسله- بأنه على فرض اطلاق لها أيضا يقيد إطلاقها بالطائفة الأولى، لأنها خاص و هذه المرسله عام، لأنها وردت فى خصوص المتمكّن من تحصيل الظن، و هذه عام تشمل الظن و الشك، فيحمل المطلق على المقيد، أو العام على الخاص، فتكون النتيجة هى وجوب تحصيل الظن و العمل به أولا، ثم لو لم يتمكن فالصلاة إلى أربعة جوانب.

و أما الكلام فى رواية خدّاش (أو خراش) فالتعارض بينها و بين الطائفة الأولى الدالة على اجزاء التحرى و الاجتهاد الظنى يكون بالتباين، لأن رواية خراش نص فى عدم جواز الاخذ بالاجتهاد، و وجوب الصلاة إلى أربعة جوانب، و لكن بعد كون نفس خراش و من يروى عن الخراش من المجاهيل، و لم يعين خراش ممن يروى لأن الطريق هكذا- عن خراش عن بعض اصحابنا عن ابى عبد الله) تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٥٠

و مضافا إلى عدم عامل بهذه الرواية من الاصحاب، فلا يمكن التعويل عليها فى مقابل ما ورد من اجزاء التحرى إذا لم يعلم اين وجه القبلة، هذا كله حال التعارض و الجمع بين الطائفة الأولى و الثالثة.

و أما الكلام فى التعارض بين الطائفة الثانية و بين الثالثة، فنقول: مقتضى الطائفة الثانية الصلاة إلى أى طرف شاء إذا كان الشخص متحيرا و لا يعلم بجهة القبلة، و مقتضى الطائفة الثالثة هو وجوب الصلاة إلى أربع جهات لمن لا يعلم، فيقع بينهما التعارض.

فنقول: بان رواية خراش حيث لا يمكن العمل بها فى موردها، و هو مورد التمكّن من الاجتهاد الظنى، و كون سندها ضعيفة، فغير قابلة لأن يعوّل عليها إن كان المستند فى الصلاة بأربع جوانب هذه الرواية فقط، و لكن بعد كون مرسله الكليني رحمه الله و مرسله الصدوق رحمه الله دالتان على الصلاة بأربع جوانب لمن لا يهتدى وجه القبلة، و كون ضعف سندهما منجبرا بعمل المشهور بمضمونهما، و كونهما موافقين للاحتياط، فلا بد من العمل بهما و الصلاة إلى أربع جوانب، و الروايتان الدالتان على جواز الصلاة للمتحير حيث يشاء- أعنى: الطائفة الثانية من الروايات- و ان كان ظاهرهما الصلاة إلى أى طرف شاء، و لكن مع كون مضمونهما مخالفا للاحتياط، و كون ظاهرهما الغاء شرطية القبلة من رأس، لأن لسانهما إتيان الصلاة حيث يشاء، لا يمكن العمل بهما فى قبال المرسلتين المنجبرتين بعمل الاصحاب، و كونهما على وفق الاحتياط، حتى لو وصل التعارض بينهما بمقام لا يمكن ترجيح المرسلتين عليهما، و أغمضنا عن كون الترجيح لهما لكونهما موافقتين للمشهور، و بلغ أمر تعارضها إلى التساقت أيضا مقتضى القاعدة هو الاخذ بمضمون المرسلتين، لكونهما موافقتين

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٥١

للاحتياط، لأن مقتضى الأدلة الأولية الدالة على اعتبار شرطية، القبلة هو الاحتياط فى تحصيل الشرط لا إسقاط الشرط من رأسه، و يحصل الاحتياط بإتيان الصلاة إلى أربع جوانب، لأنه بعد ما بينا فى المراد بجهة القبلة بأن جهتها تكون تقريبا ربع الدائرة من المحيط الذى فرض كون الشخص مركزها، فمن يعلم كون الكعبة فى أى ربع من الدائرة- مثلا يكون الشخص فى نقطة الشمال، و يعلم كون

الكعبة في نقطة من ربع الدائرة من نقطة الجنوب- فيتوجه نحوها، واما من لا يعلم كون الكعبة في أى ربع من هذه الأربعة، فلا بد من أن يصلّى إلى أربع جهات حتى يعلم بذلك أنه يحصل الشرط، و توجه نحو الكعبة و شطرها و جهتها، فعلى هذا يكون من صلّى بأربع جهات فقد تيقن ببراءة ذمته و إتيان صلاته واجدة لشرط القبلة.

[الصلاة الى أربع جوانب يؤيد ان القبلة الجهة]

و من هنا يظهر أن ما قلنا في وجه الامر بالصلاة الى أربع جوانب يؤيد ما قلنا في مقام بيان المراد من الجهة التي قبله للبعيد يكون كلاما تماما بناء على عدم كون هذا الحكم حكما تعديدا صرفا، كما أنه لا يبعد عدم كونها حكما تعديدا صرفا، بل ليس الحكم بالصلاة الى أربع جوانب بحسب ما يفهم العرف إلا من باب كون هذا العمل مؤديا إلى العمل بالشرط، و وقوع الصلاة متوجها إلى جهة الكعبة، لأنه بعد تقسيم الدائرة على أربعة أجزاء و بعد كون الجهة في أحد من هذه الأجزاء الأربعة من الدائرة ببيان المتقدم في تحديد الجهة، فإذا فرض عدم تمكن الشخص من تحصيل الربع الذي هو جهة الكعبة من هذه الأربعة، فإذا صلّى متوجها إلى كل ربع من هذه الدورة صلاة، فقد علم ببراءة ذمته، و تحصيل الشرط و إتيانها بصلوة واجدة لشرط القبلة.

و حكم الشارع بالصلاة بأربع جوانب يكون من هذا الباب، لا أن يكون

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٥٢

إعمال تعدي من الشارع في الفرض، كما أنه ما قلنا سابقا من أن ما دلّ على أن ما بين المشرق و المغرب قبله يؤيدنا بناء على عدم حمله على ما يأتي بنظر العرف ممّا بين المشرق و المغرب، و هو كل موضع تطلع في كل يوم من أحد طرفيه الشمس و تغرب من طرفه الآخر، بل على ما احتملنا من كون ما بينهما هو الموضع الذي لا تطلع فيه الشمس و لا تغرب فيه في أحد من الفصول، و يكون بينهما، و تقريبا بقدر ربع الدائرة، فإذا تمكن من تحصيل المشرق و المغرب و تحصيل العلم بالربع الذي جهة الكعبة فيه فهو، فإذا كان في نقطة الجنوب يتوجه بنقطة الشمال و بالعكس، و كذلك إذا كان في نقطة المشرق بالمغرب و بالعكس، و في الرواية و ان ورد (ما بين المشرق و المغرب قبله) لكن يفهم منه أن ما بين الشمال و الجنوب قبله بهذا المنوال.

[مع التمكّن من الصلاة الى الجهة لا يجب عليه الصلاة الى أربع جوانب]

فعلى كل حال مع التمكّن من ذلك لا يجب عليه الصلاة بأربع جوانب بناء على ما احتملنا، لأنه يتمكّن من تحصيل الجهة و هي الربع من الدورة و هو ما بين المشرق و المغرب، و لو لم يتمكّن فيجب عليه الصلاة إلى أربع جوانب. «١»
ثم على ما قلنا من كون الصلاة إلى أربع جوانب حكما موافقا للاحتياط و لا يبعد عدم إعمال تعبد من الشارع فيه، بل ليس منشأه إلا ما يفهم العرف من أنه إذا فرض عدم إمكان تحصيل الربع من الدائرة التي هي جهة الكعبة، فلا بدّ خروجها لعهد التكليف من الصلاة إلى جهات أربعة، يظهر لك بأنه لا حاجة إلى ما ذكره «٢» صاحب الجواهر رحمه الله و أتعب نفسه من الاشكال و ردّه، فقال رحمه الله بعد ما قال في طي

(١)- أقول: و قد مضى الاشكال في عدم امكان الالتزام بما احتمله مدّ ظله في المراد ممّا بين المشرق و المغرب حتى يكون المجال لما أفاد هنا. (المقرر)

(٢)- جواهر، ص ٤١٠، ج ٧.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٥٣

كلماته (بأن مقتضى العلم الاجمالي هو الصلاة إلى أربع جوانب حتى لو لم يكن الدليل على العمل بالظن، نقول على الاحتياط بمجرد

عدم إمكان تحصيل العلم التفصيلي ثم قال: و المناقشة بأن الأربع غير محصّلة لليقين بالجهة، ضرورة تعدد الاحتمالات فيها، و عدم انحصارها فتسقط، كما في كل مقدّمة غير محصورة يستلزم الإتيان بها العسر و الحرج المنفيين بالآية و الرواية، و بأنه متى سقط بعض أفراد مقدّمة اليقين سقط الجميع، لأنها إنّما وجبت تحصّية لا لليقين بالمكّلف به، فوجوب الأربع حينئذ إن كان فهو ليس إلا من الدليل لا- القاعدة المزبورة، يدفعها أن ظاهر الخبر المزبور أو صريحه كالفتاوى كون الأربع تحصيلًا لليقين و إلا كان الأمر أسوأ حالا من العامة المكتفين بالصلاة إلى جهة من الجهات بلا مقتضى لتخصيصها، و هذا هو الاجتهاد المنكر عليهم، فلا بدّ حينئذ من إرادة تحصيل اليقين بما بين المشرق و المغرب.

ثم قال بعد اسطر و من ذلك يعلم سقوط المناقشة المزبورة بعد الاغضاء عن الثانية منها لما ستعرفه إن شاء الله، كالمناقشة بأنه لو كان ذلك مقدّمة لليقين المذكور لاجتزى بالثلاث، ضرورة حصول جهة ما بين المشرق و المغرب بالصّلاة إلى ثلاث جهات على وجه يقسم فيه الفضاء مثلثا، فإنه يقطع بعدم خروجها عن الخطوط الثلاثة كما هو واضح، إذ يدفعها أيضا احتمال أن ذلك جار مجرى ما في أذهان غالب الناس من الجهات الأربع الخ.

فإنه على ما قلنا فهمت بأن ذلك- أعنى: الصّلاة إلى أربع جوانب- موافق للاحتياط، و لا يمكن الاحتياط بأقلّ من ذلك، لما قلنا من كون الجهة الربع من الدائرة، فلا بدّ من الصّلاة بأربع جهات حتى وقعت صلاة منها على جهة الكعبة، فلا تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٥٤

حاجة إلى إطناب الكلام بما أظن مع ما يكون فيه مجال من الاشكال لو لم نقل بما قلنا ثم إنه بعد كون الصّلاة بأربع جوانب من باب الاحتياط لحصول الاحتياط بها و عدم إعمال تعيّد فيها من الشارع، بل هو ارشاد إلى ما يحكم به العقل في مقام براءة الذمّة من التكليف مع جهله بالجهة.

[مع امكان تحصيل الظن بجوز الصّلاة الى اربع جوانب]

فنقول: هل يجزى هذا النحو من الامتثال- أى إتيان الصّلاة بأربع جوانب- حتى مع التمكن من تحصيل الظن، أو لا يصح هذا النحو من الامتثال؟

أعلم أنه بعد الاكتفاء بالامتثال الإجمالى في مقابل الامتثال الظنى فيصحّ الصّلاة إلى أربع جوانب و ترك التحرى و تحصيل الظن، لأنّ ما يستفاد من الروايتين الدالتين على العمل بالظن الاجتهادى يستفاد منه الاجزاء و الاكتفاء به، لأنّ الرواية الأولى تدلّ على صرف الاجزاء لأنه قال (يجزى التحرى) و الرواية الثانية و إن كانت بصورة الأمر، لأنه قال (اجتهد رأيك و تعمد القبلة جهداك) و لكن بعد عدم كون موضوعية لنفس الاجتهاد، لعدم كون وجوب نفسى للاجتهاد، بل الغرض تحصيل الظن بما هو الشرط للصّلاة- أعنى: القبلة- فلا يستفاد منهما إلا العمل بالظن و إجزائه، لا وجوب العمل به بحيث لا يجوز الاحتياط في هذا الحال خصوصا بقريته الرواية الأخرى لقوله (يجزى التحرى) فافهم.

ثمّ إنه كما بينا سابقا ما يمكن أن يقال في أصل المسألة هو ما قلنا من وجوب التوجه بالوجه إلى جهة الكعبة، و بينا ما هو المراد من الجهة، و لم نجد وجها معقولا غير ما قلنا من كفاية الجهة للبعيد، لأنّ ما قيل من كون القبلة عين الكعبة للقريب و البعيد إما بدعوى أن الشئ كلما ازداد بعدا جهة محاذاته ازداد سعة، و الشاهد حكم العرف بذلك، و أنه يرى العرف صفا مستطيلا مقابلا لشيء و متوجّها إليه إذا

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٥٥

كان الفصل بينهما كثيرا، و لو أنه إذا رسم خطوط من هذا الصنف إليه لم يصل كلّها به، و لا إشكال في أن الاستقبال إلى الكعبة كذلك- أعنى: ليس المأمور به إلا استقبالا عرفيا- لعدم تعيين وضع آخر من الشرع على خلاف حكم العرف، فيكفى استقبال العرفى.

أو بدعوى أن الشرط هو التوجه إلى عين الكعبة فالقريب المتمكن يمكن له العلم بكون توجهه إلى العين، و البعيد و إن كان يجب عليه التوجه بالعين و لكن بعد عدم تمكنه من تحصيل العلم، فيجب التوجه نحو عين الكعبة بأحد أمارات ظنية، فيختلف تكليف القريب و البعيد في الحكم الظاهري، فالاول يجب عليه العلم، و الثاني يجب عليه العمل بغير العلم مما يكون حجة له، لا يمكن الالتزام به.

ثم إنه بعد ما عرفت ما قلنا من أن المتحير المتمكن من إتيان الصلوة بأربع جوانب يجب عليه ذلك، فنقول فيمن لا يتمكن من إتيان الصلوة بأربع جوانب لضيق الوقت، بل لا يتمكن إلا من الصلوة بجانب واحد: إنه يجب عليه الصلوة إلى جانب واحد، أما أولاً فلأن مورد رواية زرارة و محمد بن مسلم و رواية أخرى من زرارة مثل هذا المورد، لأنه بعد ما قلنا في مقام رفع التعارض بين الأخبار بأنه مع التمكن من الظن الاجتهادي يكون هو مقمداً، ثم بعده تصل النوبة إلى الاحتياط و الصلوة على أربع جوانب، ثم بعد ذلك يصل إلى متى شاء، فلا بد له من إتيان الصلوة بجهة واحدة يكون متمكناً منها، و ثانياً لأن ذلك تحصل موافقة الاحتمالية للتكليف.

[من لا يتمكن من الصلوة الى اربع جوانب لضيق الوقت يكفى الصلوة الى جانب واحد]

ثم إنه إذا لم يتمكن من الصلوة بأربع جوانب لضيق الوقت و لكن يتمكن من الصلوة ببعض الجوانب أزيد من جانب واحد، مثلاً بجانبين أو بجوانب ثلاث لبقاء
تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٥٦
الوقت بهذا المقدار، فهل يجب إتيان الصلوة بكل جانب يكون متمكناً، أو لا يجب ذلك بل يكفى الصلوة بجانب واحد في هذه الصورة.

[قد يقال بان الواجب صلاة واحدة مع سعة الوقت الى جانبين او ازيد]

إشارة

قد يقال: بعدم وجوب الصلوة إلا بجانب واحد و لو كان الوقت باقياً بقدر أن يصل إلى جانبين أو جوانب ثلاثة لأن الرواية الدالة على الصلوة على أربع جوانب إن كان فيها أعمال تعبد فهي تدل على الصلوة إلى أربع جوانب، و إذا لم يتمكن لضيق الوقت منها فلا دلالة لها على الصلوة إلى جوانب ثلاثة، و يشمل المورد رواية زرارة و محمد بن مسلم بأنه (يصلى متى شاء) و إن لم يكن فيها أعمال تعبد، بل كان الحكم فيها موافقاً لما يحكم به العقل من الاحتياط، لأن الاشتغال اليقيني يحتاج إلى البراءة اليقينية، فموردها لا بد و أن يكون مورداً يكون التكليف بحيث تحصل بها موافقة أمر المولى بالاحتياط.

و بعبارة أخرى يكون مورد حكم العقل بالاحتياط ما إذا كان تكليف المولى منجزاً على كل تقدير بحيث إذا كان في كل طرف من الاطراف- و في الفرض في كل جانب من الجوانب- يكون منجزاً و يحكم العقل بأنه إن كان هنا يصح العقاب و أما إذا لم يكن كذلك فلا حكم للعقل بوجوب الاحتياط، و المقام يكون كذلك، لأنه إن كانت القبلة في الجهة التي لا يتوجه إليها لضيق الوقت غير الجهات الثلاثة أو الجهتين يمكن له التوجه بها، فليس تكليف المولى منجزاً لعدم قدرة العبد على إطاعته مثل ما إذا خرج أحد أطراف المعلوم بالاجمال عن محل الابتلاء، فعلى هذا لا حكم للعقل بوجوب الاحتياط، فلا يجب عليه إلا الصلوة بجانب واحد.

و لكن مع ما بينا في الأصول من أن العقل كما يحكم تارة بموافقة القطعية للتكليف، و لازمه حفظ التكليف و رعايته، بحيث إنه لو كان المكلف به في كل طرف

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٥٧

من الأطراف أطاعه و لم يخالفه.

كذلك تارة يقتضى صرف موافقته الاحتمالية فى طرف واحد إن لم يبق إلّا طرف واحد، و موافقته فى بعض الاطراف المتمكن من حفظه إن كان أزيد من طرف واحد، فلو فرض كون التكليف المحرم المعلوم بالاجمال مرددا بين أربعة اشياء فإن تمكن من رعايته فى جميع الأَطراف، فيجب حفظ التكليف و الاجتناب من كل الاطراف، و إن لم يتمكن من حفظه إلا فى طرف واحد، فيجب موافقته الاحتمالية و الاجتناب من هذا الطرف، و إن أمكن حفظه فى ضمن طرفين أو ثلاثة اطراف بحيث كان الممكن له تركها، فيجب الاجتناب عنها و موافقته الاحتمالية بهذا النحو، لأنّ العقل حاكم بحفظ مراد المولى و ما كلف به حتى الامكان، و يصح احتجاج المولى بالبعد لو ترك ذلك إن صار تركها مصادفا مع ترك التكليف المعلوم بالاجمال، لأن الحاكم فى باب الاطاعة و المعصية هو العقل، و هو يحكم بصحة احتجاج المولى و عدمه فى كل مورد، و يحكم بصحة احتجاج العبد بالمولى و عدم صحته، و فى مثل هذه الموارد يرى صحة احتجاج المولى بالعبد. «١»

(١)- إن قلت: إن الميزان فى العلم الاجمالى بناء على وجوب موافقة القطعية، هو حكم العقل بوجوب الاجتناب عن الأَطراف من باب مقدمة العلمية، و هذا كما أنتم معترف، فرع كون المعلوم بالاجمال بين الأَطراف منجزا على كل تقدير، بمعنى أنّه إن كان فى كل طرف من الأَطراف كان منجزا، و هذا لا يفرض إلّا فى ما كان جميع الاطراف بهذا النحو، و أمّا إذا فرض كون بعض الاطراف بحيث لو فرض كونه هو المعلوم ليس التكليف به منجزا، فلا- معنى للاجتناب عن ساير الاطراف، لأنّ المعلوم يحتمل كونه فى البعض، الذى لو كان المعلوم هذا البعض لا يكون المعلوم بالاجمال تكليفه منجزا، مثل ما إذا خرج أحد الأَطراف عن محل الابتلاء، ففى المقام بعد كون

المكلف غير متمكن من الصّلاة بأربع جوانب، بل متمكن إلى جانبين أو ثلاثة جوانب، فالمكلف و إن كان يعلم بكون القبلة فى أحد جوانب الأربعة، و لكن بعد ما يكون المفروض أنّه إن كانت الكعبة فى الجهة التى لا يمكن له التوجه إليها، و ليس هو مكلف بالتوجه به و إن كانت الكعبة فيها، لعدم تمكّنه من ضيق الوقت، فليس التكليف المعلوم إجمالا منجزا على كل تقدير، لأنه على تقدير كونه فى الجهة الرابعة التى لا- يتمكن من جهة ضيق الوقت من التوجه نحوها لم يكن التكليف منجزا فى حقه، فعلى هذا لم يكن العقل حاكما على لزوم إتيان الصّلاة بجوانب المتمكنة و لو لم يتمكن من جانبه الآخر.

هذا ما أتى بنظرى، و قلت له مد ظلّه فى مجلس البحث، و قال جوابا نقول: بأن العلم كما يقتضى تارة بحكم العقل لزوم موافقته القطعية، فإن كان المعلوم مجملا- بين الأَطراف يجب الاحتياط فى جميع الاطراف من الاجتناب إن كان التكليف المعلوم بالاجمال تحريما، كذلك تارة يقتضى بحكم العقل موافقته الاحتمالية بحيث إذا فرض كون المعلوم مشتبا بين أطراف لا يتمكن من الاجتناب عن جميع الأَطراف، و لكن يتمكن من بعضها، فيحكم العقل بالاجتناب عنها و يصح للمولى الاحتجاج على العبد لو ارتكب هذا البعض و صار مصادفا مع ارتكاب المحرم الواقعى، فعلى هذا لو فرض أن الأَطراف أربعة و صار الاجتناب من أحدها خارجا عن قدرة المكلف، فيجب عليه بحكم العقل الاجتناب من أطرافه الثلاثة الباقية، و لا يمكن أن يكتفى فى مقام موافقة الاحتمالية بالاجتناب عن طرف واحد من هذه الثلاثة و ارتكاب طرفين الآخرين، لانه لو صادف كون المعلوم بالاجمال فى هذين الطرفين يكفى عند العقل لحصول مصححية الاحتجاج، و كذلك إذا كان المعلوم بالاجمال طلب فعل و صار مشتبا بين أطراف أربعة مثلا، فكما يحكم العقل بوجوب الإتيان بجميع الاحتمالات من باب مقدمة العلمية، كذلك فيما لا يتمكن من موافقة القطعية بما يمكن له من الموافقة فتارة لا يتمكن إلا- من الموافقة الاحتمالية بفعل احد الاطراف فقط، و تارة يتمكن من أزيد من ذلك مثل ما إذا لم يتمكن من فعل طرفى الاحتمالات أو طرف واحد من الاحتمالات، فالعقل يحكم حفظا للواجب المعلوم فى البين الذى يكون التكليف به معلوما فعلا، بإتيان طرفى الآخر أو اطراف ثلاثة حتى لو صادف كون

[في ذكر بعض الفروع مربوطة بما نحن فيه]

إشارة

ثم إن هنا بعض الفروع ينبغي التعرض له:

[الكلام في الفرع الأول]

الفرع الأول: المتحير الذي لا يتمكن لأجل ضيق الوقت من الصلاة إلى أربع جوانب، ولا ثلاثة جوانب، ولا جانبين، ولم يكن مقصرا في ذلك، بل يتمكن من الصلوة إلى جانب واحد فقط، فيكون تكليفه الصلوة إلى أي جهة شاء لدلالة رواية زرارة و محمد بن مسلم على هذا، بل كما قلنا يكون موردها، فلا إشكال في كون تكليفه ذلك، كما لا إشكال في إجزاء هذه الصلوة و عدم حاجة إلى القضاء سواء نقول بأن في هذه الصورة تسقط شرطية القبلة، كما لا يبعد كون ظاهر الروية هذا،

المعلوم في الاجمال بين احدها لم يكن للمولى على العبد حجة.

و في المقام يكون الأمر كذلك، لأنه بعد كون الواجب في الصلوة التوجه إلى القبلة، و هي شرط فيها، و يعلم المكلف المتحير إجمالا بكون القبلة في أحد من جهاته الأربعة، و على الفرض لا يكون متمكنا لضيق الوقت من الصلوة إلى كل هذه الجوانب الأربعة لتحصيل الموافقة القطعية، و لكن يتمكن من الصلوة بثلاثة جوانب، فيجب بحكم العقل موافقة المعلوم بالاجمال بهذا النحو، لأنه بعد معلومية تكليف المولى و كونه مريدا له، فيجب بحكم العقل حفظ مأمور به المولى مهما أمكن، و هو في المقام يكون بذلك النحو، فلو ترك الصلوة بجانب منها أو جانبين، و اكتفى بجانبين آخرين أو جانب واحد، و صادف كون مطلوبه في ما ترك العبد، فيصح بحكم العقل احتجاج المولى، و يستحق العبد العقاب على ترك مطلوب المولى بحكم العقل.

اقول: هذا غاية ما يمكن لي أن احزر و أقول في مقام بيان مراده مد ظله العالی، و لكن مع ذلك عندي مورد الاشكال أولا لما قلت في ضمن (إن قلت) المتقدم و ثانيا لأنه بعد عدم كون المورد - أعني: صورة التمکن من الصلوة بثلاثة جوانب - موردا يشمل ما ورد في المرسلتين بالصلوة على أربعة جوانب، لأن موردهما ما إذا كان الشخص متمكنا من الصلوة على أربع جوانب، و على الفرض لا يتمكن من ذلك لضيق الوقت، فيكون المورد من مصاديق الرواية الدالة على أنه يجزى المتحير الصلاة إلى أي جهة شاء، لأنه متحير لا يعلم بالقبلة، و لا يتمكن من الصلاة إلى أربع جوانب، فيكون تكليفه الصلاة إلى أي جهة شاء فتأمل. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٦٠

و سواء نقول بأن شرطية القبلة محفوظة بحالها، غاية الأمر حيث لا يمكن حفظها بنحو اليقين، و لا يمكن موافقتها القطعية، يكفي موافقتها الاحتمالية، لصراحة الرواية على إجزاء الصلاة بهذه الحالة بأي طرف شاء، هذا كله فيمن لم يكن مقصرا في تأخير الصلاة إلى أربع جوانب حتى ضاق الوقت.

[الكلام في الفرع الثاني]

إشارة

الفرع الثاني: لو كان المتحير في جهة القبلة مقصرا في تأخير الصلوة إلى أربع جوانب حتى ضاق الوقت، و لم يتمكن لضيق الوقت إلا من إتيان صلاة بجهة واحدة من الجهات الأربعة - مثلا صار متحيرا في القبلة في وقت يكون متمكنا من أن يصلّى بأربع جوانب، لكن أخر الصلوة و لم يصلّ أربع صلوات عمدا و عن تقصير صار الوقت مضيقا، بحيث لا يتمكن فعلا إلا من أن يصلّى صلاة واحدة بجهة

واحدة لعدم بقاء الوقت إلّا بهذا المقدار- فلا إشكال في وجوب الاتيان فعلا بالصلاة الواحدة المتمكنة عنها، لوجوب ذلك بحكم العقل لاجل لزوم موافقة عنده، و لكن الكلام في جهتين:

الجهة الأولى [من الفرع الثاني]:

في أجزاء هذه الصلاة والاكْتفاء بها بحيث لا يكون الواجب عليه بعد الوقت إتيان صلوات ثلاثة إلى جهات آخر غير جهة التي يصلى نحوها هذه الصلاة حتى كان مصليا إلى أربع جهات أحدها في الوقت، و ثلاثة منها في خارج الوقت أو يجب عليه قضاء صلوات ثلاثة آخر في خارج الوقت حتى يعلم بوقوع صلاة منها إلى جهة الكعبة.

الجهة الثانية: [من الفرع الثاني]:

إشارة

بعد فرض أجزاء صلاة واحدة في هذا الحال يقع الكلام في أن هذا الشخص هل يكون معاقبا على تأخير الصلاة حتى ضاق عليه الوقت لأنه بتقصيره صار الوقت مضيقا بحيث لم يتمكن من الصلاة بثلاثة جوانب آخر، لأنه

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٦١

كان متمكنا قبل ضيق الوقت من الإتيان بكل هذه الأربعة، أو لم يكن معاقبا على ذلك.

واعلم مقدمة بأن فرض كلامنا يكون على وجوب حفظ شرطية الوقت للصلاة مهما أمكن بحيث يجوز رفع اليد لأجل حفظ هذا الشرط من بعض الشرائط ومنها القبلة، لما نرى من تتبع الموارد أن الشارع ألغى شرطية بعض الشرائط إذا دار الأمر بين حفظ هذه الشرائط، و بين حفظ شرطية الوقت، كما ترى في نفس المورد أعنى: القبلة، فإن الشارع على ما يستفاد من رواية زرارة و محمد بن مسلم أسقط شرطية القبلة أو اكتفى بموافقة الاحتمالية لحفظ شرطية الوقت حتى تقع الصلاة في وقتها، و إلّا فلو فرض عدم الاعتناء بشرطية الوقت لكان اللازم ان يأمر بأربع صلوات للمتخير مطلقا، لأنه متمكن على ذلك إما في الوقت و إما في خارجه، فالكلام يقع في الجهتين المذكورتين مع مفروغية اعتبار شرطية الوقت، و وجوب حفظه حتى الامكان، و عدم رفع الشارع يده عنه حتى في هذا الحال.

إذا عرفت ذلك نقول بعونه تعالى:

أما الكلام في الجهة الأولى: يعنى: في أجزاء هذه الصلاة و عدم وجوب قضاء الصلاة (إما بأن يصلى بثلاثة جوانب آخر بعد الوقت، و إما بصلوة أخرى إذا فرض علمه بجهة القبلة بعد الوقت) فلا يبعد أن تكون المسألة مبنية على ما اسلفناه في طي كلامنا في الفرع السابق بأنه إن قلنا بكون القبلة شرطا حتى في هذا الحال للمتخير الذي لا يتمكن من الصلاة إلى أربع جوانب، و كانت رواية زرارة و محمد

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٦٢

بن مسلم «١» و زرارة «٢»- المستفاد منهما بأنه يصلى حيث يشاء- ناظرة إلى وجوب موافقة الاحتمالية التي يحكم بها العقل، و وجه الحكم بأنه يصلى حيث يشاء كان من باب أنه بأي جهة يصلى فقد أدرك جهة واحدة، و بذلك حصلت الموافقة الاحتمالية للتكليف، فيجب عليه إتيان صلاة في الوقت إلى جهة و صلوات ثلاثة إلى جهات ثلاثة آخر حتى يعلم بأنه أتى بالتكليف المتعلق بالصلاة إلى القبلة.

و إن قلنا بأن شرطية القبلة ساقطة في هذا الحال كما هو المستفاد من ظاهر روايتي زرارة، و محمد بن مسلم و زرارة، لأنّ المستفاد منها أن المتخير يصلى إلى أى جهة شاء، و هذا التعبير مناسب مع سقوط الشرطية في هذا الحال، فلا بدّ من اكتفاء الشارع بصلوة واحدة في هذا الحال، لأنه بعد عدم شرطية القبلة، و معنى ذلك عدم وجوب التوجه إليها في هذا الحال، و عدم وجوب كون صلاته واجدا لهذا

الشرط، فهذا المكلف يصلّي صلاته إلى جهة و صلاته واجدة للشرائط، و مقتضى القاعدة هو إجراء هذه الصّلاة و عدم وجوب القضاء، لأنه أتى بالمأمور به كما أمر المولى، و حيث أنّ الظاهر عندنا سقوط شرطية القبلة، فلا اشكال في وجوب إتيان المكلف في هذا الحال بصلوة واحدة إلى أي جهة شاء، و سقوط القضاء عنه و إجزائها «٣».

(١)- الرواية ٢ من الباب ٨ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٣ من الباب ٨ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٣)- أقول: أولا ما المانع من شمول نفس الرويتين لهذا المورد أعنى: من لم يتمكن إلا من صلاة واحدة، و كان عدم قدرته على مزيد من ذلك لتقصيره، لأنّ الرويتين مطلقتان و تدلان على أن المتحير يصلّي إلى أي جهة شاء إذا لم يتمكن من الصّلاة بأربع جوانب بعد جمعها مع المرسلتين المتقدمتين الداليتين على وجوب الصّلاة إلى أربع جوانب، و على الفرض هذا الشخص تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٦٣

و أمّا الكلام في الجهة الثانية: بعد ما أمضينا من أجزاء هذه الصّلاة و عدم وجوب القضاء بالإتيان إلى جوانب أخرى، يقع الكلام في أنه هل يكون معاقبا على التأخير حتّى صار غير متمكن من الإتيان بكل هذه الجوانب الأربعة، أو لم يكن معاقبا على ذلك؟ اعلم أنه بعد ما أمضينا الكلام مكررا في أن المكلف إذا دخل عليه وقت الصّلاة توجه إليه التكليف بإتيان الصّلاة، و لا يدعو الأمر الا نحو طبيعة الصّلاة فما هو المأمور به ليس إلا طبيعة الصّلاة، غاية الأمر أنّ هذه الطبيعة لها أفراد مختلفة ففرد، منها الحاضر، و فرد منها المسافر، و فرد منها الصحيح، و فرد منها المريض، و فرد منها المتوضى، و فرد منها المتيّم، و فرد منها من يجب عليه صلاة الكامل المختار، و فرد منها من لا يجب عليه إلا الصّلاة المجموع حال الخوف، و فرد منها صلاة الغريق، و كل هذه الافراد فرد الطبيعة الصّلاة بحيث لا فرق بينها في المصلحة القائمة بالطبيعة. فالمرضى الذي يصلّي قاعدا أو مضطجعا يكون واجدا لما يكون الكامل المختار واجدا له من حيث المصلحة الصلاتية، غاية الأمر يكون مكلف فردا لفرد

موردهما فعلا.

و ثانيا على فرض منع ذلك و التزامنا بعدم سقوط شرطية القبلة حتّى في هذا الحال فهو يصلّي الى جهة صلاته، و إذا مضى الوقت فهو شاك في أن ما أتى من الصّلاة هل وقعت إلى القبلة حتّى لا يجب القضاء، أو لم تقع إلى القبلة حتّى كان القضاء واجبا، فإن قلنا بان القضاء تابع لصدق الفوت فهو شاك في أنه هل فات عنه الفريضة أم لا، و استصحاب عدم إتيان الصّلاة لا يكفي في وجوب القضاء، لأنه لا يثبت الفوت، لأنّ ذلك مثبت، و إن قلنا بان الفوت ليس الا عدم الاتيان، فمقتضى عدم إتيانها هو وجوب القضاء. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٦٤

من هذه الطبيعة، و مكلف آخر فردا لفرد آخر من الطبيعة، فالحاضر يكون موردا لتكليف أربع ركعات، و المسافر لركعتين، و هكذا فإذا دخل الوقت، مثلا زالت الشمس، فعلى المكلف بحكم العقل التخيير في كل جزء من أجزاء الواقع بين الحدين، فله أن يصلّي في أول الوقت، و في وسطه و في آخره.

فالمكلف بعد ما يرى من أن لها أفرادا مختلفة، فلا بدّ من ملاحظة حال نفسه، فإن كان في زمان من هذه الأزمنة الواقعة بين الحدين يريد أن يأتي بصلوة الظهر، فإن كان مسافرا فيصلّي ركعتين، و إن كان حاضرا فيصلّي أربع ركعات، و إن كان صحيحا يصلّي قائما، و إن لم يتمكن من القيام يصلّي قاعدا، و إن كان واجد الماء يصلّي مع الوضوء، و إن كان فاقد الماء يصلّي متيمما.

فكذلك إن كان عالما بجهة الكعبة يصلّي نحوها، و إن كان متحيرا و يكون الوقت باقيا بقدر أن يصلّي إلى أربع جوانب، فيصلّي أربع

صلوات، و إن لم يكن الوقت باقيا إلّا بمقدار إتيان صلاة فيصلى حيث يشاء، و فى كل هذه أنحاء أدرك مصلحة المكامنة فى طبيعة الصلاة.

إذا عرفت ذلك، ففى ما نحن فيه بعد كون الصّلاة الواقعة فى هذا الحال من هذا المكلف فردا للصّلاة واجدة للمصلحة الكامنة فى طبيعتها، و ليس الأمر من المولى إلا بإتيان هذه الطبيعة، و ليس الأفراد، المختلفة مجعولة إلا لمن يكون موردا لكل فرد من الافراد بحيث لا يريد المولى من العبد إلّا إتيان كل أحد فردا من هذه الأفراد بشرط كونه موردا لهذا الفرد، و منطبقا عليه، و لم يجب تحصيل موردية فرد على العبد، و لا حرم عليه إخراج نفسه عن موردية فرد و ادخاله فى موردية فرد آخر، فلا وجه لكونه مستحقا للعقاب إذا اختار فردا من الطبيعة، و صير نفسه مورده،

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٦٥

و أخرج نفسه من موردية فرد آخر، فعلى هذا لا مورد للحكم باستحقاق العقاب نحن فيه.

إن قلت: إن لطبيعة الصّلاة و إن كانت أفرادا كثيرة، و لكن ليس كل فرد واجدا لما فى الفرد الآخر من المصلحة، مثلا لا إشكال فى أن الصّلاة مع الطهارة المائية واجدة لمرتبة من المصلحة لم تكن هذه المرتبة فى الصّلاة مع الطهارة المائية واجدة لمرتبة من المصلحة لم تكن هذه المرتبة فى الصّلاة مع الطهارة الترابية، فعلى هذا لا يجوز تفويت المصلحة بلا عذر و من تقصير، فلا يجوز تفويت الماء و جعل نفسه غير متمكن من الوضوء عن تقصير، و هكذا فى ما نحن فيه تكون الصّلاة إلى أربع جوانب واجدة لمرتبة من المصلحة، و لهذا كانت واجبة، و لم تكن فى الصّلاة إلى أى جهة شاء هذه المرتبة من المصلحة، لأنّ بها يحفظ شرطية القبلة حتما، و بإتيان صلاة واحدة الى أى جهة شاء فى صورته التحير لا يعلم بحفظه الشرط، و بهذه لا يعلم بذلك.

نقول: بأنّ ما يدعوا إليه أمر الصّلاة ليس إلّا إلى ما فى هذه الطبيعة من المصلحة الكامنة التى صارت سببا لتعلق الأمر بها، و ليس على العبد إلا- إطاعة أمر المولى، و إيجاد ما أمر به فى الخارج، و عدم إيجاد ما نهى عنه المولى، فعليه اطاعة الأمر و النهى، و فى المقام ليس أمر الصّلاة إلا داعيا و باعنا إلى إيجاد طبيعة الصّلاة، فإذا دخل وقت صلاة الظهر مثلا، فهو مخير بتخير العقلى بين ايقاعها فى أى جزء من اجزاء وقتها، فإذا أراد أن يأتى بها المكلف فى أحد أبعاض هذا الوقت فينظر أنّه مورد أى فرد من أفراد طبيعة الصّلاة، فإن كان مسافرا يأتى بالطبيعة فى ضمن هذا الفرد و إن كان حاضرا فيأتى بها فى ضمن الفرد الواجب على الحاضر، و هكذا فالصحيح يصلى قائما، و المريض يصلى قاعدا و هكذا، و يمكن له فى ضمن

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٦٦

الوقت صيرورة نفسه موردا لفرد و اخراج نفسه من موردية فرد آخر، فالحاضر يسافر، و المسافر يرجع إلى وطنه، فمن له الماء يجوز له تفويت الماء حتى يكون تكليفه التيمم، و كذلك من يتمكن من الصّلاة إلى أربع جهات لسعة الوقت، فله التأخير إلى مقدار يصير مورد تكليف إتيانها إلى أى جهة شاء.

[فلا وجه لكون العبد معاقبا]

فعلى هذا بعد إتيان المكلف بطبيعة الصّلاة و عدم كون الواجب عليه حفظ موردية لفرد، لعدم دليل على عدم جواز أن يجعل الحاضر نفسه مسافرا، أو بالعكس، و عدم دليل لعدم جواز جعل واحد الماء، نفسه فاقد الماء و كذلك عدم دليل على عدم جواز المتمكن من الصّلاة إلى أربع جوانب أن يجعل نفسه مضطرا بحيث لا يتمكن إلا من الصّلاة بجانب واحد، فبعد إتيان المكلف بطبيعة الصّلاة، و كون هذا الفرد من الصّلاة واجدا لما فى الفرد الآخر من المصلحة الكامنة فى طبيعة الصّلاة، و عدم كون الواجب على المكلف إذا صار مورد فرد منها أن يحفظ موردية له، و لو فرض كون مصلحة زائدة فى هذا الفرد باعتبار مشخصات الفردية فلا يجب عليه حفظ هذه المصلحة، و لا- يحرم عليه تفويتها لعدم دليل على ذلك، فلا وجه فى المقام لاستحقاق العقاب على التأخير و

صيرورته غير متمكن من إتيان الصلاة إلا بجانب واحد لضيق الوقت، لعدم دليل على ذلك.

[فالقول بعدم استحقاق العبد للعقاب قوى]

فالقول بعدم استحقاق العقاب فى ما لو تأخر عمدا و عن تقصير، و ترك الصلاة إلى أربع جوانب حتى ضاق الوقت بحيث لا يتمكن إلا من صلاة واحدة، قوى فى حد ذاته إلا أن ما يظهر من تتبع الكلمات هو التزام القدماء باستحقاق العقاب، فمع قطع النظر عن ذلك لا دليل على استحقاق العقاب، هذا تمام الكلام فى الفرع الثانى.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٦٧

الفرع الثالث:

إشارة

بعد ما قلنا من كون تكليف المتحير الغير المتمكن من تحصيل العلم أو الظن بالقبلة، هو الصلاة إلى أربع جوانب، فلو صار المكلف متحيرا فى وقت الظهر و العصر، فيكون الواجب عليه إتيان كل من الصلاة الظهر و العصر إلى أربع جهات اعنى يجب عليه إتيان ثمانية صلوات، و هذا مما لا اشكال فيه.

إنما الاشكال فى أنه هل يجب عليه فى هذا الفرض إتيان أربع صلوات للعصر الواجب إتيان كل منها إلى جهة، بعد ما أتى بكل من الصلوات الأربعة التى يأتى بها احتياطا بقصد اطاعة أمر صلاة الظهر، فإذا أتى بمحتملات الأربعة للظهر حتى قطع بأنه أتى بها إلى القبلة، فيجوز له الشروع فى الصلوات الأربعة احتياطا للعصر.

أو يجوز له إتيان كل من الصلوات الأربعة للعصر بعد كل من الصلوات الأربعة للظهر، بأن يشرع فى الصلاة فيأتى بالظهر إلى جهة، ثم يأتى بالعصر بعدها إلى هذه الجهة، ثم يأتى بظهر آخر إلى جهة اخرى، فيأتى بعصر بعدها إلى هذه الجهة، و هكذا إلى آخرها: وجه الأول: أنه بعد اعتبار الترتيب بين الظهر و العصر بمعنى أن العصر يشترط أن يكون مترتبا على الظهر، فمهما لم يأت بمحتملات الظهر، أعنى: لم يصل الظهر إلى أربع جهات، فإن أتى ببعض محتملات العصر، فهو لا يعلم بكون عصره واجدا لشرطية الترتيب، لأنه من المحتمل كون الظهر المأتى بها قبل هذا العصر غير واقع إلى جهة القبلة، فصارت فاسدة، و على تقدير فساد الظهر ليس عصره واقعا بعد الظهر، فيجب عليه أن يأتى بمحتملات العصر بعد إتيان جميع محتملات الظهر.

و أميا وجه جواز إتيان كل محتمل من المحتملات الأربعة من العصر بعد إتيان كل واحد من محتملات الظهر، فهو أنه بعد كون الواجب على المكلف الإتيان بأربع

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٦٨

صلوات لكل من الظهر و العصر فى الفرض من باب عدم علمه تفصيلا بجهة القبلة، و يكون من باب الاحتياط، و علم الاجمالي بكون القبلة واقعة فى أحد من الجهات الأربعة، و اثر الاحتياط ليس إلا ان المكلف يعلم بإتيان جميع المحتملات بأن صلاته صارت واقعة إلى القبلة، و إذا أتى بكل من المحتملات لا يدري كون هذا صلاته، لعدم علمه حال إتيان هذا المحتمل بأنه واجد لشرط القبلة، فهو لا يدري تفصيلا عند إتيان كل من هذه المحتملات بكونه هو صلاة ظهره، بل يعلم إجمالا أن أحدا منها يصير صلاة ظهره، فليس عند إتيان كل منها جازما فى نيته، لأنه لا يمكن له أن ينويه ظهرا مسلما، لاحتمال عدم كونها إلى القبلة، فإذا كان كذلك، فإن أتى بكل من محتملات العصر بعد كل من محتملات الظهر - أعنى: أتى بظهر، ثم بعصر، بظهر، ثم بعصر، ثم بظهر، ثم بعصر، ثم بظهر، ثم بعصر - يدري أيضا بأنه أتى بعصره واقعا واجدا لشرط الترتيب، لأن أحدا من هذه الصلوات الآتية بعنوان العصر صارت واقعة بعد الظهر قطعا.

[فى ذكر اشكال عدم الترتيب بين الظهر و العصر و الجواب عنه]

إن قلت: إن هذا المكلف متى يأتى بعصر بعد ظهر واحد، لا يدرى بواجديته لشرط الترتيب، لاحتمال كون ظهره إلى غير القبلة حين الإتيان بهذا العصر و اما إذا اتى بها بعد كل من المحتملات الظهرية فيعلم تفضيلا بكون صلاة عصره واجده لشرط الترتيب فمع قدرته على تحصيل ذلك تفضيلا لا وجه للاكتفاء بموافقة الاجمالية.

أقول: مع عدم اعتبار الجزم فى النية و كفاية هذا النحو من القصد، و كفاية إتيان الظهر و لو لم يعلم حين إتيان المحتملات بأنها الظهر أم لا، لكفاية علمه بعد إتيان كل من محتملات الظهرية و العصرية بهذا النحو، بأنه أتى صلاة الظهر إلى القبلة
تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٦٩

و أتى بالعصر إلى القبلة واجدة لشرط الترتيب، إن فى المقام لا- يوجب هذا النحو من الإتيان بالظهر و العصر إجمالا- زائدا على الاجمال الحاصل فى الظهر على أى حال، لأنه بعد كون الظهر الواقع إلى القبلة أمره دائر بين المحتملات الأربع بحيث لا يعلم بوقوع صلاة ظهره إلى القبلة إلا بعد إتيان جميع محتملات الظهر، فعلى هذا إن اتى بالعصر بعد إتيان جميع محتملات الظهر بعد وقوع كل من محتملات العصر فى جهتها و إن كان يعلم بوقوع صلاة العصر بعد الظهر، لكن لتردده فى جهة القبلة يجب أربع صلوات حتى كانت أحدها إلى القبلة، فإن أتى باحد محتملات العصر بعد أحد محتملات الظهر و هكذا إلى الآخر، فلا يوجب هذا إجمالا زائدا على ما فى الظهر و يكون لا- بد منه، لأن منشأ الإتيان بشانين صلوات ليس إلا التردد فى القبلة، و هذا الاجمال واقع لا محالة، لأن الظهر لا بد من إتيانها إلى أربع جهات لأجل إجمال القبلة، فكما أنه يصح لأجل هذا الاجمال الإتيان بأربع صلوات و امتثال الاجمالي، و عدم اشكال فى عدم الجزم فى النية، كذلك يصح فى العصر امتثال الاجمالي لاجل تحصيل شرطية الاستقبال و الترتيب، و المكلف إذا أتى بهذا النحو فهو يعلم عند إتيان كل عصر يقع منه بعد ظهر بأنه إن كانت ظهر الواقعة منه إلى هذه الجهة واقعة إلى القبلة فعصره أيضا واقعة إلى القبلة و واقعة مترتبة على الظهر لوقوعها بعد الظهر الصحيح، و إن لم تكن ظهره واقعة إلى القبلة فعصره أيضا لم تقع لفقدتها لشرطى الاستقبال و الترتيب، فلا بد له من الإتيان بسائر المحتملات كى يقطع بحصول المكلف به مع شرط القبلة و الترتيب.
فعلى هذا الوجه لا- إشكال فى إتيان كل عصر بعد كل ظهر فى الفرض نعم، إتيان تمام محتملات العصر بعد الفراغ عن تمام محتملات الظهر، يكون أحوط، و لكن

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٧٠

لا إشكال فى إتيانها بنحو المتقدم.

إن قلت: إنه بعد ما أتى باحد محتملات الظهر فإذا اتى بأحد محتملات العصر فحيث يكون شاكا فى أن هذا العصر واجد للترتيب أم لا، لأنه شاك فى أن ظهره وقعت إلى القبلة حتى كانت عصره واجدة للترتيب أم لا، فمقتضى استصحاب عدم إتيان الظهر هو عدم كون العصر واجدة للشرط، لأن بالاستصحاب يثبت عدم إتيان الظهر، فبعد عدم إتيان الظهر، و لو بالاستصحاب، يعلم كون عصره غير واجدة لشرط الترتيب، فعلى هذا يعلم بعدم كون عصره صحيحة.

و اما إن أتى بمحتملات العصر بعد إتيان جميع محتملات الظهر، فهو قاطع حين إتيان كل من المحتملات العصر بأنها إن كانت عصرا تكون واجدة لشرط الترتيب، و هذا واضح.

نقول: بأنه ما قلت من الاستصحاب ليس أثره إلا إتيان عصر آخر واجدة للشرط، و عدم الاكتفاء بهذا العصر المحتمل فقط، و نحن ملتزمون بذلك، و لهذا لا بد من إتيان جميع محتملات العصر على هذا الفرض بعد كل محتمل الظهرية- أعنى: يأتى بظهر، ثم عصر، و هكذا- فإذا فرغ من كل المحتملات يعلم بأن ظهره و عصره وقعت إلى القبلة، و يعلم أيضا بأن ما هو عصره وقع واجدا للشرط، كما أنه قبل الإتيان بجميع المحتملات يعلم أنه إذا أتى بهذا النحو فقد أدى صلاة ظهره و عصره و الحال أنهما واجدان للشرائط المعبرة

فيهما، فعلى هذا نقول: إنه يجوز الإتيان في الفرض بالعصر بكلا النحويين المتقدمين و لا يرد اشكال أصلا.

الفرع الرابع:

هل يجوز في ما كان تكليف المكلف إتيان كل من الظهر و العصر أو المغرب و العشاء إلى أربع جهات، أن يصلى العصر أو العشاء في الجهات

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٧١

الأربعة التي صلى الظهر أو المغرب، فيها أو يصح أن يأتي بهما إلى أربع جهات اخر، مثلا لو فرض أنه رسم خطين متقاطعين بحيث يتشكل أربع زوايا قائمة، و كان أحد من الخطوط الأربعة إلى نقطة المشرق، و الآخر إلى نقطة المغرب، و الثالث و الرابع إلى نقطة الجنوب و الشمال، و صلى الظهر أو المغرب على هذه الجهات الأربعة، فهل يجوز له أن يتوجه حال صلاة العصر أو العشاء إلى نقاط أربعة مخالفة مع النقاط الأربعة المذكورة التي صلى الظهر أو المغرب إليها، أو لا بدّ من إتيان العصر أو العشاء إلى النقاط الأربعة المذكورة لا غيرها.

اعلم أن الكلام لا بدّ و أن يكون في موضعين:

الموضع الأول: يقع الكلام في أنه على فرض جواز إتيان كل من المحتملات العصر بعد كل من المحتملات الظهر، هل يجوز إتيان العصر بعد الظهر في جهة غير الجهة التي صلى الظهر، بأن يصلى ظهرا إلى جهة، ثم بعدها يصلى عصرا إلى جهة مخالفة للجهة التي صلى الظهر أم لا؟

فنقول: في هذه الصورة بعدم الجواز أعنى: جواز الوضعي أعنى: عدم صحه العصر، لأنه لو صلى كذلك فيقطع ببطلان صلاة عصره إجمالا، لأنّ عصره إما فاقدة لشرط الترتيب إن كانت صلاة عصره إلى القبلة، لأنه على هذا يعلم بكون صلاة ظهره واقعة إلى غير جهة القبلة، و إما واقعة إلى غير القبلة، لاحتمال عدم كون الجهة التي صلى العصر إليها هي القبلة، فعلى هذا لا إشكال في عدم الجواز في هذه الصورة.

الموضع الثاني: فرض الكلام الصورة التي أتى المكلف بجميع محتملات الظهر، و أنه بعد إتيان الظهر متيقن بأنّ أحدا منها وقعت إلى القبلة، فهل يجوز أن يأتي بمحتملات العصر إلى نقاط أربعة غير النقاط الأربعة الواقعة إليها الظهر، أو

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٧٢

لا بدّ من إتيان محتملات العصر إلى الجهات الأربعة التي صلى إليها محتملات الظهر.

فنقول: في هذا المقام بجواز ذلك على ما قلنا في جهة القبلة من أنه إذا قسّم كل دائرة بأربعة اجزاء، فتكون جهة الكعبة في ربع من الدائرة الربع الذي واقع فيه الكعبة بحيث لو فرض خروج خطوط من مقادير بدن الإنسان و وجهه ليصل خط من هذه الخطوط إلى الكعبة، ففي كل موضع إذا فرض كون المكلف مركزا و يرسم حوله دائرة يتقاطع هذه الدائرة الكعبة، ففي كل ربع من الدائرة تكون الكعبة واقعة في هذا الربع، يجب على هذا المكلف التوجه نحو هذا الربع من الدائرة، فعلى هذا لو فرض ان الكعبة في ربع من الدائرة، ففي كل موضع يكون الإنسان فوجهه واقع إما مستقبل القبلة، أو مستدبرها، أو إلى يمين القبلة، أو إلى يسار القبلة، ففي كل نقطة رسم خطوطا أربعة بحيث يحصل منها زوايا أربعة قائمة، و كان رأس كل خط متوجها إلى نقطة، فلو صلى متوجها إلى هذه النقاط الأربعة التي يتوجه نحوها رأس هذه الخطوط، فهو يعلم بوقوع أحد منها إلى جهة القبلة، فإذا صلى إلى هذه الجهات الأربعة فقد وقع أحد من صلواته إلى القبلة، فإذا رسم بهذا النحو خطوطا أربعة و صلى الظهر في كل من هذه الخطوط، فإذا بنى بأن يصلى العصر إلى نقاط أربعة اخر غير نقاط الأربعة التي صلى الظهر إليها، بأن رسم خطوطا أربعة متقابلة على خلاف نقاط التي صلى الظهر إليها، و صلى هكذا، فيقع عصره صحيحا واقعة إحدى منها إلى القبلة، لأنه بعد ما فرضنا من أن في كل موضع يقع الإنسان المصلي، و يفرض مركز

دائرة، و يرسم حوله دائرة تتقاطع نقطة منها الكعبة، فإذا صَلَّى إليها محتملات العصر في غير نقاط الأربعة التي صَلَّى إليها محتملات الظهر، و لكن بعد كون كل من محتملات الظهر و كذا العصر واقعة إلى نقطة من نقاط كل ربع من الدائرة، و تكون الكعبة على تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٧٣

الفرض واقعا في أحد من ربع الدائرة، فتقع واحد من المحتملات الظهر و العصر لا محالة إلى القبلة، و لا نريد من إتيان المحتملات إلّا هذا، فلا فرق بين أن يكون كل نقطة من نقاط الأربعة التي صلى العصر إليها موافقا مع كل نقطة من نقاط الأربعة التي توجه إليها حال صلاة الظهر، أو مخالفا لأنه على كل حال تقع أحد من محتملات الظهر و أحد من محتملات العصر إلى جهه الكعبة، فعلى مبنانا لا إشكال في ذلك «١».

الفرع الخامس:

إشارة

قال في العروة «٢»: من عليه صلاتان كالظهرين مثلا مع كون وظيفته التكرار إلى أربع إذا لم يكن له من الوقت مقدار ثمان صلوات، بل كان مقدار خمسة أو ستة أو سبعة، فهل يجب إتمام جهات الأولى و صرف بقية الوقت في الثانية، أو يجب إتمام جهات الثانية و إيراد النقص على الأولى؟ الأظهر الوجه الأول، و يحتمل وجه ثالث و هو التخيير. اعلم أنه بعد فرض وجوب حفظ الوقت، و أهميته من القبلة، فيقع الكلام في هذا الفرع.

(١) - أقول: و يظهر من بعضهم في مقام جواز إتيان محتملات العصر إلى غير جهات التي صَلَّى محتملات الظهر بأن روايه زرارة و محمد بن مسلم و زرارة تدلّان على أن المتحير يصلّي إلى أربع جهات في هذا الحال، و إطلاقهما يقتضى إتيانها إلى كل أربع جهه، فالمصلي للعصر تكليفه ذلك، و بحسب إطلاق هذه الروايتين يجوز له إتيان محتملات العصر إلى أربع نقاط متقابلة سواء كانت موافقة مع نقاط الواقعة فيها محتملات الظهر أم لا.

و لكن بعد عدم إعمال تعبد للروايتين و كونهما موافقتين مع حكم العقل، فلا بدّ من أن تدور مدار حكم العقل، فإن حصل بذلك موافقة القطعية يجوز و إلّا فلا، و حيث قلنا بحصول الموافقة بهذا النحو، فيصح إتيان العصر بهذا النحو، فتأمل.

(٢) - العروة الوثقى، ص ٣٩٢، ج ١، مسأله ١٤.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٧٤

[في ذكر وجه ورود النقص على الظهر و العصر]

فنقول: إن وجه كون ورود النقص على صلاة الظهر و وجوب إتيان العصر إلى أربع جهات هو أن يقال: بأن المستفاد من روايه «١» داود بن فرقد من كون آخر الوقت بمقدار إتيان أربع ركعات مختصا بالعصر، هو أن آخر الوقت بمقدار لا يمكن إتيان العصر بعد مضى هذا المقدار مختص بها، و ليست خصوصية لأربع ركعات، لأنّ وقت أدائها يصير مختلفا، فإذا كان مسافرا فلا يحتاج إلّا إلى مقدار وقت يصلّي فيه ركعتين، و إذا كان حاضرا أربع ركعات، و إذا كان متوضئا بمقدار نفس صلاة العصر من آخر الوقت، و إذا كان غير متوضئا بمقدار أن يتوضأ و يصلّي العصر، فالميزان كون آخر الوقت بمقدار أداء العصر مختصا به، و يختلف ذلك الزمان بحسب اختلاف امكان أداء العصر.

فعلى هذا نقول في المقام بأنّه بعد عدم امكان أداء العصر و براءة الذمّة منها إلّا باتيان أربع صلوات، فلا بدّ من كون آخر الوقت بمقدار أداء أربع صلوات مختصا بالعصر.

فعلى هذا لا بد من ان يرد النقص بصلوة الظهر بمعنى وقته إذا لم يبق من الوقت إلا مقدار اداء العصر. واما وجه كون النقص واردا بصلوة العصر و اتيان اربع صلوات للظهر، فهو أن يقال بأنه بعد ما لا يدل رواية داود بن فرقد إلا على كون آخر الوقت بمقدار اتيان اربع ركعات مختصا بالعصر، و ان قلت بعدم موضوعية لاربع ركعات، لأن المسافر المذى تكليفه ركعتان، فليس آخر الوقت مختصا بالعصر إلا بقدر ركعتين،

(١)- الرواية ٧ من الباب ٤ من أبواب المواقيت من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٧٥

و لكن المقدار الممكن هو ان يقال ان الرواية تدل على أن آخر الوقت بمقدار يتوقف اتيان العصر في هذا الوقت بحسب ما يعتبر فيه واقعا من الركعات و الاجزاء و الشرائط، فهو مختص بالعصر، و لا يستفاد من الرواية ازيد من ذلك، فالمتحير الذى كان تكليفه بحكم العقل الصّيلة إلى اربع جوانب، فكيف يمكن ان يقال بان آخر الوقت بمقدار ستة عشر ركعة مختص بالعصر، لدلالة رواية داود على ذلك، فلا يظهر من هذه الرواية كون هذا المقدار من الوقت مختصا بالعصر.

فعلى هذا يكون المكلف فى الوقت المشترك، و لا- بدّ له من اتيان الظهر أولا صحيحا، ثم اتيان العصر لترتب العصر عليه، و كون شرط من شرائطه وقوعها بعد الظهر فما لم يأت بالظهر على ما هو عليه، و هو فى الفرض ليس إلا باتيان اربع صلوات لا يمكن له اتيان العصر، لعدم حصول شرطه و هو اتيان الظهر الصحيح الجامع لاجزاء و الشرائط، و حيث ان الاظهر وجه الثانى فالمتعين ورود النقص على العصر، فيأتى بجميع احتمالات الظهر أولا، ثم يأتى بما يمكن له فى الوقت من اتيان احتمالات العصر، ثم ان السيد رحمه الله قال و يحتمل وجه ثالث و هو التخير، و كانه بعد ما قال الاظهر الوجه الأول، و يحتمل وجه ثالث و هو التخير كون هذا الاحتمال مورد الاعتناء أيضا، و لكن الاظهر الوجه الأول، و لم نجد للمتحير وجهها وحيها يمكن الاعتناء به، لأن الأمر دائر بين الاحتمالين، أما الاستظهار من رواية داود بن فرقد بكون آخر الوقت بمقدار اداء العصر بأى نحو يمكن اتيانه شرعا و عقلا مختصا بالعصر، فلا اشكال فى ان النقص لا- بد و ان يرد بالظهر، لأنه لا يمكن اداء العصر لمن كان متحيرا إلا باتيان اربع صلوات، و على الفرض يكون الوقت بهذا المقدار مختصا بالعصر فعلى هذا لا بد من ان يأتى ببعض احتمالات الظهر حتى إذا بقى مقدار اداء

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٧٦

اربع صلوات من الوقت، فإذا بلغ هذا الوقت فقد خرج الظهر، و لا بدّ من صرف الوقت فى صلاة العصر.

[لا يمكن اختصاص آخر الوقت بالعصر]

و ان لم نقل بذلك و قلنا بأن آخر الوقت مختص بالعصر بمقدار امكن للمكلف اتيان العصر بما هو تكليفه بحسب الواقع، و اما ازيد من ذلك مثل ما نحن فيه الذى ليس بالالزام باتيان اربع صلوات إلا من باب حكم العقل، فلا يمكن اختصاص آخر الوقت بالعصر حتى فى هذا الفرض، لأن رواية داود ليس إلا فى مقام بيان ما هو وقت للظهر و العصر المكلف به واقعا اشتراكا و اختصاصا، و بعد ما قلنا بان الاظهر هذا فالنقص يرد على العصر لبقاء وقت المشترك بمقدار اداء احتمالات الظهر، و ما لم يأت بالظهر على وجهها لا يمكن له اتيان العصر، لأن من شرائط العصر الترتيب اعنى كونها مرتبا على الظهر، فلا بدّ من صرف الوقت أولا فى الظهر ثم فى العصر بمقدار يكون باقيا «١».

(١)- أقول ثم أتى قلت فى مجلس البحث بأنه يمكن بأن يكون وجهها للتخير بان يقال بعد كون الوقت كما افاد مد ظله فى غير مقدار اداء اربع ركعات فى آخر الوقت مشتركا بين الظهر و العصر بحيث يمكن له اتيانها فى هذا الوقت غاية الأمر يشترط فى العصر ان

يكون مترتبا على الظهر ففي المقام نقول بان الوقت مشترك بينهما وليس له لضيق الوقت اتيان كل من احتمالات الظهر و العصر فلا يمكن له إلا حفظ شرط القبلة في احد من الظهر و العصر فإذا كان كذلك فيحكم العقل بالتخير بين حفظ الشرط في الظهر و رفع اليد عن شرط القبلة في العصر و لازمه عدم وجوب الاتيان بتمام اربع صلوات في العصر و بين حفظ الشرط في احتمالات العصر و رفع اليد عن شرط القبلة في الظهر و لازمه جواز الاقتصار بالموافقة الاحتمالية من حيث القبلة في الظهر و امثال القطعي في العصر بالنسبة إلى شرط القبلة.

ان قلت بعد اعتبار الترتيب بين الظهرين و اشتراط وقوع العصر بعد الظهر فما لم يأت بجميع احتمالات الظهر لا يجوز له الشروع في العصر لفقده شرط و هو الاتيان بالظهر الصحيح فلا بد من حفظ الشرط في الظهر و الاتيان بجميع احتمالات الظهر ثم الاتيان بعد ذلك بما يمكن له من اتيان احتمالات العصر فالترتيب مانع من الحكم بالتخير. أقول ان فرض كون القبلة شرطا حتى في هذا المورد في الظهر فصحيح ما قلت من أنه لا يمكن له الشروع في العصر إلا بعد اتيان الظهر بماله من الاجزاء و الشرائط و لكن هذا مصادرة لانا فعلا نبحت في ذلك إذ لا ندرى بان شرطية القبلة محفوظة حتى في هذا الحال حتى لا يجوز له الشروع في العصر قبل ذلك فإن كان الشرط معتبرا في الظهر لا يصح عصره إلا بعد اتيان جميع احتمالات الظهر و ان كان الشرط معتبرا في العصر فما اتى من بعض احتمالات الظهر وقع صحيحا لعدم كون القبلة شرطا في الظهر فيجوز له الشروع و حفظ الشرط في العصر ففي هذا المورد لا ندرى بصرف الشرط في أى من الظهر و العصر فيكون مقتضى حكم العقل التخير في المقام و بهذا يمكن ان يقال ان لاحتمال التخير وجه ثم.

بعد ما قلت ذلك اجري البحث سيدنا الأستاذ مدّ ظلّه في الجواب عن ذلك و هذا حاصل ما افاده مدّ ظلّه و قال بأنّه لو صرفنا النظر عما قلنا في وجه ورود النقص على الظهر من كون الوقت المختص بالعصر بمقدار يمكن له بحسب حاله أداء العصر و لو مع ما يكون مقدمه لها بحكم العقل فلا اشكال في أن الحق هو وجوب اتيان جميع احتمالات الظهر و ورود النقص بالعصر لانه على الفرض يكون الوقت مشتركاً بين الظهر و العصر و ما لم يأت بالظهر لا مجال للاتيان بالعصر لانها مشروط بوقوعها بعد الظهر فالحال يكون ظرف اتيان الظهر و هو متمكن من اتيان الصلاة إلى القبلة فيجب عليه ذلك و على الفرض لا يمكن تحصيل القبلة إلا باتيان اربع صلوات فلا بد من اتيانها ثم بعد اتيان احتمالات الظهر يكون ظرف اتيان العصر فهو ان كان متمكناً من اتيانها في الوقت مع شرط القبلة فعليه ذلك و ان لم يمكن له ذلك لضيق الوقت فيسقط الشرط و يجب عليه اتيان العصر بلا شرط فيجب عليه اتيان ما يمكن له من بعض احتمالات العصر أما إلى جهة أو جهتين أو ثلاثة جهات في الفرض من باب وجوب موافقة الاحتمالية في هذه الصورة و قد مرّ وجه لزوم موافقة الاحتمالية بقدر الامكان.

ان قلت أنّه بعد دخول الوقت يكون التكليف بالنسبة إلى كل من الظهر و العصر فعليا بحيث يجب تحصيل شرائطهما و مقدماتهما و العصر و ان كان مترتبا على الظهر في الوجود و لكن مع ذلك يكون كالظهر فكما لا يجوز تقويت مقدمات الظهر كذلك لا يجوز تقويت مقدمات العصر و بعبارة اخرى يكون قبل اتيان الظهر كالواجب المعلق فكما لا يجوز تقويت واجب المعلق و يجب تحصيل مقدماته و ليس كالواجب المشروط كذلك لا يجوز تقويت مقدمات العصر و يجب تحصيل مقدماته فكما يجب حفظ شرطية القبلة للظهر كذلك يجب للعصر فعلى هذا و لو كان العصر مشروطا بكونه مترتبا على الظهر في الوجود و لكن بعد كون القبلة شرطا في كل من الظهر و العصر و بعد كون الظهر و العصر من حيث هذا الشرط على السواء في الوقت اعنى كما يدعوا امر الظهر باتيانه مع الشرط كذلك العصر بحيث لا يجوز للمكلف الغاء هذا الشرط في الظهر في ذاته و كذا في العصر في حد ذاته و لهذا لو لم يكن هذا الشرط شرطا في الظهر فلا بد له من اتيان العصر مع هذا الشرط و لا يجوز له عمل يوجب عدم تمكنه بعد اتيان الظهر من عدم اتيان العصر مع القبلة ففي المورد بعد ما لا يمكن للمكلف حفظ هذا الشرط في كل من الظهر و العصر و بعد كون كل منهما في عرض واحد بالنسبة إلى هذا الشرط و ان كان احدهما مترتبا على الآخر و بعد عدم كون المكلف قادرا إلا على حفظ شرط القبلة في احدهما فقط لأنّ

الوقت لم يسع لازيد من ذلك فله قدرة لا يمكن صرفها إلا في احدها فبعد عدم ترجيح في احدهما على الآخر فيحكم العقل بكون المكلف مخيرا بين ان يأتي الظهر إلى اربع جهات حتى كان الآتي بها مع القبلة و يرد النقص في العصر و بين عكس ذلك. اقول أنه و لو فرض كون الأمر كذلك اعنى كان العصر بالنسبة إلى شرط القبلة بعد دخول الوقت مثل الظهر اعنى يكون الواجب عليه فعلا- اتيانها مع القبلة و لو لم يأت بعد بالظهر و كان بحيث لا يجب تفويت شرطه في حد ذاته و كان نظير واجب المعلق و لكن مع ذلك بعد كون المكلف به أولا الظهر بحيث ان هذا الزمان ظرف اتيانه و بعد ذلك يكون طرف اتيان العصر فعلى هذا يكون في هذا الظرف مأمورا باتيان الظهر و على الفرض يكون قادرا على ان يأتي بها مع الشرط فلا بدّ من اتيانها إلى القبلة فإذا اتى بمحتملات الظهر فيصل ظرف اتيان العصر ففي هذا تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٧٩

الفرع السادس:

من لم يتمكن إلا من الصلوة إلى اربع جهات لضيق الوقت، و لم يصل الظهر و لا العصر، فهل يجب ان يصل إلى اربع جهات بقصد الظهر أو بقصد العصر، أو يجب اتيان ثلاثة منها إلى ثلاث جهات بقصد الظهر، و واحدة منها إلى أى جهة شاء بقصد العصر. اعلم أنه بعد ما قلنا من ان القدر المتيقن من اختصاص آخر الوقت بالعصر

الظرف بعد ما يرى عدم تمكنه من الصلوة إلى اربع جوانب و عدم قدرته على حفظ الشرط فيسقط شرطيته الشرط فعدم صرف القدرة في العصر ليس إلا من باب أنه بعد صرف قدرته في الظهر لم تصل النوبة إلى العصر و لم يبق له زمينه يمكن معها حفظ الشرط و هو و ان كان متمكنا من عدم صرف القدرة في الظهر حتى يكون متمكنا من صرف القدرة في العصر و لكن بعد كونها طوليا فالعقل لا يحكم في هذا المورد بالتخير بل يحكم بتقديم الظهر و اتيانها مع الشرط لتقدم ظرف وجوده على العصر و صرف القدرة في حفظ الشرط للظهر و اتيان جميع محتملاتها و ورود النقص على العصر (خصوصا مع ما افاد سيدنا الأستاذ مد ظله في مطاوى كلماته المتقدمة في الفرع السابق من ان المكلف مأمور باتيان الطبيعة في ما بين الحدين ففي كل آن يكون بصدد اتيانها فيرى نفسه بأنها مورد أى فرد من افراد الطبيعة فيأتى بهذا الفرد منها ففي المقام من لم يأت بالظهر و لا يكون متمكنا من اتيان جميع محتملات الظهر و العصر لضيق الوقت و لم نقل بكون ازيد من مقدار اربع ركعات من آخر الوقت مختصا بالعصر ففي هذا الوقت المشترك يكون هذا المكلف بالنسبة إلى الظهر مأمورا باتيان اربع صلوات لانه مورد هذا الفرد من الطبيعة و على الفرض يكون قادرا على ذلك و إذا فرغ من الظهر و وصل ظرف اتيان العصر فهو يرى أنه مورد فرد آخر منها أما صلاة واحدة فيصلى حيث يشاء أو صلاتين أو صلوات ثلاث فيجب عليه ذلك لاجل ما قلنا من لزوم موافقة الاحتمالية بهذا النحو هذا حاصل ما افاده مد ظله في هذا المقام و لبعض آخر من الفقهاء رضوان الله عليهم في دوران الأمر بين فقط التيام في بعض الاجزاء دون بعض الآخر و انه لا بدّ من صرف القدرة على جزء المقدم أو يكون ضميرا كلمات من أراد فليراجع. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٨٠

هو مقدار اداء اربع ركعات فقط، و يكون باقى الوقت بعد مضي مقدار اربع ركعات من اول الزوال مشتركا بين الظهر و العصر، ففي الفرض بعد بقاء الوقت بقدر اتيان اربع صلوات، فكما قلنا في الفرع السابق من وجوب حفظ الشرط من جانب الظهر، لان الآن ظرف اتيانه و هو متمكن من حفظ الشرط، و بعد ما قلنا من وجوب موافقة الاحتمالية بقدر الامكان و أنه لو لم يتمكن الشخص من اتيان الصلوة إلى أى جهات، و تحصيل موافقة القطعية، فيجب موافقة الاحتمالية بهذا النحو، اعنى باتيان الظهر إلى ثلاث جهات، و بعد اتيانها كذلك فلا يبقى على الفرض إلا مقدار اداء اربع ركعات من الوقت، فيجب اتيان صلاة العصر في هذا الوقت، و حيث لم يدر

اين وجه القبلة، فيكون تكليفه اتيان العصر إلى أى جهة شاء لدلالة الرواية على ذلك، فافهم.

الفرع السابع:

من كان تكليفه الصلوة إلى اربع جهات، فصلّى إلى جهة أو جهتين أو ثلاث جهات، فعلم اجمالاً أو تفصيلاً بوقوع إحدى منها إلى جهة الكعبة، فلا اشكال فى الاكتفاء بذلك و عدم وجوب الاعداء إلى الجهة التى كانت إلى الكعبة، لأنّ المطلوب ليس إلا وقوع صلاته إلى القبلة، و قد أتى بمطلوب المولى، و لا- يلزم ان يكون عالماً حين العمل بكون صلاته إلى القبلة، و لذا يكفى الامتثال الإجمالى و الصلوة إلى اربع جوانب كى يعلم ان بهذا النحو صلّى إلى القبلة، و فى الفرض صلّى إلى القبلة فلا حاجة إلى اعادة الصلوة ثانياً إلى القبلة، كما لا يجب بعد ذلك اتيان ما بقى من المحتملات، فلا يجب فى الفرض مع فرض وقوع صلاته إلى القبلة ان يأتى بثلاث صلوات بعد فرض اتيانه بصلوة إلى جهة، و علمه بعد ذلك بكون صلاته إلى القبلة أو إلى جهتين بعد صلاته إلى جهتين، و علم بكون إحدى منها المعينة أو غير

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٨١

المعين إلى القبلة أو إلى جهة فى ما إذا صلى إلى جهات ثلاث و علم بوقوع إحدى منها إلى القبلة، لأنّ الزام المكلف بالصلاة إلى اربع جهات كان من باب حكم العقل، حتى يعلم بامتثال التكليف المتعلق بالصلاة إلى القبلة، و بعد علمه بامتثال التكليف، و وقوع صلاته إلى القبلة، فلا يجب اتيان بقية المحتملات إلى باقى الجهات الأربع.

و مرسله الصدوق و الكليني لا يستفاد منهما أن فى المورد كان اعمال تعبد من الشارع بل ليس مفادهما إلا مفاد حكم العقل بوجوب الموافقة القطعية، فلا يمكن أن يقال: انّ ظاهرهما هو الصلاة إلى اربع جوانب، و لو علم فى الأثناء بوقوع ما أتى من اربع صلوات إلى القبلة، فافهم.

كما أنّه لو أتى ببعض من المحتملات أعنى: ببعض جهات الأربعة و علم بعدم كونها جهة الكعبة، فيجب اتيان الصلاة إلى باقى الجهات حتى يعلم بوقوع صلاته إلى جهة الكعبة، لأنّ الميزان هو حصول الامتثال و لا- يحصل الامتثال القطعى إلا بذلك بحكم العقل.

الفرع الثامن:

هل يجب على من يكون متحيراً فى سائر الصلوات الواجبة الاتيان إلى اربع جهات، مثلاً إذا ظهرت آية موجبة لصلوة الآيات، و كان متحيراً فى القبلة، يجب عليه أن يصلّى صلاة الآيات إلى اربع جهات أولاً يجب ذلك، بل يسقط عنه التوجه إلى القبلة فى هذا الحال، فيصلّى حيث يشاء.

اعلم أنّه بعد اعتبار القبلة فى الصلوات الواجبة، فيجب حال التحير حفظ القبلة و امتثال الاجمالى، و هو لا يحصل إلا بالصلاة إلى اربع جوانب، فيكون حال سائر الصلوات حال صلاة اليومية فى هذا الحال.

نعم، قيل بعدم وجوب الصلاة إلى اربع جوانب فى صلاة الميت، و ليس وجهه

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٨٢

إلا أن يقال: بأن الدليل الدال على الصلاة إلى اربع جوانب ليس له إطلاق يشمل حتى صلاة الميت، و تكون الروايتان الدالتان على ذلك فى مقام اعمال التعبد لا ما يحكم العقل من حفظ الأطراف لتحصيل موافقة المعلوم بالاجمال، و يقال بعد ذلك: بأنّه لا يجب موافقة القطعية فى العلم الاجمالى، و الّا فلو كان للدليل إطلاق أو قلنا بوجوب موافقة القطعية فى العلم الاجمالى، فلا يتم هذا الكلام.

و بعد ما قلنا من أن مدلول الروايتين ليس إلا الارشاد بما يحكم به العقل، من أنّه بعد وجوب وقوع الصلاة إلى القبلة، و عدم طريق

إلى تحصيل القبلة، فيحكم العقل بوجوب إتيان أربع صلوات إلى أربع جهات، حتى يعلم بامثال التكليف الاجمالي، اعنى وجوب الصّلاة إلى القبلة المتردد أمرها بين أربع جوانب، فليس لهذا الكلام أعنى: الاشكال فى صلاة الميت وجه، بل يجب مع التحير فى جهة القبلة من أربع صلوات بالميت كى يعلم بامثال التكليف، كما أنه يكون الأمر كذلك فى ساير الصلوات الواجبة. نعم يمكن ان يقال فى خصوص صلاة العيدين، و صلاة الجمعة بأنه مع التحير يجرى اتيان صلاة واحدة إلى أى جهة شاء، لانه بعد كون هذه الصلوات وضعها على اجتماع الناس، و بمقتضى السياسة الدينية و حضور الإمام أو من نصبه الإمام و عظمتها فى الخارج، فبحسب وضعها منافية من إتيانها إلى أربع جهات، فلا يبعد الاكتفاء بصلوة واحدة إلى جهة واحدة، و لكن لم نقل بذلك مسلماً، و لا نجزم بذلك، بل كان إبداء احتمال فى المسألة.

الفرع التاسع:

إشارة

هل يجرى ما قلنا فى المتحير من الاحتياط فى اربع جوانب فى قضاء الأجزاء المنسية، و سجدتى السهو، بمعنى وجوب إتيانها فى صورة التحير إلى تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٨٣
أربع جهات أم لا يجرى؟
فإن قلنا بالاول، فإن نسي التشهد مثلاً، و لم يدر أين وجه القبلة، يجب عليه أربع تشهدات إلى أربع جهات، و إذا حصل له موجب سجود السهو و لم يدر وجه القبلة، يجب عليه تكرار سجود السهو إلى أربع جهات.
و ان قلنا بالثانى، فلا يجب إلا تشهد واحد أو سجدتى السهو مرة إلى أى جهة شاء.
أعلم أن اعتبار القبلة فى الأجزاء المنسية و كذا فى سجدتى السهو مسلم، فيجب حالهما التوجه إلى القبلة، سواء نقول بكون أجزاء المنسية جزء للصّلاة، غاية الأمر محلّها فى هذه الصورة بعد الصّلاة، أو قلنا بكونها مثل سجدتى السهو واجبات مستقلة، لأنّ المنساق من أدلتها اعتبار ما يعتبر فى الصّلاة من الشرائط فيهما و منافات منافيات الصّلاة فيهما، إنما الكلام فى المقام يكون هنا فى جهات:

[فى ذكر بعض الجهات فى المقام]

إشارة

الجهة الأولى: هل يفرض صورة فى الأجزاء المنسية كان الواجب فيها إتيانها إلى أربع جهات أم لا؟
الجهة الثانية: فى أنه بعد فرض ذلك، و عدم وجود ما يمنع عن الاتيان بأربع جوانب، هل يجب فيها الاحتياط أم لا يجب ذلك؟
الجهة الثالثة: على تقدير وجوب الاحتياط، هل يجب الاحتياط باتيانها إلى أربع جهات، أو اقل من ذلك؟
الجهة الرابعة: بعد كون الفصل باحد المنافيات مضرًا بينها و بين الصّلاة، فما هو التكليف و ما يصنع المكلف؟
تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٨٤

[الكلام فى الجهة الاولى و الثانية]

أما الكلام فى الجهة الأولى: فاعلم أنه إن قلنا بأنّ قضاء أجزاء المنسية تكون واجبات مستقلة المشروعة عند نسيان هذه الاجزاء، و لم تكن جزء للصّلاة، فلا إشكال فى أنه يفرض صورة فى الأجزاء المنسية يكون الشخص متحيراً فيها فى القبلة، لأنه بعد كونها واجبات مستقلة و غير مربوطة بالصّلاة، فلا يضرّ الفصل بالمنافيات بينها و بين الصّلاة، فعلى هذا يمكن فرض صورة كان الشخص متحيراً فى

القبلة فيها، مثلاً صلى صلاته ثم خرج عن موضع صلى صلاته، وبلغ إلى محل لم يدر أين وجه القبلة، فتوجه بأنه نسي تشهداً من هذه الصلوة أو سجوداً منها، فيجب عليه إتيانه مع القبلة، وحيث لم يدر وجه القبلة فيجب بمقتضى العلم الاجمالي وتحريره أن يتشهد أو يسجد إلى أربع جهات حتى يعلم باتيان التشهد أو السجدة إلى القبلة الواقعية.

وإن قلنا بكونها جزء للصلاة، غاية الأمر تغير محلها وإلا فهي جزء لها، فلازم ذلك مضرية المنافيات بينها وبين الصلاة حتى تصير قابلة لصيرورتها جزء للصلاة، فكما أن وقوع المنافيات مضراً إذا حصلت بين أجزاء وموجبا لبطلانها، وعدم قابلية ضم اللاحق بالسابق، كذلك بين الصلاة وبين أجزاء المنسية، فيشكل الأمر، ولا يمكن فرض صورة كان التكليف فيها إتيان أجزاء المنسية إلى أربع جهات.

الكلام في الجهة الثانية: إن قلنا بعدم كون المنافي مضراً بينها وبين الصلاة، فيمكن فرض صورة وجوب الاحتياط في الأجزاء المنسية «١» فلا بد له من

(١) - أقول: فرضت صورة في المجلس البحث و أعطف سيدنا الأستاذ مدّ ظله عنان الكلام

إلى تنقيحه وهو أنه قلت: إذا صلى المتحيز إلى أربع جهات لوجوب الاحتياط عليه فبعد تمامية أربع صلوات علم اجمالاً بنسيان تشهد أو سجدة من إحدى هذه الصلوات الأربع فيجب عليه بحكم العقل الاحتياط في التشهد أو في السجدة حتى يقطع بموافقة أمر المولى بقضاء التشهد أو السجدة لأنه يعد علمه بنسيان التشهد في إحدى صلواته الأربعة المأتي بها، فهو يعلم بوجوب تشهد عليه ولا إشكال في وجوب وقوع التشهد إلى القبلة فلا بد بمقتضى العلم الاجمالي بهذا التكليف الاحتياط ويأتي الكلام في ما تكون مقتضى الاحتياط واسترضاه مدّ ظله ونقحه وقال: هل نقول هكذا أو نقول: بأنه بعد ما يعلم بأن إحدى من هذه الصلوات كانت واقعة إلى القبلة احداً من هذه الجهات الأربع التي صلى إليها كانت فيها القبلة فهو فعلاً لا يدري بأن هذا التشهد نقص من هذه الصلاة الواقعة واقعا إلى القبلة أو من إحدى من صلوات ثلاثة آخر فمقتضى قاعده الفراغ في هذه الصلاة الواقعة إلى القبلة هو تماميتها فيها، فلا يجب عليه قضاء التشهد لامكان كون التشهد الناقص من غيرها أعني: من إحدى من الثلاثة الآخر وان كان من إحدى منها فلا يجب قضاء تشهدها، لأن الصلاة الواقعة إلى القبلة إن كان مع التشهد فلا يضرب عدم تشهد إحدى منها، لأن وجوب هذه الثلاثة كان بحكم العقل و من باب المقدمة.

ولكن مع ذلك قال: بأن الحق الأول و وجوب الاحتياط لأن بعد علم الاجمالي بنسيان التشهد من إحدى من أربع صلوات فيحكم العقل بأن ما هو معلوم وإن كان مردداً في الاطراف يجب حفظه فأن فرض كون المعلوم بالاجمال منطبقاً على الصلاة الواقعة إلى القبلة واقعا، فكانت بلا تشهد ويصح للمولى العقاب و ليس حكم العقل في الأطراف المعلوم بالاجمالي إلا هذا الحكم التعليقي وهو أنه على فرض كون المعلوم في أحد الأطراف وتعمل في أحد الاطراف ما يفوت مطلوب المولى المعلوم بالاجمال يصح له أن يعاقب العبد فكذلك في المقام و بعد العلم الاجمالي لا تجرى قاعدة الفراغ سواء كانت أصلاً أو أمانة لأنه لا مجال لاجراء الاصل أو الامارة على خلاف العلم و لا فرق في العلم بين الإجمالي و التفصيلي.

و كما أنه يمكن أن يقال بأنه لو أخذنا بالتعليل أعني: قوله (لأنه حين العمل اذكر) في قاعدة الفراغ فلا تجرى لأنه لا يمكن له أن يدعى نفسه أنه كان أذكر أو بأن نقول: بعدم إطلاق لها

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٨٦

الاحتياط، كما أن الأمر يكون هكذا لو صلى إلى أربع جهات، و علم ينقص ركن من أركان الصلوات الأربعة عمداً أو سهواً أو ترك جزء غير ركني عمداً من إحدى منها فيجب بحكم العقل تجديدها، أعني: إتيان أربع صلوات مجدداً، لأن العقل يحكم بذلك، فعلى هذا إن فرض عدم مضرية وجود المنافي بين الصلاة وبين أجزاء المنسية، فيمكن فرض صورة كان الواجب الاحتياط في الأجزاء

المنسية باتيانها بعد الصلاة أزيد من مرّة واحدة بنحو تحصل الاحتياط.

الكلام فى الجهة الثالثة:

بعد ما قلنا بوجوب الاحتياط فرضا، فكيف طريق الاحتياط بحكم العقل، فهل يجب اتيان تشهدات أربعة أو سجدة أربعة، أو يكتفى فى الفرض المذكور بأقل من ذلك؟

لا- إشكال فى أنه بعد كون الواجب فى التشهد المنسى، أو السجدة المنسية، التوجه إلى القبلة، فهو فى الفرض يعلم بوجوب قضاء تشهد أو سجدة عليه، ولا يعلم أين وجه القبلة، فيجب إتيانه إلى أربع جهات مثل المتخير فى أصل الصلاة، لأنّ هذا مقتضى تنجيز العلم الإجمالى، فإذا تشهد أو سجد إلى أربع جهات يعلم

تجرى حتّى مع العلم الاجمالي.

(أو بأن يقال: ان قاعدة الفراغ فى كل من أربع صلوات مع الأخرى ولا يمكن أن يقال: بان قاعدة الفراغ تجرى فقط فى إحدى من هذه الصلوات الأربعة و هى الصلاة الواقعة إلى القبلة واقعا لا غيرها، لأنّه لا اشكال فى أجزاءها فى كل منها مثلا لو صلّى هذا المتخير الواجب عليه بحكم العقل أربع صلوات إلى أربع جهات إلى جهة شك بعد إتمامها بأنّه هل زاد فى صلواته أو نقص منها، فتجرى قاعدة الفراغ و بركتها يكتفى و يصلّى إلى باقى الجهات و بعد ذلك فبعد العلم الاجمالي لا يمكن له إجراء القاعدة فى كل من الأربعة و الحكم بإتيان تشهداتها، لأنه يعلم بعدم إتيان تشهد إحدى منها. (المقرر).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٨٧

بامثال الأمر المتوجه إليه بقضائه.

الكلام فى الجهة الرابعة:

إشارة

بعد ما فرض كون الفصل بأحد المنافيات مضرا إذا وقعت بينها و بين الصلاة ما لا يكون بعيدا بل هو الأقرب فعلى هذا لا يمكن للمصلّى الإتيان بجزء المنسى إلى الأربع لتحصيل إبراء الذمّة، لأنّه لو كان جزء المنسى من أجزاء أحد الصلوات الثلاثة التى أتى بها إلى جهات ثلاثة قبل صلاة الرابعة التى صلّاها الى جهة رابعة، فقد وقع المنافى بين جزء المنسى و بين الصلاة نسي منها هذا الجزء، لأنّ كل صلاة وقعت بعد الصلاة التى نسي جزئها، فهى من المنافيات.

فعلى هذا بعد علم بأنّ التشهد المنسى أو السجدة المنسية، نسي من أى صلاة من هذه الصلوات الأربع، فهو لا يدري بأن هذا الجزء، الذى يقضيها وقع بعد الصلاة التى نسي عنها هذا الجزء أو فصل المنافى بينهما، فلا يمكن له تحصيل البراءة بصرف اتيان التشهد أو السجدة إلى أربع جهات كما أنّه إذا أتى بأربع تشهدات أو أربع سجدة إلى أربع جهات قضاء فإن كان التشهد أو السجدة المنسية من الأخيرة من الصلوات الأربع، و أتى بالتشهد أو بالسجدة المنسية إلى الجهة صلّى هذه الصلاة، فلم يتخلل المنافى بين الصلاة و بين الجزء المنسى، و لكن بعد ما لا يدري بكون ما نقص من هذه الصلاة لاحتمال ورود النقص إلى أحد الصلوات الثلاثة، الواقعة إلى الجهات الثلاثة فهو يحتمل وقوع التشهد الواقع إلى الجهة صلّى الصلاة الأخيرة متخللا بين الجزء المنسى و الصلاة التى نسي جزئها، فعلى هذا لا- يمكن له إتيان الجزء المنسى متصلًا بالصلاة التى نسي هذا الجزء منها بحيث لم يقع بينهما فصل بأحد المنافيات.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٨٨

فالمكلف في هذا المورد يعلم بعدم أثر في إتيان التشهد أو السجدة إلى أربع جهات، فلا معنى للعمل بهذا النحو، لأنَّ الغرض من إتيانها إلى أربع جهات هو قضاء ما نسي منه واقعا في أحد صلواته الأربعة، بأنه إذا أتى بهما إلى أربع جهات فأتى بما نسي منه في صلواته، فإن كان المنسى من الأولى فأتى به إلى الجهة الواقعة فيه صلواته الأولى وهكذا، و بعد كون تخلل المنافى مضراً فهو يعلم بأن بهذا العلم أعنى:

الاتيان إلى أربع جهات، لا يمكن له تحصيل الموافقة القطعية، لأنه لو كان المنسى في أحد من الصلوات الأربعة غير الأخيرة أعنى: الصلوة الرابعة، و أتى بالتشهد أو السجدة أولاً إلى الجهة الواقعة إليها الرابعة، فإتيان التشهد أو السجدة إلى الجهات الأخرى لا ينفع لتحصيل الموافقة القطعية، لأنه وقع المنافى بين الصلوة و بين الجزء المنسى في هذه الصورة، فهو لا يتمكن من تحصيل الموافقة القطعية بهذا النحو.

[مع تحلل المنافى بين الجزء المنسى و الصلوة لا يمكن له الاحتياط]

و بعد ذلك فلا بدّ من الاحتياط بنحو آخر، و هو ما ينبغي أن يبحث عنه في هذه الجهة أعنى: الجهة الرابعة من الجهات الأربعة التي قلنا بوقوع الكلام في هذه الجهات.

فإذا نقول في هذا المقام: بأنه بعد كون تخلل المنافى بين الصلوة و الجزء المنسى مضراً، فكما قلنا لا يمكن تحصيل الموافقة القطعية بالإتيان بالجزء المنسى إلى أربع جهات بل لا بدّ له من الاحتياط بنحو آخر، ففي الفرض بعد ما كان تكليفه إلى أربع جوانب، و بعد فرض إتيان الصلاة إلى أربع جوانب، و بعد فرض العلم الاجمالي بنسيان تشهد أو سجدة من إحدى من هذه الصلوات، و بعد عدم إمكان موافقة القطعية بإتيان جزء المنسى إلى أربع جهات، فهو يعلم فعلاً إما بوجود قضاء الجزء المنسى عليه، لاحتمال كون المنسى من الصلوة الواقعة أخيراً من الصلوات الأربعة

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٨٩

التي يمكن إتيان جزئها المنسى بدون وقوع المنافى، و إما بوجود إتيان أصل الصلوة عليه، لاحتمال كون المنسى من غير الأخيرة، و لهذا حصل الفصل، فلا بدّ من إعادة أصل الصلوة، و حيث إن القبلة غير معلوم فيجب الاحتياط بتكرار الصلوة مكرراً.

[في ذكر طريق الاحتياط]

و طريق الاحتياط على هذا على الفرض يحصل بإتيان الجزء المنسى أولاً إلى الجهة التي صلى الصلوة الأخيرة إليها، ثم إتيان صلوات ثلاثة إلى جهات ثلاثة آخر غير هذه الجهة، لأنه إما نسي التشهد أو السجدة من الصلوة الأخيرة من أربع صلوات، أو من غيرها، فإن كان منها فإذا تشهد أو سجد بعدها إلى الجهة التي وقعت الأخيرة إليها، فقد أتى بالمكلف به، و حصلت الموافقة القطعية، و ان كان المنسى من غيرها أعنى: من إحدى من ثلاثة صلوات آخر، فلا يمكن له قضاء الجزء المنسى بلا فصل بينه و بين الصلوة التي نسي منه هذا الجزء، لفصل الصلوة الأخيرة أقلاباً بينها و بين الجزء المنسى، فلا بدّ من إعادة أصل الصلوة، و إذا أتى بثلاث صلوات إلى جوانب ثلاثة بعد إتيان الجزء المنسى إلى الجهة التي صلى الصلوة الأخيرة إليها، فهو يعلم بامتنال التكليف للصلوة، لأنَّ القبلة إما في الجهة التي صلى الصلوة الأخيرة إليها، فهو صلى إلى القبلة، و على الفرض لو كان المنسى منها فقد أتى بجزء المنسى بلا فصل بعدها، و إن كانت القبلة إلى إحدى من الجهات الثلاثة الآخر، فحيث لم يتمكن من قضاء الجزء المنسى إن كان المنسى من إحدى منها لحصول المنافى بينها و بين الجزء المنسى، فلا بدّ من إعادة أصل الصلوة، و حيث لم يدر وجه القبلة، فهو لو إلى جهات ثلاثة بعد الصلوة الرابعة و بعد قضاء الجزء المنسى، فهو يعلم بوقوع صلاة صحيحة منها إلى القبلة، لأنه على هذا صلى إلى أربع جهات كما هو حقّه.

فبهذا النحو يحصل احتياط في المقام، فافهم، فظهر لك ممّا مرّ حال المسألة و جهاتها بحمد الله و الحمد لله أولاً و آخراً و صلى الله

على رسوله و آهل و اللعن على

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٩٠

أعدائهم.

[الكلام فى الخلل فى القبلة]

الجهة الثالثة: فى الخلل و يقع الكلام فيه فى طى مطالب:

المطلب الأول: يقع الكلام فى حكم ما إذا صلى إلى جهة، ثم تبين خطائه و عدم كون القبلة فى هذه الجهة، فلا بدّ أولاً من ذكر أخبار الواردة فى الباب، ثم بيان ما يستفاد منها، و بيان حكم المسألة، فنقول بعونه تعالى: إن الأخبار الواردة فى المقام على طوائف الطائفة الأولى: ما تدلّ بظاهاها فى حدّ ذاتها على وجوب استقبال القبلة فيما إذا تبين له كونها على غير القبلة فى أثنائها، لما بقى من صلاته، و أمّا إذا فرغ من صلاته، و تبين كون صلاته على غير القبلة فلا يعيدها، و هى رواية القاسم بن الوليد (قال: سألته عن رجل تبين له و هو فى الصلاة أنه على غير القبلة، قال: يستقبلها إذا أثبت ذلك، و ان كان فرغ منها فلا يعيدها.) «١» و هذه الرواية مضمرة، لأنّ القاسم لم يعين ممّن يروى، و قال فقط (سألته) مضافاً إلى أنه لم يذكر فى الرجال شىء فى حق القاسم إلا أنهم قالوا: له كتاب، و تدلّ بظاهاها على ما قلنا، غاية الأمر ينبغى التكلم فيها فى بعض جهات اخر، و هو فى أنّ الرواية هل تدلّ على كون الدخول فى الصلاة مع التحزى عن القبلة، و قام فى الصلاة إلى الجهة التى توجه نحوها بمقتضى اجتهاده. أو كان عالماً بكون القبلة إلى الجهة التى توجه نحوها و تبين بعدا خطائها. أو كان ساهياً أو ناسياً عن القبلة أصلاً، أو كان للرواية إطلاق يشمل كل

(١) - الرواية ٣ من الباب ١٠ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٩١

الصور، و تدلّ على أنّ من توجه بجهة بائى نحو كان، ثم ثبت كون القبلة فى غير هذه الجهة، فإن كان التبين فى أثناء الصلاة يستقبلها، و ان كان بعد الفراغ فلا يعيدها.

و أيضاً هل تدلّ الرواية على عدم الإعادة فى الوقت و القضاء فى خارجه إذا تبين بعد الفراغ من الصلاة، بمعنى أنّ لها إطلاق يشمل كل من الوقت و خارجه.

أو تدلّ على عدم الوجوب إن كان فى خارج الوقت، و أمّا فى الوقت فلا ظهور لها معتدّ به.

و أيضاً هل تدلّ الرواية على أنّ الحكم المذكور ثابت حتى فى ما إذا تبين كون الخروج عن القبلة بالغاً حدّ اليمين و اليسار أو أكثر من ذلك، مثل ما كان مستدبراً للقبلة، أو ليس لها إطلاق يشمل مطلق تبين الخروج من القبلة، بل لا يدلّ إلا على عدم وجوب الإعادة فى ما إذا كان الانحراف إلى ما بين اليمين و اليسار، و لم يبلغ بهذا الحدّ اعنى: حدّ اليمين و اليسار، فهذه جهات لا بد من التكلم فيها.

[الكلام فى الجهات المختلفة فى الطائفة الثانية من الروايات]

الطائفة الثانية: ما تدلّ بظاهاها على وجوب إعادة الصلاة فى صورة تبين كونها على غير القبلة، و هى ما رواها معمر بن يحيى قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى على غير القبلة، ثم تبينت القبلة و قد دخل وقت صلاة اخرى، قال:

يعيدها قبل أن يصلّى هذه التى قد دخل وقتها) «١» الحديث. (و نقل العامة معمرًا مخففاً، و فى رجال أصحابنا معمر مشدداً). «٢»

و تدلّ الرواية على وجوب الإعادة بعد الصلاة لمن تبين له وقوع صلاته على

(١)- الرواية ٥ من الباب ٩ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢)- وقد نقل سيدنا الأستاذ مد ظله في أطراف شخصيته و ما روى عنه العامة مطالب مفيدة.

(المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٩٢

غير القبلة غاية الأمر يقع الكلام في الرواية أيضا في جهات:

الاولى في أنه هل تدلّ على مطلق من صلّى على غير القبلة سواء كان دخوله في الصّلاة إلى الجهة التي توجهه نحوها، ثم انكشف عدم كونها القبلة، من باب العلم بذلك، أو التحرى والاجتهاد، أو السهو في القبلة، أو نسيانها، أو يختص بصورة التحرى فقط، أو مع العلم، ولا تشمل السهو والنسيان.

الثانية في أنها هل تدلّ على خصوص صورة كونه مستدبر القبلة ثم انكشف له ذلك، أو على مطلق كونه على غير القبلة، وإن كان مقبلا إلى يمين القبلة أو يسارها.

الثالثة في أنها هل تدلّ على وجوب الإعادة في الوقت و خارجه، بل لها خصوصية في ذلك بقرينة قوله (وقد دخل وقت صلاة اخرى) لأن ذلك قرينة على مضي الوقت و دخول وقت صلاة اخرى، أو تدلّ على وجوب الاعادة في خصوص ما إذا انكشف كونه على غير القبلة في الوقت، و امّا بعد الوقت فلا ظهور لها يشمل بعد الوقت، و كان قوله (وقد دخل وقت صلاة اخرى) يعنى دخل وقت صلاة العصر إن كان ما صلّى على غير القبلة الظهر، أو العشاء إن كان ما صلّى على غير القبلة المغرب، فالمراد بدخول وقت صلاة اخرى، هو دخول وقت صلاة مترتبة عليها، و إن كان الوقت مشتركا بينهما، فهذه جهات يأتي الكلام فيها في طي كلامنا.

الطائفة الثالثة: ما قال الشيخ رحمه الله في النهاية، قال: قد رويت رواية أن من صلّى إلى استدبار القبلة، ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه إعادة الصّلاة، وهذا هو الاحوط و عليه العمل انتهى «١»، و هي تدلّ على أن من صلّى إلى دبر القبلة يجب

(١)- النهاية، ص ٦٤.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٩٣

عليه إعادة الصّلاة بعد خروج الوقت. «١»

و احتمال كون نظر الشيخ رحمه الله من الرواية التي رويت إلى رواية معمر المتقدمة ذكرها، و أنه استظهر منها وجوب الإعادة حتى في خارج الوقت، و لهذا قال رويت رواية بعيد، لأن رواية «٢» معمر ليس فيها كون وقوع صلاته مستدبر القبلة و الحال أنه رحمه الله قال رويت رواية على أن من صلّى إلى استدبار القبلة، ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه إعادة الصّلاة الخ، فعلى هذا هي أيضا رواية في الباب.

الطائفة الرابعة: ما تدلّ على عدم وجوب الاعادة على من صلّى على غير القبلة في صورة التحرى، و هي ما رواها الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (ثم في الاعمى يؤم القوم و هو على غير القبلة قال: يعيد، و لا يعيدون فأنهم قد تحروا). «٣»

وقد يستشكل في الرواية نظرا إلى أنه ما الفرق بين الأعمى و غيره، حتى تجب الاعادة عليه دون غيره، لأن الأعمى أيضا دخل في الصّلاة حتما بعد السؤال و الفحص عن القبلة، فدخل فيها بعد التحرى و الاجتهاد مثل القوم فما الفرق بينه و بينهم حتى يقال: يعيد و لا يعيدون، معللا بأنهم قد تحروا، فهذا سبب لو هن الرواية. «٤»

(١)- الرواية ١٠ من الباب ١١ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٥ من الباب ٩ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٣)- الرواية ٧ من الباب ١١ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٤)- أقول: قلت في مجلس البحث بعد ما أفاد مدّ ظله ما تقدم: بأنه بعد صراحة قول الإمام عليه السّلام في عدم وجوب الاعادة على القوم، لأنهم قد تحرّروا، فيمكن أن يكون المعلوم بين السائل و الامام عليه السّلام بأن الاعمى دخل بغير التحرى و لم ينقل تمام القضية في الرواية فبعد إمكان

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٩٤

و اعلم أن هذه الطوائف من شواذ الأخبار في هذا الباب، و العمدة في الباب

[ذكر الطائفة الخامسة من الروايات المربوطة بالمقام]

هي الطائفة الخامسة و السادسة من الروايات، فنقول:

أما الطائفة الخامسة: فهي ما يمكن أن يستفاد منها بحسب الظاهر في ذاتها، وجوب الإعادة إذا كان الخروج عن القبلة بالغاً إلى المشرق و المغرب أو أزيد، و عدم وجوب الإعادة إذا لم يبلغ بهذا الحدّ، بل كان غير بالغ حدّ اليمين و الشمال أو المغرب و المشرق، و هي روايات:

الرواية الأولى: ما رواها زرارة عن أبي جعفر عليه السّلام (أنه قال: لا صلاة إلا إلى القبلة قال: قلت: أين حدّ القبلة؟ قال: ما بين المشرق و المغرب قبله كله. قال:

قلت: فمن صلّى لغير القبلة، أو في يوم غيم في غير الوقت؟ قال: يعيد.) «١»

و ظاهر هذه الرواية تدلّ على أنّ الصّلاة الواقعة إلى غير القبلة ليست بصلوة، و أنّ القبلة حدّها ما بين المشرق و المغرب، و بعد ما قال (فمن صلّى لغير القبلة أو صلّى في يوم غيم في غير الوقت يعنى: صلّى الصّلاة في غير وقته في يوم غيم، يعيد الصّلاة) يستفاد بأنّ الصّلاة الواقعة إلى المشرق و مغرب الكعبة أو أزيد من ذلك محتاجة إلى الاعادة، و اما إذا لم يبلغ الانحراف عن القبلة إلى هذا الحدّ، بل كان ما بين المشرق و المغرب، فلم يصرح فيها بعدم وجوب الإعادة، و لكن يستفاد ذلك من قوله عليه السّلام في جواب (أين حدّ القبلة) قال (ما بين المشرق و المغرب قبله) لأنّه إذا كان ما بين

ذلك لا وجه لرفع اليد عن ظاهر قوله عليه السّلام من أن وجه عدم وجوب الإعادة على القوم كان من باب تحرّيمهم، و وجوب الإعادة على الاعمى كان من باب عدم تحريه فسكت مدّ ظله و لم يقل شيئاً و لعله استترضى مدّ ظله ما قلت. (المقرر)

(١)- الرواية ٢ من الباب ٩ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٩٥

المشرق و المغرب قبله، فالصّلاة الواقعة ما بين المشرق و المغرب واجدة لشروط القبلة فلا تجب الإعادة، غاية الأمر كلام آخر هنا في أن ما بين المشرق هل هو قبله مطلقاً، أو لخصوص البعض الموارد:

الرواية الثانية: ما رواها معاوية بن عمار أنّه سئل الصادق عليه السّلام (عن الرجل يقوم في الصّلاة، ثمّ ينظر بعد ما فرغ فيرى أنّه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالاً فقال: قد مضت صلاته، و ما بين المشرق و المغرب قبله.) «١»

و هذه الرواية لا- تدلّ إلّا على عدم وجوب الإعادة على من انحرف عن القبلة، و لم يبلغ إلى المشرق و المغرب أو أزيد، بل كان انحرافه أنقص من ذلك يعنى:

بين المشرق و المغرب، و اما بالنسبة إلى ما إذا كان الانحراف إلى المشرق و المغرب أو أكثر، فالرواية غير دالة عليه (إلا على مبنى

سيدنا الاستاد مد ظله في المفهوم فإنه يقول على هذا بأن قوله (ما بين المشرق و المغرب قبلة) له المفهوم بمعنى وجود الدليل على كون القبلة إلى هذا الحد، و عدم الدليل على أزيد من ذلك نعم، لو ورد الدليل على أزيد من ذلك لم يكن منافيا مع هذه الرواية).
 الرواية الثالثة: ما رواها عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (قال في رجل صلى على غير القبلة فيعلم و هو في الصلوة قبل أن يفرغ من صلاته، قال: إن كان متوجها بين المشرق و المغرب فليحول وجهه إلى القبلة ساعة يعلم، و إن كان متوجها إلى دبر القبلة فليقطع الصلوة، ثم يحول وجهه إلى القبلة، ثم يفتح الصلوة). «٢»
 و هذه الرواية متعرضة بصورة كون توجه المصلي في ضمن الصلوة، و أنه في

(١) - الرواية ١ من الباب ١٠ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢) - الرواية ٤ من الباب ١٠ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٩٦

صورة كون الانحراف في ما بين المشرق و المغرب فليحول وجهه إلى القبلة ساعة يعلم، و هذا تدل على صحة ما مضى بهذا النحو من صلاته، و اما إن كان الانحراف إلى دبر القبلة فما مضى من صلاته تقع فاسدة، و لا بد من قطع الصلوة و اتيانها مجددا إلى القبلة، و لم تتعرض الرواية بصورة تبين الانحراف بعد الصلوة، فليست مربوطة بمسألتنا إلا ان يقال: بأنه لا فرق بين تمام الصلوة و أبعاضها، فإذا لم يكن الانحراف بأزيد من بين المشرق و المغرب موجبا لبطلان بعض الصلوة و إعادتها من رأس، فكذلك لا يوجب لبطلان تمام الصلوة و إعادتها، و إذا كان الانحراف بحد المشرق و المغرب أو أكثر مضرا و موجبا لفساد بعض الصلوة، فكذلك في كل الصلوة لعدم الفرق بين بعض الصلوة و تمامها فتأمل.

الرواية الرابعة: ما رواها الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليه السلام: أنه كان يقول: من صلى على غير القبلة و هو يرى أنه على القبلة، ثم عرف بعد ذلك فلا إعادة عليه إذا كان ما بين المشرق و المغرب). «١»
 و هذه الرواية تدل على عدم وجوب الاعادة إذا تبين بعد الصلوة كونه منحرفا من القبلة و لكن إلى ما بين المشرق و المغرب لا أكثر من ذلك و تدل على وجوب الاعادة على الانحراف أكثر من ذلك بالمفهوم لقوله (إذا كان ما بين المشرق و المغرب).

[الطائفة السادسة من الروايات المربوطة بالمقام]

الطائفة السادسة: ما يمكن أن يستفاد منها الفرق في وجوب الاعادة بين الوقت و خارج الوقت إذا كان منحرفا عن القبلة و هي روايات:

(١) - الرواية ٥ من الباب ١٠ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٩٧

[في ذكر بعض الروايات الواردة في المقام]

الرواية الاولى: ما رواها عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: إذا صليت و أنت على غير القبلة و استبان لك أنك صليت و أنت على غير القبلة و أنت في وقت فأعد، و إن فاتك الوقت فلا تعد). «١»
 فهذه الرواية فرقت بين الوقت و خارجه في وجوب الاعادة و عدمها إذا تبين وقوع الصلوة على غير القبلة.

الرواية الثانية: ما رواها يعقوب بن يقطين (قال: سألت عبدا صالحا عن رجل صلى في يوم سحاب على غير القبلة، ثم طلعت الشمس و هو في وقت أ يعيد الصلوة إذا كان قد صلى على غير القبلة و إن كان قد تحرى القبلة بجهده أ تجزيه صلاته؟ فقال: يعيد ما كان في

وقت، فإذا ذهب الوقت فلا إعادة عليه.) «٢»

الرواية الثالثة: ما رواها سليمان بن خالد (قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون في قفر من الأرض في يوم غيم فيصلّى لغير القبلة، ثمّ يضحى فيعلم أنّه قد صلّى لغير القبلة كيف يصنع؟ قال: إن كان في وقت فليعدّ صلاته، وإن كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده.) «٣»

الرواية الرابعة: الرواية ٩ من هذا الباب بنقل الوسائل، ولم نتعرض للرواية ٥ و ٨ من هذا الباب لأنّ سندهما أيضا ينتهي إلى عبد الرحمن بن أبي عبد الله، و متن الروايتين و إن كان مختلفا في الجملة مع متن الرواية الأولى التي رواها عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام خصوصا الرواية ٨، التي رواها الصدوق رحمه الله لأنها

(١)- الرواية ١ من الباب ١١ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٢ من الباب ١١ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٣)- الرواية ٦ من الباب ١١ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٩٨

متعرضة للسؤالين أحدهما عن الاعمى، و لكن مع ذلك من كان له تتبع في الروايات يدري بأن كلها ليست إلا رواية واحدة، غاية الأمر عبد الرحمن نقل ما وقع بينه و بين المعصوم عليه السلام على الاختلاف لا أن عبد الرحمن سئل عن المسألة ثلاث مرات، و على كل حال تدلّ كلها على التفصيل بين الوقت و خارجه في وجوب الاعادة و عدمها.

[قد يقال بالجمع بين الطائفة الخامسة و السادسة بالعموم و الخصوص من وجه]

و على كل حال قد يقال: بأن النسبة بين الطائفة الخامسة و بين الطائفة السادسة تكون عموما من وجه، لأنّ الطائفة الخامسة خاص من جهة و عام من جهة، خاص من جهة، ان الاعادة اوجبت فيها في خصوص ما إذا كان الانحراف بالغا حدّ المشرق و المغرب و أكثر، لأنها دلت على عدم وجوب الاعادة إذا كانت الانحراف أقل من ذلك، و دلت على وجوب الاعادة فيما إذا كان الانحراف بالغا المشرق و المغرب أو أكثر، و عام من جهة ان وجوب الاعادة فيها غير مختصّة بالوقت بل تعم الوقت و خارجه.

و الطائفة السادسة خاص من جهة و عام من جهة، خاص من جهة اختصاص الاعادة بما إذا كان تبيين الانحراف في الوقت، و اما إذا كان بعد الوقت فلا تجب الاعادة، و عام من جهة وجوب الاعادة في الوقت لمن انحرف عن القبلة سواء كان انحرافه بأقل من المشرق و المغرب أو بالمشرق و المغرب و أكثر.

فإذا كان كذلك فحيث أنّه ما يرى من كلمات المشهور من القدماء هو أنهم فضّلوا بين ما إذا كان تبيين الانحراف في الوقت فتجب إعادة الصلوة، و بين ما إذا كان تبيين الانحراف في خارج الوقت فلا تجب الاعادة، فيؤخذ بالطائفة السادسة من الأخبار و يقيد بها الأخبار الطائفة الخامسة في مورد التعارض، و تكون النتيجة هو

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ١٩٩

وجوب الاعادة مطلقا حتّى في ما إذا لم يكن الانحراف بالغا حدّ المشرق و المغرب.

و هذا النحو من التوجيه في مقام رفع التعارض بين الطائفتين من الروايات، هو ما اختاره صاحب الحدائق رحمه الله، و لكن ليس كلامه في محله، و ليس هذا هو الجمع بين الطائفتين من الروايات، بل هذا يوجب طرح الطائفة الخامسة من الروايات، لأن بين الطائفة الخامسة و السادسة لم تكن منافات و معارضة في بعض الجهات، مقتضى كل من الطائفتين عدم وجوب الاعادة في خارج الوقت بالنسبة إلى من انحرف عن القبلة، في صلاته بمقدار لم يبلغ المشرق و مغرب القبلة، لأنّ الطائفة الخامسة تدلّ على عدم وجوب

الاعادة في هذه الصورة مطلقا في الوقت و خارجه، و الطائفة السادسة تدلّ على عدم الاعادة في هذه الصورة أيضا في صورة خروج الوقت، فتعارضهما يكون بالنسبة إلى ما كان الانحراف كذلك و لكن تبين بعد ذلك في الوقت، فإن مقتضى الطائفة الأولى من الطائفتين هي عدم وجوب الاعادة، لكون الانحراف ما بين المشرق و المغرب، و تدلّ هذه الطائفة على كون منشأ عدم وجوب الاعادة هو أن ما بين المشرق و المغرب قبله، و الحال أن الطائفة الثانية من هاتين الطائفتين تدلّ على وجوب الإعادة في هذه الصورة، فإن قلنا بترجيح الطائفة الثانية و لازمه وجوب الإعادة في الوقت مطلقا إذا كانت صلاته إلى غير القبلة سواء كان الانحراف بالغا حدّ المشرق و المغرب و أزيد، أو يكون أقل من ذلك، فيوجب ذلك طرح الطائفة الأولى، لأنّ الطائفة الأولى نص في أن عدم وجوب الاعادة في هذه الصورة مستندة إلى كون ما بين المشرق و المغرب قبله، فإن رفع اليد عن ذلك و يقال بوجوب الإعادة في هذا الفرض و تقييد الطائفة الأولى الدالة على عدم وجوب الإعادة في الفرض بالطائفة الثانية، فيوجب ذلك طرح الطائفة الأولى

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٠٠

من رأس، لأنّ بذلك رفع اليد عما تكون الطائفة الأولى نص فيه، و هو كون ما بين المشرق و المغرب عليه لعدم وجوب الاعادة لا خروج الوقت، فهذا ليس جمع بل طرح الطائفة الأولى، فلا وجه لما ذهب إليه صاحب الحدائق رحمه الله في المقام.

[نقول ان التعارض بين الطائفتين يدوى اذا عرض على العرف]

إذا عرفت ذلك نقول في مقام الجمع في هذا التعارض البدوى بين الطائفتين:

بأنه بعد كون لسان الطائفة الأولى هو عدم وجوب الاعادة في ما إذا كان الانحراف بما بين المشرق و المغرب لوقوعها إلى القبلة، لأنّ المستفاد منها كون ما بين المشرق و المغرب قبله، و يكون لسان الطائفة الثانية فيه وجوب الاعادة إذا صلى إلى غير القبلة و تبين ذلك في الوقت، و أمّا لو تبين في خارجه فلا- تجب الاعادة، فإن عرض الطائفتين من الروايات على العرف يرى أن الطائفة الأولى تحكم بعدم وجوب الاعادة في الفرض لكون صلاته واقعة إلى القبلة، و الطائفة الثانية تحكم بوجوب الاعادة في الوقت لكونها واقعة على غير القبلة، فلم ير العرف فيهما منافات و معارضة، و بلسان الاصطلاحى يكون لسان الطائفة الأولى لسان الورود أو الحكومة على الطائفة الثانية، لأنه إما تدلّ على كون ما بين المشرق قبله تنزيلا و تعبدا فتكون حاكما على الطائفة الثانية و على كل حال لا تعارض بينهما.

و أمّا بالنسبة إلى ما كان الانحراف بالغا حدّ المشرق و المغرب و أزيد، فإن توهم كون التعارض بينهما بنظر البدوى لأنّ الظاهر من الاطلاق في الطائفة الأولى أعنى: الخامسة هو وجوب الإعادة في الوقت و خارجه، و الطائفة الثانية أعنى الطائفة السادسة من الروايات المتقدمة ذكرها نصّ في الفرق بين الوقت و خارجه،

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٠١

فلا بدّ من تقييد الأولى بالثانية، فتكون النتيجة الاعادة في الوقت إذا كان الانحراف بالغا إلى المشرق و مغرب القبلة أو أزيد، و عدم الاعادة في خارج الوقت في هذه الصورة، هذا كله في مقام الجمع بين هاتين الطائفتين من الروايات.

و هنا كلام آخر في بعض ما يمكن أن يكون معارضا بالنسبة إلى خارج الوقت مع الطائفة السادسة أعنى: الأخبار التي كان مفادها التفصيل بين الوقت و خارجه، و يأتي الكلام في ذلك إن شاء الله.

ثم ان من الغريب أنه لم نر في كلمات القدماء عدم وجوب الاعادة مطلقا إذا كان الانحراف ما بين المشرق و المغرب، بل يظهر من كلماتهم على سبيل الإطلاق ما يستفاد من الروايات المفصلة من وجوب الإعادة في الوقت و عدمها في خارجه إذا صلى على غير القبلة بدون ذكر عما إذا كان الانحراف ما بين المشرق و المغرب، فكيف لم يذكروا هذه الصورة فأنه لا يجب الاعادة مطلقا فيها مع دلالة الروايات عليها، كما قلنا بأن مقتضى الجمع بينها و بين الروايات المفصلة هو عدم وجوب الاعادة مطلقا إذا كان الانحراف ما بين

المشرق و مغرب القبلة.

و يمكن أن يقال في توجيه عدم تعرضهم لصورة الانحراف في ما بين المشرق و المغرب، هو أن هذا المقدار من الانحراف لا يكون انحرافا عن القبلة كما قلنا في حاشيتنا على العروة: بأن القبلة هو ما بين محل شرق الشمس و غربها في أول الجدى لا المشرق و المغرب العرفي، و هو كل مورد يطلع فيه الشمس و يغرب فيه، لأنه على ما قلنا كون ما بين المشرق و المغرب تقريبا بقدر ربع الدائرة، فيساوق مع ما قلنا في المراد من الجهة، فلا يبعد أن يكون نظرهم إلى ذلك، فعدم تعرضهم بصورة الانحراف البالغ هذا الحد كان من باب عدم كونه انحرافا، لأنه لم يزد تقريبا من ربع الدائرة التي

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٠٢

تكون تقريبا هو المراد من الجهة التي يجب التوجه إليها، فبهذا النحو يمكن توجيه كلامهم، و يمكن أن يكون هذا وجه عدم تعرضهم، و على كل حال لم نر في كلامهم إلا الحكم بالاعادة في الوقت و عدمها في خارجة إذا صلى إلى غير القبلة، و لم يتعرضوا لصورة ما بين المشرق و المغرب أصلا فتأمل.

[يقع الكلام في بعض الجهات]

ثم إنه يقع الكلام في بعض الجهات الأولى في أنه كما قلنا في طي كلمتنا السابقة يقع الكلام في أن الروايات الدالة على التفصيل بين الاعادة في الوقت و خارجه، أو ما دل من الروايات على عدم الاعادة مطلقا في ما كان الانحراف ما بين المشرق و المغرب هل تدل على خصوص ما إذا كان دخول المصلي في الصلاة بعد التحرى عن القبلة فشرع في الصلاة بعد تحصيل الاجتهاد الظني على جهة، ثم تبين بعد الصلاة عدم كون هذه الجهة هي الجهة القبلة، أو يعم الدخول مع التحرى و الدخول مع العلم بكون جهة هي القبلة ثم تبين بعد الصلاة خلاف ذلك، أو يعم صورة دخل في الصلاة و توجه إلى غير جهة القبلة ناسيا أو ساهيا ثم تبين له بعد الصلاة أنه توجه إلى غير القبلة، أو تشمل حتى الصورة التي دخل في الصلاة و توجه إلى غير جهة القبلة مع كونه شاكا في القبلة، أو يشمل حتى صورة توجهه إلى غير القبلة عمدا.

لا اشكال في عدم دخول صورة الاخير، أما الأخبار المفصلة بين الوقت و خارجه، فهي صريحة في أنه صلى على غير القبلة، ثم تبين بعد الصلاة كونها على غير القبلة، و أما إن كان من أول الصلاة عالما بكون الجهة التي يتوجه نحوها غير القبلة فمن الأول بين عنده كون صلاته على غير القبلة، لا أنه بعد الصلاة تبين ذلك، فهذا شاهد على خروج هذه الصورة عن موردها مسلما.

[لا يمكن الالتزام بكون ما بين المشرق و المغرب قبلة مطلقا]

و كذلك الأمر بالنسبة إلى الطائفة الدالة على أن ما بين المشرق و المغرب قبلة،

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٠٣

لأن احتمال كون هذه الروايات دالة على أن المشرق و المغرب قبلة مطلقا بحيث كان الشرط من أول الأمر حتى بالنسبة إلى العالم بجهة القبلة هو كفاية التوجه إلى ما بين المشرق و مغرب القبلة و لو لم يكن حال الاضطرار، أو حال الالتفات بين الصلاة أو بعدها احتمال، لا يمكن الالتزام به فأنه و إن كان قد يتوهم ذلك من رواية زارة أئني: الرواية الأولى من هذه الطائفة المتقدمة ذكرها، حيث ان في هذه الرواية بعد السؤال عن حد القبلة قال عليه السلام (ما بين المشرق و المغرب قبلة) إلا أنه بعد ظهور رواية الرابعة من هذه الطائفة على أن القبلة المشروعة أولا و بالذات هي مرتبة اخرى غير ما بين المشرق و المغرب، لأن الظاهر من قوله عليه السلام فيها (إن كان متوجها فيما بين المشرق و المغرب فليحول وجهه إلى القبلة ساعة يعلم) في ما يعلم كونه على غير القبلة في أثناء الصلاة، هو أن القبلة المشروعة أولا مرتبة اخرى تكون دائرتها أضيق مما بين المشرق و المغرب، و هي مرتبة يجب على كل أحد، مع قطع النظر عن طرو بعض الطواري، مثل ما كان من باب الخطاء في الاجتهاد، و لهذا بمجرد الالتفات يجب التوجه إلى هذه المرتبة من القبلة،

فهذا شاهد على أن ما بين المشرق و المغرب ليس قبله مطلقا و لعل المراد من قوله عليه السلام في رواية زرارة و غيرها (ما بين المشرق و المغرب قبله) هي القبلة التي لا بد من التوجه إليها أقلا، فهذه المرتبة مرتبة لا يصح خلو الصلاة من هذه المرتبة من القبلة إلا في ما دل دليل من خارج على اغتفار خلو الصلاة حتى من هذه المرتبة من القبلة و هي ما بعد الوقت، فيمكن ان يقال في مقام الثبوت بكفاية القبلة الظاهرية للصلاة في هذا الحال، أعني بعد الوقت أو إسقاط شرطية القبلة.

و على كل فكل من الطائفتين غير شاملين لصورة الدخول في الصلاة إلى غير

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٠٤

القبلة عالما عامدا، ثم نقول بعد ذلك: بأن ما كان دخوله في الصلاة متوجها إلى جهة انكشف بعد الصلاة عدم كونها القبلة إن كان بعد التحري و الاجتهاد، فهي القدر المتيقن من الروايات المفصلة خصوصا التصريح في بعضها على ذلك، مثل ما رواها سليمان بن خالد (قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون في قفر من الأرض في يوم غيم فيصلى لغير القبلة ثم يضحى، فيعلم أنه صلى لغير القبلة كيف يصنع؟ قال: إن كان في وقت فليعد صلاته، و إن كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده). (١)

[منشأ عدم القضاء في خارج الوقت اجتهاده]

فإن مفروض السؤال يكون في يوم غيم في قفر من الأرض، و من الواضح أن في أمثال هذا الوقت يكون وقت التحري و إلا فإن كانت الشمس، طالعة فيعلم بالقبلة بالشمس، فالظاهر أن دخوله كان بالتحري، و أصرح من ذلك أنه قال (و ان كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده)، فمنشأ عدم القضاء في خارج الوقت يكون اجتهاده فيدل ذلك على أن دخوله في الصلاة إلى الجهة التي يعلم بعدها كونها غير القبلة كان مستندا إلى الاجتهاد، ثم انكشف خطأ اجتهاده، و لا إطلاق لسائر الروايات يشمل ما إذا كان دخوله شاكاً أو ناسيا أو ساهيا للقبلة، لأن روايات الباب ظاهرة أو صريحة أو متيقنة صورة كان دخولها في الصلاة و توجهها إلى الجهة التي ينكشف بعدها كونها غير القبلة عن اجتهاد.

و أما شمول روايات الدالة على أن ما بين المشرق و المغرب قبله لصورة النسيان و السهو و عدم شمولها فيأتي الكلام فيها.

و توهم دلالة رواية يعقوب بن يقطين، و هي هذه: (يعقوب بن يقطين قال:

(١)- الرواية ٦ من الباب ١١ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٠٥

سألت عبدا صالحا عن رجل صلى في يوم سحاب على غير القبلة، ثم طلعت الشمس و هو في وقت أ يعيد الصلاة إذا كان قد صلى على غير القبلة؟ و إن كان قد تحرى القبلة بجهد أ تجزيه صلاته؟ فقال: يعيد ما كان في وقت، فإذا ذهب الوقت فلا إعادة عليه. (١) على الأعم من صورة التحري و غيره بتقريب أن الرواية تدل على أن السائل سئل سؤالين: أحدهما عن رجل صلى في يوم سحاب على غير القبلة، و الثاني عن تحري و صلى على غير القبلة لأن بعد سؤال الأول (قال و إن كان قد تحرى بجهد أ تجزيه صلاته) فأجاب عليه السلام عن كلا- السؤالين بوجوب الاعادة في الوقت و عدمها في خارجه، و حيث إن الظاهر من السؤال الثاني يكون خصوص صورة دخوله متحريا عن القبلة، فالصورة الأولى تكون غير ذلك و هي ما كان دخولها شاكاً في القبلة أو ساهيا أو ناسيا أو يقال: بأن السؤال لو فرض أنه سؤال واحد، و لكن سياق الكلام دليل على أن السائل سئل عن صورة لم تشمل كل الأفراد، ثم فرض صورة تكون الأولى بعدم الاشكال، و أداها مصدرا بان الوصلية و قال (و ان كان قد تحرى القبلة بجهد الخ) و لكن الإمام عليه السلام بدون تعيين خصوص صورة التحري أو غيرها، أجاب بما يفيد وجوب الاعادة في الوقت و عدمها في خارجه، فاسد جدا.

لأنه كما قلنا يكون وضع السؤال و فرض السحاب مناسبا مع كون الدخول مع الاجتهاد و التحري، لأن في أمثال هذه المواقع يتحري

الشخص و يعمل بمقتضى تحريه، و ما تقدم من أن السائل سئل سؤالين، أو سؤالاً واحداً بين أولاً تمام مراتبه، ثم مرتبة من مراتبه بقوله (و ان كان قد تحرى الخ) واضح البطلان، لأن السؤال ليس

(١)- الرواية ٢ من الباب ١١ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٠٦

إلا سؤال واحد، أو أقل كون السؤال سؤالين غير معلوم، وقوله (و إن كان قد تحرى الخ) و إن كان إن فيه إن الوصلية، فليس معناه ما توهم، بل المراد، و الله اعلم، هو أن السائل بعد ما سئل عن الصلوة في يوم سحاب، و أنه يعيد أولاً يعيد، كان في مقام بيان فهم وجوب الاعادة و عدمها، و أنه تجب الاعادة في هذه الصورة و إن كان صلاته إلى الجهة التي صلى كان مع التحرى، فالمراد هو أنه مع كون ذلك مع التحرى تجب الاعادة أم لا، فليس في البين إلا سؤال واحد و هو عن الصلوة على غير القبلة مع التحرى، و لا أقل من عدم ظهور للرواية يشمل غير صورة التحرى.

[روايات عبد الرحمن رواية واحدة لا ثلاثة]

و من هذا يظهر لك حال ساير الروايات مثل الروايات التي تنتهي سند كل منها إلى عبد الرحمن بن أبي عبد الله التي قلنا بأنها رواية واحدة، «١» لا أن تكون روايات ثلاثة، و كذلك الرواية التي رواها أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: الأعمى إذا صلى لغير القبلة فإن كان في وقت فليعد، و إن كان قد مضى الوقت فلا يعيد). «٢»

حيث ان ظاهرها أو متيقنها صورة التحرى، لأن الأعمى أيضاً يسأل و يتحرى حتماً عن القبلة و يدخل في الصلوة فلا يستفاد من الروايات صورة و النسيان و السهو.

و أما صورة القطع أعني: ما إذا قطع من طريق إلى كون جهة هي القبلة، فصلى إلى هذه الجهة، ثم انكشف بعد ذلك خطأ قطعه، فهل يقال بهذا التفصيل فيها أعني: وجوب الاعادة في الوقت و عدمها في خارجه أو لا؟

(١)- الروايات ١ و ٥ و ٨ من الباب ١١ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٩ من الباب ١١ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٠٧

الظاهر أن القطع يكون مثل الاجتهاد الظني، و عدم كون فرق بينهما من هذا الحيث، كما أن الروايات بعضها ان كان ظاهرها مورد التحرى، و لكن نعلم بأن الميزان في عدم الاعادة في خارج الوقت في الصورة التي تحرى عن القبلة ليس إلا من باب أن دخوله كان على طبق ما قرّر له من الوظيفة و الطريق على تحصيل شرط القبلة، سواء كان ذلك اجتهاد ظني أو القطع.

[في الروايات الدالة على ان ما بين المشرق و المغرب قبلة]

أما الكلام في الروايات الدالة على أن ما بين المشرق و المغرب قبلة، «١» و أنها هل تدل على أن ما بين المشرق و المغرب قبلة لخصوص من تحرى في القبلة، ثم تبين بعد الصلوة كون انحرافها إلى ما بين المشرق و المغرب لا أزيد أو يشمل من دخل في الصلوة عالماً بكون جهة قبلة، ثم تبين بعد الصلوة كونه منحرفاً عن القبلة بما بين المشرق و المغرب، و كون قطعه جهلاً مركباً، أو تعم الناسي و الساهي و الغافل عن التوجه إلى القبلة حال الصلوة، ثم تبين له بعد الصلوة، و كان انحرافه بما بين المشرق و المغرب القبلة. أو يقال: ان المستفاد من الروايات خصوصاً رواية زرارة منها، هو كون ما بين المشرق و المغرب قبلة، و إطلاق هذا الكلام يقتضى كون هذا الحد قبلة حتى للعالم المختار، و لا اختصاص لها بصورة التحرى أو القطع أو النسيان و السهو.

اعلم أن شمول الروايات لصورة النسيان و السهو مسلم إن لم نقل بأن مورد السؤال في بعضها هو من نسي القبلة و انحرف عنها إلى ما بين المشرق و المغرب، مثل رواية معاوية بن عمار أنه سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصلاة، ثم ينظر بعد

(١)- الرواية ٢ من الباب ٩ و الرواية من الباب ١٠ و الرواية ٥ من الباب ١٠ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٠٨

ما فرغ، فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالا، فقال له: قد مضت صلاته و ما بين المشرق و المغرب قبلة) فإنه من المحتمل بل لا يبعد أن يكون المستفاد من قوله (يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ) أنه متى قام في الصلاة لم يكن ملتفتا إلى القبلة كي يتوجه نحوها، بل نسي أو غفل فدخل فيها و الحال أنه منحرف عنها، فلما صلى نظر فرأى أنه انحرف عن القبلة، فلا يبعد أن يكون مساق السؤال عن نسي القبلة.

و على كل حال إن لم نقل بذلك فلا- وجه لاختصاص مورد الروايات بخصوص المتحرى، نعم يمكن دعوى شمول الروايات خصوصا رواية زرارة للناسي و المتحرى، بل و القاطع، و لو نقول بعدم كون المستفاد منها كون ما بين المشرق و المغرب قبلة مطلقا حتى للعالم المختار، و لكن لا يبعد شمولها للقاطع بكون جهه هي القبلة و الناسي و المتحرى.

[شمول للروايات للمختار و المضطر مشكل]

و أما شمولها لكل مورد حتى يقال: بأن ما بين المشرق و المغرب قبلة للمختار و المضطر، فهو مشكل و لا يمكن الالتزام به، لدلالة رواية عمار، «١» لأنها تدل على أن من توجه في أثناء الصلاة بكونه منحرفا بما بين المشرق و المغرب يجب عليه التوجه إلى القبلة و تحويل وجهه نحوها، فهذا دليل على أن القبلة المفروضة أولا التوجه إليها هي أضيقت دائرة مما بين المشرق و المغرب. و احتملنا سابقا بأن يكون المراد بما بين المشرق و المغرب ليس المشرق و المغرب الاعتدالي أعنى: ما بين كل نقطة تطلع الشمس منها أو تغرب فيها، بل يكون ما بين آخر نقطة تطلع الشمس منها أو تغرب فيها و لم تتجاوز طلوع أو

(١)- الرواية ٤ من الباب ١٠ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٠٩

غروبها من هذه النقطة، بحيث إذا فرض دائرة و يفرض نقطة، منها محل شروق الشمس بحسب ميلها الأعظم، و هو في أول سرطان، ثم كلما يمضى من الأيام تطلع الشمس في نقطة اخرى بحيث يصير بمضى كل يوم من بعد سرطان الفصل بين مشرقها و مغربها في هذه الدائرة المفروضة أنقص من الفصل الحاصل بين مشرقها و مغربها في أول سرطان إلى أول الجدى، ففي هذا اليوم يكون الفصل بين المشرق و مغرب الشمس أنقص من جميع أيام السنة، ففي كل موضع من هذه الدائرة المفروضة من أول سرطان إلى أول الجدى يكون مشرق الشمس و مغربها في نقطة من الدائرة، فتمام هذه المواضع موضع شروق الشمس و غربها، فليست هذه المواضع من الدائرة المفروضة ما بين المشرق و المغرب، بل نفس المشرق و المغرب، لأن كلها موضع شروقها و غربها، و ما هو ما بين المشرق و المغرب يكون كل موضع من الدائرة يكون بين موضع شروقها و غربها، و هو على ما قلنا بين موضع من الدائرة تطلع الشمس منها في أول الجدى و تغرب منها في هذا اليوم، فعلى هذا يكون المراد بما بين المشرق و المغرب ما بين المشرق و المغرب في أول الجدى.

و إذا كان هذا هو المراد فينطبق تقريبا مع ما قلنا في توجيه الجهة، لأن بهذا النحو يكون ما بين المشرق و المغرب تقريبا ربع الدائرة المفروضة، و الجهة تكون بهذا المقدار تقريبا فيوافق مفاد هذه الروايات تقريبا مع ما بينا في المراد من الجهة، إلا أنه بعد دلالة رواية عمار أن القبلة المفروضة، أولا- أضيقت مما بين المشرق و المغرب، فلا يمكن أن يقال بأن روايات الدالة على أن ما بين المشرق و

المغرب قبله مفادها ينطبق مع ما قلنا في ما هو قبله للبعيد الغير المتمكن من التوجه إلى عين الكعبة أعنى: الجهة، لأنه قلنا بأن الجهة و شطر المسجد الحرام تكون تقريبا هي الربع

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢١٠

من الدائرة المفروضة التي تكون الكعبة في هذا الربع.

[توضيح المراد من الجهة و البيان الاول]

و نقول بعونه تعالى توضيحا لمرادنا من الجهة: بأنه ربما يحتمل أن يكون تكليف البعيد هو عين تكليف القريب، فكما أن الواجب على القريب من الكعبة هو التوجه بعينها كذلك يجب على البعيد أيضا التوجه بعين الكعبة، فعين الكعبة قبله للقريب و البعيد بيانين: الأول: أن يقال: بكون الواجب على كل مكلف هو استقبال عين الكعبة غاية الأمر يختلف الاستقبال بالنسبة إلى القريب و البعيد، مثلا أنت إذا كنت قريبا من شيء بحيث يكون الفصل بينك و بينه ذراعا مثلا، فلا بدّ من صدق المقابلة و كونك مستقبلا له بأن يكون مقاديم وجهك مقابلا له بحيث لو خرج خط من جانبك يكون مستقيما يصل به، حتى لو كان هذا الجسم المقابل لك إنسانا لا بد و ان يكون تمام مقاديم بدنك مقابلا لتمام مقاديم بدنه، فلو كان نصف بدنك غير مقابل له لا يصدق الاستقبال و كونكما متقابلين، و لكن إذا فرض صيرورتك بعيدا منه مثلا كان هذا الشيء أو هذا الشخص بعيدا عنك بالف ذراع، فلا يعتبر في صدق استقبالك له ما اعتبر في صدق استقبالك له في حال قربك به، فلو كان جزء من بدنك غير مقابل له يصدق الاستقبال مع ذلك، و كلما يكون البعد أكثر يكون الأمر أسهل، فربما يصدق الاستقبال في البعيد لشيء لو فرض كونه قريبا منه لم يصدق الاستقبال اصلا.

فعلى هذا يقال في المسألة هكذا و أن الواجب على القريب و البعيد هو و استقبال عين الكعبة، غاية الأمر يختلف صدق الاستقبال بالنسبة إلى القريب و البعيد، و لهذا ترى أن صفا من الناس إن كان قريبا من شيء لا يكون مستقبلا لهذا الشيء إلا أحد منهم لقربهم بهذا الشيء، فليس إلا أحد أهل الصفّ مقابلا له، و ساير

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢١١

أهل الصف ليسوا متقابلين له، بل يكونون واقعين في طرفيه، و لكن لو باعدوا عن هذا الشيء يكونون كلهم مستقبلين له في حدّ من العبد عند العرف، و هذا واضح البيان.

[البيان الثانى فى المراد من الجهة]

الثانى: و هو لا- يتفاوت مع بيان الأوّل فى النتيجة، غاية الأمر أن بيان الأوّل قال من قال به: بأن الاستقبال يختلف فى القريب و البعيد بحسب صدق العرفى، و يقال فى بيان الثانى: بأن معنى التوجه إلى الكعبة و تولية الوجه نحوها ليست إلا جعل مقاديم البدن محاذيا لها فى حال الصّيلة مثلا، فيقال بأن الواجب هو كون كل مكلف محاذيا للكعبة حال الصّيلة سواء كان قريبا أو بعيدا، غاية الأمر تختلف المحاذاة بالنسبة إلى القريب و البعيد.

فكما قلنا فى المثال السابق فى البيان الأوّل ترى أن فى مرتبة لا تصدق المحاذاة إلا بكون الشخص مقابلا لشخص آخر مقابلة حقيقية لقربه به، و لكن فى مرتبة اخرى يكون مع العبد بينهما تصدق المحاذاة، و لو لم تكن محاذاة، حقيقية، فنحن نقول:

بان القبلة عين الكعبة و يجب التوجه نحوها مطلقا على القريب و البعيد، و لكن بعد ما نرى ان الشارع لم يأمر إلا بتولية الوجه نحوها قال الله تعالى قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿١﴾ و لم يبين موضوع حكمه، فلا- بدّ من الرجوع إلى العرف، و نرى بأنّ العرف لا يحكم إلا- بلزوم تولية الوجه نحوها، و أن معناها ليست إلا- جعل مقاديم البدن محاذيا لها، و نرى بأنّ المحاذاة تختلف بنظر العرف للقريب و البعيد، فالبعيد ليس معنى توجهه نحوها، و تولية وجهه بعين الكعبة إلا- محاذاته و تولية وجهه بها بنحو يصدق عرفا بأنه متوجه إلى عين الكعبة، فالبعيد يتوجه بالعين غاية الأمر يكون التوجه و المحاذاة مختلفا فى نظر العرف للقريب و البعيد.

(١) - سورة البقرة، الآية ١٤٣.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢١٢

[حاصل كلام من قال بان عين الكعبة قبله للقريب والبعيد]

هذا حاصل كلام من يقول: بأن الواجب هو التوجه بعين الكعبة للقريب والبعيد، ولكن السر في أن قبله البعيد أوسع من القريب ليس إلا من باب أن العرف يحكم بصدق الاستقبال أو محاذاة شيء لشيء إذا كان بينهما البعد مع عدم هذا الصدق عنده ان كان بينهما القرب، وهذا هو وجه ما يقال: من أن الشيء كلما ازداد بعدا ازداد جهة محاذاته سعة، ولكن قلنا في صدر البحث بأن هذا الكلام غير تمام أعنى: لا يمكن أن يقال بذلك بمجرد دعوى صدق العرفي، وقلنا بأنه بعد كون الواجب هو التوجه إلى شطر المسجد الحرام لانه تعالى قال فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «١» نقول في مقام بيان المراد من الشطر بأن الشطر هو سمت و الجهة، و لا إشكال في أن الواجب على البعيد الغير المتمكن من التوجه بعين الكعبة ليس بها، لكونه موجبا لمشقة عظيمة، بل العسر و الحرج، بل أزيد منهما، و لا اشكال في أنه لا يمكن أن يقال: بان الواجب عليه هو التوجه بالعين، غاية الأمر يحكم العرف بأن التوجه بالعين يحصل بما قلنا في ضمن بيانين لما قلنا من الاشكال في ذلك أن نغضى أعيننا و نقول بصدق العرفي بدون أن نفهم أن العرف موافق معه أم لا، و لو فرض حكمهم فما منشأ حكمهم بذلك، و إذا بلغ الأمر إلى هنا كما قلنا سابقا نقول: بأن الشطر هو سمت و الجهة، و الواجب على البعيد هو تولية الوجه شطرها و سمتها و جهتها كما يظهر من الآية ان الواجب، هو التوجه إلى شطر المسجد الحرام.

و نقول في وجه ذلك و سره: بأن بعض الاشياء مما ليس له قدام و لا خلف، و هذا مثل الاشجار و الاحجار، و بعض الاشياء يكون لها قدام و خلف كالانسان، فترى أن له قداما و له خلفا، فإن امر بالتوجه إلى الاشياء التي ليس لها قدام و لا

(١) - سورة البقرة، الآية ١٤٣.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢١٣

خلف، أو امر بتوجه هذه الاشياء مقابلا لشيء آخر، فبكل جانب منها إذا توجه الشخص في فرض الأمر بالتوجه و الاستقبال إليه حصل التوجه و الاستقبال، و كذلك بتوجيه أي جانب منها إلى شيء آخر في فرض وجوب توجيه هذه الاشياء و استقبالها لشيء آخر يحصل الاستقبال و المحاذاة، و هذا واضح.

و إن كان المأمور به هو توجه أشياء التي لها قدام و خلف و استقبالها لشيء آخر، فترى أنه لا يكفي في تحقق الاستقبال استقبال كل جانب منها إلى الشيء الواجب استقباله، فإذا أمر الإنسان بأنك استقبل شيئا أو توجه شطر شيء، فلا يكفي في امتثال الأمر توجهه و استقباله لكل جانب من جوانبه، بل لا بد من التوجه بجانب يكون قدام بدنه فيه في صدق الاستقبال.

[توضيح كون القبلة الجهة]

إذا عرفت ذلك فلتعرف مطلبا آخر، و هو أن الجهات تكون ستة الفوق و التحت و القدام و الخلف و اليمين و الشمال، و الفوق و التحت ليسا مربوطا بجهة كلامنا، فيبقى القدام و الخلف و اليمين و الشمال، و الإنسان له قدام و خلف و يمين و شمال، فإذا فرض راس الإنسان كرة كما أن رأسه يكون بشكل الكرة، و فرض تقسيم هذه الكرة أعنى: الرأس بأربعة أجزاء، فالربع من هذه الكرة يكون قدام الإنسان، و ربعها خلفه، و ربعها يمينه، و ربعها يساره، فقدام الإنسان هو الربع الدائرة من الرأس الذي يكون الوجه واقعا فيه. و إن حوسب الوجه فكذلك يكون بحسب وضعه كرويا، فانظر إلى الحد الذي يكون جبهة للانسان، فإن القدر المسلم من الجبهة هو ما بين العينين، فمقدم الرأس بين الحاجب و منبت الشعر من طرف الطول، و بين العينين من طرف العرض يكون هو الجبهة، و هذا

المقدار لو لوحظ يرى أن وضعه يكون بشكل الكروي، و ليس

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢١٤

عرض الجبهة عرضاً مستويا، بل يكون كرويا بحيث أنه إذا اخرج خط مستقيم من نقطة منه، و خرج خط اخر مستقيم من نقطة اخرى، فلا يصلان بمحل واحد كما ترى في الكرة، فكل خط من الخطوط الخارجة من الجبهة كلما يبعد من الجبهة يصير أبعد من الخط الآخر الخارج منها.

فبعد كون وضع الجبهة، و كذلك الوجه كرويا، فلو فرض بكون الإنسان مركزا للدائرة، فالدائرة المرسومة حول هذا المركز و القطب، يكون ربع من هذه الدائرة حول مقادير بدنه المشتمل على الوجه، و ربه الآخر محاذيا لخلفه، و ربه محاذيا ليمينه، و ربه محاذيا ليساره.

فإن كان المطلوب من الإنسان استقباله لشيء، فلا بد من أن يستقبله بقدام نفسه، لا جوانبه الأخرى، ففي صدق استقباله يكفي كون الربع من رأسه الواقع مقابل وجهه، و مقادير بدنه بهذا المقدار مقابلا لهذا الشيء، و وجه صدق الاستقبال بهذا النحو ليس إلا من باب أن هذا الشيء الواقع في موضع إذا أستقبله الإنسان بوجهه، يكون محاذيا له، فإن كان قريبا منه يرى بالحس كون تمام وجهه مقابلا له، و أما إذا كان بعيدا فلا يمكن استقباله بكل نقطة من وجهه، لأنه كما قلنا بكون وضع الوجه و الجبهة كرويا فالخطوط الخارجة من نقاط الوجه، لا يمكن أن يتلاقى كلها إلى نقطة واحدة.

[في ذكر المراد من الآية الشريفة]

إذا عرفت ذلك نقول في ما نحن فيه: بأن الظاهر من قوله تعالى **فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** هو وجوب تولية الوجه شطر المسجد الحرام، أي: جانب مسجد الحرام و سمته فالبعيد يجب عليه التوجه إلى جانب المسجد الحرام و سمت الذي يكون فيه المسجد الحرام، فبعد ما فهمت من كون وضع الوجه كرويا و من

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢١٥

المسلم وجوب تولية الوجه نحوه لقوله تعالى **فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ إِذَا بَنَى الشَّخْصَ عَلَى تَوَلِيَةِ وَجْهِهِ نَحْوَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**، فبحسب طبع وجهه و وضعه، لا بد من أن يجعل وجهه شطره، و أن كان بعيدا عن المسجد الحرام، فإذا كان المسجد في موضع و بنى على تولية الوجه شطره فلا يمكن له تولية تمام الوجه للمسجد بحيث يكون بتمام وجهه مستقبلا للكعبة، لأنه بعد كون وجهه كرويا فالخطوط الخارجة من نقاط وجهه لا تصل إلى نقطة واحدة، بل كلما يبعد عن المسجد فالفرج بين الخطوط الخارجة من نقاط وجهه يصير أكثر بحيث ربما يكون البعد بين كل خط خارج من نقطة مع الخط الخارج من نقطة اخرى فراسخ كثيرة، مع كون الخطين خارجين من نقطتين المتصلتين من الوجه بالآخر، فعلى هذا لا يمكن للشخص البعيد الاستقبال بتمام الوجه، بل لا بد من كفاية الاستقبال بجزء من الوجه.

فعلى هذا نقول في توجيه الجهة و ما استفاد من ظاهر قوله تعالى **فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** بأن المكلف النائي من المسجد الحرام إذا فرض كونه مركزا لدائرة تتلاقى محيط هذه الدائرة الكعبة المكرمة، فإذا أمر بهذا الإنسان باستقبال وجهه إلى الكعبة، فلا بد له من تولية وجهه شطر المسجد الحرام أعنى: إلى جانب و شطر تكون الكعبة واقعة فيها، فإذا ولي وجهه نحوها، فلو فرض خطوط خارجة من وجه هذا الإنسان مع كون الوجه كرويا، فتلقى هذه الخطوط إلى المحيط في الجانب الذي تكون الكعبة فيه، فحيث إن الوجه ربع الدائرة تقريبا من الرأس فتلقى الخطوط الخارجة من الوجه ربعا من الدائرة المحيطة بهذا المركز أعنى:

الإنسان المكلف باستقبال الكعبة، ففي كل موضع يكون المكلف و يفرض نفسه مركزا و يفرض دائرة تتلقى محيطها الكعبة، فربع من هذه الدائرة الواقعة في الكعبة

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢١٦

محاذيا لوجه المكلف المفروض واقعا في مركز هذه الكرة، هو جانب الكعبة و شطرها و سمتها، لأنه يتلاقى أحد الخطوط الخارجة من حدّ الجبهة و الوجه إلى الكعبة لا محالة، لما قلنا في ضمن المطالب المتقدم، و لا يمكن له الاستقبال بأزيد من ذلك بحيث يتلاقى تمام الخطوط الخارجة من عرض الوجه إلى الكعبة، لما قلنا من كون الوجه بخلقه كرويا، و لهذا مع كون الكعبة بعيدا منه ربّما يحاذى بنفس وجهه مع موضع بعيد من الكعبة بفراسخ، و هذا لاقتضاء وضع الوجه في الإنسان.

فبهذا البيان يمكن أن يقال: بأن المراد من الجهة اللازم اعتبار التوجه نحوها، هو الربع من الدائرة الواقعة في قطعة من هذا الربع الكعبة، و بهذا البيان عرفت ما هو قبله للبعيد، و يمكن أن يكون وجه حكم العرف للبعيد بأن الاستقبال و المحاذاة يصدق للشئ و إن لم يكن محاذاة حقيقية ما قلنا لك.

[ما فهمت في ما نحن فيه]

فبما قلنا في المقام فهمت.

أولا ما هو قبله للبعيد الغير المتمكن من التوجه بعين الكعبة، و أنه إذا توجه إلى ربع الدائرة التي تكون الكعبة واقعة فيه، فقد توجه شرط المسجد الحرام و إن كان ليس ما توجه من وجهه، إلى الكعبة إلا نقطة من وجهه، لأنه لا يمكن أزيد من ذلك.

و ثانيا يمكن أن يكون وجه حكم العرف بصدق الاستقبال و المحاذاة للبعيد مع عدم كون الشخص محاذيا في مقابل الكعبة بالدقة العقلية و حقيقة، هو ما قلنا من أنه يرى العرف عدم امكان أزيد من ذلك، و وقوع جزء من أجزاء وجهه مستقبلا للكعبة، فعلى هذا لسنا مخالفنا مع من يقول بكفاية استقبال العرفي و المحاذاة العرفية، إلا أنا بيننا منشأ لحكم العرف، و بيننا أن في الربع من الدائرة التي تكون الكعبة في نقطة من نقاطه إذا توجه الشخص شرط هذا الربع، فقد ولي وجهه شرط المسجد الحرام

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢١٧

و جانبه و سمته، مع ما ذكرنا سابقا من بعض المؤيدات للمطلب:

[في ذكر بعض المؤيدات للمطلب]

و كان أحدها هذه الروايات الدالة على أن ما بين المشرق و المغرب قبله بناء اعلى ما احتملنا من كون المراد بما بين المشرق و المغرب هو ما بين المشرق و المغرب في أول الجدى.

و لكن قلنا: بأن رواية عمار، «١» الدالة على أن القبلة.

شئ تكون دائرتها أضيق ممّا بين المشرق و المغرب، و لهذا مع فرض وقوع بعض صلواته إلى غير القبلة قال في رواية عمار (إن كان متوجها في ما بين المشرق و المغرب فليحوّل وجهه إلى القبلة ساعة يعلم و إن كان متوجها إلى دبر القبلة فليقطع الصّلاة، ثمّ يحوّل وجهه إلى القبلة ثمّ يفتتح الصّلاة) منافية مع ما احتملنا من قابلية انطباق الروايات الدالة على أن ما بين المشرق و المغرب قبله، مع ما قلنا بأن قبله البعيد هو شرط المسجد و جانبه الذي يكون تقريبا بقدر الربع من الدائرة.

و الثانية من المؤيدات ما وردت في بعض الروايات الواردة في أحكام الخلوة، و هي هذه الرواية: محمد بن الحسن عن المفيد عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن جده عن علي بن عبد الله السّلام قال: (قال النبي صلى الله عليه و آله و سلم إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة و لا تستدبرها، و لكن شرقوا أو غربوا) فإن الأمر بالتشريق و التغريب يدلّ على أن امر القبلة يكون أوسع من نفس التوجه بالعين، فليس أمرها بهذا الضيق، بل يكون بحد

(١)- الرواية ٤ من الباب ١٠ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢١٨

من الوسعة يلزم في حال التخلي التثريب والتغريب عن القبلة حتى لا يكون في هذا الحال مستقبلا للقبلة ولا مستدبرا لها). (١)
الثالثة ما قلنا سابقا: بأن الأمر بالتوجه بنفس العين واستقبالها استقبالا حقيقيا بحيث يكون متوجها لها بالدقة العقلية موجبا للعسر والحرش والمشقة، وكيف يمكن للمكلفين البعيدين عن الكعبة ذلك، فهذا شاهد على أن أمرها أوسع من ذلك.

الرابعة ما ورد في بعض الروايات بأنه إذا حوّلت القبلة من بيت المقدس إلى المسجد الحرام كان بنو عبد الأشهل في مسجدهم مشتغلين بالصلاة، فاخبروا بذلك فحوّلوا وجوههم حال الصلاة نحو الكعبة، فإنه إن كان الواجب التوجه إلى نفس العين فكيف هم توجّهوا نحوها، وكيف صاروا عالمين بها حال الصلاة، فتحويل وجههم إلى الكعبة بدون فحص وتحقيق ليس إلّا من باب أنهم كانوا عالمين بجهة الكعبة فقط، وهي أمر سهل.

وعلى كل حال لا يمكن أن يقال في هذا المقام إلّا ما قلنا من أن قبلة البعيد هو حدّ يكون تقريبا بقدر الربع من الدائرة التي تكون الكعبة واقعة فيها، وهو بيان يناسب مع العين باعتبار أن حدّ القبلة هو نقطة يقع أحد خطوط الخارجة من الوجه إلى الكعبة لا محالة، ويناسب مع القول بالجهة، لأنه إذا صرنا في مقام بيان شطر الشيء وجانبه وجهته، فهذا البيان أنسب بيان له، لما قلنا في طي بياناتنا بأن الربع من مقدم الوجه هو قدام الشخص والوجه في هذا الربع، فإذا أوجب الاستقبال على المكلف، لا بد وأن يكون بهذا الربع، وهذا ينطبق مع الجهة وفهمت بأن ما بينا في وجه

(١)- الرواية ٥ من الباب ١٠ من أبواب احكام الخلوة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢١٩

كون القبلة هو الربع من الدائرة تقريبا للبعيد يمكن أن يكون وجه حكم العرف بصدق الاستقبال والمحاذاة في هذا الحدّ حدّ للبعيد مع عدم كون الشخص مستقبلا ومحاذيا للشيء بالمحاذاة الحقيقية.

هذا تمام الكلام في أصل المطلب وإن كنا بينا ذلك في صدر المبحث، ولكن نبين مجددا كي يتضح المطلب كاملا، ثم إنه بعد ذلك نعطف عنان الكلام إلى الجهة التي كنا باحثا لها، وهي الروايات الدالة على أن ما بين المشرق والمغرب قبلة، وقلنا: بأن هذه الروايات تشمل صورة النسيان بل يمكن دعوى كون مورد بعض منها خصوص صورة دخوله في الصلاة ناسيا للقبلة.

[في ذكر الاشكال العمدة في الروايات]

ولكن إشكال العمدة في الروايات هو أنه كلما تتبعنا في كلمات القدماء من الأصحاب رضوان الله عليهم كالمفيد رحمه الله والشيخ رحمه الله وغيرهما لم نجد متعرضا للمسألة أعنى: ظاهر كلماتهم هو التفصيل بين الوقت وخارجه مطلقا إذا انحرف المصلي عن القبلة بدون استثناء ما إذا كان الانحراف بين المشرق والمغرب، بل قالوا بوجوب الاعادة مطلقا إذا تبين بعد الصلاة منحرفا عن القبلة إذا كان الوقت باقيا، وعدم وجوب الاعادة إذا تبين وقوع صلاته منحرفا عن القبلة وكان التبين بعد الوقت.

نعم، يظهر من الشيخ رحمه الله استثناء صورة كونه مستدبرا للقبلة، فإن في هذه الصورة أوجب رحمه الله الاعادة وإن كان التبين بعد خروج الوقت، ونقل رواية في النهاية تدلّ على هذا، ويأتي الكلام فيه إن شاء الله بعد ذلك.

فظاهر عبارات القدماء هو التفصيل مطلقا بين الوقت وخارجه، ولم ير من أحدهم الإفتاء على طبق الروايات الدالة على أن ما بين المشرق والمغرب قبلة وأن

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٢٠

الانحراف إذا كان بهذا المقدار و تبين بعد الصلوة لا تجب الاعادة و ان كان الوقت باقيا، فلأجل ذلك قد يخلج بالبال وهن في هذه الروايات بدعوى إعراض الاصحاب عنها، فإن ثبت إعراضهم فلا يبقى مقتضى الحجية فيها، لعدم بناء للعقلاء في هذه الصورة، بل كلما ازداد صحة ازداد سقما، لأنه مع ما يرى من صحة سندها و لكن بعد ما نرى من أن بطنه الفن و القدماء لم يعتنوا بها و لم يفت على طبقها فكشف من ذلك أنهم يرون في هذه الروايات ما لا يمكن معها الاعتماد بكون الروايات صادرة في مقام بيان حكم الله الواقعي، و المورد يمكن أن يكون من هذا القبيل، لأنه كيف لم يفت على طبق مضمونها أحد، منهم.

[ادعاء الاعراض يكفى فى وهن الروايات ان كان اعراضا]

فمن هذا يدعى إعراض و إن كان ذلك إعراضا فيكفى فى وهن الروايات، نعم يرى تعرض الشيخ رحمه الله و إفتائه فى أحد كتبه على طبق رواية عمار. (١)

و أنه إذا تبين للمصلى الانحراف فى أثناء الصلوة- بأنه إذا كان الانحراف بما بين المشرق و المغرب فليحوّل وجهه إلى الكعبة، و يتم الصلوة، و إن كان الانحراف بأكثر من ذلك فليقطع الصلوة.

و لكن لا- يكفى تلك الفتوى فى صورة كون التبين فى أثناء الصلوة و إفتائه على طبق هذه الرواية لاثبات كون ساير الروايات التى موردها صورة كون التبين بعد الصلوة، و أنه إن كان الانحراف بما بين المشرق و المغرب فلا يعيد، و إن كان الانحراف بأزيد من ذلك فليعد، مورد اعتناء الشيخ رحمه الله لأنه يمكن أن يكون الشيخ أخذ برواية عمار لكون مقتضى الحجية موجودا فيها بنظره الشريف، و لكن مع ذلك لم يكن ساير

(١)- الرواية ٤ من الباب ١٠ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٢١

الروايات التى موردها صورة كون تبيين الانحراف بعد الصلوة مورد اعتنائه، و الدليل على ذلك عدم إفتائه بمضمون هذه الروايات، فهذا هو الاشكال العمدة فى هذه الروايات.

فما نقول فى المقام، فهل نقول و نلتزم: بطرح هذه الروايات، و ردّ علمها إلى أهلها بدعوى إعراض الاصحاب عنها من باب عدم تعرضهم لها أعنى: الافتاء على طبقها، و نقول نحن أيضا: بالتفصيل مطلقا بين الوقت و خارجه إذا تبين الانحراف بعد الصلوة، و وجوب الاعادة فى الوقت و عدمه فى خارجه؟

أو نقول: بأن صرف عدم تعرضهم لها، و عدم إفتائهم على طبق هذه الروايات لا- يكفى لاثبات كون الروايات ممتا أعرض عنه الاصحاب و نتيجة ذلك أنه نقول: بعدم وجوب الاعادة حتى فى ما اذا تبين الانحراف بعد الصلوة و كان الوقت باقيا إذا كان الانحراف بما بين المشرق و المغرب فى صورة النسيان، أو بعض صور اخر بمقدار الذى يستفاد من الروايات، و أن موردها صورة كون دخوله فى الصلوة ناسيا للقبلة أو غيره من الصور أو كلها أو بعضها «١» و يبقى الكلام فى أمر

(١)- أقول: اعلم أن سيدنا الاستاد مدّ ظله بعد ما أفاد ما ذكرت لك قال ما حاصله يرجع إلى أنه يمكن أن يقال: بعدم ثبوت الاعراض، لأنه ليس فى البين إلا عدم تعرض الفقهاء، و عدم إفتائهم بمفاد الأخبار الدالة على أن ما بين المشرق و المغرب قبله، و لكن لم يرجح أحد طرفى المسألة بعد ما تكلمات معه، فما اختار الاعراض و لا عدمه، و المسألة بعد ذلك مشكلة.

و على كل حال أنا أقول: بأنه على تقدير عدم الاشكال فى هذه الروايات من حيث السند فكما أفاد مدّ ظله فى أول تعرضه للروايات، و بينا لك، تشمل هذه الروايات صورة كون دخول المصلى فى الصلوة ناسيا عن القبلة، لأن ظاهر بعض الروايات يشمل النسيان، بل

يمكن كون

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٢٢

آخر أشرنا إليه سابقا، وهو ما نتعرض له في الجهة الثانية إن شاء الله ونقول:
الجهة الثانية: بعد ما فهمت بأن الطائفة السادسة من الروايات كانت دالة

موردها النسيان و أقول: بأنه لا يبعد شمولها لصورة التحرى و الاجتهاد، و أنه إذا كان دخوله في الصّلاة و توجهه إلى جهة باعتقاد كونها القبلة بمقتضى اجتهاده الظنى و تحريه لأنّ الرواية ٥ من الباب ١٠ من أبواب القبلة من الوسائل تدلّ على هذا، و هي ما رواها الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السّلام عن علي عليه السّلام أنه كان يقول: من صلّى على غير القبلة و هو يرى على القبلة، ثم عرف بعد ذلك، فلا إعادة عليه إذا كان في ما بين المشرق و المغرب) فظاهر قوله (و هو يرى أنه على القبلة) هو أنّ ذلك كان بحسب اعتقاده لا من باب كونه ناسيا للقبلة اصلا فعلى هذا تدخل صورة دخوله في الصّلاة باجتهاد إلى جهة من باب أنه يرى كونها القبلة، بل و كذلك صورة القطع لأنه أولا ظاهر قوله (يرى) هو ان دخوله كان باعتقاد كونها القبلة سواء كان اعتقاده ظنيا أو قطعيا، مضافا إلى أن منشأ كفاية التحرى و الاجتهاد الظنى، و عدم وجوب الاعادة في هذه الصورة ليس إلا من باب كون دخوله في الصّلاة لا مع المسامحة و عدم الاعتناء و التعلل بأمر القبلة، بل دخل و توجه إلى جهة بحسب ما يقتضى الطريق و الحجة، فلا فرق بين القطع انكشف بعد الصّلاة كونه جهلا مركبا و بين الاجتهاد الظنى.

فعلى هذا شمول هذه الروايات لهذه الموارد الثلاثة (صورة القطع و الاجتهاد الظنى و النسيان غير بعيد، فعلى هذا بناء على عدم اشكال في الروايات من حيث السند، هذا المقدار يكون مقدار دلالتها، و لا يمكن الالتزام بدلالاتها على أن ما بين المشرق و المغرب قبلة مطلقا حتّى كان الجائر من أول الأمر التوجّه الى ما بين شرق القبلة و غربها لما قلنا من أن المستفاد من بعض روايات الباب هو كون القبلة المجعولة أولا أضيّق من ذلك غاية الأمر ما بين المشرق و المغرب قبلة لبعض الموارد، و هو صورة النسيان و الاجتهاد و القطع. هذا ما يمكن أن يقال في المقام، فتكون النتيجة على هذا هو أنّ الانحراف ان كان ما بين المشرق و المغرب و تبين بعد الصّلاة، فلا تجب إعادة الصّلاة لا في الوقت و لا خارجه في الصور المتقدمة أعني: النسيان و الاجتهاد الظنى و القطع، و ان كان الانحراف بأزيد من ذلك، فتجب الاعادة في خصوص الوقت لا في خارجه، فهذا ما يمكن أن يقال في مقام الجمع بين الطائفة الخامسة و بين السادسة من الروايات. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٢٣

على التفصيل في الاعادة و عدمها بين كون تبين انحراف المصلى عن القبلة في الوقت و خارجه إذا كان الانحراف أزيد ممّا بين المشرق و المغرب، و إطلاقها يقتضى ما كان الانحراف بالغاً حدّ نفس المشرق و المغرب او أزيد إلى صورة يكون الانحراف إلى دبر القبلة أعني: النقطة المقابلة للقبلة، مثل ما إذا توجه إلى نقطة الجنوب باعتقاد كونها القبلة ثم تبين بعد الصّلاة كون نقطة مقابله أى نقطة الشمال هي القبلة.

يقع الكلام في أنه هل يوجد في الأخبار رواية تكون معارضة مع هذه الطائفة بالنسبة إلى خارج الوقت أم لا؟

اعلم أن رواية معمر بن يحيى (قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل صلّى على غير القبلة، ثم تبينت القبلة و قد دخلت وقت صلاة اخرى، قال: يعيدها قبل أن يصلّى هذه التي قد دخل وقتها) «١» الحديث، لا يكون مدلولها منافيا مع الرواية المفصلة، لأنّ ما يمكن أن يقال في وجه المعارضة بينهما هو أن يدعى بأن الظاهر من قوله (و قد دخل وقت صلاة اخرى) هو أن تبين وقوع صلاته على غير القبلة كان بعد الوقت، فمع ذلك أمر باعادتها، لأنه قال عليه السّلام (يعيدها قبل أن يصلّى هذه التي قد دخل وقتها) ليس وجهها وجيها.

أما أولاً: فلما قلنا سابقاً من احتمال عدم كون المراد من دخول وقت صلاة أخرى وقت صلاة يدخل وقتها بخروج وقت الصلاة الأولى كالمغرب بالنسبة إلى الظهر والعصر، أو الصبح بالنسبة إليهما، والمغرب بل يكون المراد منها الصلاة المترتبة على صلاة وإن كان الوقت مشتركاً بينهما كالعصر بالنسبة إلى الظهر، أو

(١) - الرواية ٥ من الباب ٩ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٢٤

العشاء بالنسبة إلى المغرب، ففي هذا المورد أيضاً يطلق (وقد دخل وقت صلاة أخرى) فعلى هذا ليست الرواية لاجل الحكم فيها باعادتها قبل الثانية معارضة مع الرواية المفصلة، لأن على هذا كان الحكم باعادة الصلاة قبل الأخرى كان من باب كون الوقت باقياً.

[ليست الرواية اصلاً في مقام بيان هذا الحث]

و ثانياً وهو العمدة في الجواب، هو أن الرواية ليست أصلاً في مقام بيان هذا الحث، بل الرواية تكون في مقام بيان أن الفائتة تجب تقديمها على الحاضرة أم لا أعني: إذا كان الواجب عليه صلاة قضائية يجب تقديمها على الحاضرة، فإذا كانت الرواية في مقام بيان ذلك، فلو فرض أن ما عليه من قضاء الصلاة كان لأجل وقوعها على غير القبلة ولكن لا إطلاقاً للرواية في هذا الحث، لأنه ليس في مقام بيان ذلك.

فعلى هذا يمكن أن يكون المورد مورداً يجب قضاء الصلاة وإتيانها حتى بعد الوقت، مثل أن يكون مورداً مورداً صلى على غير القبلة عمداً أو جهلاً - بالحكم بناء على القضاء في الموردين، فلا إطلاقاً لها يشمل وجوب القضاء حتى في صورة التحري أو العلم حتى تكون الرواية معارضة مع ما نفى الاعادة في خارج الوقت. «١»

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، تبيان الصلاة، ٨ جلد، گنج عرفان للطباعة والنشر، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق

تبيان الصلاة؛ ج ٣، ص: ٢٢٤

(١) - أقول: إن ما أفاده مد ظله يشكل الالتزام به مع سياق الرواية، لأن السائل على ما يحكى متن الرواية، حيث قال (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبينت القبلة وقد دخل وقت صلاة أخرى قال: يعيدها قبل أن يصلّي هذه التي قد دخل وقتها) كان نظره إلى فهم حال من صلى على غير القبلة، لا عن لزوم تقديم الفائتة على الحاضرة وعدمه، فلا بد أن يقال في مقام يرى تعارض بينهما وبين الروايات المفصلة إما بما قال أولاً في توجيه الرواية، وإما بأن يقال: بعد كون ظاهر روايته معمر هو وجوب الاعادة حتى في خارج الوقت

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٢٥

وعلى كل حال يكون مدلول رواية معمر هو وجوب الاعادة في خارج الوقت في مطلق من صلى على غير القبلة سواء كان انحرافه إلى المشرق والمغرب، أو أزيد من ذلك، أو كان بحمد الاستدبار.

[الكلام في رواية عقار]

و أما رواية عمار «١» وهي هذه (عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال في رجل صلى على غير القبلة فيعلم وهو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته، قال: إن كان متوجهاً في ما بين المشرق والمغرب فليحوّل وجهه إلى القبلة ساعة يعلم، وإن كان متوجهاً إلى دبر

القبلة فليقطع الصلاة، ثم يحول وجهه إلى القبلة، ثم يفتتح الصلاة).

فتوهم كونها معارضة مع الروايات المفصلة بين الوقت و خارجه فى الاعادة و عدمها، بأن يقال: إنها تدلّ على وجوب إعادة الصلاة و افتتاحها ثانيا إذا تبين وقوعها مستدبرا للقبلة، و إطلاقها يقتضى وجوب الاعادة حتى فى صورة خروج الوقت مثل ما إذا كان مشتغلا بالصلاة فبين له وقوع ما مضى من أجزاء صلاته إلى دبر القبلة و خرج الوقت فى هذا الحال، أعنى: فى أثناء الصلاة، فيجب بمقتضى إطلاق هذه الرواية قطع صلاته و افتتاحها مجددا، فعلى هذا تدلّ على وجوب الاعادة فى صورة الاستدبار حتى بعد خروج الوقت، فتعارض مع الروايات المفصلة، لأنها دالة على عدم الاعادة فى خارج الوقت مطلقا حتى فى صورة وقوع مستدبرا.

(١)- و ليس قابلة للتقييد باخبار المفصلة لأنّ موردها خصوص خروج الوقت، فهى نص فى هذه الصورة، و مع ذلك قال (يعيد) بأن العمل بها فى قبال الروايات المفصلة، غير ممكن للزوم طرح الروايات المفصلة فى مقام التعارض لا بدّ من ترجيح الروايات المفصلة لكون العمل على طبقها، فالمرجح لها. (المقرر)

(١)- الرواية ٤ من الباب ١٠ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٢٦

[فى ذكر اشكال و الجواب عنه]

و إن قلت: ان الرواية متعرضة لما إذا تبين الخروج عن القبلة و وقوع ما مضى من صلاته على دبر القبلة فى أثناء الصلاة، و الروايات المفصلة لما تبين الانحراف بعد الصلاة، فموردهما مختلف فلا تعارض بينهما.

أقول بأنّه بعد وجوب الاعادة إذا تبين فى الأثناء فى صورة الاستدبار مع أن بعض صلاته وقعت مستدبرا، فى صورة تمامية الصلاة إن لم تكن الاعادة ثابتة بالأولوية فى صورة الاستدبار، فلا أقل من أنّه لا فرق مسلما فى هذا الفرض بين وقوع بعض الصلاة مستدبرا فى وجوب الاعادة أو وقوع كلها مستدبرا.

و لكن لا مجال لهذا التوهم حيث ان الرواية مشعرة أو ظاهرة فى ما كان تبين الانحراف مستدبرا فى الوقت، لأنه من الواضح أنّ الشخص يصلّى صلاته فى الوقت، ففرض صورة كان الشخص مشتغلا فى الوقت بالصلاة ثمّ تبين له انحرافه عن القبلة، و أجاب عليه السلام بما يستفاد منه وجوب اعادة هذه الصلاة إذا كان الانحراف بالغا حدّ الاستدبار، فمورد السؤال و الجواب هو مورد يكون الوقت باقيا، ففرض شمولها لخارج الوقت بعيد فى الغاية.

نعم هنا رواية رواها الشيخ الطوسى شيخ الطائفة رحمه الله و هى هذه (محمد بن الحسن فى النهاية) قال: قد رويت رواية أنّه إذا كان صلّى إلى استدبار القبلة ثمّ علم بعد خروج الوقت وجب عليه إعادة الصلاة، و هذا هو الأحوط و عليه العمل انتهى). (١)

و هذه الرواية تارة يقع الكلام فى مقدار دلالتها و أنها هل تعارض مع

(١)- الرواية ١٠ من الباب ١١ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٢٧

الروايات المفصلة أم لا، و تارة يقع الكلام فى حجيتها و اعتبارها، و أنها هل تكون رواية اخرى غير ما ذكرنا من أخبار الباب أولا.

[الكلام فى مقدار دلالة الرواية]

أما الكلام فى مقدار دلالتها، فهى تدلّ على أنّه من صلّى و وقع ما صلّىها إلى استدبار القبلة تجب إعادتها فى صورة علم بعد خروج الوقت بوقوع صلاته مستدبرا للقبلة، فهى خاص بالنسبة إلى الأخبار المفصلة، لأنها تدلّ على وجوب الاعادة فى خصوص الاستدبار فى

خصوص بعد الوقت، فلا بدّ من تقييد أخبار المفصلة بها، و تكون النتيجة هو وجوب الاعادة إذا كان الانحراف بالغاً إلى المشرق و المغرب و أزيد من ذلك حتى صورة الاستدبار في الوقت مطلقاً، و لا تجب الاعادة بعد الوقت إلا في خصوص ما إذا كان مستدبراً في صلاته إلى القبلة.

و لا- وجه لأنّ يقال: بأن النسبة بين هذه الرواية و الروايات المفصلة تكون عموماً من وجه، بأن يقال: ان هذه الرواية خاص باعتبار تعرضها لخصوص صورة الاستدبار و عام باعتبار دلالتها على الاعادة بعد الوقت و خارجه، و الروايات المفصلة عام باعتبار تعرضها لصورة وقوع الصلاة على غير القبلة- سواء كان وقوعها على غير القبلة بحد الاستدبار، أو إلى المشرق و المغرب أو الأزيد من المشرق و المغرب أنقص من الاستدبار- و خاص باعتبار دلالتها على وجوب الاعادة في خصوص الوقت، فإذا كانت النسبة عموماً من وجه فلم تقدمت هذه الرواية على الروايات المفصلة، و ما وجه ترجيح تقديمها.

لأننا نقول: بأنّه يكون المجال لهذا الكلام في الرواية السابقة أعني: رواية عمار، على فرض دلالتها على ما توهم و على فرض تعارضها مع الروايات المفصلة، لأنها على هذا كانت مطلقة بالنسبة إلى الوقت و خارجه، لأنها على ما ذكرنا في وجه تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٢٨

التوهم تدلّ على وجوب الاعادة في الوقت و خارجه، و أمّا رواية الشيخ فليست كذلك أعني: ليست مطلقة من حيث الوقت و خارجه في وجوب الاعادة و ليس شمولها لخارج الوقت في وجوب الاعادة بالإطلاق، بل هي نص في وجوب الاعادة في خارج الوقت، لأنّ المفروض فيها هو صورة العلم بعد الوقت باستدبارها للقبلة، فهي خاص أو مقيد، فيجب تقييد المطلقات بها، فتكون النتيجة ما قلنا.

[الكلام في اعتبار الرواية التي رواها الشيخ رحمه الله]

و أمّا الكلام في اعتبارها و كونها رواية مستقلة غير الروايات الاخر المذكورة في الباب و عدمها، فنقول: بأنّ ما يمكن أن يكون منشأ للاشكال في الرواية من هذا الحيز أمور:

الأمر الأول: أن يقال: بأنّ هذه الرواية مرسله لأنّ الشيخ أرسلها بدون أن يذكر سندها، و من تنتهي الرواية إليه فليست بحجة، إذ ربما أنّه رحمه الله لو ذكر سندها لم نعلم على كل من طريق الرواية، أو بعضها، لاحتمال عدم كونه ثقة عندنا.

الأمر الثاني: أن عمل الفقهاء كالسيد رحمه الله و ابن ادريس رحمه الله و ابن جنيد رحمه الله على التفصيل بين الوقت و خارجه مطلقاً سواء بلغ الانحراف بحد الاستدبار أو لا.

الأمر الثالث: أنّه يحتمل كون نظر الشيخ رحمه الله في ما (رويت) إلى رواية معمر بن يحيى، أو إلى رواية عمار المتقدم ذكرهما، و فهم رحمه الله من أحدهما بأن في صورة الاستدبار تجب الاعادة في خارج الوقت، و ذكرنا وجه أن تكون الروايتان داليتين على وجوب الاعادة في خارج الوقت في ما تقدم عند التكلم عن الروايتين.

الأمر الرابع: أن بعض كلمات الشيخ في بعض كتبه دليل على عدم كون تلك العبارة منه رواية مستقلة غير ساير الروايات، فإنّه في التهذيب ذكر الروايات و لم يتعرض لهذه الرواية، بل في الخلاف عبارته صريح في أنّ دليل من يقول بوجوب

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٢٩

الاعادة حتى في خارج الوقت في خصوص الاستدبار هو رواية عمار، فعلى هذا ما قال في النهاية ليس نظره الشريف إلى أنّ رواية اخرى غير ما بايدينا وصل إليه، بل نظره إلى ما قال من أنّه (رويت الخ) هي رواية عمار بقريته ما قال في الخلاف، فنقول في الجواب:

أمّا ما في الأمر الأوّل فما توهم من أنها مرسله إلى آخر ما ذكر، فنقول: إن الشيخ رحمه الله عادل و قد أخبر بورود رواية عن أحد المعصومين عليهم السلام و إن لم يصرح بذلك، لأنّ من الواضح أن نظره الشريف من ورود رواية هو ورودها عن أحدهم عليهم السلام، و خبر العادل حجة، فلا يضر إرسالها في حجيتها.

أما ما فى الثانى فاعلم أن بعض الاعاظم من الفقهاء إما روا هذه الرواية على اختلاف فى التعبير كالسيد المرتضى رحمه الله فى الناصريات و الشيخ رحمه الله فى النهاية و بعض آخر، و إما افتوا على طبق ذلك كالمفيد رحمه الله و بعض آخر، و أمّا السيد المرتضى رحمه الله و ابن ادريس رحمه الله فعدم إفتائهما على طبق هذه الرواية يكون من باب أنهما لم يعملوا على الخبر الواحد، و أمّا ابن جنيد رحمه الله فحيث إنه ليس الواصل إلينا وضع فقاوته و إحاطته حتى يمكن لنا التوقف لأجل عدم إفتائه بذلك فى قبال الشيخ رحمه الله و المفيد و غيرهما من الفقهاء لأنه ليس اثر له إلا كتاب (المختصر الاحمدى فى الفقه المحمدى) و يظهر من العلامة رحمه الله أن هذا الكتاب وصل بيده، و أمّا بعد العلامة رحمه الله فلم نقف على هذا الكتاب، فعمل على طبق هذه الرواية المشهور من الفقهاء و إن كان لها ضعف من أجل ارسالها فهى منجبرة بعمل الاصحاب و إن لم يظهر من كلماتهم استنادهم بها فى الفتوى، بل يكفى صرف مطابقة فتوى المشهور مع الحكم المستفاد من الرواية فى جبر ضعف سندها.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٣٠

[الكلام فى الامر الثالث و الرابع فى الرواية التى رواها الشيخ]

أما فى الأمر الثالث فإنه كيف يمكن أن يقال بكون نظر الشيخ رحمه الله فى قوله (رويت) إلى رواية معمر بن يحيى أو رواية عمار، لأنه كما قلنا لا يستفاد منهما وجوب إعادة الصلاة بعد الوقت فى خصوص الاستدبار، و لا يستظهر ذلك منهما، فكيف يستند رحمه الله بهما مع عدم ارتباطهما بما قال من أنه (رويت رواية أن من صلى إلى استدبار القبلة ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه إعادة الصلاة، و هذا هو الأحوط و عليه العمل) و كيف يمكن أن يقال باختفاء أمر واضح عليه رحمه الله و أنه تخيل دلالة أحد الروائين على هذه الفتوى فقال هكذا فى النهاية فمن هنا نعلم أن نظره الشريف ليس إلى الروائين، بل هى رواية اخرى غيرهما.

و أمّا فى الأمر الرابع فنقول: أن عدم تعرض الشيخ رحمه الله لهذه الرواية التى - ذكرها فى النهاية - فى التهذيب، و كذا الاستدلال لوجوب الاعادة فى صورة الاستدبار برواية عمار فى الخلاف لا ينافى أيضا مع كونها رواية مستقلة، لأن عدم الذكر فى بعض كتبه أو الاستدلال لوجوب الاعادة فى خارج الوقت فى صورة الاستدبار برواية عمار فى بعض كتبه، لا يوجب أن يكون ما نقل من الرواية فى كتابه الآخر أعنى: النهاية، هو رواية عمار. فإذا لا يبعد كون ما ارسله رواية مستقلة الدالة على وجوب الاعادة فى خارج الوقت لو تبين استدباره للقبلة.

و عدم ذكر لها فى الجوامع الأربعة (الكافى و التهذيب و الاستبصار و من لا يحضره الفقيه) لا يوجب انكار الرواية، لأنه كانت جوامع اخر سابقة على هذه الجوامع، و ربّما أخذ الشيخ منها و لم يصل إلينا هذه الجوامع. «١»

(١) - أقول: و مع ذلك كله و لو أن سيدنا الاستاد مدّ ظله استوفى الكلام فى هذه الرواية، و جاء

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٣١

هذا تمام الكلام فى هذه المسألة و الحمد لله أولا و آخرا، و فى الخلل بعض مسائل اخر لم يتعرض له سيدنا الاستاد مدّ ظله.

الجهة الرابعة: فى عدم اشتراط الاستقبال فى النوافل.

إشارة

لا إشكال فى جواز إتيان النافلة حال السفر، بل فى مطلق حال المشى و إن لم يكن فى السفر، و يدل على ذلك بعض الروايات، و لا حاجة إلى تعرضها مفصلا، فارجع باب ١٥ من أبواب القبلة من الوسائل، فإن بعض الروايات صريحة فى عدم شرطية الاستقبال فى النوافل حال السفر و حال المشى، و بعض الروايات يمكن ان يكون دليلا على ذلك بالملازمة، لأنه بعد دلالتها على جواز النافلة حال

المشى و الركوب فغالبا يكون المشى و الركوب ملازما مع الخروج عن القبلة، لأن الطريق ليس مستقيما، فهو بانحراف الطريق ينحرف عن القبلة، فمن جواز إتيانها حال المشى و الركوب مع كون ذلك ملازما للانحراف عن القبلة نكشف بالملازمة عدم شرطية القبلة للنافلة فى هذا الحال.

فهذا لا إشكال فيه كما أنه لا إشكال فى عدم شرطية الاستقبال فى حال السفر و مطلق المشى فى النافلة حتى فى حال تكبيره الاحرام، لأنه و إن تدل على شرطية القبلة فى النافلة فى هذا الحال الرواية ١٢ من الباب ١٥ من أبواب القبلة من

بتحقيقات و نكات، و لكن لم نفهم كون ما ارسله فى النهاية رواية اخرى غير ساير روايات الباب مع تصريحه فى الخلاف بأن ما يخصص العمومات الدالة على وجوب الإعادة فى الوقت و عدمها فى خارجه، فى خصوص خارج الوقت فى صورة الاستدبار هو رواية عمّار، فإذا نظرنا قويا بكون نظره فى النهاية أيضا إلى رواية عمّار، فلا يمكن احراز رواية اخرى حتى يحكم بمقتضاها بأن فى صورة الاستدبار تجب الإعادة حتى فى ما تبين الاستدبار بعد الوقت، و لكن الاحتياط حسن. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٣٢

الوسائل، إلا أن الرواية ٦ بنقل الكليني (لا- على ما رواه الشيخ رحمه الله من الباب ١٥ من أبواب القبلة من الوسائل) تدل على عدم اشتراط القبلة فيها حتى فى هذا الحال.

[الكلام فى أنه هل القبلة ليست شرطا فى النوافل او شرطا خرج حال السفر و حال المشى منه]

هذا ممّا لا اشكال فيه، انما الاشكال فى أنه هل القبلة غير معتبرة اى لا تكون شرطا فى النافلة أصلا بحيث يجوز إتيانها إلى غير القبلة حتى فى حال الاستقرار، أو ليس كذلك، بل القبلة شرط فيها، غاية الأمر خرج حال السفر و حال المشى، و يبقى الباقي، و لا يخفى عليك أن الكلام يكون فى دخلها و عدم دخلها شرطا، فإن كانت شرطا فإن نافلة بدون الشرط لم تقع صحيحا، و إن لم تكن شرطا فيها فتقع النافلة بدون وجودها صحيحه، و ليس الكلام فى أن القبلة واجب فيها بالوجوب التكليفى، أو ليس بواجب حتى يتوهم أحد و يقول: أنه كيف يمكن أن تكون القبلة واجب فى النافلة مع كون نفس النافلة مستحبة، فمن أجرى البحث إلى هذا المقام، و توهم كون النزاع فى كون القبلة واجبا فيها بالوجوب التكليفى و عدمه، فقد بعد عن طريق الصواب بمراحل، بل النزاع يكون فى الوجوب الوضعى، و هو عبارة عن أن القبلة شرط فيها أولا.

[الامر الاول من الامور التى تمسك به فى هذا الباب]

إذا عرفت ذلك نقول بعونه تعالى: إن ما تمسك به فى هذا الباب بعض امور نعترض لها:

الأمر الأول: و هو الذى تكون العمدة فى المسألة، الرواية التى رواها زرارة عن أبى جعفر عليه السلام (أنه قال: لا صلاة ألا إلى القبلة: قال: قلت: أين حد القبلة؟ قال:

ما بين المشرق و المغرب قبله كله. قال: قلت: فمن صلى لغير القبلة، أو فى يوم غيم فى

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٣٣

غير الوقت؟ قال: يعيد.) «١»

وجه الاستدلال هو المستفاد من قوله (لا صلاة إلا إلى القبلة) أنه نفى الصلوات من صلاة ليست إلى القبلة و بعد كون لا صلاة مفيدا للعموم فيعم هذه العبارة لكل صلاة، فكل صلاة من الصلوات يعتبر فيها القبلة سواء كانت صلاة فريضة أو نافلة. «٢»

(١)- الرواية ٢ من الباب ٩ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢)- أقول: و أوردت عليه مد ظله في المجلس البحث و قلت: بأن قوله (لا صلاة إلا إلى القبلة) على فرض اطلاقها في حد ذاته بحيث يشمل النافلة، و لم يكن مختصا بالفريضة، و لكن ذيل الرواية و هو قوله (فمن صلى لغير القبلة أو في يوم غيم في غير الوقت قال يعيد) مناف مع كون الاطلاق لقوله (لا صلاة إلا إلى القبلة) لأن وجوب الاعادة المستفاد من قوله عليه السلام (يعيد) لا يساعد إلا مع كون (لا صلاة الا الى القبلة) مختصا بالفريضة، لأن في الفريضة تجب الإعادة إذا وقعت على غير القبلة لا النافلة.

و قال مد ظله في الجواب: بأن (يعيد) ليس الا في مقام بيان عدم وقوع الصلاة الواقعة على غير القبلة واجدة للشرط و أنه لأجل كونها غير واجدة للشرط لم يأت بها المكلف، فلو كان المكلف في مقام تحصيل مطلوب المولى فلا بد له من اعاتها مع القبلة، فعلى هذا في الفريضة الواقعة بدون شرط القبلة لا بد له في مقام حفظ مطلوب المولى من اعاتها مع الشرط، و ان كانت نافلة و كان في صدد تحصيل مطلوب استحبابي المولى فلا بد له أيضا من إعادة النافلة الواقعة بلا شرط مع الشرط مجددا فقوله عليه السلام (يعيد) لا ينافي مع كون (لا صلاة إلا إلى القبلة) شاملة للفريضة و النافلة، فقوله عليه السلام (يعيد) يدل على أنه بعد ما (لا صلاة إلا إلى القبلة) فمن صلى إلى غير القبلة لم يأت صلاته و لم يوجد مطلوب المولى، بل لا بد له من الاعادة في مقام تحصيل مطلوب المولى، فإن كان مطلوبه وجوبيا فتجب الاعادة قهرا، و ان كان مطلوبه استحبابيا لا تجب الاعادة، بل إن كان في مقام إتيان مطلوب استحبابي المولى فيستحب له الاعادة في ما يكون أمر الاستحبابي باقيا.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٣٤

[الامر الثاني لاشتراط القبلة مطلقا]

الأمر الثاني لاشتراط القبلة مطلقا: ما قيل من عدم معهودية الصلاة مستقرا إلى غير القبلة عند المتشعبة بل يرون ذلك من المنكرات. و فيه أنه لا عبرة بما قيل، فإنه لو فرض كون المعهود عندهم هو الصلاة إلى القبلة، فلا يصير ذلك وجها لعدم جواز غير ذلك عندهم، بل يمكن أن يكون مختارهم من الصلاة إلى القبلة يكون من باب كون الأفضل إتيانها إلى القبلة، لا لزوم ذلك بحيث يكون مع فقدها الصلاة باطلة، و لا يمكن دعوى السيرة في العدميات و إلا فلا بد من الالتزام بعدم جواز كل فعل لم يصدر من المتشعبة (و من هذا القبيل بعض امور اخر تمسك به لاعتبار القبلة في النافلة حال الاستقرار).

أما الروايات التي تمسك بها لعدم اعتبار القبلة في النافلة مطلقا حتى حال الاستقرار (منها الروايات الواردة في سقوطها حال السفر بدعوى عدم فرق بين السفر وغيره، كما يظهر من مطاوى كلمات الحاج آقا رضا الهمداني رحمه الله. «١») و فيه أنه مع الفرق الواضح بين السفر و المشى و بين حال الاستقرار، كما يظهر من بعض روايات الباب من أن ذلك ضيق في السفر، أنه لو لم يثبت الفرق من أين

و لكن كما قلت لا- يمكن أن يقول كذلك، لأنه و ان كان دخل القبلة في الصلاة بنحو الشرطية، و معناه عدم تمامية الصلاة إلا متوجها إلى القبلة، لا أنها واجب بالوجوب التكليفي، و الاعادة تكون من باب عدم حصول ما هو شرط في الصلاة و لكن مع ذلك بعد عدم اتيان الصلاة مع شرائطه، فالاعادة، واجبة بالوجوب التكليفي لا الوجوب الشرطي بحيث يكون المكلف معاقبا على ترك الاعادة، لأنه ما اتى بما وجب عليه و هو الصلاة كما امر بها، فقوله عليه السلام (يعيد) في الرواية ظاهر في الوجوب و على هذا الظهور يستفاد أن قوله في الصدر (لا صلاة إلا إلى القبلة) ليس لها إطلاق يشمل النافلة. (المقرر).

(١)- مصباح الفقيه، ص ١١١.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٣٥

اثبت عدم الفرق حتى يقال: بأنه كما لا تعتبر القبلة حال السفر و المشى كذلك لا تعتبر حال الاستقرار.

و منها ما رواها محمد بن مسعود العياشى فى تفسيره عن زرارة (قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الصلوة فى السفر فى السفينة و المحمل سواء؟ قال: النافلة كلها سواء تؤمى ايماء أينما توجهت دابتك و سفيتك، و الفريضة تنزل لها عن المحمل إلى الأرض إلا من خوف، فإن خفت أو مأت، و أمّا السفينة فصلّ فيها قائما و توحّ القبلة بجهدك، فإن نوحا عليه السلام قد صلّى الفريضة فيها قائما متوجها إلى القبلة و هى مطبقة عليهم. قال:

قلت: و ما كان علمه بالقبلة فيتوجهها و هى مطبقة عليهم؟ قال: كان جبرئيل عليه السلام يقومه نحوها. قال: قلت فأتوجه نحوها فى كل تكبيرة؟ قال: أما النافلة فلا إنما تكبر على غير القبلة الله اكبر، ثم قال: كل ذلك قبله للمتفلّ أينما تولّوا فتمّ وجه الله). «١»
وجه الدلالة ذيل الرواية قال (أما النافلة الخ) فهو يدلّ على عدم كون النافلة مشروطة بالقبلة مطلقا.

[الاحتياط مراعاة القبلة فى النوافل فى حال الاستقرار]

و فيه أنه إذا تأملنا فى الرواية نرى أنها أيضا مخصوصة بحال السفر، فالذيل لا يدلّ إلا على عدم اشراطها بالقبلة حال السفر فى السفينة و على الدابة، و لا إطلاق لها يشمل لكل مورد حتى حال الاستقرار.
و منها ما ورد فى باب الالتفات عن القبلة حال الصلوة، و هى الرواية رواها محمد بن ادریس فى آخر السرائر نقلا من كتاب الجامع للبزنى صاحب الرضا عليه السلام (قال: سألته عن الرجل يلتفت فى صلاته، هل يقطع ذلك صلاته؟ قال: إذا كانت

(١) - الرواية ١٧ من الباب ١٣ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٣٦

الفريضة و التفت إلى خلفه، فقد قطع صلاته، فيعيد ما صلّى و لا يعتد به، و إن كانت نافلة لم يقطع ذلك صلاته و لكن لا يعود). «١»
و رواه الحميرى فى قرب الاسناد «٢» عن عبد الله بن الحسن عن جده على بن جعفر من أخيه موسى بن جعفر عليه السلام «٣»، و قال مد ظله بان هذه الرواية وردت فى الالتفات عن القبلة و أنه من القواطع و هذه الجهة غير ما نحن فيه و هو بيان شرطية القبلة للصلاة و عدمها، نعم يمكن أن يقال: بأنه بعد كون الالتفات قاطعا نستكشف كون التوجه نحو القبلة واجبا، و من عدم كونه قاطعا نستكشف عدم شرطية.

هذه جملة مما يمكن أن يقال فى طرفى المسألة، و لكن الاحتياط هو مراعات القبلة فى النوافل حال الاستقرار، فافهم.

[الجهة الخامسة: فى عدم جواز إتيان صلاة الفريضة على الراحلة فى غير حال الضرورة]

الجهة الخامسة: لا اشكال فى عدم جواز إتيان صلاة الفريضة على الراحلة فى غير حال الضرورة، و جواز ذلك حال الضرورة، كما لا إشكال فى جواز إتيان

(١) - الرواية ٨ من الباب ٣ من أبواب القواطع من الوسائل.

(٢) - قرب الاسناد ص ١٠٧ ح ٣٨١.

(٣) - (و ربّما يتوهم أن هذه تدلّ على اعتبار القبلة فى النافلة فى الجملة، لأنّ مورد الروايات ليس العمدة، لبعده توجه أحد فى الفريضة إلى دبر القبلة، فيكون موردها صورة النسيان، و فى النافلة فى صورة كونه ناسيا قال (لم يقطع ذلك صلاته) فهذا دليل على أن القبلة معتبرة فيها فى الجملة، غاية الأمر فى صورة النسيان لا تعتبر ذلك، و لكن قوله فى ذيل الرواية فى النافلة (لم يقطع ذلك صلاته) و لكن

لا يعود) دليل على أن الالتفات المفروض للسائل كان عمداً، لأنه قال في النافلة (لا يعود) يعنى: لا تجدد هذا العمل، فإن كان فعله أولاً ناسياً لا معنى للنهي عن العود، فهذه الرواية لا تبعد دلالتها على عدم اشتراط القبلة في النافلة بحيث مع عدمها كانت النافلة باطلة، نعم يمكن أن يقال بكون ذلك مستحجاً في النافلة، و بعد ما قلت بدلالة الرواية على عدم الاشتراط تمّ البحث، و لم يتعرض سيدنا للرواية و أنها تدلّ على ذلك أم لا.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٣٧

النافلة على الراحلة مطلقاً حتى في غير حال الضرورة، و يدل على الحكمين بعض ما ورد في الباب، فارجع باب ١٤ و باب ١٥ من أبواب القبلة من الوسائل، إنما الكلام في موردين:

[الروايات المتعارضة في النافلة المنذورة]

المورد الأول: في النافلة التي صارت واجبة بالعرض مثل ما لو نذر إتيان نافلة، فإنها نافلة ذاتا و صارت واجبة بالعرض، و أن حكمها حكم النافلة بعد طرؤ حيث الوجوب، أو حكم الفريضة حتى يجوز إتيانها على الراحلة على الأول، و لم يكن جائزاً على الثاني. الأمر الثاني: يقع الكلام في الفريضة التي صارت نافلة بالعرض مثل صلاة المعادة، فإن من صلى فرادى مثلاً يستحب له إتيان صلاته مجدداً و إعادتها جماعة، فهل يجوز إتيان مثل هذه الصلاة على الراحلة بدعوى كونها نافلة فعلاً فحكمها حكم النافلة، أو لا يجوز ذلك بدعوى كون حكمها حكم الفريضة و إن صارت نافلة بالعرض.

أمّا الكلام في المورد الأول فنقول: إن في الباب تكون روايتان يمكن دعوى شمولهما للمورد أعني: للنافلة التي صارت فريضة بالعرض، فلا يجوز إتيانها على الراحلة.

الرواية الأولى: ما رواها عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

لا يصلى على الدابة الفريضة إلا مريض يستقبل به القبلة، و يجزيه فاتحة الكتاب، و يضع بوجهه في الفريضة على ما أمكنه من شيء، و يؤمى في النافلة إيماء. (١)

(١) - الرواية ١ من الباب ١٤ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٣٨

الرواية الثانية: ما رواها عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

أ يصلى الرجل شيئاً من الفروض راكباً؟ فقال: لا إلا من ضرورة. (١)

وجه الاستدلال هو أن قوله في الرواية الأولى (لا يصلى على الدابة الفريضة) و قوله في الثانية (أ يصلى الرجل شيئاً من الفروض) تدلّ على أن الفريضة لا يجوز إتيانها على الدابة أو راكباً، و المراد من الفريضة ليس خصوص الفرائض المعهودة، بل إطلاقها يشمل كل فريضة، و منها هذه الفريضة، و هي النافلة صارت فريضة بالعرض.

و في قبال الروايتين وردت رواية أخرى، و هي ما رواها علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (قال: سألته عن رجل جعل لله عليه أن يصلى كذا و كذا، هل يجزيه أن يصلى ذلك على دابته و هو مسافر؟ قال: نعم). (٢)

و هذه الرواية تدلّ بظاهرها على جواز نافلة المنذورة على الدابة، فإن فرض إطلاق للروايتين المتقدمتين، فيقتد إطلاقهما بهذه الرواية، فمقتضى الجمع بينهما و بين هذه الرواية هو جواز إتيان هذا القسم من النافلة على الراحلة، فلو لم يكن وجه آخر لجواز إتيان نافلة المنذورة على الراحلة، لكفى لنا هذه الرواية.

و ربّما يتوهم أن النسبة بين الروايتين و بين هذه الرواية تكون عموماً من وجه، لأنّ الروايتين أعم من حيث شمولهما لما هو فرض ذاتا

و ما هو فرض بالعرض، و خاص باعتبار دلالتهما على عدم جواز إتيان الفريضة على الدابة راكبا في خصوص غير حال الضرورة، و أما في حال الضرورة فيجوز إتيان الفريضة

(١)- الرواية ٦ من الباب ١٤ من أبواب القبلة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٦ من الباب ١٤ من أبواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٣٩

بمقتضى الروايتين، و رواية على بن جعفر اعم من جهة، و هي ظهورها في جواز إتيان نافلة المنذورة على الدابة حتى في غير حال الضرورة، و أخص باعتبار كون موردها خصوص نافلة المنذورة، فإذا كانت النسبة بينهما عموما من وجه فلم قدمت رواية على بن جعفر عليهما و قيدت بها الروايتين، بل يمكن العكس و تكون النتيجة جواز إتيان نافلة المنذورة على الدابة في خصوص حال الضرورة، فما وجه ما قلت من تقيدهما بهذه الرواية حتى كانت النتيجة جواز اتيان نافلة المنذورة على الدابة مطلقا. و لكن هذا توهم فاسد، لأنه أولا- يمكن منع شمول الفريضة الواردة في الروايتين على اختلاف التعبير فيهما للمورد، و كون إطلاق لهما يشمل المورد، لإمكان منع ذلك.

و ثانيا لو فرض تسليم ذلك نقول: بأن مورد تعارض الروايتين مع رواية على بن جعفر يكون في النافلة المنذورة في غير حال الضرورة، لأنه لو كانت الضرورة فلا إشكال في الجواز و إن كانت الصلاة فريضة أصلية فالتعارض في هذا المورد، لأن مقتضى إطلاق الروايتين عدم جواز إتيان نافلة المنذورة في غير حال الضرورة، و مقتضى إطلاق هذه الرواية جواز اتيانها في غير حال الضرورة. فإذا كان الأمر كذلك، فحيث ان الميزان في مقام الجمع الدلالي هو الأخذ بأقوى الظهورين بحكم العرف، فنقول: بأنه نرى أن رواية على بن جعفر بحسب ظاهرها أقوى ظهورا لشمولها لمورد غير الضرورة من الروايتين، بل يمكن ادعاء أن نظر السائل فيها إلى خصوص حال غير الضرورة، خصوصا لو قلنا: بأن مثل على بن جعفر- مع كون مسئلة جواز الصلاة على الراحلة من المسائل التي مورد تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٤٠

تعرض العامة- فهو كيف لا يدري مع جلالته بأن الصلاة حتى الفريضة يجوز اتيانها على الراحلة حال الضرورة، فلا بد و أن يكون سؤاله راجعا إلى مورد نذر النافلة في غير حال الضرورة، فعلى هذا تكون الرواية نصا في غير مورد الضرورة، فتقدم على الروايتين بلا إشكال لأنهما مطلقتان و هي مقيدة.

هذا كله بمقتضى ما يستفاد من الروايات في الباب، و يمكن أن يقال: بعدم شمول بعض الروايات الدالة على عدم جواز إتيان الفريضة على الراحلة في غير حال الضرورة للنافلة التي صارت واجبة بالعرض بأن يقال: إن ما يدل من الروايات على عدم إتيان الفريضة على الراحلة في غير حال الضرورة فيه احتمالان:

الاحتمال الأول: أن يكون المراد من الفريضة هي الطبائع المعينة في الخارج مثل الفرائض اليومية، فتكون الروايتان في مقام بيان عدم جواز إتيان هذه الطبائع مع عدم الضرورة على الراحلة، و على هذا تكون الفريضة في الرواية الأولى و المفروض في الرواية الثانية إشارة إلى الطبائع المعينة التي تكون فريضة، فإن كان الأمر هكذا فلا يشمل لفظ الفريضة و المفروض إلا هذه الطبائع، و لا يشمل للنافلة المنذورة.

و بعبارة أخرى يكون المراد من الفريضة و المفروض ما كان فرضا ذاتا لا ما صار واجبا بالعرض، فإن النافلة المنذورة نافلة واجبة لا الفريضة.

الاحتمال الثاني: أن يكون المراد من الفريضة و المفروض في الروايتين ما يكون فرضاً غير مشير إلى الطبائع المعينة، و بعبارة أخرى ما هو فرض فعلا، و إن لم يكن فرضاً ذاتاً، فيشمل النافلة المنذورة أيضاً لأنها فريضة فعلا).

و الأقوى الاحتمال الأول، فإنّ الفريضة بحسب إطلاقها تكون إشارة إلى

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٤١

الطبائع المعينة، فلا تشمل النافلة المنذورة، و بعبارة أخرى الفريضة تكون ما هي فريضة ذاتاً، لا ما تكون فريضة فعلا.

فنقول: قد تحصل أن النافلة التي عرضها الوجوب يجوز إتيانها على الراحلة حتى في غير حال الضرورة.

أما الكلام في المورد الثاني أعنى: في الفريضة التي صارت نفلاً بالعرض مثل الفريضة المعادة، فنقول: إنّه لا يبعد عدم جواز إتيانها على الراحلة في غير حال الضرورة، لأنّ شمول الأدلة الدالة على إتيان النافلة على الراحلة حتى مع عدم الضرورة لما نحن فيه غير مسلم، مضافاً إلى أنّ ما بينا لك في المورد الأول من أنّ الظاهر من الفريضة بنظر العرف يكون إشارة إلى الطبائع المعينة التي تكون فريضة لا إلى كل ما يصير واجباً، كذلك نقول: بأنّ الظاهر من النافلة، الطبائع بحسب وضعها الشرعي تكون نافله، و بعبارة أخرى نافله ذاتاً لا ما صار نفلاً بالعرض.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٤٢

هذا تمام الكلام في هذه المسألة و الحمد لله أولاً و آخراً و صلى الله على رسوله و آله و سلم.

هذا تمام المباحث التي تعرّضها سيدنا الاستاد مدّ ظله في القبلة، و قد قررنا ما أفاده مدّ ظله مع بعض ما خطر ببالي القاصر، و قد فرغ من المباحث المتعرضة لها في القبلة في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٧٠ و أنا الاقل على الصافي الكلبايگاني اللهم اجعل عواقب امورنا خيراً.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٤٣

المقدّمة الرابعة: في الستر و الساتر

إشارة

و بعد لما فرغ سيدنا المعظم و استنادنا الاعظم آية الله العظمى الحاج آقا حسين الطباطبائي البروجردى متعنا الله بطول بقائه عن المباحث المتعلقة بالقبلة، شرع في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٧٠ في المباحث الراجعة إلى الستر و الساتر، و أسأل الله لأنّ يوفقني لفهم ما يقول مدّ ظله، و تحريره مع ما يخطر ببالي القاصر، و يجعلني من أهل العلم و العمل، و يوفقني لترويج دينه و يجعل عاقبه أمري خيراً.

فنقول بعونه تعالى يقع الكلام:

تارة في الستر أعنى ما يجب على المكلف ستره من بدنه اما بالوجوب النفسى و اما بالوجوب الشرطى:

فالأول: ما يجب على كل مكلف ستره من بدنه مطلقاً و لو في غير حال الصلاة و معنا وجوبه النفسى أنّه يستحق الثواب على فعله و العذاب على تركه.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٤٤

و الثّانى: ما يجب عليه ستره من بدنه حال الصلاة بالوجوب الشرطى أعنى لو ستر هذا المقدار من بدنه فقد أتى بشرط صلاته، و إن لم يستر حال الصلاة و صلى بدون ذلك، فصلاته فاقدة للشرط، و ليس على ترك نفس هذا الشرط عقاب، بل الثواب و العقاب يدور مدار إتيان الصلاة واجدة للشرائط و عدم إتيانها.

وتارة في الساتر أعنى: ما به يستر المكلف نفسه، و في هذا المقام ليس السّاتر بما هو ساتر مورد الكلام، وإن كان كلام في هذا المقام فيكون في اللباس الذي يلبس المكلف و لو لم يستر به، فيقع الكلام في أنّ اللباس الذي يصير ساترا لا بدّ و أن يكون خاليا عن بعض الموانع، و يأتي الكلام فيها إن شاء الله، ففي هذا المقام يقع الكلام في ما هو مانع.

إذا عرفت ذلك ظهر لك ما هو السر في التعبير في كلماتهم بأنّ الكلام يكون في الستر و الساتر، لأنّ البحث في الستر من حيث غير ما يبحث في الساتر فافهم.

و اعلم أنّ الكلام ليس في مقدار يجوز النظر على المكلف من الرجال و النساء، و ما لا- يجوز النظر، بل الكلام في الستر الواجب عليهم، فإن ثبت وجوب الستر في مورد أو عدمه في مورد آخر، فلا- يلزم ذلك مع عدم جواز النظر و جواز النظر به، إذ ربما قلنا بوجوب الستر في مورد، و لم نقل بعدم جواز النظر إليه، أو قلنا بعدم وجوب الستر و لكن قلنا بحرمة النظر إليه.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٤٥

المورد الأول: يقع في الستر

إشارة

ثم إنّ الكلام في المورد الأول اعنى في الستر يقع في مقامين:

المقام الأول: في المقدار الذي يجب على المكلف ستره من بدنه مطلقا و لو في غير حال الصلاة.

و المقام الثاني: في المقدار الذي يجب ستره من بدنه في خصوص حال الصلاة.

أما الكلام في المقام الأول فنقول- بطريق الاختصار، لأنّ المقام ليس مقام تعرضه بنحو المستوفى- إنّ التكلم في هذا المقام يقع تارة في الستر الواجب على الرجال، و تارة يقع في الستر الواجب على النساء.

[يقع الكلام في مفاد آية الشريفة من سورة النور الآية]

أما الستر الواجب على الرجال، فنقول: اعلم أنّ المسلم عند المسلمين من الخاصة و العامة هو وجوب ستر العورتين على الرجال بمعنى: وجوب ستر القضيب و الانثيين و المقعد، و هذا المقدار مسلم عند الفريقين، و يدل على ذلك قوله تعالى في

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٤٦

سورة النور قال عزّ من قال قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ الخ «١» فأوجب سبحانه تعالى غضّ البصر عليهم، و حفظ فروجهم، و نحن نتكلم في الجهات الراجعة إلى مفاد الآية في طي امور:

الأمر الأول: يقع الكلام في مفاد قوله تعالى يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ فقال الأخفش بكون (من) في قوله (من ابصارهم) زائدة، و قال بعض بكون (من) هنا للتبعيض، فان كانت من زائدة فتكون المعنى أنّه يجب غضّ ابصارهم، و إن كانت من هنا للتبعيض فإما يكون التبعيض باعتبار الابصار أعنى: يجب الغض عن ابصار بعض الامور، و ليس الأمر بحيث يجوز ابصار كل شيء، و لا أن يكون الحرام ابصار كل شيء، بل الابصار جائز إلى بعض الاشياء و حرام بالنسبة إلى بعض الاشياء، و إما يكون التبعيض باعتبار المبصر (بالتفتح) أعنى: لا يجوز أن ينظر المرء إلى كل ما يكون مبصرا.

إذا عرفت ذلك نقول: بأنّه لا- يمكن أن يقال: بعدم جواز النظر إلى كل شيء على المؤمنين باعتبار أن الله تعالى يقول (يغضوا من

أبصارهم) فهو عز شأنه لم يعين مورد عدم جواز النظر، و حذف المتعلق يفيد العموم، فلا يجوز النظر إلى شيء من الأشياء، لأن بطلان ذلك مسلم من الدين، لأنه بالضرورة يجوز النظر إلى بعض الأشياء، فوجوب الغض لا إشكال في كونه بالنسبة إلى بعض المواضع و بعض الأشياء، كما أن (من) إن كانت للتبويض يقتضى ذلك.

و ما يمكن أن يقال في هذا المقام هو أنه إذا لوحظ قوله تعالى (يغضوا من

(١)- سورة النور، الآية ٣٠.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٤٧

أبصارهم) مع قوله (و يحفظوا فروجهم) ترى أن البلاغة تقتضى كون مورد وجوب الغض هو المورد الذى يجب حفظه من أن ينظر إليه، فكأن الله تعالى في مقام إثبات أمرين: أحدهما وجوب حفظ الفرج من أن ينظر إليه، و ثانيهما وجوب الغض عن ذلك، يعنى لا تنظر إلى عورة الغير، و لا- تجعل عورتك معرضا لأن ينظر إليه، بل أستره عن الناظر، فالبلاغة مقتضية لأن نقول: ان المراد هو وجوب غض البصر عن عورة الغير فبناء على هذا ما يأتى بالنظر هو كون المراد وجوب غض البصر على الرجال عن عورات غيرهم، لا وجوب غض البصر مطلقا عن كل شيء، لعدم وجوب في ذلك بالضرورة من الدين، نعم بمقتضى شان نزول آية المباركة هو وجوب الغض على الرجال أزيد من عورات النساء، لأن رواية ٤ من الباب ١٠٤ من أبواب النكاح من الوسائل تدل على ذلك، فارجع الرواية.

[فى وجوب ستر العورة على الرجال]

الأمر الثانى: اعلم أن الواجب على الرجال هو ستر العورتين بمعنى وجوب ستر القضيب و الاثنيين و المقعد، و هذا المقدار كما قلنا مسلم عند الفريقين، و المشهور عند العامة وجوب الستر من السرّة إلى الركبتين، بل قال أبو حنيفة بوجوب ستر نفس الركبتين أيضا و المقدار الثابت من الآية أيضا هو العورتين، لأن قوله (و يحافظوا فروجهم) و ان كان المراد من الفرج لغة معنى أخص من شموله لكلا العورتين إلا ان الفرج بحسب إطلاقه العرفى يطلق على العورتين.

الأمر الثالث: يقع الكلام فى الناظر الذى يجب على الرجال ستر العورة منه، لا إشكال فى وجوب الستر عن النساء، و كذا الرجال، و كذا الصبى المميز، و أمّا الصبى الغير المميز الذى لا- يلتفت إلى هذه الخصوصيات، و لم يكن فرق فى شعوره بين العورة و غيرها فوجوب الستر عنه غير معلوم، و أمّا المجنون فإن كان مثل الصبى

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٤٨

الغير المميز، فهو أيضا وجوب الستر عنه غير معلوم، لعدم اطلاق لقوله (و يحافظوا فروجهم) يشمل لهذا المجنون، و أمّا المجنون الذى له المشاعر، و مع جنونه يلتفت إلى هذه الخصوصيات، فلا يبعد وجوب ستر العورة عنه، و كذلك يجب ستر العورة عن الخنثى على الرجال.

و أمّا الكلام فى أنه يجب الستر فى خصوص صورة العلم برؤية الناظر، أو مع الظن بذلك، أو حتى مع الاحتمال فىأتى الكلام فيه بعد التكلم فى وجوب الستر على النساء، و الجهات الراجعة إليها بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

هذا تمام الكلام فى الجهات الراجعة إلى الستر الواجب على الرجال بطريق الاختصار.

[الكلام فى الستر الواجب على النساء]

و أما الكلام في الستر الواجب على النساء فنقول: إنه تارة يقع الكلام يستفاد من بعض الآيات الشريفة، و تارة يقع الكلام في ما يستفاد من الروايات.

أما الكلام في بعض الآيات فنقول: قال الله تعالى في سورة النور «١» قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَا يَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ الْخ.

تدل الآية على وجوب غص البصر عليهن و ستر الفروج، لأن المراد من حفظ الفرج هو الستر، كما يدل عليه ما روى عن أبي عبد الله عليه السلام على ما في مجمع البيان «٢» المستفاد منه أن كل آية من الآيات القرآنية التي فيها حفظ الفرج، فالمراد

(١) - سورة النور، الآية ٣١.

(٢) - مجمع البيان، ج ٧ و ٨، ص ١٣٨.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٤٩

منه حفظه عن الزنا إلا هذه الآية، فإن المراد منه ستره، و المراد من قوله (و لا يبدين زينتهن) ليس النهي من ابداء نفس الزينة، لأن إظهارها بدون أن تكون في البدن لا - مانع منها، فإنه لا يحرم إبداء الخلخال مثلاً بنفسه، بل المراد عدم جواز إبدائها إذا كانت في مواضعها، فالنهي يكون من الزينة الواقعة في مواضعها من البدن كما أن المناسب لذلك، لأن إظهارها في حال وقوعها في مواضعها موجب لتهييج الشهوة، و لكن استثنى منها ما ظهر منها، و يأتي الكلام إنشاء الله في ما هو المراد مما ظهر منها.

و المراد من قوله (و لِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ) كما يظهر من بعض التفاسير أيضا هو القاء الخمار أعنى: المقنعة و بالفارسية (چارقد) على صدورهن و لا يصنعن كما تصنع قبل ذلك من إلقاء ذيل الخمار و أطرافه على ظهورهن بحيث يكشف بذلك جيوبهن و صدورهن، بل و لِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ يعني:

يسترن صدورهن بالخمار، و أمّا أنه تعالى تكرر قوله (و لا يبدين زينتهن) فلعله كان قوله أولا (و لا يبدين زينتهن) لبيان عدم جواز إبدائها إلا ما ظهر منها، و ذكره ثانيا كان لاجل أن يعلمن أنه لا يجوز إبداء الزينة إلا لبُعُولَتِهِنَّ الْخ، فهذا ما يستفاد من الآية، و ما ينبغي أن يقال فيها بنحو الاجمال.

و قوله تعالى في سورة الاحزاب يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَ بَنَاتِكُمْ وَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُبْدِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَ كَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً «١» الجلباب أكبر من خمار المرأة، و هو المذى يغطي رأسها و وجهها، فالظاهر من قوله تعالى هو وجوب ستر الرأس و الوجه بالجلباب، لأن المراد من قوله (يدنين عليهن) هو الستر على أنفسهن بالجلباب، كما يقال: أدنى عليك ثوبك كما قال

(١) - سورة الاحزاب، الآية ٥٩.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٥٠

الكشاف، أى: أرخى عليك ثوبك، و الجلباب بعد ما يكون ثوبا يغطي الرأس و الوجه، فالمراد ستر الوجه و الرأس بالجلباب، فيستفاد من هذه الآية وجوب ستر الرأس و الوجه بالجلباب.

[الكلام في الروايات الواردة في الباب]

أما الكلام في الروايات فنقول: ان الكلام في الروايات المتمسكة بها لوجوب ستر تمام البدن على المرأة حتى الوجه و الكفين، بعد ما

لا إشكال في وجوب ستر غير الوجه و الكفين على النساء بالضرورة عند المسلمين من الخاصّة و العامّة، فنحن نكون في مقام بيان ذكر ما يمكن أن يستدل بها على وجوب الستر على النساء الوجه و الكفين فنقول:

منها ما روى في طرق العامّة (المرأة عورة) و على نقل بعضهم (جسد المرأة عورة) أو (بدن المرأة عورة) أو (النساء عورة) و روى أيضا في طرقنا، فقد روى هذا المضمون على اختلاف في اللفظ مع إضافة في رواياتنا.

أحدها: ما رواها محمد بن علي بن الحسين (قال: قال عليه السّلام: إنما النساء عى و عورة فاستروا العورة بالبيوت و استروا العى بالسكوت.) «١»

و رواه الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن بن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم و ذكر مثله، إلا أنّه ترك لفظ إنما، و رواه الشّيخ في المجالس و الاخبار باسناده عن هشام بن سالم مثله.

ثانيها: ما رواها محمد بن الحسن في المجالس و الاخبار تنتهي سندها إلى فاطمة بنت الحسين عن أبيها عن جدها علي بن ابي طالب عليه السّلام عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم قال

(١) - الرواية ٤ من الباب ٢٤ من أبواب النكاح من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٥١

النساء عى و عورات فداووا عيهنّ بالسكوت و عوراتهنّ بالبيوت.) «١»

ثالثها: ما رواها محمد بن يعقوب و تنتهي سندها إلى مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السّلام (قال: قال أمير المؤمنين عليه السّلام: لا تبدءوا النساء بالسّلام، و لا تدعوهن إلى الطّعام فإن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم قال: النساء عى و عورة فاستروا عيهنّ بالسكوت و استروا عوراتهنّ بالبيوت.) «٢»

أما ما روى في طريق العامّة (النساء عورة) أو (جسد المرأة) أو (بدن المرأة) أو (المرأة عورة) فهي و ان كانت من النبويات و النبويات إذا لم تكن في طرقنا ضعيفة في حدّ ذاتها إلا أنّ هذه الرواية منجبرة بعمل أصحابنا حتّى أن العلامة (ره) قال في المنتهى عند التعرض لمسائل السّتر (مسئلة: و جسد المرأة البالغة الحرة عورة بلا خلاف بين كل من يحفظ عنه العلم لقول النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم المرأة عورة الخ) فهذا الكلام أعنى: قوله بلا-خلاف بين كل من يحفظ عنه العلم، كاف في انجبار ضعف سند الرواية، مضافا إلى ورود هذا المضمون مع اختلاف يسير في طرقنا، و هي الروايات الثلاثة المتقدّمة.

[الكلام في تشبيه النساء بالعورة]

أما الكلام في دلالة هذه الرواية و هي (المرأة عورة أو بدن المرأة أو جسد المرأة أو النساء عورة) فنقول: إنّه من الواضح أنّ العورة عبارة عن السوءة، و من الواضح أنّه ليست المرأة عورة بهذه المعنى، فإذا كنّا نحن و هذا الاطلاق مع ما يرى من المراد من العورة عند العرف، فهو صلّى الله عليه و آله و سلّم شبه النساء بالعورة، و ما يكون وجه شبهه بحسب نظر العرفى، هو أنّ العورة كما تجب سترها و لا يجوز كشفها، كذلك يجب

(١) - الرواية ٦ من الباب ٢٤ من أبواب النكاح من الوسائل.

(٢) - الرواية ١ من الباب ١٣١ من أبواب النكاح من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٥٢

ستر النساء.

و هذا البيان أبلغ تشبيه و أحسن بيان في التشبيه، لأن التشبيه تارة يكون بألفاظ الدالة على التشبيه، و تارة من غاية الشباهة بين المشبه و المشبه به يلقي المتكلم ألفاظ الدالة على التشبيه، و يحمل المشبه على المشبه به فتارة يقول: زيد كالاسد، و تارة يقول: زيد الاسد، فالتانى دليل على قوة الشباهة عند المتكلم و البلاغة في هذا النحو، فهو صَلَّى الله عليه و آله و سلم لم يقل (المرأة كالعورة) بل قال (المرأة عورة) فبعد معلومية عدم كونها عورة حقيقة، فنهم من هذا الاستعمال تنزيل المتكلم المرأة منزلة العورة، فبعد ما نرى من أنه نزلها منزلة العورة و شبهها بها، فلا بد من كونها بنظر المتكلم شبيهة بها في جهة، فإذا نعرض هذا الكلام و هذا التشبيه بالعرف أنه أى شبه من شبهها أظهر من غيرها بالعورة، فنرى بنظر العرفى أن وجه شبه الظاهر هو كونها مثلها في لزوم التستر خصوصا مع صدور هذا الكلام من النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم، فهو بمقتضى شارعيته لا يرى من وجه تشبيه المرأة بالعورة إلا كونها مثلها في وجوب التستر.

فعلى هذا نقول: بأنه بعد ما بينا، يستفاد من الرواية أن المرأة يجب سترها، فيجب أن تكون مستورة بتمام بدنها من الرأس و الوجه و اليدين و ساير بدنها، لأنه قال صَلَّى الله عليه و آله و سلم (المرأة عورة) و لم يختص كونها عورة بغير وجهها و كفيها، خصوصا إن كان الوارد (جسد المرأة) أو (بدن المرأة) فهو أظهر في إثبات كون الحكم لتمام بدنها، لأن وجهها و كفيها من بدنها و جسدها أيضا، هذا كله في ما ورد في طرق العامة من قوله صَلَّى الله عليه و آله و سلم (المرأة عورة) أو تعبيرات اخر.

[في ذكر الروايات الواردة بطرقنا]

و أما الكلام في ما وردت في طرقنا، و هى ما ذكرناها، تدل على أن كلام

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٥٣

الصادر منه صَلَّى الله عليه و آله و سلم كان (النساء عى و عورة فاستروا العورة بالبيوت و استروا العى بالكسوت) أو باختلاف يسير في روايتى الأخرى المتقدمة ذكرهما، فنقول: بأنه يستفاد منها ان النساء عى و عورة فكما قلنا يظهر ان النساء شبيهة بالعورة لعدم كونهن عورة حقيقة، و وجه التشبيه ليس إلا- من باب أن العورة كما يجب سترها كذلك النساء، و قال في الذيل (فاستروا العورة بالبيوت) فهذا شاهد على كون التشبيه و كونها منزلة العورة في لزوم التستر، فلذا قال (فاستروا العورة بالبيوت) و هذا غاية الاهتمام بسترهم، لأنهن إن وقفن في البيوت فأجود في سترهن، و لهذا امر بسترهن بأعلى مرتبة كى تستر وجوههن و ساير أعضائهن، فبناء على كون كلامه صَلَّى الله عليه و آله و سلم ما يكون في طرقنا فأیضا يستفاد وجوب التستر من الروايات على النساء حتى الوجه و الكفين. (١)

(١)- أقول: و بعد ما أفاده مد ظله في هذا المقام، و بين لتوجيه الرواية بنحو تفيد وجوب ستر تمام البدن حتى الوجه و الكفين على النساء، بيانا شافيا، عرضت عليه بعض ما خطر بذهنى من الاشكال، فقلت: أولا ان كون إطلاق العورة على المرأة في الرواية إطلاقا تنزيلا و بعنوان التشبيه يصح، إذا لم يكن في البين معنى مناسب للاستعمال في المعنى الحقيقى، و أميا إن كان في البين معنى يصح حمل اللفظ على المعنى الحقيقى، فلا حاجة إلى التكلف و كون الحمل على وجه التشبيه.

فنقول: ان العورة على ما نرى في كلام اهل اللغة ليست معناها منحصرة بالسوأة أعنى:

بالمعنى المصطلحة عند العرف، و ما يتبادر من هذا اللفظ حين إطلاقها في نظرهم فعلا، بل على ما ذكر أهل اللغة، كما يرى، لها معان اخر: منها أن العورة كل أمر يستحى منه، و كل أمر ممكن للتستر، و كل شىء يستره الإنسان من أعضائه انفة و عفة و حياء و الخلل في الثغر و غيره، و غير ذلك.

فعلى هذا ما يناسب من هذه المعانى مع هذا الكلام، يمكن أن يكون ما يستحى منه، أو ما يرى من مجمع البيان (٧-٨ ص ٣٤٧) عند ذكر تفسير آية، أو بعدها فى سورة الاحزاب قال: و العورة كل شىء يتخوف منه فى ثغر أو حرب، بناء على هذا قال: بأن قوله تعالى (و يقولون إن بيوتنا عورة و ما هى بعورة) يقولون إن بيوتنا غير حصينة، فيحتمل أن يكون معنى من معانى العورة كل ما يتخوف منه لجهة.

فعلى هذا يمكن أن يقال: بأن إطلاق العورة على المرأة يمكن أن يكون إما من باب أن المرأة بحسب وضعها ممّا يتخوف منه، لكونها معرضا لوقوع الشهوة، و الايقاع فى الشهوة أو من باب أنه ممّا يستحى منه، كما يرى أن كل من يكون صاحب الغيرة يستحى منه، فعلى هذا لا- حاجة إلى كون هذا الاطلاق فى الرواية تشبيها بالعورة بمعنى السوء، فإن كنا نحن و نفس قوله (المرأة عورة) فيمكن كون المراد منه أن المرأة ممّا يستحى منها، أو يتخوف منها أعنى: ينبغى الاستحياء منها، أو ينبغى التخوف منها، يعنى: يواظب عنها، لكون وضعها ممّا يتخوف منها لكونها معرضا للفتن و الشهوات.

فعلى هذا تكون هذه الرواية من الأوامر الاخلاقية الدالة على التعفف، كما ينادى بذلك بعض الروايات، و إن كانت الرواية ما وردت فى طرقنا فالاولى بالمطلوب، لأنّ الذيل شاهد على ذلك، فانه ليس حبسهنّ فى البيوت و سترهن فى البيوت واجب مسلما، فهذا شاهد على بيان شدة الاهتمام بالمواظبة عنهن، فلا يستفاد منها وجوب سترهن حتى و جوههنّ و كفوفهن.

و ثانيا لو سلم أن اطلاق العورة على المرأة كان تشبيها بالسوء، و لكن نقول: ما ادعى مدّ ظله من كون أظهر وجوه الشبه هو تشبيها بالعورة فى وجوب الستر، لأنه لا يمكن دعوى كونها منزلة العورة فى جميع الآثار و الاحكام يمكن عدم تصديقه، لأنه يمكن كون وجه التشبيه هو وجوب التحفظ، فكما يجب حفظ الفرج من الوقوع فى الفجور، كذلك يجب حفظ النساء بحيث لا يقعن فى الفجور و المعاصى، أو كما لا يجوز النظر إلى العورة كذلك لا يجوز النظر إلى النساء، و أنى ذلك و وجوب ستر الوجه و الكفين عليهن.

و ثالثا مع قطع النظر عن ذلك كله و تسليم كونها العورة أى كالسوء، إذا تراجع إلى وضع

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٥٥

[فى ذكر الرواية التى نقلها فى مجمع البيان]

و من الروايات المتمسكة بها على وجوب ستر مطلق البدن عليهنّ حتى الوجه و الكفين، الرواية التى نقلها فى مجمع «١» البيان عند ذكر آية (و القواعد من النساء الخ) فى سورة النور عن النبى صلى الله عليه و آله و سلمّ أنّه قال: للزوج ما تحت الدرع، و للابن و الاخ ما فوق الدرع، و لغير ذى محرم أربعة أثواب درع و خمار و جلباب و إزار. اعلم، أن الدرع القميص و بالفارسية (بيراهن)، فالمراد أن للزوج ما تحت

النساء، و أنهنّ بحسب خلقتهنّ فتنه، و لا- فرق فى ذلك كونهنّ ساترات الوجوه أو لا، بل نفس ارائتها و لو مع ستر الوجه معرض للشهوات و الآفات، بل فى هذا الحث صرف منظر حجمها و قامتها مورث للفتنة، و لعل أن ما ورد فى بعض الروايات المستفاد منها الأمر بحبس النساء فى البيوت، أو عدم رجحان اختلاطهن، حتى تكلمهنّ مع الرجال، يكون لأجل هذا.

و رابعا على ما فى نقل مسعدة بن صدقة قال فى ذيل الرواية (فاستروا عوراتهنّ بالبيوت) فإن كانت المرأة عورة بتمامها يجب سترها فلم قال (فاستروا عوراتهنّ بالبيوت) فهذا الكلام شاهد على أن ما يجب سترها عليهم هو عوراتهن، و لا مطلق بدنهن.

و بعد ما أوردنا ما خطر ببالنا أجب سيدنا الاستاد مدّ ظله، و أعاد ما أفاده فى وجه كون المراد من الرواية هو وجوب ستر تمام البدن على النساء، و قال: لا يبعد أن يكون هذا الكلام الصادر منه صلى الله عليه و آله و سلمّ، مع كون وضعه بحسب شارعيته فى مقام بيان

الحكم، أن وجه الظاهر الذي تشبه النساء بالعمرة، هو كونهن مثل العمرة في وجوب الستر، مع أنه إن كان إطلاق العمرة عليهن من باب كونهن مِمَّا يستحى منهن، فأیضا يمكن أن يستفاد وجوب الستر عليهن من هذه الرواية، فإنه على هذا يكون المراد أن النساء يستحى منهن، أو مكمنات للستر، أو ما يتخوف منهن، فأیضا ليس غرضه صلى الله عليه وآله وسلم نفس الإخبار بذلك، بل يكون في مقام بيان الحكم، فأیضا يمكن أن يقال: بأنه يستفاد من هذا الكلام وجوب الستر عليهن حتى الوجه والكفين، خصوصا مع ما في ذيلها على ما في طرقنا من قوله (فاستروا العمرة بالبيوت) فمن هذا يستفاد ان النظر في قوله (النساء عى و عمرة) يكون إلى وجوب سترهن، وإن فرض كون سترهن في البيوت لم يكن واجبا، لكن في صورة وجود الناظر يجب الستر عليهن. (المقرر)

(١) - مجمع البيان، ج ٧ و ٨، ص ١٠٥.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٥٦

القميص، فيحل له تحت قميص زوجته، فهذا المقدار مقدار ينحصر له (واقله يكون كناية من جواز الحظ منها حتى بما تحت القميص من تمام بدنهما) ويجوز للأب والأخ ما فوق القميص، يعنى: هذا المقدار هو المقدار الذي لهما، ولا يجب على المرأة التستر منهما في هذا المقدار، ولغير ذى محرم أربعة أثواب يعنى: يجب التستر على النساء لغير ذى محرم بأربعة أثواب: الدرع وهو القميص، وهو يستر البدن إلا الرأس ومقدار من الصدر إلى القدمين، بل لعل كان القميص المتداول سابقا بحيث يجر ذيله في الأرض، فلا يظهر معه حتى القدمين، والخمار وهو المقنعة يستر الرأس والجيب والصدر، غاية الأمر حيث كان تلقى بعض النساء أطراف الخمار على ظهورهن، فقال الله تعالى (و ليضربن بخمرهن على جيوبهن) يعنى يسترن بالخمار ويضعن أطرافه بحيث يستر به الصدر، فيستر به لوقى أطرافه الجيب والصدر، والجلباب كما قلنا هو ثوب يكون أكبر من الخمار يستر به الرأس والوجه، والازار ثوب يغطى به ويستر به تمام البدن، ويكون تقريبا مثل ما نقول بالفارسية (چادر).

فيستفاد من ذلك أن المرأة يجب ستر بدنهما من غير ذى محرم بهذه الأثواب الأربعة، وإذا وجب الستر على المرأة بهذه الأربعة مع ما يستر هذه الأثواب الأربعة، فيستر جميع البدن حتى الوجه والكفين، فتدل الرواية على ستر جميع البدن على المرأة حتى الوجه والكفين، وهو المطلوب. (١)

ومن الروايات المتمسك بها لوجوب ستر جميع البدن على المرأة حتى الوجه والكفين ما ورد في باب كيفية إحرام المرأة، وهي ما رواها الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: مرّ أبو جعفر عليه السلام بامرأة متقبّة وهي محرمة، فقال: احرمي واسفري وارخي

(١) - أقول: ولم يتعرض مد ظله لسند الرواية وأن سندها صحيح أولا. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٥٧

ثوبك من فوق رأسك، فإنك إن تنقبت لم يتغير لونك، فقال رجل: إلى أين ترخيه؟

قال: تغطي عينها، قال: قلت: تبلغ فمها، قال: نعم. (١)

وبهذه الرواية كما تمسك لوجوب الستر حتى الوجه والكفين على المرأة الرواية، تدلّ على أن النقب عليها غير جائزة حال الاحرام بالخصوص، فإن كان كشف الوجه جائزا عليها مطلقا لم يقل الإمام عليه السلام (احرمي واسفري وارخي ثوبك من فوق رأسك) فيستفاد أن هذا الحكم أعنى: الاسفار مخصوص بهذا الحال خصوصا مع ما قال بعد ذلك (فانك ان تنقبت لم يتغير لونك)، فيستفاد بأن البناء في حال الاحرام حيث يكون على الارتياض، وتحمل المشاق، والعمل على خلاف الميول النفسانية، كما يرى من غير ذلك من بعض محرمات حال الاحرام، فامرت النساء بعدم النقب لأجل أن تغير وجههن من شعاع الشمس، فلحال الاحرام خصوصية جوزت كشف الوجه بخلاف غير حال الاحرام.

كذلك تمسك لعدم وجوب ستر الوجه على النساء بدعوى أن قول من سئل كما في الذيل الرواية (فقال رجل: إلى أين ترخيه؟ فقال

تغطي عينها قال: قلت: يبلغ فمها، قال: نعم) يدلّ على جواز كشف الوجه في الجملة، لأنه بعد ما امر بتغطية عينها وإرسال الثوب و إرخائه من فوق رأسها إلى عينها و فمها فيجوز كشف ما دون الفم. «٢»

(١)- الرواية ٣ من الباب ٤٨ من أبواب تروك الاحرام من الوسائل.

(٢)- أقول: وقد تعرض سيدنا الاستاد مد ظله للرواية و قال فقط: بأنّه تمسك بها لكل من طرفي المسألة و لم يتعرض لدفع ما توهم من الاستدلال بها على جواز كشف الوجه على تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٥٨

و ممّا يؤيد المطلب، بل يمكن كونه دليلاً ما ورد في بعض الروايات من وجوب تستر نساء المسلمين عن المرأة الغير المسلمة، معللاً بأنهنّ يذكرن أوصافهنّ لرجالهن، فإذا كان ذلك مبغوضاً، فكشف الوجه لنفس الأجنبي محرم مسلماً، فهذا دليل أو مؤيد على وجوب الستر على النساء مطلقاً حتّى الوجه و الكفين. «١»

[يجب الستر على المرأة كما قلنا في حاشيتنا على العروة و في الوجه و الكفين بطريق الاحتياط]

فعلى هذا نقول: إنّه كما قلنا في حاشيتنا على العروة يجب الستر على المرأة حتى الوجه و الكفين، غاية الأمر في غير الوجه و الكفين بطريق الفتوى، لأنّ هذا المقدار مسلم عند كل المسلمين، بل يعد من الضروريات، و بالنسبة إلى خصوص الوجه و الكفين بطريق الاحتياط الواجب رعايته، و نقول توضيحاً- لثلا- يتوهم أحد أنّ ما يرى في زماننا من خروج بعض النساء مكشفات بدون ساتر متبرجات يظهرن وجوههن، و رءوسهنّ و أيديهنّ و أرجلهنّ بوضع فجيح، يمكن كونه على وفق

النساء، و لكن يظهر بما أفاده بطلان ذلك بأنّه مع دلالة الصدر على أن كشف الوجه يجوز في خصوص حال الاحرام كما أفاده مد ظله، فلا اشكال في أنّ الذليل لا ينافى مع الصدر، لأنه بعد أمر الإمام عليه السّلام بالاسفار و إرخاء الثوب و إرساله من فوق الرأس، سأل السائل بأنّه إلى أين ترخيه، ففي الحقيقة سئل عن الحد الذي يجوز الارخاء، و عن الحد الذي يجوز كشفه من الوجه في خصوص حال الاحرام، و جواب الامام عليه السّلام راجع إلى أنّ الارخاء يكون إلى العين، بل يبلغ الفم، و ما دونه يجوز كشفه فقط في حال الاحرام، فلا ينافى الصدر مع الذليل، فعلى هذا تكون الرواية دليلاً على وجوب ستر الوجه على النساء، غاية الأمر هذه الرواية يخصص عموم وجوب ستر الوجه عليهنّ بحال الاحرام، بمعنى جواز ذلك بمقدار الذي عيّن في هذه الرواية أو غيرها في خصوص هذا الحال. (المقرر)

(١)- أقول: و ممّا يدلّ على الوجوب تستر الوجه الرواية ١٠ من الباب ٤٨ من أبواب تروك الاحرام من الوسائل، و هي ما رواها سماعة عن أبي عبد الله عليه السّلام أنّه سأله عن المحرمة، فقال: إن مربها رجل استترت منه بثوبها، و لا تستتر بيدها من الشّمس الحديث. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٥٩

مذاق الشرع- بأن الستر في غير الوجه و الكفين على النساء واجب مسلماً عند المسلمين من العامة و الخاصة، بل يعدّ هذا المقدار من الضروريات، فيوجب إنكاره الكفر، و كيف يمكن عد أمثال هذه النساء من المسلمين و داخلا في ربقتهم مع إنكارهنّ هذا الأصل المسلم، و حربهنّ مع الله و رسوله، و مخالفتهنّ لهما عياناً و جهاراً، و هل هذا إلا إعلان الخلاف مع الدين.

نعم، إن كان خلاف يكون في خصوص وجوب ستر الوجه و الكفين، فيوجد من الفقهاء من أشكل في وجوب سترهما عليهن، و لكن

مع ما بيننا من الآيه و الروايات يظهر حالهما، و أن مقتضى الاستظهار من الآيه و الروايات هو وجوب الاحتياط بالتستر في الوجه و الكفين على النساء.

[الكلام في جواز النظر و عدمه]

ثم إنه كما يظهر من مطاوى كلماتنا تارة يقع الكلام في وجوب المقدار الذي يجب ستره على النساء، و مضى الكلام فيه و تارة يقع الكلام في جواز النظر و عدمه، فهذا مقام آخر، فإن قيل فرضا: بعدم وجوب ستر الوجه و الكفين على النساء، فهذا لا يلزم مع جواز النظر، لأنه- على ما هو الحق المستفاد من روايات كثيرة- لا يجوز النظر إلى بدن المرأة الأجنبية حتى الوجه و الكفين، فإن قال أحد بعدم وجوب ستر الوجه و الكفين من الناظر المحترم على النساء، فلا يلزم ذلك لأن يقول: بجواز النظر إلى وجوههن و كفوفهن، مع ما قلنا بأن مع ما بينا في الآيات و الروايات لا يمكن تجويز كشف الوجه و الكفين عليهن، هذا تمام الكلام في الستر الواجب بالوجوب التكليفي بالمقدار الذي يناسب التكلم فيه في هذا المقام.

[الستر الواجب على الرجال و النساء فيما إذا كان عالما بوجود الناظر مسلم]

ثم اعلم أن الستر الواجب على كل من الرجال و النساء في المقدار الذي يجب ستره على الرجال و في تمام البدن على النساء، إنما يجب الستر في ما يكون عالما
تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٦٠
بوجود الناظر الذي يجب الستر منه، و كذا مع الظن بوجود الناظر، لأن معنى التحفظ عن الناظر و وجوب الستر عليهم من أن ينظر إليهم، هذا، بل و كذا مع الاحتمال المتساوي الطرفين، لأن في هذه الصورة يقتضى التحفظ و التستر بنظر العرف ذلك.
نعم، يبقى الكلام في صورة احتمال وجود الناظر مع كون الاحتمال احتمالا موهونا ضعيفا، فيكون احتمال عدم وجود الناظر أقوى و يظهر من صاحب الجواهر وجوب الستر حتى في هذه الصورة.
اعلم أن مع العلم بوجود الناظر، و كذا مع الظن يجب الستر، و كذلك مع كون معرضيته للنظر و إن كان بالاحتمال، و اما لو لم تكن المعرضية، بل يكون احتمالا موهونا، ففي وجوب الستر في هذه الصورة و عدمه وجهان «١».

[في ذكر موارد اختلاف الستر الشرطي و الستر التكليفي في الصلاة]

المقام الثاني: في الستر الواجب في الصلاة بمعنى كونه شرطا في بحيث لو أتى بالصلاة بدونه ما كان آتيا بالمأمور به، لكونها فاقدة للشرط، لا أن يكون بمخالفته مستحقا للعقاب، و بين هذا الستر الذي يكون شرطا في الصلاة، و بين الستر الواجب بالوجوب التكليفي في غير حال الصلاة اختلاف في بعض الخصوصيات:
الأول: أن في الستر الواجب في غير حال الصلاة لا تعتبر خصوصيته في

(١)- أقول: و لم يختر مدّ ظله وجوب الستر في هذه الصورة بنحو التسلم و لكن الالتزام بوجوب الستر حتى في هذه الصورة مشكل، لأن وجوب حفظ الفرج في الآيه كان معناه الستر بمقتضى الرواية و وجوب الستر لا يقتضى الستر حتى في هذه الصورة فلا بدّ من

الاختصار في مورد عدم وجوب الستر بصورة العلم بعدم وجود الناظر و لا يأتي بنظر العرف من وجوب التحفيظ و التستر هذا المقدار من الستر، نعم كما ذكر سيد الاستاد مد ظله قال الشافعي: بوجوب الستر حتى مع العلم بعدم وجود الناظر و هو دعوى بلا- دليل. (المقزور).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٦١

الساتر، بل يكفي بأى شيء كان حتى بالوحل، أو باليد، أو بالدخول في الماء إن لم ير ما يجب ستره من تحت الماء، بخلاف الستر الذي شرط في الصلاة، فيجب فيه ساتر خاص حال الاختيار مثلاً لا يجوز الطلي بالطين حال الاختيار.

الثاني: أن الستر الواجب بالواجب التكليفي لا يعتبر فيه إلا بحيث لا يراه الناظر، فلا يلزم كونه ملتصقا ببدنه، فلو وقع في موضع و نصب ساترا، و لو بفواصل بينه و بين الناظر، ليكفي في حصول الستر، أو ستر نفسه بتوقفه في بيت مشدود الباب لا يراه أحد، بخلاف الستر الواجب في حال الصلاة، فيجب ان يكون ملتصقا به بحيث يعد كونه لا بساله و لباسا له.

الثالث: أن المعبر في الستر الواجب في غير حال الصلاة هو ستر تمام البدن حتى الوجه و الكفين على النساء على ما بينا، و لكن لا يجب ستر الوجه و الكفين في الصلاة، بمعنى عدم شرطية ستر الوجه حتى للنساء في الصلاة.

ثم اعلم أن الكلام يكون فعلا في الستر الذي يكون شرطا في الصلاة و ذكر بعض خصوصياته، و يكون كلاما آخر في بعض ما يكون لبسه مانعا للصلاة، بمعنى اعتبار كون اللباس في حال الصلاة ممتلا- لا يكون من أجزاء هذا البعض، مثل عدم كونه من أجزاء غير المأكول، أو الميتة، أو عدم كونه من الذهب و الحرير للرجال و غير ذلك.

و على كل حال لا إشكال في أن الستر الذي شرط في الصلاة بالنسبة إلى الرجال في المقدار ليس إلا ستر العورتين، لعدم الدليل على إلا زيد من ذلك، نعم ستر العجان أحوط و ان لم يكن دليل عليه، و كذلك لا يجب ستر غير العورتين بما بين السرة و الركبة على الرجال، لعدم اقتضاء دليل على ذلك و إن كان ذلك موافقا

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٦٢

للمشهور بين العامة و نادر من فقهاءنا.

[في ذكر الروايات في الستر الواجب على النساء في الصلاة]

و أما الستر الذي شرط في الصلاة بالنسبة إلى النساء فنقول: لا إشكال بأن الواجب على المرأة الحرة ستر تمام البدن حال الصلاة ما عدا الوجه و الكفين و القدمين، فإنه يأتي الكلام فيها بعد ذلك، أما شرطية ستر البدن ما عدا ما استثنى الذي يقع الكلام فيه بعدا، فيظهر من الروايات الواردة في الباب فنذكر الروايات أولا، ثم المقدار الذي يستفاد منها، فنقول:

منها ما رواها محمد بن علي بن الحسين باسناد عن الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام (قال: صلّت فاطمة عليها السلام في درع و خمار على رأسها ليس عليها أكثر وارت به شعرها و أذنيها). «١»

تدلّ على أن فاطمة عليها السلام تارة صلّت في درع و هو عبارة عن القميص و خمار و هو عبارة عن المقنعة و بالفارسية (جارقد)، و تدلّ على جواز الاكتفاء بهذا المقدار للستر الشرطي في الصلاة، لأنّ أبا جعفر عليه السلام نقل فعل فاطمة عليها السلام، و لا يبعد دلالتها على أن الوجه الذي يجوز كشفه حال الصلاة أوسع دائرة من الوجه المعتبر غسله في الوضوء، لأنّ في الوضوء لا يكون الصدغان داخلين في الوجه (كما يستفاد من الرواية المنقولة في أبواب الوضوء).

[في الروايات الواردة في الستر الشرطي لصلاة المرأة]

و بمقتضى هذه الرواية قال (ليس عليها أكثر ممّا وارت به شعرها و أذنيها) فبعد كون خمارها بنحو يوارى شعرها و أذنيها، فلا يوارى به صدغيها خصوصا مع أن نظر المعصوم عليه السلام من بيان ذلك، لعله يكون لأجل بيان أنها عليها السلام كشفت

(١)- الرواية ١ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٦٣

وجهها حين الصّلاة، فمن هذه الفقرة يستفاد كون الوجه المستثنى من الستر الشرطى فى الصّلاة هو الوجه العرفى «١» ثمّ فى طى ما أفاده، كما يظهر من بعض روايات الباب، ظهر حال الجيب و أنه يجب ستره لما نرى فى بعض الروايات الدالة على اشتراط أن تلتفّ فى الملحفة بحيث يستر جمع البدن، فلا إشكال من هذا الحيث).

و منها ما رواها محمد بن على بن الحسين باسناده عن على بن جعفر أنّه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن المرأة ليس لها إلا ملحفة واحدة كيف تصلى؟ قال:

تلتف فيها، و تغطى رأسها، و تصلّى، فإن خرجت رجلها و ليس تقدر على غير ذلك

(١)- ثمّ قلت لسيدنا الاستاد مد ظله: بأنّه ان كنا و ظاهر قوله عليه السلام (ليس عليها أكثر ممّا وارت به شعرها و أذنيها) فيمكن أن يقال: إن بعض جيدها عليها السلام و جيبها لم يكن مستورا، لأنّ القميص المتداول فى زمانها، و كذا الخمار لا يستر الجيد و الجيب، و لهذا قال الله تعالى و لِيُضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ كما أنّ هذا الاشكال جار فى الستر الواجب فى الصّلاة، بأنّه يجب ستر الجيب أم لا لأنّه إن كان وضع الدرع أعنى: القميص بنحو المتداول، فهو لا يستر الجيب، فقد اكتفى على ما فى بعض الروايات للستر الشرطى فى الصّلاة بالدرع و القميص، فلا يلزم ستر الجيب إلّا أن يقال: إن الآية و لِيُضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ دلت على إرسال الخمار بنحو يستر الجيب، و لكن دلت الآية بستر الجيب بالخمار فى الستر الواجب بالوجوب التكليفى، و لا منافات بين وجوب ستره فى غير حال الصّلاة و عدم وجوب ستره حال الصّلاة، فعلى هذا الرواية على عدم وجوب ستر الجيد فى المقدار الذى يظهر حين إرسال الخمار على الظهر كما كان متعارفا و على عدم وجوب ستر الجيب حال الصّلاة، بمعنى عدم شرطية سترهما للصّلاة.

و اجاب مد ظله بأنّه من الواضح أنّها عليها السلام لم تجعل الخمار على رأسها على الوضع الغير المتعارف، مثلا تشد على رأسها بحيث لا يصل إلى الموضع الذى يصل الخمار بوضعه المتعارف فعلى هذا كان جيدها مستورة بالخمار، و أمّا ما قلت من الاشكال بالنسبة إلى الجيب فلم يتوجه مدّ ظله إليه حتّى يظهر ورود إشكالى و عدمه بنظره الشريف، و لعل يجىء توضيح لذلك بعد ذلك إن شاء الله. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٦٤

فلا بأس. «١»

[التكلم فى مفاد الروايات]

تدلّ الرواية على الاكتفاء فى مقام تحصيل الستر الشرطى فى الصّلاة بأن تلتف ملحفة واحدة بنفسها، و تغطى رأسها، و المراد بالملحفة هو ثوب يستر جميع البدن، و يكون تقريبا مثل ما يقال به بالفارسي (جادر) و لا يبعد دلالتها على أن تمام ما وجب سترها فى الصّلاة بالملحفة يكون سترها شرطا للصّلاة، لا أن ما هو شرط لها يكون فى ضمن ما يستر.

و بعبارة اخرى حيث يقع الكلام في أنه ما يستفاد من روايات الباب من ستر تمام البدن إلا ما يأتي استثنائه بعدا من الوجه وغيره، هل الشرط في الصّلاة تمام ما يستر بالخمير و الدرع، أو بثلاثة أثواب، أو بالملحفه من البدن، أو ليس كذلك، بل الشرط في الصّلاة يكون بعض ما يستره الأثواب من البدن، و الامر بلبس هذه الأثواب و الستر بها يكون من باب أنّ المقدار الذي يكون الشرط في الصّلاة ستره من البدن يستر قهرا بهذه الأثواب.

و هذه الرواية من الشواهد على أنّ تمام ما يستر من البدن بهذه الأثواب، هو ممّا يكون ستره شرطا في الصّلاة، لأنّه بعد السؤال عن الصّلاة في الملحفه (قال عليه السلام):

تلتف فيها و تغطّي رأسها و تصلّي فإن خرجت رجلها و ليس تقدر على غير ذلك فلا بأس) فالظاهر من هذه الفقرة و جوب التلطف فيها و تغطية الرأس و جواز خروج الرجل منها لو لم تقدر على غير ذلك، فهذا شاهد على أنّ ما تستره الملحفه من بدنها شرط في الصّلاة بتمامه.

(١) - الرواية ٢ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٦٥

و منها ما رواها محمد بن علي بن الحسين باسناده عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (قال: المرأة تصلّي في الدرع و المقنعة إذا كان كثيفا يعنى ستيرا). «١»

و روى هذه الرواية، مع اختلاف في متنها، الكليني تنتهي سندها إلى محمد بن مسلم، و هي ما عدها صاحب الوسائل الرواية ٨ من هذا الباب، و لم يكن في الجهة التي نحن في مقامه فرق بينهما، و تدلّ على أنّ المرأة تصلّي في الدرع و المقنعة إذا كان كثيفا يعنى ستيرا بحيث تستر معهما بدنهما.

و منها ما رواها محمد بن علي بن الحسين باسناده عن يونس بن يعقوب (أنّه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلّي في ثوب واحد؟ قال: نعم. قال: قلت: فالمرأة؟

قال: لا، و لا يصلح للحرّة إذا حاضت إلا الخمار إلا أن لا تجده). «٢»

و هذه الرواية مع قطع النظر عن دلالتها على وجوب ستر المرأة رأسها إذا كانت بالغة لانه (قال: لا يصلح للحرّة إذا حاضت إلا الخمار إلا في الصورة التي لا تجد الخمار) تدلّ على عدم شرطية ستر الوجه في الصّلاة في حق غير البالغة، لأنّه قيّد عدم الصلاحية بلا خمار لما إذا حاضت المرأة.

و من المعلوم أنّ القميص أعنى: الدرع ثوب تلبسه النساء حتما، إذ ما من أحد حتّى الرجال إلا و يلبس ثوبا يستر عورته و يستر بدنه من الحرارة و البرودة، فهذا لم يذكر في الرواية و تعرض فقط للزوم الخمار للمرأة، لأنّ الخمار قد يظن عدم لبسه.

(١) - الرواية ٣ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي من الوسائل.

(٢) - الرواية ٤ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٦٦

و منها ما رواها محمد بن علي بن الحسين باسناده عن العلي بن خميس عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: سألته عن المرأة تصلّي في درع و ملحفه ليس عليها ازار و لا مقنعة؟ قال: لا بأس إذا التفتّ بها، و ان لم تكن تكفيها عرضا جعلتها طولا). «١»

و تدلّ هذه الرواية على الاكتفاء بالدرع و الملحفه إذا التفتّ بها، و لا يبعد دلالتها على كون تمام ما يستر بهما من البدن ستره شرط في الصّلاة لقوله عليه السلام (لا بأس إذا التفتّ بها و إن لم تكن تكفيها عرضا جعلتها طولا).

و منها الرواية التي قال فيها (أى محمد بن على بن الحسين) و قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ:

ثمانية لا يقبل الله لهم صلاة، منهم المرأة المدركة تصلى بغير خمار. «٢»

و منها ما رواها ابن أبي يعقور (قال: قال أبو عبد الله عليه السّلام: تصلى المرأة فى ثلاثة أثواب: ازار و درع و خمار، و لا يضرها بأن

تقع بالخمار، فإن لم تجد فتوبين تتر بأحدهما و تقع بالآخر. قلت: فإن كان درع و ملحفة ليس عليها مقنعة؟ فقال:

لا بأس إذا تقنعت بملحفة، فإن لم تكفها فتلبسها طولا. «٣»

و المراد بالازار هو ثوب يلبس فوق الثياب (و قوله تصلى المرأة فى ثلاثة أثواب) يحمل على الاستحباب لدلالة بعض الروايات على

كفاية التوبين: درع و خمار، مضافا إلى أن ذيل الرواية يدل على كفاية التوبين الدرع و الملحفة.

و منها ما رواها زرارة (قال: سألت أبا جعفر عليه السّلام عن أدنى ما تصلى فيه المرأة.

(١) - الرواية ٥ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى من الوسائل.

(٢) - الرواية ٦ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى من الوسائل.

(٣) - الرواية ٨ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٦٧

قال: درع و ملحفة فتنتشرها على رأسها و تجلجل بها. «١»

و منها ما رواها عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى الحسن عليه السّلام (قال: ليس على الاماء أن يتقنن فى الصلاة، و لا ينبغي للمرأة أن

تصلى إلا فى ثوبين.) «٢»

و منها ما رواها جميل بن دراج (قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن المرأة تصلى فى درع و خمار؟ فقال: يكون عليها ملحفة

تضمها عليها.) «٣»

و ضمّ الملحفة المستفاد من هذه الرواية بالدرع و القناع يكون مستحبا لا شرطا واجبا، لدلالة بعض الرواية على كفاية الدرع و الخمار.

و منها ما رواها على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام (قال: سألت عن المرأة الحرة هل يصلح لها أن تصلى فى درع و

مقنعة؟ قال: لا يصلح لها إلا أن لا تجد بدا.) «٤»

يحمل (لا يصلح) على الكراهة، لا عدم كفاية الدرع و المقنعة، لحصول الشرط لما يستفاد من بعض الروايات كما بيّنّا عدم لزوم أزيد

من ثوبين.

و منها ما رواها على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام (قال: سألت عن المرأة هل يصلح لها أن تصلى فى ملحفة و مقنعة

و لها درع؟ قال: لا يصلح لها إلا ان تلبس درعها. «٥» قال: و سألت عن المرأة هل يصلح لها ان تصلى فى ازار و ملحفة

(١) - الرواية ٩ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى من الوسائل.

(٢) - الرواية ١٠ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى من الوسائل.

(٣) - الرواية ١١ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى من الوسائل.

(٤) - الرواية ١٤ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى من الوسائل.

(٥) - الرواية ١٥ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٦٨

و مقنعة و لها درع؟ قال إذا وجدت فلا يصلح لها الصلاة إلا و عليها درع. «١» و قال سألت عن المرأة هل يصلح لها أن تصلى فى ازار و

ملحفة تفتح بها و لها درع؟ قال: لا يصلح أن يصلّى حتى تلبس درعها). «٢»

(فما يستفاد من هذه الرواية و ما قبلها من عدم الاكتفاء بالملحفة و المقنعة إلا مع الدرع، يحمل على الكراهة، لأنّ لفظ (لا يصلح) شاهد على هذا، مضافا إلى دلالة بعض روايات الباب على الاكتفاء في الستر الذي شرطناه في الصّلاة بالثوبين، فظهر لك ممّا مر عدم تعارض بين هذه الروايات، فافهم).

[الكلام في بعض الخصوصيات: الخصوصية الأولى]

هذه الروايات الواردة في المسألة، و المستفاد منها في الجملة شرطية ستر البدن على المرأة حال الصّلاة، و انما الكلام في بعض الخصوصيات:

الخصوصية الأولى: ما قلنا في طي كلمتنا من أن كل ما يستر من البدن بالثوبين كما في بعض الروايات، أو الدرع و الخمار كما في بعضها، أو الملحفة مع المقنعة كما في بعضها، هل هو شرط في الصّلاة، بمعنى أن تمام أجزاء البدن ممّا يستر بالدرع و الخمار يشترط في الصّلاة ستره على المرأة، أو ليس كذلك، بل يستفاد من الروايات كون ما يجب ستره في الصّلاة من بدنها بالوجوب الوضعي يستر بالدرع و الخمار، و على ذلك لا يلزم كون تمام ما يستر بهما من بدنها شرطا، بل الشرط في جملة ما يستر بالثوبين في الجملة، و أيّا ما هو من حيث المقدار هل هو تمام ما يستر بالثوبين، أو بعض ممّا يستر بهما، فلا- يستفاد من الرواية، و قلنا في ضمن ذكر الروايات: بأنّه لا يبعد دلالة بعض الروايات على كون الشرط تمام ما يستر بهما

(١)- الرواية ١٦ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّى من الوسائل.

(٢)- الرواية ١٧ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّى من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٦٩

من بدنها.

الخصوصية الثانية:

إشارة

لا إشكال في عدم شرطية ستر الوجه للصّلاة على المرأة، فيجوز كشفه لها حال الصّلاة في الجملة أولا، لأنّ الثابت من بعض الروايات المتقدمة كفاية الدرع و الخمار، و من الواضح أن الدرع هو القميص، فلا يستر به الوجه، و كذلك الخمار المقنعة، و به أيضا لا يستر الوجه إذا القي بحسب وضعه المتعارف.

و ثانيا لدلالة رواية سماعه المصلّى و هي هذه عن سماعه، قال: سألته عن المرأة تصلّى متنقبة؟ قال: إذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس به، و ان أسفرت فهو افضل. «١»

مضافا إلى ما ادعى من عدم الخلاف في عدم وجوب ستره، أو نقل الاجماع عليه، و المخالف قليل، مثل ما نقل عن ابن حمزة في الوسيلة من أنّه يجب على المرأة ستر جميع بدنها إلا موضع السجود، أو ما نقل من الغنية و الجمل و العقود من عدم استثناء الوجه، أو ما نقل من اشارة السبق بأنّه قال: المرأة تكشف بعض وجهها و أطراف يديها و قدميها، و ان كان مراد الأخير هذا لعلة لم يكن مخالفا في المسألة، بل قال بعض الوجه، لأنه يجب ستر مقدار من الوجه من باب المقدمة.

و على كل حال لا كلام في أصل استثناء الوجه في الجملة، و إنما الاشكال في أن الوجه الذي يجوز كشفه في الصلاة، هل هو الوجه العرفي الذي يدخل فيه الصدغان، أو الوجه المعتبر غسله في الوضوء؟ و هو أضيق دائرة من الوجه العرفي،

(١)- الرواية ١ من الباب ٣٣ من أبواب لباس المصلي من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٧٠

و هو ما دارت عليه الابهام و الوسطى، فلا يدخل فيه الصدغان.

[قد يقال بأن الوجه هو الوجه العرفي و قد يقال بأن الوجه الوضوئي]

قد يقال: بأن الوجه هو الوجه العرفي، لأنه المراد من الوجه، و قد يقال: بأن الوجه هو الوجه الوضوئي بأنه بعد تحديد الشارع في الوضوء الوجه بهذا الحد، فينزل أحكام الشرعية الثابتة للوجه على هذا الوجه «١» ثم إنه لا يستفاد من هذه الرواية الناقله عن فعل فاطمة عليها السلام جواز كشف الجيد على النساء تمسكا بقوله (ليس

(١)- أقول: إذا بلغ كلامه مدّ ظله الى هنا قلت له: بأنه ان كان في ما نحن فيه في الأدلة لفظ (الوجه) فكان مجال لأن يبحث في أن الوجه هل هو الوجه العرفي أو الوجه الوضوئي، و يظهر من الحاج آقا رضا هذا البحث مع عدم مجال لهذا النزاع، بعد عدم ذكر من (الوجه) في روايات الباب. و إذا قلت ذلك صار مدّ ظله في مقام ذكر وجه لكون المراد هو الوجه العرفي، و هو ما بينا في ذيل التعرض عن رواية الفضيل من دلالة ما ذكر أبو جعفر عليه السلام من فعل فاطمة عليها السلام، فإنه عليه السلام قال في ضمن الرواية (ليس عليها أكثر ممّا وارت به شعرها و أذنيها) فتدل هذه الرواية على أن وضع خمارها كان بنحو لا يستر معه إلا شعرها و أذنيها، فإذا كان خمارها هكذا فلا يستر به صدغيها لأن الرواية تدلّ على أن بخمارها سترت عليها السلام فقط شعرها و أذنيها لا غيرها فلم تستر به صدغيها، فتدل هذه الرواية على أن الوجه الذي يجوز كشفه في الصلاة هو الوجه العرفي لأن الصدغين داخل في الوجه العرفي، غاية الأمر لا يمكن التعويل على هذه الرواية، لأنّ سند الصدوق رحمه الله إلى الفضيل يكون ضعيفا، و احتمال عدم كون الفضيل الراوي لهذه الرواية هو الفضيل بن ثابت.

أقول: و لكن بنظري لا يستفاد من الرواية هذه الجهة، لأنّ الخمار إذا وضع على الرأس بحيث يستر به الشعر فقها يستر به الصدغين، لأنّ مقدم الرأس بين الصدغين أيضا منبت الشعر، فلو ستر الخمار تمام الشعر، فقها يستر تمام الصدغين، و لا أقل بعضهما، و لا أقل من أنه لا يستفاد من صرف قوله (ليس عليها أكثر ممّا وارت به شعرها و أذنيها) كون الصدغين ممّا لا يجب ستره حال الصلاة، و كون الوجه الخارج هو وجه العرفي، و كان الجائر كشف وجه العرفي لهنّ حال الصلاة، فتأمل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٧١

عليها أكثر ممّا وارت به شعرها و أذنيها) بأن الظاهر من هذه الفقرة، هو أن ما سترت عليها السلام ما كان إلا الشعر و الأذنين فالخمار لا يستر إلا شعرها و أذنيها، و الدرع لا يستر الجيد فكان جيدها مكشوفة، فتدل على جواز كشف الجيد حال الصلاة، أعني: عدم شرطية ستر الجيد للصلاة.

لأنه من الواضح أنها عليها السلام أرسلت خمارها بحسب وضعه الطبيعي، و إذا أرسل هكذا يستر به الجيد، مضافا إلى أن المستفاد من ساير روايات الباب هو ستر تمام البدن ما عدا الوجه و الكفين و القدمين - سمعت الكلام في الوجه، و تسمع الكلام في الكفين و القدمين إن شاء الله).

و إذا لم يثبت من دليل أن الوجه المستثنى من وجوب الستر هو الوجه العرفي، أو الوجه في باب الوضوء، و بلغ الأمر إلى اجراء

الأصول فنقول: و ان قلنا في دوران الأمر بين الأقل و الأكثر الارتباطى بالبراءة الشرعية و العقلية، و لكن في المقام لا تجرى البراءة في مقدار الزائد على الوجه في الباب الموضوع، لأنه بعد كون شرط إجراء البراءة، كما حَقَّقناه في الأصول هو الفحص، فلم ندر بأن الخمار بحسب وضعه المتداول في زمان صدور الرواية و السابق مطلقا، كان بحيث يستر به أطراف الوجه، فلم يبق مكشوفاً إلا مقدار الوجه في باب الموضوع، أو يكشف وجه العرفي، و حيث لم تتفحص فصحا تاما، فلازمه عدم حصول شرط إجراء البراءة، فالاحتياط الاقتصار في كشف الوجه بمقدار الوجه في باب الموضوع.

الخصوصية الثالثة:

إشارة

مما استثنى من البدن- الذى يكون ستره شرطا في الصَّلاة- الكفان من المرأة، و نقل عن المعبر و المنتهى نسبة عدم وجوب سترهما إلى علمائنا، و نقل الاجماع صريحا عليه عن الروض، بل نقل إجماع العلماء على ذلك إلا

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٧٢

من أحمد و داود، و على كل حال ما يمكن الاستدلال به مع قطع النظر مما نقل من الاجماع.

أولاً: ما ذكرنا من أنه هل الشرط للصَّلاة في حق المرأة هو ستر تمام ما يستر بالثوبين من بدنها أو لا يعلم ذلك، بل ما ندرى هو ان المرأة إذا سترت بدنها بثوبين الخمار و الدرع مثلا فقد ستر المقدار الذى هو شرط في الصَّلاة، و اما كون تمام ما يستر بهما شرط أو بعضها غير معلوم، فلم يثبت من هذه الأدلة كون الكفين لازم الستر في الصَّلاة و كون سترهما شرطا و إن ستر الكفين بالدرع. «١» و ثانيا: فلأنه بعد دلالة بعض ما ذكرنا من الروايات على كفاية ما يستر من بدنها بالدرع و الخمار في حصول الستر الذى هو شرط في الصَّلاة، و بعد وضوح عدم ستر الكفين بالدرع و الخمار لأن الخمار ليس وضعه بحيث يستر به الكفين و كذا الدرع فان كم الدرع ليس طوله بحيث يستر به حتى الكفين بل كما ترى لا- معنى لأن يطول الكم حتى يستر به الكفين، مع احتياج الإنسان لرفع قسمة من الحوائج بكفه، فكيف يمكن ستره، فعلى هذا لا يستفاد من الروايات شرطية ستر الكفين مع كون

(١)- أقول: قلت له مد ظله: بأنه كما يظهر من بياناتك الشريفة قلت بإمكان دلالة بعض الروايات على كون تمام ما يستر بالثوبين شرطا في الصَّلاة للمرأة و خصوصا دلالة رواية زرارة المتقدمة على ذلك لأنه (قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أدنى ما تصلى فيه المرأة؟ قال: درع و ملحفة الخ) فلا- يكفي أدنى من ذلك لانه قال (أدنى ما تصلى المرأة و من الواضح أن سؤال السائل منه عليه السلام ليس الا من جهة حكم الشرعى و أنه بأى مقدار من لباس المرأة يحصل الستر الذى شرط في الصَّلاة لها فقال (درع و ملحفة) فلا يكفي أدنى من ذلك فبمقدار يستر بهما من بدنها يشترط ستر هذا المقدار من بدنها في الصَّلاة فلماذا لا يكفي هذا الوجه لاثبات عدم شرطية ستر الكفين في الصَّلاة فصرف النظر مد ظله عن هذا الوجه و لعله استرضى ما قلت. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٧٣

سترهما خلاف العادة.

فما يظهر من صاحب الحدائق رحمه الله من الإشكال في ذلك و أنه يستر الكفين بكم الدرع و كون وضعه بهذا النحو، فاسد لما قلنا من أن العادة تقتضى خلافه، مع احتياجها في مشاغلها بكشفهما، و أن المشهور من الفقهاء المتقدمين على صاحب الحدائق قائلون بجواز كشفهما لم يفهموا من الروايات كون كم الدرع بحيث يسترهما إما لعدم كون وضع كم الدرع بحيث يسترهما بحسب متعارفه في أزمنتهم و أزمنة صدور الروايات، و إما من باب كون المتعارف منه مختلفا، فبعض الدروع و إن كان يستر كمها الكفين، و لكن

بعضها ليس كذلك، فأيضاً لا. يكون المتعارف كما صاحب الحدائق رحمه الله حتى يقال ان المتعارف ستر الكفين بالكم، فينزل الاطلاقات الواردة في الروايات على المتعارف، لأنه إن كان المتعارف بحيث لا- يستر الكفين به، أو كان متعارفه مختلفاً، فأيضاً لا يستفاد من الأدلة شرطية سترهما.

و من هنا يظهر لك أن ما قال صاحب الحدائق رحمه الله «١»- بعد ما ادعى كون المتعارف في زمانه على ستر الكفين بكم الدرور- و لو شككنا في أن قبل ذلك أعني:

زمان صدور الرواية كان المتعارف هكذا، أو على غير هذا النحو، فبركة أصالة عدم النقل نقول بكون المتعارف في السابق مثل الحال، فاسد لأنه بعد ما نرى من فتوى المشهور على جواز كشف الكفين، و وجه فتواهم ليس إلا عدم كون الكفين مستورين بالكم بحسب ما يرون من المتعارف، فلا- يشملهما ما ورد في الرواية المستفاد منها ستر المرأة بالدرع و الخمار، فنرى أن المتعارف كان مطلقاً على خلاف ما توهم صاحب الحدائق، أو كان مختلفاً، فلا شك في المتعارف حتى يستدل بأصالة

(١)- الحدائق، ج ٧، ص ٩.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٧٤

عدم النقل لأنهم متقدمون عليه، فالتعارف قبل صاحب الحدائق على خلاف ما تخيله، فلا وجه لما قاله.

[الحق عدم شرطية ستر الكفين للمرأة في الصلاة]

فالحق عدم شرطية ستر الكفين للمرأة في الصلاة لما قلنا من أن المتعارف إما على كشف الكفين و عدم سترهما بالكم أو لا أقل من كون المتعارف من الدرع مختلفاً، فبعضه يسترهما، و بعضه لا يسترهما أيضاً لا يمكن استفادة سترهما من الروايات. و لو فرض عدم كفاية ما بينا للدلالة على جواز كشف المرأة كفيها حال الصلاة، و شك في أنه يشترط سترهما عليها في الصلاة أم لا، فنقول بعد ما حققنا في الأصول إجراء البراءة الشرعية و العقلية في الأقل و الأكثر الارتباطى في ما شك في شرطية شيء أو جزئيته، فنقول في المقام: بعد ما لا ندرى بأن سترهما في للمرأة شرط أو لا فتكون مجرى البراءة، فلا يعتبر سترهما. و ما قلنا في الوجه: بأن إجراء البراءة مشكل لأن شرطها الفحص، و لا- ندرى بحصول الفحص بمقدار اللازم أم لا، لا يجرى في الكفين، لأن فتوى مشهور القدماء دليل على عدم كون الدرع بحيث يستر بكمه الكف، ففي الحقيقة تكون الشهرة كافية في الفحص اللازم، فحصل شرط إجراء البراءة، و لهذا مع الشك نحكم بعدم شرطية ستر الكفين للنساء في الصلاة ببركة أصالة البراءة.

الخصوصية الرابعة:

مما استثنى مما يكون ستره شرطاً في الصلاة من بدن المرأة القدمان منها على ما هو المشهور بين فقهاءنا، ظاهرهما و باطنهما، و للعامة قولان في المسألة، فبعضهم قالوا بعدم شرطية سترهما، و بعض بخلافه، و من علمائنا من يظهر من ظاهر كلامه التفصيل بين الظاهر و الباطن، فأوجبوا الستر في الباطن

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٧٥

بمعنى كون ستر باطنهما شرطاً في الصلاة، و عدم كون ستر ظاهرهما شرطاً فيها.

و لكن على ما يظهر من صاحب الجواهر رحمه الله «١» لم تكن هؤلاء مفضيلاً في المسألة، لأنه قال: بأن من اقتصر في شرطية الستر بخصوص الظهر لعله ليس نظر إلى وجوب ستر الباطن كما ظن باعتبار استتاره غالباً بالأرض أو الثياب، فلا حاجة إلى كشفه، بل يكون

منشأ اقتصاره بالظَّهر من باب كون ستر الباطن مفروغا عنه.

و لا يبعد صحة ما ادعاه رحمه الله لأنه لو لم يستر الظهر من القدم بالدرع، فلا يستر به الباطن، و ليس بحسب المتعارف في الحال و سابقا ثوب يغطي به الباطن بالخصوص مع كشف الظاهر من القدم، و ليس الأمر بحيث يستر الباطن بالارض أو بالثياب، لأن المرأة تروح و تمشى، و يظهر باطن قدميها، فلعل عدم ذكر الباطن، في كلمات هذا البعض كان من باب مفروغية ستر الباطن و على كل حال ما هو دليل على عدم شرطية ستر القدمين لها، ظاهرهما و باطنهما، هو أنه بعد الاكتفاء بالدرع و الخمار للصلاة، كما هو لسان بعض الروايات المتقدمة.

فيقال: إن الدرع بحسب متعارفه إما ليس مطلقا طويل الذيل بحيث يستر به القدمين، أو و ان فرض أن بعض الدروع يستر القدم لكن ليس مطلقا فعلا و لا سابقا كذلك، بل يكون بعض منها بحيث يكشف القدمان معها، خصوصا مع أن نوع النساء بحسب العادة، لأجل ابتلاءتهنّ و مشاغلهن، لا يمكن كون دروعهنّ بحيث تجرّ على الأرض و تزامم في المشى و الحركة و القيام و القعود، فعلى هذا لم يثبت كون المتعارف منها ما يستر به القدم، حتّى يدعى أن المطلقات الواردة فيها الدرع تنزل على

(١)- جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٨٣.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٧٦

المتعارف، فيثبت كون ستر القدمين شرطا، بل إما يكون المتعارف على خلاف ذلك، و إما لا أقل من كون المتعارف منها مختلفا، و الشاهد على أن الدرع لا يستر القدم هو فتوى المشهور، لأن فتواهم ليس إلا من باب ما رأوا من عدم ستر القدم بالدرع بحسب ما كان المتعارف في أزمتهن، فعلى هذا لا يشترط ستر القدمين الظاهر و الباطن حال الصلاة على النساء، و اما ما قال صاحب الجواهر رحمه الله «١» من أنه إذا لم يكن ستر الوجه و الكفين شرطا، فبالأولوية لا- يشترط ستر القدمين ممّا لا يمكن لنا قبوله، لعدم أولوية للقدمين فالعمدة ما قلنا. «٢»

الخصوصية الخامسة:

إشارة

هل يجب على المرأة ستر شعرها حال الصلاة بمعنى أن ستر شعرها أيضا شرط في الصلاة أم لا؟
يظهر من كلام صاحب الجواهر «٣» رحمه الله أن صاحب المدارك رحمه الله لم يجب ستر

(١)- جواهر الكلام، ج ٨، ص ١٧٢.

(٢)- أقول: و قال سيدنا الاستاد مدّ ظله بعد ذلك: و لو شككنا في أن ستر القدمين شرط للصلاة على المرأة أولا، يمكن أن يقال بعدم إجراء البراءة في المقام من باب أن قوله صلى الله عليه و آله و سلم (المرأة عورة أو النساء عى و عورة أو بدن المرأة أو جسد المرأة عورة) دل على كون بدنهما بتمامه عورة، فما ندرى بخروجه نقول بعدم جواز كشفه حال الصلاة.
قلت له في الطريق: بأنه كما يظهر من إفاداتك الشريفة سابقا أيضا كان قوله صلى الله عليه و آله و سلم (النساء عى و عورة) في مقام بيان وجوب ستر بدنهما بالوجوب التكليفي، و أنّى له بالوجوب الشرطى في الصلاة، و على فرض تمامية دلالة هذه الرواية، و عدم دليل على جواز كشف الوجه، أو الكفين، أو القدمين حال الصلاة، فلو كشفت هذه المواضع، فقد خالفت حكما تكليفيا و لا ربط لذلك بالوجوب الشرطى الذى أثره بطلان الصلاة مع عدم الشرط، و لم يتعرض بعد لما قال، و لعله استرضى ما قلت. (المقرر)

(٣) - جواهر جلد ٨ ص ١٦٨ - ١٦٩.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٧٧

الشعر عليها تمسكا بالرواية التي قلنا بكونها متحدة مع الرواية ٧ من هذا الباب، لكون راويهما محمد بن مسلم، و نذكر هما مجددا لتوضيح المطلب، و نقول:

الرواية التي رواها الصدوق رحمه الله باسناده عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (قال: المرأة تصلّي في الدرع و المقنعة إذا كان كثيفا يعنى ستيرا). «١»

فهل يكون قوله عليه السلام (إذا كان كثيفا) راجعا إلى كل ما ذكر من الدرع و المقنعة، أو يكون راجعا إلى خصوص الدرع، فعلى الأول يكون المراد أنّ المرأة تصلّي في الدرع و المقنعة إذا كان الدرع و المقنعة كثيفا، و على الثاني يكون المراد أنّه إذا كان الدرع كثيفا.

يمكن أن يقال باحتمال الثاني من باب أن لفظ (كان) يكون مذكرا و مفردا فيرجع ضميره إلى الدرع، لأنه مذكر، و يمكن أن يقال باحتمال الأول من باب أن الضمير و إن كان مذكرا و لا بدّ من إرجاعه إلى المذكر، لكن هنا يرجع إليه و إلى ما بعده، لأنّ التكلم بهذا النحو يكون متداولاً، فيكون المراد أن الدرع و المقنعة إذا كانا كثيفين و لا يبعد أن يكون هذا الاحتمال أقوى، لتداول هذا النحو من الكلام في الاستعمالات.

و يذكر صاحب الوسائل رواية اخرى، و هي ما رواها الكليني رحمه الله عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم في حديث (قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما ترى للرجل يصلّي في قميص واحد؟ فقال: إذا كان كثيفا فلا بأس به، و المرأة تصلّي في الدرع و المقنعة إذا كان الدرع كثيفا، يعنى:

(١) - الرواية ٣ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٧٨

إذا كان ستيرا). «١»

و لا يبعد كون الروايتين رواية واحدة رواها محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، و اختلاف بعض الفاظ المتن يحتمل من نفس محمد بن مسلم تارة نقل هكذا و تارة هكذا، أو من بعض ناقلها منه، فعلى هذا ليستا روايتين.

و على كل حال في هذه الرواية بعد قوله (و المرأة تصلّي في الدرع و المقنعة) قال (إذا كان الدرع كثيفا) بخلاف الرواية الأولى فإن فيها (إذا كان كثيفا) فتمسك صاحب المدارك لعدم اعتبار ستر الشعر على المرأة حال الصلاة بهذه الفقرة من الرواية الأخيرة، بدعوى أنّه بعد ما قال (إذا كان الدرع كثيفا)، فلا يعتبر كون المقنعة كثيفا أى ستيرا، لأنّ في الرواية اعتبر في خصوص الدرع كونه ستيرا، و إذا لم تكن المقنعة ستيرا، فيظهر الشعر من تحتها فجواز عدم كونها ستيرة شاهد على جواز كشف الشعر حال الصلاة.

و لا يخفى عليك فساد هذا التوهم:

أما أولا: فلانه كما قلنا ليست رواية الأولى و الثانية روايتين، بل رواية واحدة رواها محمد بن مسلم، و بعد الاختلاف في مضمونهما لا يمكن الاستناد بكل منهما في مورد الاختلاف، فإن كان ما صدر من الإمام عليه السلام ما في الرواية التي رواها الصدوق رحمه الله ففيها (إذا كان كثيفا) و هو كما قلنا يناسب مع كون النظر إلى كون كل من الدرع و المقنعة كثيفا، و إن كان ما صدر ما في الرواية على ما رواها الكليني رحمه الله ففيها (إذا كان الدرع كثيفا) فهي تدلّ على خصوص كثافة الدرع، فمع الاختلاف في هذه

(١)- الرواية ٧ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٧٩

الفقرة لا يمكن الاعتماد بكليهما، فلا دليل على اعتبار كون خصوص الدرع ستيرا و كثيفا، حتّى يقال بعدم اعتبار ذلك في المقنعة. و ثانيا: لو فرض عدم دلالة هذه الرواية إلا على كون الدرع ستيرا، فيدلّ بعض روايات آخر من هذا الباب تعرضنا لها على اعتبار كون المقنعة ستيرا بحيث لا يرى ما تحتها، فهذا دليل على شرطية ستر الشعر فانظر في الأخبار المتقدمة، ففيها ما قلنا خصوصا الرواية المتقدمة، و هي ما رواها علي بن جعفر (أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السّلام عن المرأة ليس لها إلا ملحفة واحدة كيف تصلّي قال: تلتفت فيها و تغطّي رأسها و تصلّي، فإن خرجت رجلها و ليس تقدر على غير ذلك فلا بأس). «١»
 فهي صريحة في لزوم تغطية الرأس بالملحفة، و من الواضح أن تغطية الرأس لا تحصل إلا بتغطية الشعر، بل في الرواية خصوصية أخرى، و هي أنّ في صورة عدم القدرة على ستر جميع البدن و الدوران بين ستر الرأس أو الصدر و اليدين و بين الرجل بلزوم ستر الرأس و جواز كشف الرجل، فهذا أيضا مؤيد لأنّ ستر الرأس لازم الحفظ حتّى في صورة الدوران.
 و ثالثا: و هو ما يظهر من كلام صاحب الجواهر رحمه الله «٢» و هو أنّه بعد شرطية ستر الرأس مسلما فعلى لزوم اعتبار كون الساتر من جنس خاص، و لا يكتفى بساتريه بالشعر، فلا بدّ لأجل ستر الرأس من كون الخمار ستيرا، و إلّا لم يستر الرأس.
 ثمّ إنه بعد شرطية ستر الشعر، فهل يشترط ستر الشعر الخارج من رأسها

(١)- الرواية ٢ من الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي من الوسائل.

(٢)- جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٦٩.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٨٠

و أرسل إلى ظهرها على خلاف المتعارف أولا؟ يظهر من صاحب الجواهر رحمه الله «١» بأنّ الخمر المتعارفة كانت بحيثية بحسب وضعها المتعارف بعد إرسال ذيلها يستر بها شعر المرأة، و على كل حال فالاحوط ستر الشعر مطلقا على النساء حال الصّلاة.

[في الخصوصية السادسة و السابعة]

الخصوصية السادسة: بعد استثناء الوجه عما يجب ستره حال الصّلاة على المرأة من بدنها، هل يجوز كشف ظاهر الوجه فقط، أو يجوز حتّى باطن الوجه، فيجوز كشف الفم و الاسنان، أو باطن العين حال الصّلاة أولا.
 اعلم أنّه بعد ما فهمت بأنّ لفظ (الوجه) لم يكن في لسان الروايات، و ما يكون ليس إلا شرطية ستر ما يستر الخمار و الدرع، فكل مقدار لا يسترهما يجوز كشفه، و من الواضح أنّ المقدار الذي لا يستر الخمار من الوجه خارج، فلا فرق في هذا المقدار بين الباطن و الظاهر، لأنّ هذا الموضع من البدن يجوز كشفه، مضافا إلى أنّنا نعلم بأنّه لم يعتبر ستر العين أو ضم الشفتين في حال الصّلاة، بل مع أنّها تقرأ في الصّلاة لا- يمكن لها ضم شفتيها إلا بأن تستر تمام وجهها حتّى لا يرى باطن فمه، فعلى هذا يجوز كشف المقدار من الوجه الخارج عن بدنها الذي ستره شرط ظاهره و باطنه.

الخصوصية السابعة: بناء على شرعية عبادة الصبي و الصبية، فاعلم أنّ ستر الرأس غير معتبر في صحه صلاة الصبية، فيجوز كشف رأسها حال الصّلاة إلى أن تبلغ، فإذا بلغت فحكمها حكم النساء، لدلالة بعض الروايات على ذلك، فانظر إلى الباب ٢٩ حديث ٣ من أبواب لباس المصلّي من الوسائل، فإنّ فيه ما يدلّ

(١) - جواهر جلد ٨ ص ١٦٧ و ١٦٨.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٨١

على ذلك.

[في الخصوصية الثامنة و التاسعة]

إشارة

الخصوصية الثامنة: الأمة يجوز كشف رأسها حال الصلاة، فليس لها ستر الرأس شرطاً في الصلاة، لدلالة بعض الروايات على ذلك، فانظر إلى الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلي من الوسائل حديث ١ و ٢ و ٤ و ١١.

الخصوصية التاسعة: يقع الكلام في صلاة العارى، فنذكر أولاً اخبار الباب، ثم نبين مقدار دلالتها، و بعض الخصوصيات الراجعة إليها فنقول:

الرواية الأولى: ما رواها على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (قال: سألته عن الرجل قطع عليه، أو غرق متاعه، فبقى عريانا و حضرت الصلاة كيف يصلي؟

قال: إن أصاب حشيشا يستر به عورته أتمّ صلاته بالركوع و السجود، و إن لم يصب شيئا يستر به عورته أوماً و هو قائم.) «١»

الرواية الثانية: ما رواها أيوب بن نوح عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: العارى الذى ليس له ثوب إذا وجد حفيرة دخلها و يسجد فيها و يركع.) «٢»

و اعلم أنّ هذه الرواية مع قطع النظر عن الارسال فيها، لأنّ أيوب يروى عن بعض أصحابه، فيها حذف الواسطة أيضاً، لأنّه على ترتيب الطبقات التي بين كل طبقة مع طبقة اخرى، و بيننا فى طبقتنا، لا يمكن أن يروى أيوب بن نوح بواسطة واحدة عن أبي عبد الله عليه السلام، بل لا يمكن أن يروى عنه عليه السلام إلا بواسطة، فعلى هذا

(١) - الرواية ١ من الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي من الوسائل.

(٢) - الرواية ٢ من الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٨٢

لا بدّ و أن يكون واسطة اخرى غير بعض أصحابه فى طريق الرواية، و قد حذفت الواسطة، فافهم.

[حول الرواية الثالثة الواردة فى الصلاة العارى]

الرواية الثالثة: ما رواها ابن مسكان عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام (فى الرجل يخرج عريانا فتدركه الصلاة، قال: يصلى عريانا قائما إن لم يره أحد، فإن راه أحد صلى جالسا.) «١»

و هى ما رواها أحمد بن أبي عبد الله البرقى فى المحاسن عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن عبد الله مسكان عن أبي جعفر عليه السلام على ما نقلها صاحب الوسائل، و هى آخر رواية ذكر فى هذا الباب، و هى الرواية ٧ من هذا الباب أعنى ٥٠ و إن كان الطريق على نهج ذكر صاحب الوسائل نقلا عن المحاسن، فقد حذفت الواسطة، لأنّه بحسب الطبقات لا يمكن أن يكون ابن مسكان راوى الرواية عن أبي جعفر عليه السلام.

و لكن يمكن أن البرقى فى المحاسن نقل الرواية بطريق المتقدم لكن عن أبي عبد الله، كما أنّ الظاهر ذلك، لأنّ صاحب الوسائل

ذكر الرواية ينتهي سندها بابن مسكان «٢» و هو يروي عن أبي عبد الله، فما نقل أن عبد الله بن مسكان «٣» يروي الرواية عن أبي جعفر عليه السلام اشتباه من صاحب الوسائل.

فعلى هذا نقول: بأنه بعد كون نقل البرقي دالاً على أن ابن مسكان يروي عن أبي عبد الله عليه السلام، فلم يرد إشكال حذف الواسطة، لأن ابن مسكان يمكن أن يروي

(١) - الرواية ٣ من الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّي من الوسائل.

(٢) - الرواية ٢ من الباب ٤٦ من أبواب النجاسات عن المحاسن في الوسائل.

(٣) - الرواية ٧ من الباب ٥٠ من أبواب النجاسات عن المحاسن في الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٨٣

عن أبي عبد الله عليه السلام، أولاً و أنه و إن لم تكن روايته هذه بلا واسطة عن أبي عبد الله عليه السلام، لأن بنقل الشيخ رحمه الله روى الرواية ابن مسكان عن بعض أصحابه عنه عليه السلام، و احتمال إسقاط بعض أصحابه في نقل البرقي، و كانت الرواية فيها الارسال من هذا الحيث إلا أن بعد كون ابن مسكان من الأجلء و تصحيح ما يصح عنه، فلا يضّر الارسال بصحة الرواية ثانياً، فافهم.

الرواية الرابعة: ما رواها عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (أنه قال في حديث: و إن كان معه سيف و ليس معه ثوب، فليقلّد السيف و يصلّي قائماً). «١»

الرواية الخامسة: الرواية التي عدّها الرواية الخامسة صاحب الوسائل من هذا الباب بعد قوله (محمد بن علي بن الحسين باسناده عن عبد الله بن سنان مثله) (قال: و روى في الرجل يخرج عريانا فتدركه الصّيلة أنه يصلّي عريانا قائماً إن لم يره أحد، فإن راه أحد صلّي جالساً). «٢»

فهذه مرسله رواها الصدوق رحمه الله، و لا يبعد كونها هي الرواية التي رواها ابن مسكان أعنى الرواية الثالثة في الباب ٥٠.

الرواية السادسة: ما رواها زرارّة (قال قلت: لأبي جعفر عليه السلام: رجل خرج من سفينته عريانا، أو سلب ثيابه و لم يجد شيئاً يصلّي فيه، فقال: يصلّي إيماء، و إن كانت امرأة جعلت يدها على فرجها، و إن كان رجلاً وضع يده على سواته، يجلسان فيوميان إيماء و لا يسجدان و لا يركعان فيبدو ما خلفهما، تكون صلاتهما إيماء برءوسهما. قال: و إن كانا في ماء أو بحر لجّي لم يسجدوا عليه، و موضوع عنهما فيه

(١) - الرواية ٤ من الباب ٥٠ من أبواب النجاسات عن المحاسن في الوسائل.

(٢) - مرسله الصدوق ٣ من الباب ٥ من أبواب لباس المصلّي من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٨٤

يؤميان في ذلك إيماء رفعهما توجه و وضعهما). «١»

الرواية السابعة: ما رواها عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: سألت عن قوم صلوا جماعة و هم عراة قال يتقدمهم الإمام بركبتيه و يصلّي بهم جلوساً و هو جالس). «٢»

الرواية الثامنة: ما رواها إسحاق بن عمار (قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قوم قطع عليهم الطريق، و اخذت ثيابهم، فبقوا عراة و حضرت الصلاة، كيف يصنعون؟

فقال: يتقدمهم إمامهم فيجلس و يجلسون خلفه، فيومي إيماء بالركوع و السجود، و هم يركعون و يسجدون خلفه على وجوههم). «٣»

الرواية التاسعة: ما رواها أبو البختری عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام أنه (قال: من غرقت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلّي حتّى

يخاف ذهاب الوقت يتغى ثيابا، فإن لم يجد صلى عريانا جالسا يؤمى إيماء يجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن كانوا جماعة تباعدوا في المجالس، ثم صلوا كذلك فرادى). «٤»
 الرواية العاشرة: ما رواها سماعه (قال: سألته عن رجل يكون في فلاة من الأرض و ليس عليه إلا ثوب واحد، و أجنب فيه و ليس عنده ماء، كيف يصنع؟ قال:
 يتيمم و يصلّى عريانا قاعدا يؤمى إيماء). «٥»

- (١)- الرواية ٦ من الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّى من الوسائل.
- (٢)- الرواية ١ من الباب ٥١ من أبواب لباس المصلّى من الوسائل.
- (٣)- الرواية ٢ من الباب ٥١ من أبواب لباس المصلّى من الوسائل.
- (٤)- الرواية ١ من الباب ٥٢ من أبواب لباس المصلّى من الوسائل.
- (٥)- الرواية ١ من الباب ٤٦ من أبواب النجاسات من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٨٥

و لكن رواها الشيخ و ذكر بدل قوله (قاعدا يؤمى إيماء) (قائما يؤمى إيماء) نقلها صاحب الوسائل، و هي رواية ٣ من هذا الباب، فافهم.

الرواية الحادى عشر: ما رواها الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (من رجل أصابته جنابة و هو بالفلاة، و ليس عليه إلا ثوب واحد و أصاب ثوبه منى. قال:

يتيمم و يطرح ثوبه، فيجلس مجتمعا، فيصلّى فيومى إيماء). «١»

[الكلام فى فهم المراد من الروايات يقع فى أمور]

إشارة

هذا ما ورد من الروايات فى هذا الباب، و أمّا فهم المراد منها فيقع الكلام فيه فى طى أمور:

الأمر الأول:

هل يجب على العارى أن يصلّى قائما، أو قاعدا، او يجب عليه القيام إن لم يره احد، و يجب أن يصلّى جالسا إن يراه أحد. اعلم أن الرواية ١ و ٤ و إن كانت دالة على القيام، و الرواية ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ (بناء على ما نقلها الكليني رحمه الله و أمّا بناء على ما نقلها الشيخ رحمه الله تكون من الروايات الدالة على القيام) و ١١ تدلّ على وجوب الجلوس، و يتوهم التعارض بين ما يعتبر القيام و بين ما يعتبر الجلوس إلّا أنّه بعد دلالة رواية ٣ و رواية ٥ (بناء على كونها غير رواية ٣) على التفصيل بين الصورة التى يراه أحد و بين الصورة لا- يراه أحد، فأوجبت الجلوس فى الأول و القيام فى الثانى، فيجمع بهما بين الروايات الدالة على اعتبار الجلوس مطلقا و بين الروايتين الداليتين على القيام مطلقا فى صورة وجود الناظر و عدمه، لأنّ بالروايتين المفصلتين يقيد إطلاق كل من الطائفتين. و إن قلت: إن الرواية الأولى تدلّ على أنّ مع وجود الناظر يجب القيام فى

- (١)- الرواية ٤ من الباب ٤٦ من أبواب النجاسات من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٨٦

الصلاة على العارى، لأنه قال فيها (إن أصاب حشيشا يستر به عورته أتمّ صلاته بالركوع والسجود، وإن لم يصب شيئا يستر به عورته أوماً وهو قائم) فالحكم إن أصاب حشيشا يستر به عورته، شاهد على فرض صورة وجود الناظر، فالذليل يقول وإن لم يصب شيئا بقرينة المقابلة يكون في صورة وجود الناظر، ومع ذلك قال (أوماً وهو قائم) فعلى هذا بعد دلالة الرواية باعتبار القيام في خصوص صورة وجود الناظر، فتكون هذه الرواية معارضة مع الرواية الدالة على التفصيل، لأن ما دل على التفصيل كان لسانه الجلوس في صورة وجود الناظر، وهذه الرواية تدلّ على القيام ومورده خصوص صورة وجود الناظر.

فنقول: بأنه بعد دلالة الروايتين على التفصيل أولاً أن الرواية الأولى ليست صريحة على كون المفروض صورة وجود الناظر حتى يكون الذليل صورة وجود الناظر بقرينة الصدر، وثانياً لو فرض كون اللازم ستر العورة بالحشيش في صورة وجود الناظر، ولكن الذليل مطلق وقال (إن لم يصب شيئا يستر به عورة أوماً وهو قائم) فإطلاقه يقتضى وجوب الإيماء قائماً سواء كان ناظر أو لا، فأيضاً نقيده بما دل على التفصيل.

الأمر الثاني:

إشارة

هل يجب على العارى أن يركع ويسجد مثل حال الاختيار، أو يجب عليه أن يؤمى ايماء بالركوع والسجود، أو نقول بالتفصيل. اعلم أن الرواية الأولى تدلّ على ايماء بالركوع والسجود وهو قائم، والرواية ٦ و ٩ و ١٠ بنقل الكليني رحمه الله و ١١ تدلّ على الجلوس و ايماء بالركوع والسجود، والرواية ٢ تدلّ على أن العارى يسجد و يركع إذا وجد حفيرة، والرواية ٨ تدلّ على اتيان المأمومين في ما إذا كان الإمام و المأموم عارياً بالركوع و السجود و تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٨٧

الإمام يؤمى ايماء و أن كلا من الإمام و المأموم يجلسان.

فيمكن أن يقال في هذا المقام: بأنه بعد دلالة غير الرواية ٢ و ٨ على ايماء، و دلالتها على اتيان بالركوع و السجود بأن الأمر في غيرهما بالايماء كان من باب عدم الأمن من الناظر، و الأمر في هاتين الروايتين بالركوع و السجود يكون من باب عدم وجود الناظر فبهذا يجمع بين الروايات، و يقال: بوجوب الركوع و السجود إذا لم يكن معرضاً لوجود الناظر، و ايماء بهما إذا كان مورد المعرضة لوجود الناظر، هذا كله في ما يأتي بالنظر البدوي.

ولكن بعد التأمل يظهر أن الجمع بين الروايات بجعل الركوع و السجود للعارى في خصوص حال الأمن من أن يراه أحد، و ايماء بهما لصورة عدم الأمن من أن يراه أحد موجب للاشكال، و كذلك الجمع بين الروايات في الأمر الأول بأن العارى إذا لم يره أحد يصلّى قائماً، و إذا يكون معرضاً لأن يراه أحد يصلّى جالساً موجب للاشكال، فلا بدّ أولاً من ذكر الاشكال، ثم التكلم في وروده و عدم وروده فنقول بعونه تعالى:

فالاشكال في الجمع بين الروايات بالنسبة إلى الركوع و السجود بالالتزام بأنه إذا كان معرضاً لأن يراه أحد فيومى بهما، و إن كان مأموماً من أن يراه أحد فيكون تكليف العارى إتيان الركوع و السجود بحمل ما ورد في رواية إسحاق بن عمار و رواية أيوب بن نوح من اتيان بالركوع و السجود على صورة الأمن من المطمع، و حمل بعض الروايات المتقدمة الدالة على ايماء بهما على صورة عدم الأمن من المطمع، فهو أنه إن كان مورد رواية إسحاق بن عمار - و هي الرواية الثامنة - صورة الأمن من المطمع على ما قلتم، فما وجه الأمر بالجلوس، لأنه قال (يتقدمهم إمامهم

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٨٨

فيجلس و يجلسون خلفه، فيومى ايماء بالركوع و السجود و هم يركعون و يسجدون)

و إن كان مورد عدم الأمن من المطلاع و لهذا أمر بالجلوس، فما وجه أمرهم بالركوع، فلا يساعد الجلوس مع كون التكليف الركوع و السجود، فلا- يمكن حمل الرواية على صورة الأمن من المطلاع، لأنَّ المفروض فيها الجلوس، و هو على ما قلتم في مقام الجمع بين الروايات الدالة على القيام، و بين الروايات الدالة على الجلوس:

بأنَّ الأوَّل صورة الأمن من المطلاع، و الثاني صورة عدم الأمن، فمع فرض كون مورد الجلوس صورة عدم الأمن من المطلاع، و فرض في رواية إسحاق بن عمار الجلوس المحمول على صورة عدم الأمن من المطلاع، كيف يحمل الأمر بالركوع و السجود في هذه الرواية على صورة الأمن من المطلاع، فلا يمكن الجمع بين الجلوس المأمور به في هذه الرواية و بين الركوع و السجود.

و أمَّا الاشكال الوارد على الجمع المتقدم بين الروايات من حيث القيام و الجلوس من حمل ما دلَّ على وجوب القيام على العارى على صورة الأمن من المطلاع، و حمل ما دلَّ من الروايات على الجلوس على صورة عدم الأمن من المطلاع بقريته رواية ابن مسكان المتقدم، فهو أنه في فرض القيام، و هو صورة الأمن من المطلاع على ما قلتم، فلم أوجب الايماء كما في الرواية الأولى، لأنَّه إن كان القيام في صورة الأمن من المطلاع فيتم ركوعه و سجوده أيضا كما ينبغي، فلم يؤمى بهما مع أنَّك قلت بأنَّ الايماء بالركوع و السجود يكون في خصوص صورة عدم الأمن من المطلاع.

هذا كلُّه في الاشكالين الواردين على الالتزام بالجمع بين الروايات بوجوب القيام و الركوع و السجود في صورة الأمن من المطلاع و وجوب الجلوس و الايماء معا في فرض عدم الأمن من المطلاع.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٨٩

[الكلام في الاشكالين الواردين على الجمع بين الروايات]

اعلم أنَّه إن كان الاشكال منحصرًا بالاشكال الأول، أعني: بخصوص ما في رواية إسحاق بن عمار، فيمكن أن يقال: بأنَّ منشأ الأمر بالجلوس فيها، و مع ذلك الأمر بالركوع و السجود على خصوص المأمومين غير مناف مع كون وجوب القيام في صورة الأمن من المطلاع، و الجلوس في صورة عدم الأمن من المطلاع، و كون وجوب الايماء في صورة عدم الأمن من المطلاع، و الركوع و السجود في صورة الأمن من المطلاع، لأنَّه من الممكن أن عدم الأمن من المطلاع في خصوص مورد هذه الرواية كان من نفس المأمومين، بأن يرى كل أحد منهم سواة الآخر، لا من غيرهم، فعلى هذا أمر بالجلوس و الايماء بالركوع و السجود على الإمام، لأنَّه متى يقدم على القوم، فلو كان الواجب عليه الركوع و السجود يظهر دبره و يراه القوم، فلاجل ذلك أوجب عليه الايماء بهما.

و أمَّا المأمومين فحيث إنَّهم حال الصَّلاة في الجماعة يقفون في صف واحد، فيرى كل واحد قبل من يكون قريبا متصلا به لظهور قبلهم فيكشف قبلهم و لم يستر قبلهم إن كانوا قائمين حال الصَّلاة، و أمَّا إن جلسوا فلا يظهر قبلهم و يستر بما بين الفخذين، فلهذا أمر عليهم بالجلوس لكي لا- يكشف قبلهم مع وجود الناظر، و أمَّا حيث لم يكن ناظر غيرهم و هم على الفرض حال الصَّلاة واقفون في صف واحد، فليس ناظر يرى دبرهم، فلهذا أمر عليهم بالركوع و السجود، فعلى هذا يرتفع الاشكال بأنَّ وجه الجلوس عليهم كان من باب أنَّهم إن قاموا حال الصَّلاة يرى قبلهم، و يجب الجلوس إن يرههم أحد، و وجه الركوع و السجود عليهم مع فرض كونهم جالسين هو الأمن من الناظر من حيث دبرهم، «١» و على كل حال يمكن أن

(١)- أقول: و أتى و إن توجَّهت بهذا التوجيه أيضا و قلت له مد ظله، و لكن إن كان وجه الأمر

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٩٠

يجاب عن هذا الاشكال بهذا النحو.

و أمّا ما قيل في مقام الجواب: إنّ الوارد في ذيل الرواية (و هم يركعون و يسجدون على وجوههم) بأنّ المراد أنّهم يركعون و يسجدون على الوجه الذي يجب عليهم، فليست الرواية إلا في مقام بيان ذلك، فعلى هذا ليست الرواية متعرضة للوجه و النحو الذي يجب عليهم الركوع و السجود فإن ثبت بالروايات الاخر كون ركوع العارى و سجوده بالايماء فلا ينافى مع الرواية. فكلام غير تمام، أمّا أولاً فلائ معنى (على وجوههم) ليس إلا أنّهم يسجدون على وجوههم، يعنى: كل واحد يسجد بوجهه، و ثانياً أنّه مع فرض أنّه أمر على ما يستفاد من الرواية بأنّ الإمام يؤمى بالركوع و السجود، ثمّ قال (و هم يركعون و يسجدون) فمن الواضح أنّ المراد أنّهم يركعون و يسجدون بنحو الركوع و السجود الواجب على المختار. كما أنّه إن قيل ببعض توجيهات باردة اخرى لكون المراد من قوله (و هم يركعون و يسجدون على وجوههم) غير الركوع و السجود الواجب حال الاختيار، مما لا يعنى به، لوضوح دلالة الرواية على كون الركوع و السجود بنحو المتعارف

بالجلوس في هذه الرواية و الركوع و السجود ما ذكر من أن عدم الأمن من الناظر يكون للمؤمنين في خصوص قبلهم لا دبرهم، فيقال: بأنّه بناء على هذا كان اللازم أن يأمر بالإمام بالقيام و الايماء، لأنّه إن كان عدم الأمن فقط من ناحية أنفسهم لا من الخارج، فعلى الفرض حال الصلوة يقفون المؤمن خلفه، فلا يرون قدام الإمام، فكشف القبل جائز، لكونه مأموماً من أن يراه أحد، و يجب على الجمع المتقدم القيام مع الأمن من المطلاع، و إن قلت بأنّه لو قام فيرى دبره، لأنّهم في خلفه، نقول: بأنّ الدبر مستور بالآيتين، إلا أن يقال: بعدم الاكتفاء بهذا النحو من الستر. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٩١

منهما حال الاختيار، هذا بالنسبة إلى هذا الاشكال.

[أما الكلام في اشكال آخر]

و أمّا الكلام في الاشكال الآخر، و هو أنّه مع فرض القيام لم يؤمى بالركوع و السجود مع كون الفرض فرض الأمن من المطلاع بقريته رواية ابن مسكان.

فنقول: إذا بلغ الأمر إلى هنا لا بد لنا من إشباع الكلام في صلاة العارى، و الروايات الواردة في المقام بنحو يظهر ما هو الحق في المقام و يرتفع الاشكال.

فاعلم أنّ الكلام في صلاة العارى مرة يقع في ما إذا يصلّى فرادى، و مرة يقع الكلام في صلاة الجماعة للعراء، و في الأوّل تارة يقع في أنّ تكليفه القيام أو الجلوس، أو القيام في صورة و الجلوس في صورة اخرى، و تارة يقع الكلام في أنّ العارى يركع و يسجد في صلاته، أو يؤمى بهما، أو أن في أى صورة تكليفه الركوع و السجود، و في أى صورة تكليفه الايماء بهما.

أما الكلام في وظيفته إذا يصلّى صلاته بالفرادى، فالكلام في هذه الصورة في مقامين الأوّل في ان وظيفته القيام، أو الجلوس أو التفصيل بين الجلوس و القيام، فنقول: إنّ المستفاد من بعض روايات المتقدمة القيام، و من بعضها الجلوس: قد يقال بوجود الجلوس كما هو قول بعض، و قد يقال بالقيام مطلقاً كما هو قول بعض، و قد يقال بالتخيير بين القيام و الجلوس مطلقاً كما يظهر من كلام المحقق رحمه الله «١».

[في ما نقل بالتفصيل في المسألة]

و لكن ما يظهر بالنظر هو ما قدّمنا من التفصيل بين الجلوس و القيام، بأن يصلّى العارى جالساً مع عدم الأمن من المطلاع، و أن يصلّى

قائما مع الأمن من المطمع، لأنّ بعض روايات الباب و إن تدلّ على القيام مطلقا، و بعضها على الجلوس مطلقا،

(١)- الجواهر، ص ٢٠٠.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٩٢

و لكن بعد دلالة رواية ابن مسكان- و عدم ورود الخدشة في سندها و إن كان فيها ابهام الواسطة، لأنّ ابن مسكان روى عن بعض أصحابه و هذا البعض مبهم، و لكن بعد ما روى الرواية البرقى، و ينتهى السند إلى ابن مسكان و يروى ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام، و قابل بأن يروى ابن مسكان بلا واسطة عنه عليه السلام أولا و كون جلاله ابن مسكان بحيث لا يضرّ ابهام الواسطة بصحة الرواية ثانيا، فيأخذ بروايتها- فنقول بالتفصيل المتقدم في المسألة. إذا عرفت ذلك نقول: لا يرد إشكال في الروايات في هذه الجهة، و هل يمكن ان يقال: بأنّ في هذه الصورة راعى الشارع مضافا إلى الستر الّذى واجب بالوجوب التكليفي، الستر الّذى هو شرط في الصّلاة، أو لم يراع إلا- الستر الّذى واجب نفسى فقط، لأنّه يحتمل أن يكون الستر الشرطى محفوظا في هذا الحال أيضا في حال الجلوس و القيام، غاية الأمر مستور بالبدن عورتيه و يكفى مستوريتهما بالبدن في هذا الحال بنظر الشارع. «١» و على كل حال على هذا النحو من التفصيل من القيام و القعود في صورة عدم وجود الناظر، و في صورة المعرضة لوجود الناظر، لا يرد إشكال في الروايات من

(١)- أقول: و ان احتمل ذلك سيدنا الاستاد دام الله بقائه، و لكن بعد ما اوردت مع أخى الأغر أيده الله بأنّه إن كان الستر الشرطى ملحوظا في هذا الحال، فما معنى التفصيل بين وجود الناظر و عدمه بقريته رواية ابن مسكان، لأنّ في الستر الشرطى يعتبر الستر، و إن لم يكن ناظر، مضافا بأنّه إن حصل الستر الشرطى و التكليفى بالبدن فلم انتقل التكليف من القيام إلى الجلوس، بل يجب لحفظ القيام حال الصّلاة، القيام مع فرض ستر البدن على ما قلت مطلقا، و لا معنى للجلوس أصلا، لأنّه لو فرض وجود ناظر، و لكن بعد مستورية العورتين بالبدن، فيجب أن يصلّى قائما، فلا معنى للتفصيل بين القيام و الجلوس، فرفع اليد مدّ ظله عن هذا الاحتمال، و عطف عنان الكلام إلى مطلب آخر. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٩٣

حيث القيام، لأنّ الاشكال المتقدم هو أنّه لا يجتمع الايماء مع القيام كما في رواية على بن جعفر بأنّه إن كان القيام من باب الأمن من المطمع فلا مانع من السجود و الركوع، فلم امر بالاياء بهما، و يأتي جواب هذا الاشكال في المقام الثانى، فعلى هذا من حيث القيام و الجلوس لا إشكال في الروايات. «١»

[الكلام في المقام الثانى]

إشارة

أما الكلام في المقام الثانى، و هو أنّه هل يجب على العارى الركوع و السجود في

(١)- أقول: و اوردت في مجلس البحث إيرادا بأنّه لا- يرتفع الاشكال بعد، و هو أنّه بناء على ما أفاده مدّ ظله فلو فرض كون الستر الشرطى معتبرا حتّى في هذا الحال في الصّلاة، فلا معنى للتفصيل بين القيام و الجلوس، لأنّه تستر العورة حال القيام بالبدن، و يحصل الستر الشرطى بهذا النحو، فلم ينتقل من القيام إلى الجلوس، و إن فرض كون الظاهر من الروايات حفظ الستر التكليفي في هذا الحال فقط، كما يظهر من التفصيل الظاهر من رواية ابن مسكان من الفرق بين وجود الناظر و عدمه، فالجلوس في الأوّل و القيام في الثانى

فأيضا يبقى الاشكال فى الروايات إن قيل بهذا التفصيل، لأنه مع فرض حصول الستر التكليفى بالبدن، كما هو الحق ولا إشكال فيه، و إن كان الاشكال فى ساترية البدن فى مقام الستر الشرطى، فنقول: إنه مع فرض ستر الدبر بالاليتين، و ستر القبل بالفخذين، أو باليدين، فما وجه الانتقال من القيام إلى الجلوس إن كان يراه أحد مع فرض مستورية عورته و إن يراه أحد.

فالأخذ بالروايات و الالتزام بأننا نفهم بأن وجه الحكم بالقيام فى صورة الأمن من المطلع، و بالجلوس فى صورة عدم الأمن من المطلع، يكون من باب أهمية حفظ الستر التكليفى، أو الستر التكليفى و الوضعى على القيام الواجب فى الصلاة بدون اعمال تعبد فى الروايات، فى غير محله.

لأنه إن التزمنا بالتعبد فنستريح من الاشكال، و إلّا فلا، و أنّ الالتزام بالتعبد فى رواية ابن مسكان مع التصريح بوجه لزوم القيام فى صورة، و الجلوس فى صورة اخرى، مشكل، فلا يمكن دفع الاشكال إلا باحد النحويين: إما برفع اليد عن رواية ابن مسكان و الالتزام إما بالتخيير، أو بالقيام مطلقا، أو بالجلوس مطلقا، و إما من الالتزام بأن البدن ليس ساترا حتى فى الستر التكليفى، فتأمل. (المقزر).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٩٤

صلاته حال كونه عاريا، أو يجب عليه الايماء بهما حال الصلاة، فنقول: إن كل رواية من روايات الباب المتعرضة لهذه الجهة- أعنى: تكليف العارى فى الركوع و السجود- تدل على أن العارى يؤمى بهما فى صلاته (و هى رواية على بن جعفر، و رواية زرارة، و رواية أبى البخترى، و رواية سماعه، و رواية حلى) إلا رواية أيوب بن نوح و هى الرواية الثانية، و رواية إسحاق بن عمار و هى الرواية الثامنة، فنقول:

[فى ان رواية أيوب بن نوح لا يعتنى بها فى قبال الروايات]

أما رواية أيوب بن نوح فلا يعتنى بها فى قبال هذه الروايات، لما قلنا من ضعف سندها من جهة إبهام الواسطة، لأنه يروى عن بعض أصحابه، و لم يعين شخصه، و من جهة حذف الواسطة لما قلنا من أن بحسب الطبقات لا يمكن أن يروى بواسطة واحدة عن أبى عبد الله عليه السلام، بل لا بد من واسطتين أحدهما بعض أصحابه، و لا بد من شخص آخر يروى عنه هذا البعض، و لم يكن فى الطريق عين و لا اثر منه، فلهذا سندها ضعيف.

فيبقى فى المقام ما يعارض الروايات الدالة على الايماء- سواء كان يصلّى قائما كرواية على بن جعفر، أو جالسا كغيرها من الروايات- رواية إسحاق بن عمار فقط، فنقول: أنه إن كان من الروايات الدالة على الايماء ما يرد فيها الجلوس و الايماء (مثل رواية زرارة، و أبى البخترى، و سماعه، و حلى) فإن فيها مع فرض الجلوس فى الصلاة أمر بالايماء بهما فقط، فيمكن أن يحتمل أحد و يقول: بأنها غير معارض مع رواية إسحاق بن عمار، لأن الأمر بالجلوس و الايماء فيها كان من باب عدم الأمن من المطلع، كما حملنا الروايات الدالة على أن يصلّى جالسا على هذه الصورة، فلهذا أمر بالجلوس و الايماء كى يستر عورته من الناظر، و نحمل رواية إسحاق بن عمار على ما قلنا سابقا، و هو صورة كون عدم الأمن من المطلع من ناحية نفس أشخاص قطع

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٩٥

عليهم الطريق، و اخذت ثيابهم فبقوا عريانا، فإن الناظر منحصر بأنفسهم، فلهذا أمر بالإمام بالجلوس و الايماء، لأنه لو بنى على أن يركع و يسجد يبدو عورته، لأن المأمومين فى خلفه، و أمّا المأمومين فجلوسهم كان من باب أنهم لو قاموا حال الصلاة، فلا يستر عورة كل واحد منهم من الآخر، فلا يأمن كل واحد منهم بالنسبة إلى قبله، و لهذا امرهم بالجلوس، و أمّا حيث لا يكون ناظر من الخارج غيرهم، و إذا وقفوا فى صف واحد حال الجماعة يكونون مأمومين من أن ينظر إلى دبرهم، فلهذا امرهم بأن يركع المأمومين و يسجدوا.

و لكن بعد دلالة رواية على بن جعفر، و هى الرواية الأولى من الروايات قدّمنا ذكرها، على أن العارى يصلّى قائما و يؤمى بالركوع و السجود، و فرضنا بأن مورد وجوب القيام فى الصلاة هو مورد عدم وجود الناظر، و فى فرض الأمن من المطلع فمع فرض الأمن من

المطلع وعدم وجود من يراه، امر بالقيام و امر بالايماء بهما في صحيحة علي بن جعفر، فعلى هذا لا يمكن رفع التعارض بينها وبين رواية إسحاق بن عمار بالوجه المتقدم، لأنه و لو حمل كون المأمومين بالركوع و السجود لأجل الأمن من المطلع على خصوص دبرهم، و لكن يعارضها مما رواه علي بن جعفر، لأن في خصوص هذا الفرض أعنى: الأمن من المطلع أمر عليه السلام بالايماء بهما، فلا يمكن الجمع بهذا النحو بين الطائفة من الروايات الدالة على الايماء و بين رواية إسحاق بن عمار الدالة على الركوع و السجود. فإذا لا يوجد وجه جمع بينهما و يقع التعارض بينهما، ففي مقام التعارض لا بد من رفع اليد عن رواية إسحاق بن عمار أولاً لكون ما يعارضها هو رواية علي بن جعفر، و هي رواية صحيحة، و لا يمكن رفع اليد عنها لأجل هذه الرواية، فلا بد من تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٩٦

طرحها في قبال الصحيحة، مضافاً إلى أن الركوع و السجود مع كونه عارياً يوجب جعل المصلى نفسه بوضع يكون مستكراً، و لا يبعد عدم كونه مناسباً مع الهيئة الصلاةية، لأنه إذا ركع و سجد يبدو دبره، و لم يكن هذا الوضع مرضياً، كما أن في رواية زرارة قال (و لا يسجد ان و لا يركعان فيبدو ما خلفهما) فتركهما صار لازماً لأن لا يبدو خلفهما، فهذا دليل على عدم كون كشف الدبر مرضياً ثانياً، فافهم.

[في وجوب الايماء بالركوع و السجود على العارى]

ثم من الأمر بالايماء في كل من حالتي القيام و القعود في رواية علي بن جعفر و غيرها مما مر ذكرها نفهم أن الشارع لا يرفع اليد حتى في هذا الحال الذي يكون المكلف عارياً عن الستر الشرطى بالنسبة إلى خصوص الدبر للأمر بالايماء بالركوع و السجود، و من الواضح أن هذا لم يكن تعبداً صرفاً، بل نفهم أن وجهه هو حفظ شرطية الستر بالنسبة إلى خصوص الدبر، و كون الفرق بينه و بين القبل، و على كل حال نقول: بوجوب الايماء بالركوع و السجود على العارى «١» هذا تمام الكلام في

(١) - أقول: لا يستفاد كون الستر الشرطى شرطاً حتى في هذا الحال متمسكاً بهذه الروايات الدالة على الايماء حال القيام و الجلوس في خصوص الدبر لا القبل، بدعوى أن القبل لا يجب ستره بالستر الشرطى حال القيام المفروض عدم وجود الناظر، لأنه بعد كون البدن ساتراً و لزوم الستر به فيجب ستر القبل باليد أيضاً حتى حال القيام. و لا- يمكن دعوى الفرق بين اليد و ساير أعضاء البدن بأن يقال: إن خصوص الاليتين من البدن يقبلان لأن يصيرا ساتراً، فمن الأمر بالايماء نفهم ان الدبر مستور بهما، لأنه لا فرق بينهما و بين اليد.

فنقول: إنه يمكن دعوى لزوم حفظ شرطية ستر القبل أيضاً في هذا الحال، لأن بعد كون البدن قابلاً لصيرورته ساتراً للستر الشرطى فالقبل مستور حال القيام و الجلوس إما بالفخذين و إما باليدين، أو بكل من الفخذ و اليد، بل كما قلنا في المقام الأول لا نفهم التفصيل الوارد في رواية ابن تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٩٧

هذين المقامين و أنت إن تنظر إلى كلمات من تعرض لهذه المسألة ترى أنهم لم يأتوا بشيء كاف لفهم المطلب في المقام، و غاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام ما أفاده مدّ ظله في هذا المقام. «١»

مسكان التي جعله مدّ ظله شاهداً للجمع بين الروايات الدالة على القيام و بين الروايات الدالة على الجلوس، لأنه إن كان البدن قابلاً لصيرورته ساتراً للستر التكليفى أو الوضعى، فما معنى الانتقال من القيام إلى الجلوس في صورة وجود الناظر، لأن العورتين مستوران حال القيام القبل بالفخذين، أو اليدين، و الدبر بالاليتين، فالعورة مستورة و إن كان الناظر موجوداً، لهذا قلت:

لا يمكن توجيه الروايات إلا بنحو المتقدم بيانه فتامل. (المقرر)

(١) أقول: ثم يمكن أن يورد على رواية إسحاق بن عمار و يجعل ممّا يوهنها بأنه إن كان حفظ الركوع و السجود أهمّ من الستر الواجب بالوجوب الشرطى فى الصّلاة، و لهذا رفع اليد عنه و امر بأن المأمومين يركعون و يسجدون، فلم شرّعت لهم الجماعة التى أثرها أنّ الإمام يؤمى بهما، و يرفع اليد عن الركوع و السجود، فإن كان حفظهما أهمّ من الستر الشرطى فى الصّلاة، فكان اللازم أن لا يشرع لهم الجماعة حتّى يصلّون إما فى صف واحد فيركعون و يسجدون مع عدم ناظر غيرهم كما فرض لدفع الاشكال من الرواية، أو يتباعدون فيصلّون و يركعون و يسجدون، و ان كان حفظ الستر أهمّ منهما فلم امر بالمأمومين بالركوع و السجود و ترك الستر بالنسبة إلى الدبر.

و إن قلت: إن الإمام يؤمى لأنّ يصلّوا جماعة.

قلت: مع كون الجماعة مستحبا، فكيف يرفع اليد عن الركوع و السجود الواجب لاجل المستحب، فهذا أيضا اشكال فى الرواية لنا لا نفهم وجه دفع له، فيصير من موهنات الرواية.

ثمّ إنّه مدّ ظلّه لم يتعرض فى البحث عن جماعة العراء، و أنّه هل يشرع لهم الجماعة أم لا؟

وجه عدم المشروعية ما يستفاد من رواية أبى البخترى، و هى الرواية التاسعة بترتيب المذكور منّا، فإن فيها قال (فان كانوا جماعة تباعدوا فى المجالس، ثمّ صلّوا كذلك فرادى) و لكن ما يخطر ببالي - و إن لم ار من يقول به فى مقام الاشكال فى الرواية فى هذا المقام - هو أنّه بعد ما فرض

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٩٨

ثمّ إنّه إن قلنا بالتفصيل بين القيام و الجلوس فى الصّلاة على العارى، كما اخترنا ذلك، فمورد القيام هو صورة يكون مأمونا من أن يراه أحد، و بعبارة اخرى لا يكون معرضا لأنّ يراه أحد، و الجلوس فى صورة كونه معرضا لأنّ يراه أحد، لا أن يجمد بظاهر رواية ابن مسكان بأنّه (يصلّى عريانا قائما إن لم يره أحد، فإن راه أحد صلّى جالسا) و يقال: إنّه يجب الجلوس فى خصوص مورد يراه أحد، و بعبارة اخرى يكون الناظر موجودا و يعلم به، بل من الواضح أن المراد هو ما قلنا بان الميزان هو المعرضية و عدم المعرضية، فإن كان فى معرض أن يراه أحد يصلّى جالسا، و الّا فلا، هذا تمام الكلام فى صلاة العارى.

الخصوصية العاشرة:

هل يكون المعتبر فى الستر الذى شرط فى كون الساتر من جنس خاص، و مما يكون متداولاً من الثياب، أو لا يختص بكونه ثوبا، بل يكفى كل ما يستر به العورة و إن كان طينا، بل و بدن الشخص، أو لا يعتبر أن يكون خصوص الثياب، بل يكفى غيره مثل الحشيش، و لكن لا يكفى كل شىء حتى

فى هذه الرواية أن العارى يصلّى جالسا و يؤمى بالركوع و السجود، فإن فرض كونهم جماعة، فهم بعد كونهم جالسين يستر عوراتهم بالليلتين و الفخذين، فإن كان من ينظر بهم من أنفسهم، أو من الخارج فلا- تبدو عوراتهم حتّى يجب عليهم التباعد لأنّ لا يرى عوراتهم، فهذا شاهد على أن قوله (فإن كانوا جماعة تباعدوا فى المجالس ثمّ صلّوا كذلك فرادى) ليس دالا على وجوب التباعد و الفرادى، فعلى هذا لا دلالة لهذه الرواية على عدم مشروعية الجماعة فى حقهم خصوصا مع الاشكال فى سندها.

و دعوى الاجماع على مشروعية الجماعة فى حقهم، و لا سيما مع دلالة رواية عبد الله بن سنان، و هى الرواية السابعة ممّا ذكرنا من الروايات فى هذا الباب، فعلى هذا، الحق مشروعية الجماعة للعراء، فافهم. (المقرر).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٢٩٩

الطين و البدن؟

اعلم أنه لا اشكال في عدم اختصاص كون الساتر من جنس الثياب المتداول لبسه، و كون الدرع و الخمار أو الثوب واردا في الروايات لا يصير دليلا على الساتر بها لعدم خصوصيته، و يدل على ذلك رواية على بن جعفر التي جعلناها الرواية الأولى من الروايات الواردة في صلاة العارى، فإن هذه الرواية صريحة في الاكتفاء بالحشيش في الساترية للصلاة، فعلى هذا لإشكال في كون الحشيش ساترا. و أما الطين فأیضا لا إشكال لنا في أن العورة تستر به، لعدم لزوم أزيد من ستر العورة بحيث لم تكن البشرة ظاهرة، و لا مانع من ظهور الحجم، و الطين قابل لأن يستر البشرة، فعلى هذا لم يكن إشكال في الستر به.

و لكن نقول: بعدم جعله ساترا بحيث لا يجوز الشارع رفع اليد عنه و الصلوة عاريا، لا لعدم قابليته لأن يستر العورة، بل لأن الستر به موجب للحرج، لأن الإطلاء به عسر على الشخص، فلهذا نقول: بأنه لا يبعد عدم وجوب الستر به إن دار أمر المكلف بأن يستر به أو الصلوة عاريا.

و أما البدن فهل يقبل أن يسير ساترا للصلاة، بمعنى أن يستر المصلی عورته ببدنه، مثلا يستر الرجال دبرهم باليتين، و قبلهم بالفخذين أو باليدين، أو لا؟

لا يبعد أن يقال: بكون البدن أيضا ممترا يستر به العورة إما في مطلق القبل و الدبر، لما قلنا من أنا نفهم من كون الوظيفة للعارى، بمقتضى الجمع بين الروايات، هو القيام في صورة الأمن من المطمع، و الجلوس في صورة عدم الأمن منه، بأن الستر الذى شرط في الصلاة لازم الحفظ حتى في هذا الحال، و يحفظ ذلك حال القيام، و كذا

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٠٠

الجلوس بالفخذين و اليتين، لأن بالأول يستر القبل، و بالثاني يستر الدبر. (١)

أو في خصوص الدبر، لأنه بعد ما وجب الايماء بالركوع و السجود، بمقتضى بعض الروايات المتقدمة و عدم العمل برواية أيوب بن نوح و إسحاق بن عمار، فإننا نفهم بأن وجه الأمر بالاياء بهما يكون من باب حفظ شرطية ستر الدبر في قبال الركوع و السجود، و تقديم حفظ ستر الدبر عليهما، و لهذا أمر بالاياء بهما، فهذا دليل على أن اليتين يكفي لصيرورتهما ساترا للدبر. (٢)

الخصوصية الحادية عشر:

لو فرض كون الساتر المعتبر في الصلاة غير

(١) - (أقول: و لكن بعد ما أعدت الاشكال الذى ذكرنا سابقا في طي البحث في المقام الأول، من أنه ان كان الستر الشرطى معتبرا في هذا الحال و حصل بالبدن، فما وجه الانتقال من القيام إلى الجلوس، و مضافا بأن ذلك لا يناسب مع رواية ابن مسكان الدالة على أن الانتقال من القيام إلى الجلوس يكون لأجل عدم الأمن من المطمع، و هذا مناسب مع الستر التكليفى، و مع عدم كون البدن ساترا، لأنه إن كان البدن ساترا للستر التكليفى و الوضعى فحال القيام تكون العورة مستورا باليتين و الفخذين أو باليدين، فما وجه الانتقال من القيام إلى الجلوس، صرف النظر عن ذلك مدّ ظله) (المقرّر).

(٢) - (أقول و لكن كما قلنا سابقا في المقام الثانى من المقامين في صلاة العارى ان كان وجه الايماء الدال عليه بعض الروايات حفظ ستر الوضعى أو التكليفى في مقابل الركوع و السجود و كون البدن ساترا للقبل و الدبر أو لخصوص الدبر فما وجه الانتقال من القيام إلى الجلوس لانه يمكن له ان يصلى قائما و يستر عورته قبلا و دبرا ببدنه للقبل بالفخذين أو اليدين و الدبر باليتين فيحفظ القيام

الذى هو شرط فى الصلوة و الستر كليهما و لا مجال لأنّ يقال بان القبل لا يستر بالفخذين و اليدان لا يكونا محصلا للستر لأنه لا فرق بين الاليتين فى حيث كونهما ساترا و بين اليتين فعلى هذا لا يمكن استفادة كون البدن ممّا يستر به العورة و يصير ساترا للستر المعترف فى الصلوة و ان كان ساترا للستر التكليفى و لهذا فى الستر الواجب بالوجوب التكليفى يكفى الستر و لو بالبدن). (المقرر)
تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٠١

مختص بكونه من الملابس و الثياب، و يكفى غيره من الحشيش و الطين و البدن، فهل يكون ترتيب بين هذه الامور بمعنى أنه يعتبر أولا حال الصلوة ستر العورة بالثوب و اللباس، فإن لم يجد الثوب و اللباس تصل النوبة بالحشيش مثلا، ثم بالطين، ثم بالبدن، أو لم يكن ترتيب بينها، فمن كان متمكنا من الستر بالثوب يجوز له الستر بالحشيش و غيره ممّا يقبل أن يكون ساترا. ما يمكن أن يكون وجهها للأول هو رواية على بن جعفر، و هى الرواية الأولى من الروايات التى ذكرناها فى البحث عن صلاة العارى، و هى هذه (على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل قطع عليه، أو غرق متاعه فبقى عريانا و حضرت الصلوة، كيف يصلّى؟ قال: إن أصاب حشيشا يستر به عورته أتمّ صلاته بالركوع و السجود، و إن لم يصب شيئا يستر به عورته أو مأ و هو قائم) بدعوى أن الرواية- بعد فرض كون الرجل بلا لباس و ثوب كما يستفاد منها، و بقائه عريانا- دالة على جواز الستر بالحشيش، فبعد كون المفروض صورة عدم الثوب، و كون جواز الستر بالحشيش فى هذه الصورة، فإن كان واجدا للثوب لا يجوز له أن يستر عورته بالحشيش، فالرواية تدلّ على الترتيب.

و لكن الحق عدم كون ترتيب بين ما يقبل لكونه ساترا للستر المعترف فى الصلوة، و ما ورد فى رواية على بن جعفر لا- يدل على الترتيب، لأنّ تجويز الحشيش فى هذا الفرض ليس من باب عدم قابليته لأنّ يصير ساترا مع وجود الثوب، بل كان ذلك فرض السائل بأنّه لا لباس له، فجوّز عليه السلام أن يستر عورته بالحشيش، لا أن عدم وجود الثوب شرط فى قابليته كون الحشيش ساترا، و فرض السائل صورة عدم وجود الثوب ليس من باب كون المعلوم بنظره الترتيب، بل من باب أن من

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٠٢

يكون له الثوب لا داعى له بأن يترك الثوب و يستر نفسه بالحشيش و غيره، فعلى هذا لا يعتبر الترتيب، بل يكفى كل ما اكتفينا كونه قابلا لصيرورته ساترا للستر المعترف فى الصلوة، فبناء على هذا إن قلنا بكفاية الطين أو البدن، فهما فى عرض الثوب، و لا ترتيب بينهما.

الخصوصية الثانية عشر:

إشارة

يقع الكلام فى فروع:

الفرع الأول:

لو لم يجد المصلّى إلّا ما يستر به أحد عورتيه، فما يكون تكليفه؟
اعلم أن الكلام تارة يقع فى ما يكون ما يوجد له من الساتر يقبل لأنّ يستر به أحد عورتيه معينا، مثلا يقبل الساتر لأنّ يستر به خصوص القبل، أو خصوص الدبر، فلا إشكال فى هذه الصورة فى أنّ تكليفه ستر خصوص ما يمكن ستره حال الصلوة من أحد عورتيه، لأنه مقدوره و يجب حفظه الشرط فى المقدور الممكن، و هو أحد المعين من عورتيه.

و تارة يقع الكلام فى ما لا يجد الا ما يستر به أحد عورتيه لكن لا أحد المعين، بل ما يمكن له ليس إلا ستر واحد من القبل أو الدبر بهذا الساتر بحيث لا يمكن له سترهما به، و لكن يمكن له ستر واحد منهما، فهل يكون فى هذا الفرض ترجيح لأحد من القبل و الدبر

على الآخر، فيقال مثلاً: يقدم القبل على الدبر أو العكس، أو ليس ترجيح لستر أحدهما على الآخر، بل يكون مخيراً في أن يستر بهذا الساتر الذي يجد له القبل أو الدبر.

الحق التخيير بينهما لعدم وجه وجهه لترجيح ستر كل واحد من القبل و الدبر

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٠٣

على الآخر. «١»

الفرع الثاني:

إشارة

بعد ما يكون تكليف العارى، الغير المتمكن من تحصيل الساتر، الصّيلة عارياً فإذا شرع العارى في صلاته، ثم وجد له الساتر في أثناء الصّلاة فما يصنع؟ اعلم أن للمسألة صوراً:

الصورة الأولى:

ما إذا كان مشتغلاً بالصّيلة و يوجد الساتر في أثناء الصّيلة، و كان آخر الوقت بحيث لو رفع اليد عن صلاته لا يدرك من الوقت مع الساتر حتى ركعته، فلا- إشكال في هذه الصورة في أنه يتم ما بيده من الصّيلة، غاية الأمر إن كان متمكناً من تحصيل الساتر حال الصّلاة بدون فعل المنافى، فيستر عورته و يتم صلاته، و إن لم يتمكّن من ذلك يتم صلاته عارياً، و ذلك لأنه لو قطع صلاته فلا يقدر على درك حتى ركعته من صلاته في الوقت بعد ذلك، فلأجل أهمية الوقت لا بد من الاكتفاء بهذه الصّيلة و إتمامها إمّا مع الساتر بالنسبة إلى بقية صلاته إن أمكن له الساتر في الاثناء بدون فعل المنافى، و إمّا عارياً في صورة عدم إمكان

(١)- أقول: أعلم أنّ في هذا الفرض لا بد و أن يفرض مورد لا يمكن ستر أحد العورتين بالبدن، أو نلتزم بعدم كفاية ساتريه البدن للستر الذي شرط في الصّيلة حتى يكون الدوران بين ستر القبل بالساتر الموجود له أو الدبر، و يقال بالتخيير في صرف ساتره في أى منهما شاء، و إمّا فإن كان البدن ساتراً و لم يكن ترتيب بين أقسام الساتر، ففي الصّيلة حال القيام يحصل الساتر بالبدن و في حال الركوع و السجود حيث يبدا الدبر، و إمّا القبل متسور بالفخذين أو باليدين، فيجب أن يستر بالساتر، الدبر معيناً لأنه لا يمكن ستره حال الركوع و السجود بالبدن و لا- وجه للانتقال بالإيماء مع وجود الساتر، إلا أنه يمكن أن يقال: بان مثل هذا المورد خارج عن الفرض، إذا المفروض يكون صورة لا- يتمكن من ستر كل من القبل و الدبر بما يقبل أن يصير ساتراً، بل يتمكن من ستر أحدهما، فنقول في هذه الصورة كما أفاده مد ظله فافهم. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٠٤

ستر عورته في بقية صلاته بدون فعل المنافى.

الصورة الثانية:

ما إذا كان الوقت موسّماً بحيث إذا رفع اليد عن الصّيلة بيدها يمكن له إتيان مجموع صلاته بعد ذلك في الوقت، و في هذه الصورة تارة يمكن ان يستر العورة في ضمن الصّلاة بدون فعل المنافى، و تارة لا يمكن له الساتر في ما بقى من صلاته إلا بفعل المنافى. أما ما إذا كان مشتغلاً بالصّيلة و وجد له ساتر، و تمكّن من الساتر به بدون فعل المنافى، فبناء على كون أجزاء البدن كاليدين و الفخذين و الاليتين محصّياً للستر الشرطى، فلا مجال للاشكال في تميم الصّيلة مع الساتر، بمعنى أنه يستر عورته حال الصّيلة، فما

مضى من صلاته صحيح، بل واجد للشرط، وكذا ما بقي من صلاته غاية الأمر تبدل ساتره بساتر آخر، فقبل وجود الساتر الذي هو غير بدنه كان الشرط حاصلًا بستر عورته بالبدن، وبعد تستره بما وجد من الساتر يستر عورته به، فعلى هذا وقع تمام صلاته مع الستر، فكل جزء من أجزاء صلاته كان مع الشرط حتى الحال الذي ينتقل من ساترية بدنه إلى غيره من السواتر، لأن في هذا الحال يكون مستورا عورته ببدنه.

ففي هذه الصورة لا مجال للاشكال، لأن الاشكال إن كان من باب عدم الستر في ما مضى من صلاته، لأنه لم يكن عورته مستورا بالثياب مثلا، فنقول: إنه بعد كون البدن من مصاديق الساتر، وبعد عدم كون ترتيب في مصاديق الساتر، بل يكون كل من أفرادها في عرض واحد، فهو في ما مضى من أجزاء صلاته كان واجد للشرط الستر، وكذلك في ما بقي من صلاته.

و إن كان الاشكال من باب أنه في ما مضى من صلاته إن مضى موضع

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٠٥

الركوع والسجود، مثل ما مضى ركعة من صلاته، أو ما بركوعه وسجوده، ولم يأت بالركوع والسجود الكامل المختار. فنقول: إنه بعد عدم وجوب تأخير الصلوة على من لم يتمكن من الستر إلّا بالبدن إلى آخر الوقت، بل يجوز له البدار لإطلاق روايات المتقدمة في باب صلاة العارى، و خصوصا مع التصريح في الرواية أبي البختری منها، و هي الرواية التاسعة مما ذكرناها بأنه (فلا ينبغي له أن يصلّى حتى يخاف ذهاب الوقت) الظاهر في استحباب التأخير إلى أن يخاف ذهاب الوقت، فنقول: إن تكليفه إلى الحال كان الايماء بالركوع والسجود، و فيما يبقى من صلاته يكون تكليفه إتمامهما لا الايماء، فوَقعت صلاته على طبق ما كان مكلفا به، فلا اشكال في هذا الفرض في أنه يستر بدنه بما وجد من الساتر، و يتم صلاته و تقع صحيحة. «١»

و أما بناء على عدم كون أجزاء البدن ساترا ففي الفرض المكلف اشتغل بالصلاة و أتى ببعض الصلاة عاريا، لعدم تمكنه من تحصيل الستر الذي هو شرط في

(١) - أقول: فعلى هذا في هذا الفرض الانتقال من مصاديق الساتر، و هو أجزاء البدن إلى مصاديق آخر و هو الثوب، ليس من باب عدم كون ما مضى من صلاته غير واجد للستر الذي شرط في صلاته، لأن عورته مستورة ببدنه، بل يكون لزوم الانتقال من باب أنه في ما مضى كان يؤمى بركوعه وسجوده، أو كان يجلس في موضع القيام لأجل وجود الناظر في ما فرض أن في حال الصلاة لم يكن مأمونا من المطلع فترك للاضطرار القيام والركوع والسجود، فإذا فرض تمكنه من أن يستر عورته بالثياب فهو متمكن من أن يصلّى قائما و يتم ركوعه وسجوده، فلماذا يجب عليه الستر بالستر في ما يبقى من صلاته لأن يصلّى صلاته قائما و إن كان ناظرا و يتم ركوعه وسجوده، و ألّا لو لم يكن لزوم حفظ القيام والركوع والسجود حال التمكّن فلا يجب عليه أن يستر عورته بالساتر الذي تمكن منه في أثناء الصلاة، لأنه واجد لشرط الستر، غاية الأمر بمصاديقه الآخر و هو أجزاء البدن. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٠٦

الصلاة و في ضمن الصلاة، تمكن من الساتر بأن يستر عورته بدون فعل المنافى، فهل يكتفى بهذه الصلاة في مقام الانتقال، و يستر عورته، و يتم باقى من صلاته، أو لا يمكن الاكتفاء بها، بل يجب إتيان صلاة اخرى مع الستر مع سعة الوقت لذلك.

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، تبيان الصلاة، ٨ جلد، گنج عرفان للطباعة و النشر، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق

تبيان الصلاة؛ ج ٣، ص: ٣٠٦

اعلم أنه إن قلنا بجواز البدار على العارى، كما هو الحقّ لما قدّمنا من عدم اعتبار التأخير إلى أن يخاف فوت الوقت، فالمقدار الذي

وقع من صلاته بلا ستر وقع صحيحا، لأن تكليفه كان في هذا الحال الصلاة عاريا، و ما بقى من صلاته يستر عورته بالساتر الموجود له فعلا فيقع صحيحا أيضا، لأنه يقع مع الشرط.

و أما في المقدار المتخلل حال الصلوة بين السابق الذي أتى ببعض صلاته عاريا، و بين اللاحق الذي يأتي ببعض الصلوة مع الساتر- أعني: المقدار المتخلل بينهما، و هو المقدار الذي تمكن من الستر، و بنى على أن يستر- ففي هذا المقدار يكون بلا ستر قهرا، فيقال: إنه إن دل دليل الدال على صحة صلاة العارى على شموله لمثل هذه الصورة التي تمكن من الستر في ضمن الصلاة، فإن لم يكن هذا المقدار المتخلل مغتفرا يوجب لغوية الدليل الدال على صحة صلاة العارى الشامل لهذا المورد، فعلى هذا لا اشكال في هذه الصورة أيضا.

(و أما صورة توقف الستر على فعل المنافى من هذا المورد، و كذا صورة تمكنه من الستر حال الصلوة، و الحال أنه إن قطع صلاته لا يدرك من الوقت إلا مقدار أداء ركعة من صلاته، فلم يتعرض لها سيدنا الاستاد مد ظله، و عطف عنان الكلام إلى مسئلة اخرى و هي هذه).

الفرع الثالث:

إشارة

هل يكون الستر شرطا في الصلاة مطلقا في حال العمد، و الجهل بقسميه، و النسيان، أو تكون شرطية مخصوصة ببعض هذه الصور؟

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٠٧

فنقول مقدمة: بأن الأحكام التي وصلت بأيدينا من الشارع تارة تصل إلينا بمعونة الاطلاقات أو العمومات، و بعبارة اخرى بمعونة ظواهر تستفاد من الأدلة، و تارة ليس كذلك، بل نرى من وضع الشرع و المتشعبة و مغروسيه حكم عندهم من صدر الأول إلى زماننا من كل من يكون له ربط في الشرع، و في زمرة المتشعبة أن الحكم كان عنده مسلما، بحيث لا يرى ترديد في هذا الحكم عندهم أصلا، و لهذا كل ما يرى في الروايات لم يكن فيه ذكر من أصل هذا الحكم من المعصومين، و لا سؤال عن أصل الحكم من الساتلين، بل كل ما وقع السؤال و الجواب فيها لم يكن إلا من خصوصيات هذا القبيل من الأحكام، و هذا أيضا شاهد على أن أصل الحكم كان ثبوته مفروغا عنه عندهم، و لهذا وقع السؤال و الجواب عن الخصوصيات، و كلما وجدت أحكام ثابتة بهذا النحو، فحالها كحال الأحكام الثابتة من الأدلة اللازم الاخذ بها و إن لم تكن مثلها من حيث طرق الاثبات.

فإن كان حكم في الشرع بهذا الوزن بحيث يكون مسلما، و يرى من الأحكام المسلمة من زمان النبي صلى الله عليه و آله و سلم الصاعد بالشرع عند المسلمين إلى زماننا، فما قد يختلج بالبال هو أنه في مثل هذه الأحكام إذا شك في خصوصية من خصوصياتها، لا يمكن التمسك في نفى المشكوك من خصوصياتها بالبراءة.

و لا- تتوهم بأننا غفلنا ما هو مبيّن في محله من أن مع الشك في جزئية شيء، أو شرطية، أو جزئية أو شرطية مطلقا، أو في حال مخصوص، أو في دوران الأمر بين الأقل و الأكثر الارتباطى تجرى البراءة.

لأننا نجرى البراءة الشرعية، و كذا العقلية إن كانت براءة عقلية، و لم نقل بما قال المحقق الخراساني رحمه الله من الاشكال في إجراء البراءة العقلية في الأقل و الأكثر

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٠٨

الارتباطى، و كذلك لا نجوز التمسك بالعام في الشبهات المصدقية حتى نقول: بأنه و لو فرض ثبوت حكم في الشرع إما من الأدلة المعهودة من العموم و الاطلاق و ساير الحجج، أو ما بنحو المذى قلت، و لكن في المقدار المعلوم الثابت نأخذ بالحكم، و في المقدار المشكوك نجرى البراءة في الأقل و الأكثر و في الشبهات المصدقية.

و لكن نقول بأنه بعد ما بينا بأن مدرك حجية جلّ الحجج المثبتة للأحكام، أو النافية هو بناء العقلاء، لأن حجية العموم و الاطلاق، و كذا الخبر الواحد يكون ذلك، و كذا أصالة البراءة العقلية، و لهذا كان الواجب الفحص ثمّ إجرائها، نقول: بأن بناء العقلاء في هذه الموارد هل هو إجراء البراءة بصرف الشك، أو ليس بناء العقلاء على ذلك، بل يلزم الاحتياط إلّا في خصوص ما دل الدليل على إخراجها، و لا يبعد أن يكون كذلك.

إذا عرفت ذلك نقول: بأنّ مسئله الستر تكون كذلك، لأنّ شرطية أصل الستر في الصّلاة و دخله فيها من الأحكام المسلمة بحيث لا يرى شك في زمان من الأزمنة في دخله فيها من صدر الأوّل إلى الآن، و حتى يرى من الأسئلة و الأجوبة الواردة في الروايات الواقعة من خصوصياته، كون أصل المسألة من المسائل المفروغ عنها، مثلاً- يسأل تارة عن الغير المتمكن من الستر كالعارى، أو من رجل صلبى و فرجه خارج و هو لا- يعلم، أو ممّا يلزم أن يستر به الرجل أو المرأة، و أقل سائر يسترهما في الصّلاة، ففي كل هذه الأسئلة و الأجوبة يرى كون أصل شرطية الستر مسلماً عندهم.

فإذا كان كذلك، فإن شكنا في خصوصية من خصوصيات هذا الحكم

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٠٩

المسلم، مثلاً- نشك في أنّ هذا الحكم ثابت في خصوص حال العمدة، أو معتبر حتى في حال الجهل، فهل يكون المرجع في مورد الشك البراءة، أو كما قلنا لا بد مع كون الحكم بهذه المرحلة من الوضوح من ترتيب الأثر عليه مطلقاً إلا في ما ورد من الشرع من عدم كونه سارياً إلى موضوع خاص، و عدم كون هذا الحكم في حال من الأحوال، أو في خصوصية من الخصوصيات، و لا تجرى البراءة في ما شك من خصوصياته بكون الحكم ثابت معها، أولاً.

لا يبعد أن يكون الأمر كذلك، لعدم بناء العقلاء على إجراء الأصول في مثل هذه الموارد. «١» ثمّ إن قلنا كذلك، فلا إشكال في أنّه في مسئله الستر كلما شكنا في الخصوصيات الراجعة إليه، و لا ندري بأنّ الحكم ثابت معها أولاً، لا مجال لإجراء البراءة، و لا بدّ من حفظ الشرط إلا ما خرج بالدليل، ففي الفروع التي نتعرض لها لا تجرى البراءة و نرفع اليد عن شرطية الستر إلا في المقدار الذي قام الدليل على إخراجها.

و أمّا لو لم نقل بهذه المقالة، و قلنا بإجراء البراءة في أمثال هذه الموارد، فنقول

(١)- أقول: و إن كان مدّ ظله متوجّها بما يرد على هذا الكلام، و لهذا قد تصدى لدفع الدخل و كان في مقام ذكر نكتة دقيقة مع قطع النظر عما نجري على حسب المباني في الأصول، و نبحت حوله، و كان وجه ترديده في إجراء البراءة ما أفاده و لكن مع ذلك لا يخطر بالبال فرق في المقام مع سائر الموارد التي نجري البراءة، غاية الأمر أنّ الأحكام الثابتة بهذا النحو يكون كالعوم أو الاطلاق المستفاد من رواية صحيحة بل و من القرآن الكريم، و لكن القدر المسلم منه نأخذ به و في المقدار المشكوك في كونه فرداً للعام أو المطلق أو كونه داخلاً في موضوع الحكم أو كان الشك في كون اللفظ يشملها أو لا، فلا نرى إشكالا في إجراء البراءة على حسب ما قوينا في الأصول، و يكون مورد البراءة، فتأمل. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣١٠

بعونه تعالى: أنّه إذا شك في أنّه هل يعتبر الستر في الصّلاة مطلقاً، أو يختص بصورة العلم و العمدة و الاختيار، و باقى الصور التي تكون محلاً للكلام بعد ذلك إن شاء الله.

[ما يكون دليلاً لكون شرطية الستر مختصة ببعض الاحوال امور ثلاثة]

فما يمكن أن يكون دليلاً لكون شرطية مختصة ببعض الاحوال امور ثلاثة:

الأمر الأول: حديث لا تعاد.

الأمر الثاني: ما رواها محمد بن الحسن باسناده عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن احمد عن العمركي عن علي بن جعفر عن أخيه (قال: سألته عن الرجل صَلَّى و فرجه خارج لا يعلم به، هل عليه إعادة أو ما حاله؟ قال: لا إعادة عليه و قد تَمَّتْ صلاته.) «١»
الأمر الثالث: حديث الرفع.

فنقول الأمر الأول: حديث لا تعاد، فهي الرواية ٤ من الباب «١» من أبواب قواطع الصلوة و ما يجوز فيها، و هي ما رواها زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تعاد الصلوة إلا من خمسة الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود، ثم قال: القراءة سنة، و التشهد سنة فلا ينقض السنة الفريضة. «٢»

[الكلام في حديث لا تعاد]

إشارة

وقبل التكلم في المسألة لا بد لنا من التكلم في حديث لا تعاد بنحو الاجمال كي تكون أنت على بصيرة من مفاده، و موارد شموله و عدم شموله، فنقول: إن بعض من أدركنا محضره من الأعظم كان نظره على أن الحديث يشمل حتى صورة العلم و العمد، فمن ترك في صلاته من غير المستثنى شيئاً و لو عمداً، فلا يضرب بصلاته لقوله

(١) - الرواية ١ من الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلي من الوسائل.

(٢) - الرواية ٤ من الباب ١ من أبواب قواطع الصلاة و ما يجوز فيها من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣١١

(لا تعاد الصلوة إلا من خمس) و الناظر يرى أن في شمول الحديث لخصوص النسيان، أو الجهل، و غير ذلك كلمات و اختلاف بين الفقهاء رضوان الله عليهم.

و على كل حال ما يأتي بالنظر أن مفاد الحديث، هو أن من كان يريد إتيان الصلوة بنحو المطلوب، و كان بنائه على إتيان صلاته بما لها من الأجزاء و الشرائط، و لم يأت بها كما هو المطلوب من غير اختيار، فلا إعادة عليه إن لم يكن ما قصر منها من الخمسة، و لا يمكن شمولها لحال العمد.

أما أولاً- فلأن الحديث متعرض لصورة وقوع الصلوة، و أنه إذا فرغ من الصلوة فرأى أن في صلاته وقع نقص، و لهذا عتبر بقوله (لا تعاد) و هذه العبارة ظاهرة في مضي الصلوة و أن ما مضى من صلاته لا تجب الإعادة، و إن قلنا بشمول الرواية لما كان المكلف في أثناء الصلوة، فمع ذلك يكون في مورد نقص في صلاته شيء، و مضى محل تداركه، فعلى كل حال ليست الرواية متعرضة لحال الشروع في الصلوة، بمعنى أنه يجوز بمقتضى الحديث للمكلف الشروع في الصلوة، و ينقص شيئاً عمداً، و يتمسك بالحديث، و أنه لا تجب الإعادة، لأن الرواية غير متعرضة لهذه الصورة.

فإذا لم يكن الحديث متعرضاً لجواز الابتداء و الدخول في الصلوة، و عدم إتيانه بالجزء أو الشرط محتجاً بالحديث، فلا يمكن شمول الحديث لصورة العمد، و ترك جزء أو شرط من الصلوة عمداً.

و ثانياً أن شمول الحديث لصورة العمد مناف مع جعل الأجزاء و الشرائط جزء و شرطاً في الصلوة، لأن معنى كون القراءة مثلاً جزء عدم تمامية بدونها، فإن كان مفاد حديث (لا تعاد) هو تجويز ترك الجزء أو الشرط و تركهما عمداً في الصلوة،

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣١٢

يكون لازمه رفع اليد عن الجزء و الشرط، فهذا مناف مع اعتبارهما، و حيث يلزم من شمول الحديث لصورة العمد لغوية جعل شيء

جزء أو شرطاً، نفهم عدم شمول الحديث لصورة ترك العمديّة.

[لا يشمل حديث لا تعاد لصورة العمد]

فإذا عرفت عدم شمول الحديث لصورة العمد نقول: بأنّه كما قلنا ظاهر الحديث هو أن كلّ ما تعلقت الإرادة بفعله في الصّلاة بحيث يكون المرید للصّلاة مریداً له أو لا- وبالذات، و كان بناء المكلف على إتيانه في الصّلاة، بحيث لو لم يمنعه الصوارف التي ليست تحت اختياره ليقع منه في ضمن الصّلاة، و يوجد ما بنى عليه في الخارج، و إذا لم يوجد ما كان بنائه على إتيانه، و ما وقع مراده في الصّلاة، لأجل طرو بعض ما ليس تحت اختياره، فلا تعاد الصّلاة في هذه الجهات إلا في خمسة أماً ما كان تركه تحت اختياره، و مع ذلك تركه فلا يشمل الحديث.

فعلى هذا نقول: بأنّ نسيان الموضوع يشمل الحديث، فمن نسي القراءة مع علمه بكون القراءة واجبة في الصّلاة، فلا يجب عليه إعادة الصّلاة لأجلها لقوله عليه السّلام (لا تعاد الصّلاة إلا من خمسة) لأنّ ترك القراءة مع كون بنائه على إتيانها مستند إلى نسيانه، و هو أمر غير اختياري له، و كذلك الجهل بالموضوع مثل من يكون جاهلاً بكون ساتره في الصّلاة يكون فيه خرق يكشف عورته، و أماً صورة ترك شيء يعتبر في الصّلاة عمداً، أو تركه مع الشك في الحكم، مثلاً لا يدرى بأنّ القراءة واجبة في الصّلاة أم لا، و مع ذلك تركها، فلا يشمل الحديث.

و أماً الجاهل المركب- سواء كان جاهلاً مركباً في الحكم، مثل من يعتقد جهلاً بعدم كون القراءة مثلاً جزء للصّلاة، أو الستر شرطاً فيها، أو كان جاهلاً مركباً في الموضوع، مثل من يكون قاطعاً بكون عورته مستورا حال الصّلاة، و الحال أنّ في تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣١٣

ثوبه خرق يكشف عورته حال الصّلاة- فهل يكون عموم (لا تعاد) شاملاً له أم لا؟

لا يبعد شمول الحديث للجهل المركب أيضاً لأنّ تركه الجزء أو الشرط في الصّلاة باعتقاد عدم شرطيته أو جزئيته، أو باعتقاد كونها واجداً لهما ليس تحت اختياره، إذ مع هذا الاعتقاد غير متمكن لا يتيانها، و لم يكن عن عمد و علم باعتبارهما، أو عدم تحصيلهما حتّى يقال: بعدم شمول الحديث له، و لا مانع من شمول (لا تعاد) للجهل المركب.

و أماً شمول الحديث لخصوص الأجزاء و شرائط الصّلاة بمعنى، أنّه لو نسي الجزء، أو الشرط مثلاً، فيحكم بعدم إعادة بمقتضى الحديث، أو يشمل الحديث مضافاً إلى الأجزاء و الشرائط للموانع أيضاً.

قد يقال: بالشمول جموداً على ظاهر قوله (لا تعاد الصّلاة إلا من خمسة) فما سوى الخمسة لا تعاد الصّلاة من أجله سواء كان شرطاً أو جزءاً أو مانعاً من الموانع، و لكن بعد التأمل فالحكم بشمول الحديث للموانع مشكل، لأنه بعد ما قلنا من ان لسان (لا تعاد) هو عدم لزوم إعادة الصّلاة في ما تعلق به إرادة المكلف بمقتضى الأمر بالصّلاة أو لا- وبالذات، بحيث تكون إرادة الصّلاة أو لا وبالذات إرادتها أعنى:

من يريد ما يريد إتيان هذا الشيء أو لا وبالذات، و لكن لم يأت بها لظرو امر غير اختياري للمكلف.

فعلى هذا نقول: بأن الجزء و الشرط حيث يكون وجودهما معتبراً في فمن يريد الصّلاة، يريد هما أو لا وبالذات، و أماً بعد عدم كون الموانع مميّاً يكون وجودها دخيلاً- في الصّلاة، لأنّ بوجودها تبطل الصّلاة و لا عدم وجودها شرطاً في الصّلاة، بل معنى دخلها في الصّلاة ليس إلا أنّ من يريد الصّلاة و إتيان ما يعتبر فيها حيث يرى

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣١٤

أنّه لو وجد أحد الموانع في أثناء هذا العمل يحصل الاختلال في هذا العمل أعنى:

الصّلاة، فلم يوجد لها، لأنّ يقع ما يريد إتيانها في الخارج و يحصل مراد المولى، فالإرادة إن تعلقت بالموانع تعلقت بالواسطة و

بالعرض، فليس وزانها وزان الجزء و الشرط، فإذا كان كذلك فشمول الحديث لها مشكل، مضافا إلى أن ما ذكر في المستثنى ليس من الخمسة أحد من الموانع، بل المذكور إما جزء أو شرط، فهذا شاهد على أن المستثنى منه يكون من جنس المستثنى أعنى: لا يكون إلا الأجزاء و الشرائط، فمن أجل ذلك شمول الحديث للموانع عندنا مشكل. «١»

(١) - أقول: كما قلت به مدّ ظله في مجلس بحثه، لا يرى مانع في شمول الحديث للموانع، لأن من يريد إتيان الصّلاة يريد إتيانها كما امر بها، و الحال أنّ الصّلاة لا تصير صلاة إلا بفعل امور و ترك امور، فلا بدّ من إتيان أشياء و هي عبارة عن الجزء و الشرط، و ترك أشياء، و هي ما نعتبر عنها بالموانع، فكما أنّ مرید الصّلاة يريد إتيان ما هو جزء و شرط لها، كذلك يريد ترك ما يكون وجوده مضرا فيها أعنى: الموانع، فقله (لا تعاد الصّلاة إلا من خمسة) يدلّ على عدم إعادة الصّلاة إلا من خمسة، و بعد بيان ما افاده مدّ ظله يدلّ الحديث على أن صلاته إذا وقعت فاقده هو معتبر فيها بلا اختيار، و يكون المفقود غير الخمسة، فلا تجب الاعادة، فنقول: بأنّ الموانع ليست من الخمسة، فلا مانع من شمول الحديث لها.

و أمّا ما افاده مدّ ظله من أن كون المستثنى من خصوص الجزء و الشرط شاهد على كون المستثنى منه خصوص الجزء و الشرط، فأقول: إنه بعد عدم قصور في قوله (لا تعاد إلا من خمسة) لشمولها للموانع، بأن ذكر خصوص الخمسة يكون من باب أن الاعادة لا تجب إلّا فيها، فلا وجه لذكر بعض الموانع أو كلها من الخمسة، فعدم ذكر واحد من الموانع في المستثنى يمكن أن يكون من باب عدم كون شيء منها ممّا يوجب الاعادة في صورة وجوده نسيانا أو جهلا، لا من باب عدم كون الموانع داخلا في المستثنى منه أصلا، فتأمل.

ثمّ إنّ هنا كلاما آخر في أن الحديث يشمل الزيادة كما يشمل النقيصة، مثلا كما يشمل نقص

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣١٥

و أمّا الأمر الثاني: ممّا يظهر من كلماتهم الاستدلال به في المقام رواية على بن جعفر عن أخيه؟ قال: سألته عن الرجل صلّى و فرجه خارج لا يعلم به، هل عليه إعادة أو ما حاله؟ قال: لا إعادة عليه و قد تمت صلاته.

و شمول هذه الرواية لصورة الجهل واضح، لأنّ ظاهر قوله (صلّى و فرجه خارج لا يعلم به) وقوع ذلك من باب عدم علمه بكون فرجه خارجا، فكان المنشأ جهله بالموضوع، و أمّا شموله لصورة النسيان فمشكل.

و أمّا الأمر الثالث: ممّا يستدل به كما يرى في كلمات الفقهاء هو حديث الرفع، و الكلام في شمول الحديث، و إمكان التمسك به في مثل هذه الموارد و عدمه، لا يناسب ذكره هنا، و يجئ الكلام عند تعرضنا في الأصول للحديث قريبا إن شاء الله، و لهذا لا نجعله من الأدلة للمقام فعلا، و إذا بلغ الأمر في الأصول إلى التكلم منه، يظهر لك إمكان التمسك به لمثل المقام و عدم إمكان التمسك به. إذا عرفت ذلك نقول: إنّ للمسألة صورتها تتعرض لها و لحكمها:

[ذكر صور ترك المكلف الستر جهلا/ الصورة الاولى و الثانية]

الصورة الأولى: و هي ممّا لا إشكال فيها، هي صورة ترك الستر عمدا و عن علم، فلا إشكال في بطلان الصّلاة في هذه الصورة، لأنّ القدر المتقين من اشتراط الستر في الصّلاة هو في هذا الحال.

الصورة الثانية: هي ترك المكلف الستر في الصّلاة و كان منشأ تركه الجهل

الجزء أو الشرط في مورد النسيان أو الجهل بتفصيل المتقدم، كذلك يشمل زيادة الجزء مثلا، فكما يدلّ على صحة الصّلاة في النقيصة الراجعة إلى غير المستثنى، كذلك يدلّ على الصحة في صورة وقوع الزيادة في الصّلاة، أو لا يدلّ على ذلك؟ و لم يتعرّض

مدّ ظله لعدم كون المقام مناسباً للتعرض في خصوصيات الحديث بنحو المستوفى. (المقتر)

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣١٦

بالموضوع، و ترك الستر في هذه الصورة تارة يكون من باب غفلته أصلاً عن كون عورته مكشوفة حال الصلاة و تارة يكون من باب غفلته بكونه مشتغلاً بالصلاة و إن كان ملتفتاً بكونه بلا ستر، و ان كان وقوع هذا الفرض بعيد، و تارة يكون من باب اعتقاده بكونه مستور العورة حال الصلاة، و الحال أنّ اعتقاده خلاف الواقع، مثل ما إذا كان في ثوبه الساتر لعورته خرق انكشفت عورته في الصلاة، أو مثل ما إذا أصاب ريح فانكشفت عورته في الصلاة، و الحال أنّه جاهل بذلك و معتقد بكونه مستور العورة في الصلاة. و في تمام هذه الفروض المتصورة في هذه الصورة إما وقعت صلاته بتمامها بلا ستر مثل ما انكشفت عورته في تمام الصلاة، و هو جاهل به، أو وقع بعض صلاته بلا ستر، مثلاً في تمام الفروض لبس بنفسه ثوباً آخر حال الصلاة، أو البسه شخص آخر ثوباً آخر استتر معه عورته، فوقع بعض صلاته مع الستر، و في تمام هذه الفروض من هذه الصورة أيضاً تارة يفرض تذكّر المصلي بذلك بعد الصلاة، و تارة يفرض تذكّره و انكشاف الحال له في أثناء الصلاة، و في فرض كشف الحال و انكشاف ما مضى من صلاته في أثناء الصلاة مرة يفرض كونه واجداً للستر قبل الانكشاف بحيث بعد الانكشاف يرى أن عورته مستورة، و لا تقع قطعة من صلاته على ما يعلم بلا ستر، مثل ما إذا كشفت عورته عن جهل، ثمّ قبل انكشاف الحال له لبس بنفسه ثوباً آخر، أو ألبسه الآخر ثوباً فستر عورته، فإذا تبين له في الاثناء وقوع بعض صلاته بلا ستر يرى أن عورته مستورة فعلاً، و اخرى يفرض أنّ في الاثناء انكشف له الحال و بين انكشاف الحال له و بين أن يستر عورته لما بقي من صلاته يتخلل قطعة من صلاته يكون فاقداً للستر حال العلم.

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣١٧

[الصورة الثالثة: في صورة نسيان الستر]

الصورة الثالثة: صورة نسيان الستر، و هي تارة يكون من باب أنّه نسى الستر و لم يلتفت به حتّى قبل الصلاة، و تارة يلتفت قبل الصلاة بكونه بلا ستر، و لكن حين الشروع في الصلاة نسي الستر فيصلّى مكشوف العروة، و في هذه الصورة يمكن أن يفرض كما قلنا في الصورة الثانية أنّ تمام صلاته كان بلا ستر، و يمكن أن يفرض وقوع بعض صلاته بلا ستر كما قلنا، و كذلك تارة يتبين له وقوع تمام صلاته أو بعض صلاته بلا ستر بعد الفراغ من الصلاة، و تارة يتبين في أثناءها و لما تبين الحال في الأثناء يكون له احتمالان المتقدمان في الصورة الثانية. (١)

إذا عرفت هاتين الصورتين غير الأولى، فنقول: أما في الصورة الثانية، فإن كان الانكشاف بعد الصلاة، فلا إشكال في صحة الصلاة في كل الفروض (و لم

(١) - أقول: و هنا يمكن فرض صورتين أخريين لم يتعرض لهما مدّ ظله: الأولى أن يكون دخوله مع الشك في الستر، و تارة يكون شاكاً في الموضوع، مثلاً يشكّ في أنّه هل في ثوبه خرق يكشف معه عورته أم لا، و يدخل بهذا الحال في الصلاة، ثمّ بعد الفراغ ينكشف كون عورته مكشوفة، فنقول: إن في هذه الصورة تارة يكون دخوله في الصلاة متمسكاً بأصل من الأصول، أو أماراً من الامارات، فصحة الصلاة في هذه الصورة مبنية على أجزاء صلاته بها الماتى مع الشرط ظاهراً، و لا يبعد الحكم بالصحة على مبنى سيدنا الاستاد مدّ ظله في باب الإجزاء في مثل المقام، و أمّا التمسك بحديث (لا تعاد) أو رواية علي بن جعفر فلا مجال له.

و تارة يكون شاكاً في الحكم، و مع ذلك يدخل في الصلاة بلا ستر، فلا وجه للحكم بالصحة في هذه الفرض. الصورة الثانية ما إذا كان جاهلاً بالحكم بالجهل المركب أعنى: يعتقد عدم شرطية الستر في الصلاة، و يدخل فيها بهذا النحو، ثمّ بعد الصلاة انكشف له كون الستر شرطاً، فكما قلنا لا يبعد الحكم بالصحة لحديث (لا تعاد) لأنّه قلنا لا يبعد لشمولاه لهذا النحو من الجهل

المركب، و أما إذا تذكر في الأثناء فالأمر مشكل للإشكال في شمول (لا تعاد) لأثناء. (المقرر).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣١٨

يصرح مدّ ظله بالصحة في فرض كون منشأ عدم ستره كونه غافلاً- من كونه مشتغلاً بالصلاة) لدلالة حديث (لا تعاد) على ذلك لشمولاه للجهل بالموضوع، و لدلالة رواية علي بن جعفر المتقدمة، لأنّ القدر المتيقن منها صورة الجهل بالموضوع، و أما إن كان انكشاف في أثناء الصلاة، فإن كان بعد الانكشاف مستور العورة- بمعنى أنّ لصلاته قطعيتين: قطعة منها مكشوف العورة مع كونه جاهلاً، و قطعة منها عالماً و مستور العورة فيها، و لم يتخلل زمان في صلاته يكون فاقدا للستر عن علم- فأيضاً لا إشكال في صحة ما مضى من صلاته، و يتم ما بقي من صلاته مع الستر، و تقع صحيحة، لأنّ رواية علي بن جعفر و إن كان ظاهرها كون الانكشاف بعد الصلاة لقوله (صلى و فرجه خارج) و لكن بعد عرض الرواية على العرف لا يرى العرف فرق بين وقوع تمام الصلاة بلا ستر، و بين وقوع بعضها بلا ستر إن لم نقل بأنّه مع فرض وقوع تمام الصلاة بلا ستر إذا حكم بالصحة، فمع وقوع بعض منها بلا ستر تصح الصلاة بالاولوية.

و أما حديث (لا تعاد) فإن قلنا بشموله لأثناء الصلاة و عدم اختصاصه بما إذا تبين الحال بعدها، فهو أيضاً دليل للمورد، و إلّا فلا.

[في صورة انكشاف عدم الستر بعد الصلاة فصلاته صحيحة]

و أما إذا انكشف الحال في أثناء الصلاة، و لكن لم يكن مستورا حال الانكشاف، بل يتخلل بين الحالة المتقدمة من صلاته التي كانت بلا ستر، و بين الحالة اللاحقة التي يستر عورته قطعة يكون فيها مع العلم فاقدا للستر، فهل تصح هذه الصلاة إذا بادر بالستر، و يتم صلاته مع كونه فاقدا للستر عن علم في قطعة من صلاته، أم لا؟

اعلم أنّه مع قطع النظر ممّا قلنا من أنّه يشكل شمول حديث (لا تعاد) لمثل

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣١٩

المورد للإشكال في شموله لأثناء الصلاة، بأنّه ما يمكن أن يقال في وجه الصحة في المقام، هو أنّه بعد شمول حديث (لا تعاد) و رواية علي بن جعفر للمورد، و أثره صحة ما مضى من صلاته، فيقال: إنّ لصلاته ثلاث قطع: قطعة منها هي القطعة الماضية من صلاته بلا ستر لجهله، فالصحة في هذه القطعة تستفاد من حديث (لا تعاد) و علي بن جعفر، و قطعة منها قطعته ينكشف له الحال و قد بادر بالستر و ستر عورته، و يصير واجد للشرط و يتمّ صلاته مع الشرط، و قطعة ثالثة ما بين القطعتين قد تبين له عدم كونه مستور العورة و يصير في مقام أن يستر عورته، و في هذه القطعة و إن ترك الستر عن علم، لأنّه صار عالماً بكونه بلا ستر و لم يستر بعد، و لكن لا بد من الالتزام بعدم شرطية الستر بالنسبة إلى هذه القطعة، لأنّه لو قيل بشرطية في هذه القطعة، و بطلان الصلاة لأجل تركه الستر فيها عن علم، يلزم اللغو في حديث (لا- تعاد) و رواية علي بن جعفر، لأنّ معنى شمولهما للمورد و لانه هو إمكان إتمام الصلاة بهذا النحو، و لا يمكن إتمام الصلاة إلّا بعدم شرطية الستر في القطعة المتخللة.

فإذا كان كذلك نقول: بأنّه في ما مضى من صلاته بلا ستر جهلاً فصحت صلاته لحديث (لا تعاد) و رواية علي بن جعفر، و في القطعة المتخللة التي صار عالماً و لم يستر بعد فقد سقط شرطية الستر، و في القطعة الأخرى يبادر بالستر و يتم صلاته مع الستر، فتقع صلاته صحيحة.

و فيه أنّه إن كان حديث (لا تعاد) أو رواية علي بن جعفر وارداً في خصوص المورد، فيمكن أن يقال بذلك، لأنّه بعد الحكم بالصحة في خصوص هذا الفرض مع استلزام الصحة في هذا الفرض لوقوع قطعة من الصلاة عن علم بلا ستر، يدلّ على عدم شرطية الستر في هذه القطعة، و لكن بعد كون المدعى شمول الحديثين للمورد

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٢٠

بالإطلاق، فيمكن منع إطلاقهما لمثل هذا المورد، فعلى هذا لا يمكن الاكتفاء بهذه الصلوة الواقعة بعضها بلا ستر للجهل، و بعضها بلا ستر مع العلم، و بعضها مع الستر.

و إن قيل لتوجيه الصحة: بأنه يمكن للمصلي بعد انكشاف الحال له في الأثناء ترك أفعال الصلوة فوراً بمجرد الانكشاف، و يبادر بالستر، ثم يشتغل بأفعال بناء على أن يقال: بكون الستر شرطاً للصلوة لا للمصلي، لأنه على هذا لا يقع صلاته بلا ستر عن علم، و المقدار المتخلل الذي كان بلا ستر مع العلم لم يكن من الصلاة، فهذا النحو يمكن تصحيح الصلاة و إتمامها.

نقول: بان نظر المتوهم هو جعل الفرق بين كون الستر شرطاً للمصلي، و بين كونه شرطاً للصلوة، و أنه إذا كان شرطاً للمصلي تبطل الصلاة، و إن كان شرطاً للصلاة، فيمكن تصحيح الصلاة بالنحو المتقدم، و لكن نقول: بأن الصلاة تارة نقول:

بكونها عبارة من هذه الأذكار و القرآن و أفعال خاصة كالتكبير و القراءة و الركوع و السجود و غيرها، و تارة نقول، بأن الصلوة عبارة عن التوجه المخصوص إليه تعالى، و الحضور عنده بهذا النحو، و خضوع خاص به، فالمصلي من أول قوله (الله أكبر) يشرع في هذا العمل، فهو من هذا الحال إلى تمام التسليم مشتغل به، و يعد من الشروع إلى الإتمام عمل واحد، و توجه مخصوص له أذكار و أفعال مخصوصة، فهو في هذه القطعة من الزمان مشتغل بهذا العمل، و يقال: إنه في الصلوة، فكما يعد في حال اشتغاله بالركوع و السجود و القراءة و غيرها، كونه في الصلوة، كذلك في السكوتات المتخللة، و حالات المنفصلة بين أفعال الصلوة يعد كونه في الصلوة، كما ترى في ناطق ينطق، فهو من حين شروعه إلى إتمام نطقه يعد كونه مشتغلاً بالنطق حتى في الآتات التي يسكت فيها من باب الاتفاق، و لا يقولون في هذه الآتات بأنه

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٢١

تم نطقه، و لا- يقال لمن نطق ساعة، و تخلل سكوت له في بعض آتات الساعة: بأنه نطق مرات باعتبار أن تخلل سكوت في بعض الآتات يوجب تعدد نطق واحد، كما أنه لو قيل في الصلوة بكون ما عد من الصلوة كل زمان مشتغل بأفعال الصلوة من أجزائها و شرائطها فقط، لا الحالات التي لا يشتغل في أثناء الصلاة باتيان شيء من أفعال الصلاة، فيوجب أن يقال: بأنه في حال إتمام جزء و قبل الشروع في جزء آخر يخرج من الصلاة، ثم يدخل فيها بشروعه في الجزء الآخر، و الحال أنه لا يمكن الالتزام بذلك.

فعلى هذا نقول: بأن المصلي في تمام زمان يشتغل باتيان الصلاة يعد بأنه في الصلاة حتى في هذه الآتات المتخللة، و الحق كون الأمر كذلك، فعلى هذا لا يبقى فرق بين كون الشرط شرطاً للصلوة أو للمصلي، لأنه لو فرض كون الشرط شرطاً للصلاة، فلا يمكن مع ما قلنا من الالتزام بعدم مضرية كون المصلي فاقدا للشرط لم يكن مشتغلاً بأفعال الصلاة، مثلاً يقال في المقام بأنه إذا كان مشتغلاً بالقراءة فيتركها و يستر عورته ثم يشتغل بها، لأنه كما قلنا حتى في هذا الحال يكون المصلي في الصلوة، و يعد هذا الآن من آتات الصلوة، فكما يعتبر في الصلوة حال الاشتغال بأفعالها الستر، كذلك في الآتات المتخللة بين أفعال الصلوة، فعلى هذا لا يمكن أن يقال في المقام: بأنه يمكن أن يترك المصلي في أثناء الصلوة ما يشتغل به من أفعالها إذا انكشف له عدم كون ما مضى من صلاته مع الستر، ثم يستر عورته ثم يشتغل بأفعال الصلاة لما قلنا. «١»

(١)- أقول: و إن كان في المقام لا أثر لبيان الفرق في كون الشرط شرطاً للصلاة أو للمصلي،

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٢٢

و اعلم أنه يمكن أن يقال: بصحة ما بيده من الصلاة، و قابليته للتمام و أجزاء الأمور به في الفرض في مورد و هو إذا تبين الحال في الأثناء و يدور الأمر بين الاكتفاء بهذه الصلوة مع فرض وقوع قطعة منها بلا ستر مع العلم بذلك، و بين بطلان ذلك و إتيان هذه الصلوة في خارج الوقت، مثل ما إذا كان في ضيق الوقت و لم يبق من الوقت حتى بمقدار أداء ركعة مع الستر لو يرفع اليد عن الصلاة الواقعة كذلك بعضها، ففي هذا المورد يمكن الالتزام بصحة ما بيده من الصلاة، و قابلية إتمامها و إن وقعت قطعة منها عن علم فاقدة

للاستر من باب أهمية الوقت، فافهم.

هذا تمام الكلام في ما أوردنا تعرضه في المورد الأول من الموردين من الستر والساتر، والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على رسوله وعلى آله وأيد سيدنا

لأن ظاهر بعض أخبار الباب هو كون شرطية الستر للمصلي، ولكن عندى في ما أفاده مد ظله إشكال، وهو أن الصلاة عبارة عن هذه الأفعال المخصوصة التي وقعت تحت الأمر وإن كانت الصلاة مرتبة من الخضوع، وعبادة مخصوصة، ولكن ما امرنا به ليس إلا ما يكون أوله التكبير وآخره التسليم، فعلى هذا نقول: إن هذا المركب الذي يسمى بالصلاة عبارة عن هذه الأشياء المختلفة اجتمعها أمر واحد، وبهذا الاعتبار تكون وحدة بينها، ويعتبر العرف وحدة في هذه المختلفات، فهذا الاعتبار وجود واحد تدريجي الوجود، فهو ما دام مشتغلاً بهذه الأفعال يقال: إنه في الصلاة، وأما إذا لم يكن مشتغلاً بها، فلا يقال: إنه في الصلاة وإنه المصلي. وما أفاده من أنه إن كان الأمر كذلك يوجب وجود الصلاة بوجود جزء منها، وانعدامها بانعدامه، ثم وجودها مجدداً بوجود جزء آخر، وهكذا.

نقول: بعد اعتبار الوحدة بين هذه الأفعال، فهذا الاعتبار هو وجود وحداني متدرج في الوجود، فإن انعدم جزء منه يوجد جزئها الآخر، وبهذا الاعتبار يكون وجودها باق، لأن هذا معنى الموجود الذي يكون متدرجاً في الوجود، فيمكن فرض الفرق بين شرط الصلاة والمصلي. (المقرر).

تبيان الصلاة، ج ٣، ص: ٣٢٣

الاعظم وتمعنا الله بطول بقائه.

تم بحمد الله ومنه الجزء الثالث من كتاب تبيان الصلاة المشتمل على المقدمة الأولى في أعداد الفرائض والثانية في المواقيت والثالثة في القبلة والرابعة في لباس المصلي ويتلوه الجزء الرابع

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، تبيان الصلاة، ٨ جلد، گنج عرفان للطباعة والنشر، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللهُ عَبْدًا أَحْيَا أُمَّرْنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَأَتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَارِ - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللهُ - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسة و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشبَاب و عموم الناس إلى التَحَرِّي الأَدَقَّ للمسائل الدِّيَنِيَّة، تخليف المطالب النَّافِعَة - مكانَ البَلاتِيَّةِ المبتدلة أو الرَّدِيئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضِيَّة واسعة جامعة ثقافيَّة على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السَّلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطُّلاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هُوَارة برامج العلوم الإسلاميَّة، إنالهُ منابع اللزامة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العَدالة الاجتماعيَّة: التي يُمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أَنَّهُ يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلاميَّة و الإيرانيَّة - في أنحاء العالم - من جهةٍ أُخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبه، نشره شهريَّة، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيَّة و مكتبيَّة، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثَلَاثِيَّة الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرُّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيَّة، السياحيَّة و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدَّة مواقع أُخرى

(ه) إنتاج المُنتجات العرضيَّة، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدَّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيَّة، الاخلاقيَّة و الاعتقاديَّة (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كَشِك، و الرُّسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخري مع عشرات مراكز طبيعيَّة و اعتباريَّة، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميَّة، الجوامع، الأماكن الدينيَّة كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليميَّة عموميَّة و دورات تربية المربي (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / "ما بين شارع "بنج رَمضان" و "مفترق" و فاني" / "بنايه" القائمية"
تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجريَّة الشمسيَّة (=١٤٢٧ الهجريَّة القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنيَّة: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحاليَّة لهذا المركز، شعبيَّة، تبرعيَّة، غير حكوميَّة، و غير ربحيَّة، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنّها لا تُوفى الحجَم

المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله اعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكّن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

